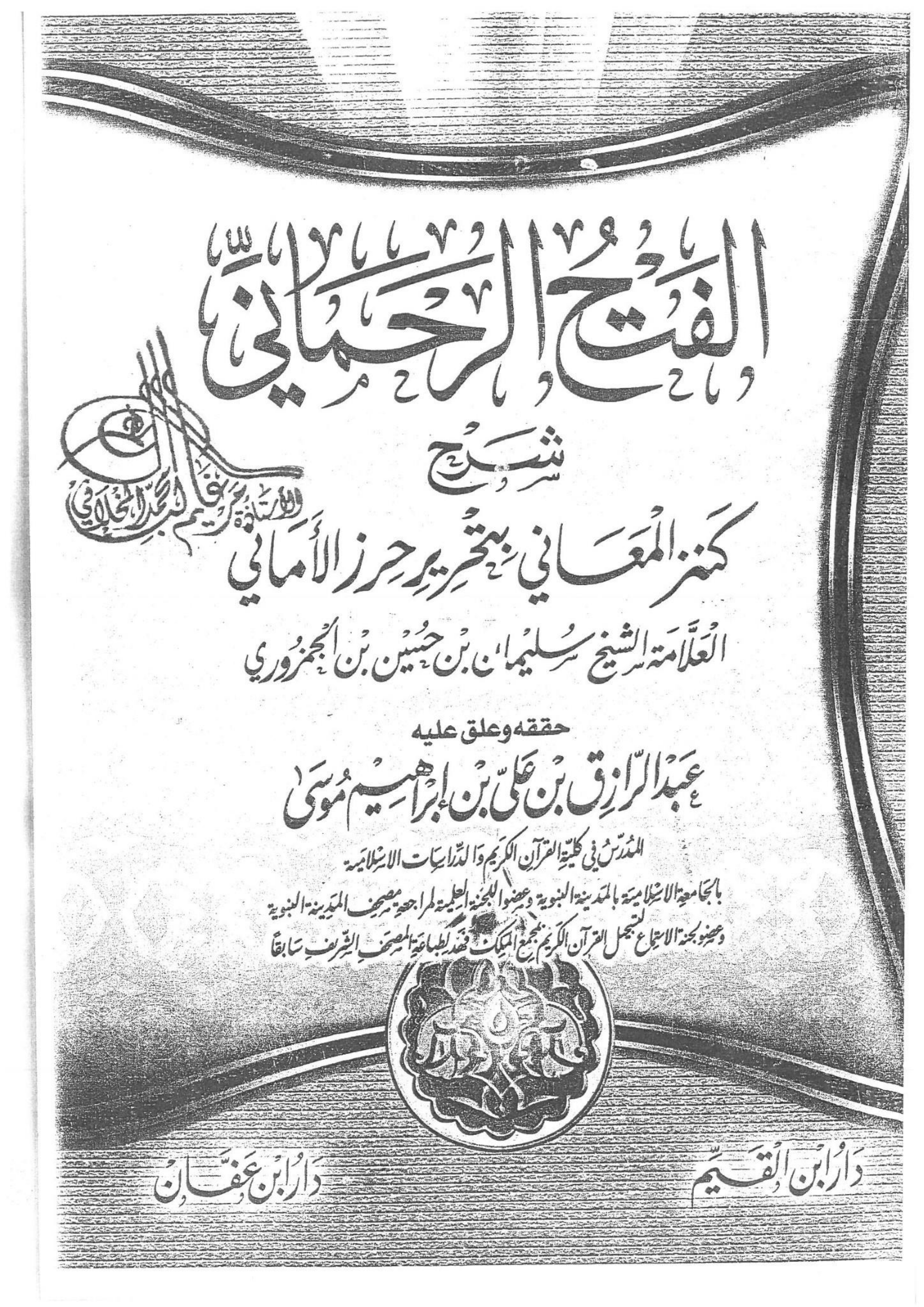


الفتح الرحماني
شرح
كنز المعاني بتحرير حرز الأماني
العلامة الشيخ سليمان بن حسين بن الجمزوري
حققه وعلق عليه
عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى
المدرس في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية وعضو اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية
وعضو لجنة الاستماع لتسجيل القرآن الكريم بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف سابقا
دار ابن القيم
دار ابن عفان



الفتح الرحماني

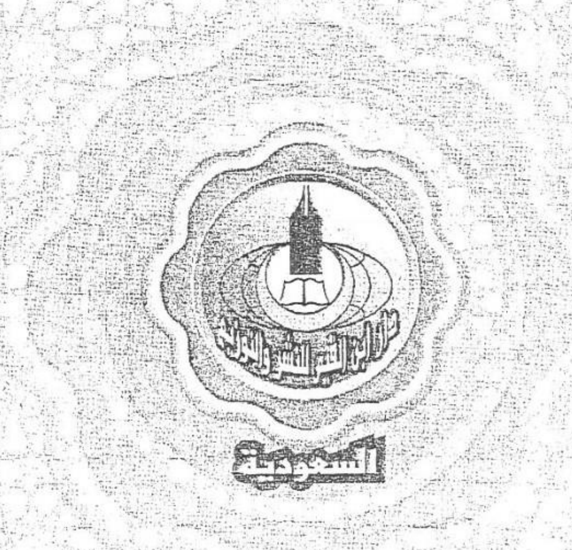
الفتح الرحماني

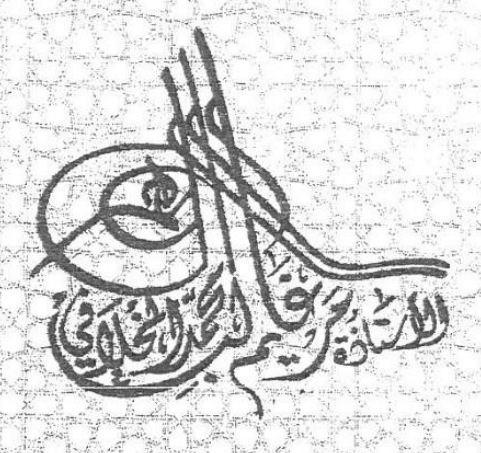
العلامة الشيخ سليمان بن حسين بن الجمزوري

دار ابن القيم

دار ابن عفان




السعودية




دار ابن عفان
للنشر والتوزيع
القاهرة

الفتح الرحماني

شرح

كنز المعاني بتحرير حرز الأماني

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م

رقم الإيداع	٢٠٠٤ / ٨٧٧٣
الترقيم الدولى	977 - 375 - 029 - 9



دار ابن القيم للنشر والتوزيع
هاتف : ٤٣١٥٨٨٢ ـ فاكس : ٤٣١٨٨٩١
الرياض : ص . ب : ١٥٦٤٧١
الرمز البريدى : ١١٧٧٨
المملكة العربية السعودية

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع

القاهرة : ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت : ٥٠٦٦٤٢٠ ـ محمول : ٠١٠١٥٨٣٦٢٦
الإدارة ، الجيزة برج الأطباء أول ش فيصل
ت : ٥٦٩٣٦١٥ ـ تليفاكس : ٥٦٩٢٨٥٠ ـ ٣٢٥٥٨٢٠
ص . ب ٨ بين السرايات
جمهورية مصر العربية
E-mail:ebnaffan@hotmail. com

الفتح الرحماني

شرح

كنز المعاني بتحرير حرز الأماني

العلامة الشيخ سليمان بن حسين بن الجمزوري

حققه وعلق عليه

عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى

المدرس في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية وعضو اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية

وعضو لجنة الاستماع لتسجيل القرآن الكريم بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف سابقاً

دار ابن القيم   دار ابن عفان

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله الذي علَّم القرآن، خلق الإنسان علَّمه البيان، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فقد طُبِعَ كتابُ «**الْفَتْحُ الرَّحْمَانِيُّ شَرْحُ كَنْزِ الْمَعَانِي بِتَحْرِيرِ حِرْزِ الْأَمَانِي**» مرتين بكميات قليلة لم تكف قراء القراءات، فنفد كل ما طُبع منه، ولا زال الطلب عليه مستمرًا وقد رغَّبَ إليَّ الكثيرون من القراء وطلاب العلم أن أعيد طبعه، وقد وفق اللَّهُ مكتبة «دار ابن عفان» إلى التفكير في إعادة طبعه، وقد رأيت أن تجيءَ هذه الطبعة الثالثة مشتملة على فوائد ومزيد من التحقيقات، فراجعتها وزدت عليها فوائد، وإني أناشد المسئولين عن دار ابن عفان أن يعيدوا صفَّه بنقل الآيات القرآنية من المصحف، واللَّهَ أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعل عملي مقبولًا، وأجري موصولًا، إنه سميع مجيب،،

المحقق

أبو طارق عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى

قويسنا . شرانيس . منوفية

ت . ٠٠٢٠٤٨٢٥٧٢٥١٧



التقريظ الأول

بقلم فضيلة الشيخ

متولي محمد محمد عبدالمجيد

من قرَّاء العشر الكبرى،

شيخ قراء مقرأتي العمري والقزَّازي بطنطا

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له مخلصين له الدين ولو كره الكافرون.

● **وبعد:**

فالقرآن الكريم منذ نزوله محط أنظار العلماء، ومناط أفكار الفضلاء، وموضع عنايتهم في القديم والحديث حتى استفادوا منه علومًا كثيرة وفنونًا غزيرة، وإن تعددت جهات نظرهم إليه، وتباينت مشاربهم فيه، واختلفت في ذلك مذاهبهم، فكانوا فِرَقًا وطوائف، ففرقة قصرت بحثها على ضبط ألفاظه، وتصحيح كلماته وتحقيق رواياته، وعد آياته.

وطائفة بحثت في معربه ومبينه، وتخريج وجوه العربية، وثالثة عنيت بما فيه من البلاغة وأسرارها.

أقول: ورابعة وجهت أنظارها إلى تحرير أوجه قراءاته وتمييز الصحيح المقروء به من الضعيف غير المقروء به، وهذا العلم يعرفه أهل القراءات المتقنين. وقليل ما هم. بعلم التحريرات.

وقد ألف في هذا العلم أئمة أجلاء ما زلنا إلى يومنا هذا نستفيد من تراثهم، فمن أشهر هذه التحريرات تحريرات شيخ شيوخنا خاتمة الأئمة

المحققين فضيلة الأستاذ الكبير محمد المتولِّي، وهذه التحريرات الموسومة «**بفتح الكريم**». نظم. وشرحه المسمى «**الروض النضير**» في تحريرات الطيبة.

ومن أشهر تحريرات الشاطبية كتاب «**الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني**» للعلامة سليمان الجمزوري، وقد قام شيخنا الشيخ. عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى. حفظه اللَّه. بتحقيق هذا الكتاب، وحينما نتكلم عن الكتاب وعن تحقيقه فحدِّث ولا حرج فإن مؤلف الكتاب قد حاز قصب السبق في فن القراءات، وإن محققه أحد أساتذة هذا العلم في هذا العصر الذي قلَّ فيه أهل التحقيق، والشيخ المحقق قد شهد له بالعلم أهل عصره.

وعند مطالعتي لهذا السفر الجليل أعجبت بما فيه من مسائل القراءات التي حررها الجمزوري وبما أضافه شيخنا من مسائل أخرى تركها المؤلف لا غنى عنها للمبتدئ والمنتهي لرجال القراءات.

والحق أقول: إن هذا الكتاب عظيم في بابه، ولا أكون مغاليًا إن قلت: إن هذا الكتاب بهذا التحقيق أفضل تحريرات الشاطبية على الإطلاق.

واللَّه أسأل أن ينفع به طلبة القراءات وأن يجزي المؤلف والمحقق خير الجزاء، وأن يحشرنا في زمرة أهل القرآن، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير نعم المولى ونعم النصير.

وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

متولي محمد محمد عبدالمجيد

من قراء العشر الكبرى

شيخ قراء مقرأتي العمري والقزازي بطنطا

***

التقريظ الثاني

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد عبدالحميد أبو رواش

من علماء الأزهر الشريف ومن قراء طيبة النشر
ومدير إدارة النص القرآني بمجمع خادم الحرمين
الشريفين لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على معلِّم الإنسانيَّة ومنقذ البشرية سيدنا محمد الذي علَّمه ربه فأحسن تعليمه، وأدبه فأحسن تأديبه، وعلى آله وأصحابه الذين قاموا بواجبهم نحو الدين الإسلامي وبذلوا النفس والنفيس من أجل رفع راية التوحيد وتعليم الأمة أمور دينها فرضي اللَّه عنهم ورضوا عنه وذلك الفوز العظيم..

● **وبعد**

فإن فضيلة الشيخ عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى، معروف بالجد والاجتهاد والصبر والمثابرة في البحث والتنقيب في أمهات الكتب وخاصة المخطوط منها كي يخرجها من كوها مخطوطة لا ينتفع بها إلا القليل إلى عالم الطباعة والنشر حتى يستطيع طلاب العلم الإطلاع عليها والاستفادة منها.

وها هو كعادته يفاجئنا بتحقيق كتاب «**الفتح الرحماني**» شرح «**كنز المعاني بتحرير حرز الأماني**» وكلاهما للعلامة الشيخ سليمان بن حسين الجمزوري ـ رحمه اللَّه ـ تعالى ـ وأسكنه فسيح جناته ـ، وقد تصفحت هذا الكتاب فوجدته كتابًا مهمًّا لرواد علم القراءات.

ولقد بذل المحقق فيه جهدًا كبيرًا حيث قام بكتابة مقدمة له ذكر فيها سبب التحقيق وترجمة الشارح، وفوائد التحريرات للقراءات، كما بين منهج الشارح في تأليفه وما تميز به عن أقرانه، وقد اهتم بتوثيق النص بطريقة علمية سليمة.

ومما يدل على جهده وسعة أفقه أنه أضاف في تعليقه على الكتاب ما علم أنه مفيد للقراء كذكره لبعض التحريرات والمسائل التي تركها المؤلف وذكرها غيره من المحررين، وقد امتاز التحقيق بسلامته من الأخطاء ووضوح في العبارة مع ما اشتمل عليه من نكت لطيفة وتوجيهات دقيقة بأسلوب علمي دقيق؛ مما يدل على خبرة المحقق في هذا الميدان، وتسهيلًا للقارئ فقد أفرد متن الكنز على حدة في نهاية الكتاب بعد تصحيحه، فهو كتاب مفيد لا يستغني عنه أهل فن القراءات معلمين ومتعلمين.

والله نسأل أن يجزي المؤلف والمحقق أحسن الجزاء، وأن يجعله في ميزان حسناتهما. وأن يكتبنا وإياهما من المقبولين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد عبدالحميد أحمد أبو رواش

التقريظ الثالث

صاحب الفضيلة الشيخ

رشاد السيسي

من علماء الأزهر الشريف ومن قراء طيبة النشر،
والمدرس بالكلية المتوسطة بالمدينة المنورة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الرسول الأمين، المنزل عليه القرآن العظيم وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد

فقد حظي القرآن الكريم منذ نزوله بعناية فائقة لم يشهدها أي كتاب من الكتب التي نزلت قبله، فقد نزل على رسول الله ﷺ منجمًا مفرقًا، وكانت الآيات تنزل على الرسول ﷺ فيعلمها للصحابة ويقرئها لهم كما نزلت عليه، ولم يكتف الرسول ﷺ بذلك بل اتخذ ﷺ كتَّابًا يكتبون له الوحي، وهكذا لم يترك الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ هذه الدنيا إلا والقرآن جميعه محفوظ في الصدور ومسطور في الرقاع وغيرها مما كانوا يكتبون عليه آنذاك، ولهذا لم تمتد إليه يد التحريف التي أصابت كتب الأمم السابقة، وهذا إنجاز لوعد تحقق من الله ـ سبحانه ـ حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾.

ومن هنا أصبح القرآن محط أنظار العلماء ومناط أفكار الفضلاء فكانوا فرقًا وطوائف، ففرقة قصرت بحثها على ضبط ألفاظه، وتصحيح كلماته، وعد آياته، وفرقة بحثت في معانيه وأسراره، وثالثة عنيت بأسلوبه وتركيبه، ورابعة بمُعْرَبه ومبنيِّه وتخريج وجوه إعرابه، وهكذا كل فرقة أخذت من

لجج بحاره وعظيم أسراره، فهو المعين الذي لا ينضب والبحر الذي لا ساحل له.

هذا، ومن هؤلاء الذين خاضوا لجج هذه البحار وأخذوا من هذا المعين الذي لا ينضب أخونا فضيلة الشيخ عبدالرازق على موسى الذي قام بتحقيق العديد من الكتب وتأليفها حتى أثرى بذلك مكتبة القراءات وأضاف إليها كتبًا كنا نسمع عنها ولا نراها، ونقرأ عنها ولا نقرؤها ومن الكتب التي قام بتحقيقها، الكتاب الذي بين أيدينا، وهو كتاب «**الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني**» للعلامة الشيخ سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري.

فقد أخرجه إلى حيز الوجود، وطوى عنا بعده بعد أن كان دفينًا بين الكتب وسط أدراج المكتبات، وقد بذل فيه جهدًا كبيرًا فوضح فيه ما أبهم، وأظهر فيه ما أخفي، وأضاف غليه فوائد مهمة وتنبيهات جليلة، والكتاب في جملته لا يستغني عنه مبتدئ، ويعد تذكارًا للمنتهي.

ونسأل اللَّه أن ينفع بالمحقق المسلمين وأن يكثر من أمثاله، وأن يمد في عمره وأيامه إن ربي سميع الدعاء، قريب النداء له الحمد والثناء ومنه العلم والعطاء، والتوفيق والرجاء، والصلاة والسلام على المبعوث من رب السماء وعلى آله وأصحابه الأتقياء.

كتبه بخطه

رشاد عبدالتواب السيسي

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾﴾ والصلاة والسلام على سيدنا محمد خيرة النبيين، وصفوة المرسلين، المنزل عليه ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ وعلى آله وصحبه أهل القرآن وحماته، الذين حفظوه وصانوه عن التحريف، وحرروا طرقه ورواياته، ونقلوه إلينا كما أنزل، وعملوا بما فيه فجزاهم الله عن القرآن وأهله خير الجزاء.

● **أما بعد**

فإذا علم القراءات من أعظم المعارف وأكثرها صلة وتعلقًا بالقرآن الكريم، وكان لزامًا على خادمه أن يلم بما صح من قراءاته، وما ثبت من رواياته، وقد ألف العلماء المتخصصون في بيان ما صح من القراءات والتنبيه على الضعيف منها، في كتب تسمى «**التحريرات للشاطبية والطيبة**»، لكن أغلب هذه الكتب ما زالت مخطوطة.

وقد طلب مني أحد شيوخي المخلصين أن أكتب في تحريرات الشاطبية، وأنبه على الضعيف من الروايات التي لا يُقرأ بها من طريق الحرز والتيسير؛ لأن القراء في حاجة إلى هذا العمل في كتاب مستقل فأنعمت النظر في هذا الأمر، فوجدت تحقيقه من مثلي غير مستطاع حيث لم أبلغ فيه درجة المجتهدين، ولكني وجدت تحقيق هذا الأمر في مخطوطة لأحد العلماء الكبار المحررين للقراءات، وهو العلامة الشيخ سليمان الجمزوري صاحب «تحفة الأطفال» في علم التجويد، وهذه المخطوطة هي التي بين أيدينا الآن.

ويقول فيها الشيخ الجمزوري:

فَمَا صَحَّ خُلْفُ الحِرْزِ فِيهِ تَرَكْتُهُ　　وَأَذْكُرُ خُلْفًا لَمْ يَصِحَّ مُعَلِّلَا

وسيأتي توضيح لمعنى البيت في محله.

فحمدت اللَّه . تعالى . على ذلك، واستخرته في تحقيق هذا الشرح العظيم، مستعينًا باللَّه ﷻ، ثم بالكتب المؤلفة في هذا الفن، وسيكون الكتاب بإذن اللَّه . تعالى . مشتملًا على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التمهيد.

القسم الثاني: كتاب الفتح الرحماني والتعليق عليه.

القسم الثالث: الخاتمة والفهارس الفنية.

وأسأل اللَّه ﷻ أن يمنحنا التوفيق والسداد فيما قصدنا إليه حتى يخرج الكتاب في أحسن صورة، يستفيد منه الجميع، كما نسأله . تعالى . أن يسدد خطانا، وأن يجنبنا الزلل ويلهمنا الصواب في القول والعمل، إنه سميع مجيب.

المحقق

القسم الأول
التمهيد

● ويشتمل على:

١ـ ترجمة مختصرة لصاحب الكتاب.
٢ـ منهج المؤلف في الكتاب ومميزاته.
٣ـ كلمة موجزة عن التحريرات وأهميتها بالنسبة للقراءات.
٤ـ ذكر الإسناد الذي أدى إلى قراءة الأئمة السبعة ﷺ بإيجاز.

ترجمة الجمزوري
صاحب الفتح الرحماني
كان حيًّا عام ١١٩٨هـ - ١٧٨٤م

● **اسمه وبلده:**

هو سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري الشهير بالأفندي[(١)]، كان مولده بطنتدا (طنطا) في ربيع الأول سنة بضع وستين بعد المئة والألف من الهجرة النبوية.

والجمزوري نسبة إلى جمزور (بالميم)، وهي بلد أبيه من إقليم المنوفية بجمهورية مصر العربية، ولم نعثر على تاريخ وفاته.

● **شيوخه:**

كان الجمزوري شافعي المذهب تفقه على مشايخ كثيرين بطنتدا وأخذ القراءات والتجويد.

من أشهر شيوخه: النور الميهي، وعليه أخذ القراءات والتجويد، وكان تلميذًا لسيدي مجاهد الأحمدي وهو شيخه الذي لقبه بالأفندي[(٢)] وغيرهما من الشيوخ.

● **مؤلفاته:**

١. تحفة الأطفال في تجويد القرآن نظم (مطبوع).

٢. فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال (مطبوع).

٣. نظم: كنز المعاني بتحرير حرز الأماني (مخطوط) في نهاية هذا الكتاب.

٤. الفتح الرحماني، بشرح كنز المعاني في القراءات السبع (مخطوط)، وهو

---

(١) انظر: فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال، للمترجم، ص (٦، ٧).

(٢) الأفندي: كلمة تركية يشار بها للتعظيم إلا أنهم يستعملونها بالميم بدل الياء غالبًا، انظر: حاشية الضباع على فتح الأقفال، ص (٧).

الذي بين أيدينا الآن.

رحم الله المؤلف رحمة واسعة ورحمنا معه بمنه وكرمه(١).

منهج المؤلف ومميزاته

اتبع الجمزوري منهجًا في تأليف شرحه المسمى بالفتح الرحماني في تحرير حرز الأماني يمكن تلخيصه في الأمور الآتية:

١. التنبيه على القراءة الضعيفة التي لا تصح عند النقلة، وإن صححها صاحب الحرز مع بيان عدم صحتها والتعليل لذلك.

٢. تقييد المطلق في كلام الشاطبي بذكر القيود والشروط التي يحتاج إليها، وتعيين محلها، وهذه ميزة انفرد بها الجمزوري عن بقية المحررين كالحداد صاحب إتحاف البرية.

٣. زيادة شروط تركها الشاطبي في الحرز؛ كما في الإدغام الكبير، فقد اشترط التقاء المدغم والمدغم فيه خطًّا، فيدخل فيه نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾، ويخرج ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ وهذه ـ أيضًا ـ ميزة عند الجمزوري؛ لأن غيره من المحررين اهتم بتحرير الأوجه وبيان الممنوع منها فقط.

٤. تفصيل المجمل مع بعضه في حكم وتمييزه عن بعضه، مثل قول صاحب الحرز: (ألا بل وهل... تروي البيت)، وهذا ـ أيضًا ـ من مميزاته.

٥. ترتيب نظم، الكنز كترتيب أبواب الحرز، وجعل كل حكم في بابه تسهيلًا على القارئ.

٦. يوجه القراءات في الكلمة التي يوردها على أن فيها خلافًا أصولًا وفرشًا، وهذا ـ أيضًا ـ من مميزاته.

٧. يذكر لفظ الحرز ويضيف إليه من نظمه ما يريد إثبات حكمه إن تيسر له ذلك، وإن لم يتيسر فإنه يبدل لفظ الحرز بلفظة هو، كقوله: (وَمَدُّ

---

(١) انظر: ترجمة المؤلف في معجم المؤلفين، لعمر كحالة ج (٤)، ص (٢٥٧).

يؤاخذ وتوسيطه منع)، بدلًا من قول الشاطبي: (وبعضهم يؤاخذكم الآن)، وهذا ـ أيضًا ـ من مميزاته.

٨ـ يستدل على ما يذكره من أحكام بكلام السابقين الذين شرحوا الشاطبية، من العلماء القدامى، كالفاسي والجعبري، وابن عبدالحق، وغيرهم، مما جعل هذا الكتاب أكبر كتاب في تحرير الحرز بالنسبة لغيره من الكتب، وقد يشعر القارئ بالتطويل حتى ينتهي من تحقيق المسألة بسبب ذكر أقوال هؤلاء العلماء وتعرضه في شرح نظمه لبيان المعنى اللغوي لبعض الكلمات ووزنها إلى غير ذلك مما يعود على القارئ بالفائدة.

وبعد بيان منهج المؤلف في هذا الكتاب تبين لنا أن الكتاب ذو قيمة علمية كبيرة يحتاج إليها المبتدئ ولا يستغني عنها المنتهي، لما حوى من مسائل قد تخفى على كثير من القراء، كما تبين لنا ـ أيضًا ـ أن هذا الكتاب أشمل من الكتب المؤلفة في بابه كإتحاف البرية نظم الشيخ حسن خلف الحسيني ـ رحمه الله ـ، وشرحه للشيخ علي محمد الضباع.

فرحم الله الجميع ورحمنا معهم بمنه وكرمه.

المحقق

(أبو طارق)

عبدالرزاق علي إبراهيم موسى

كلمة موجزة عن التحريرات وفوائدها

● **تمهيد**

التحريرات علم متعارف عليه لدى القراء منذ نشأة القراءات. وهي بالنسبة للقراءات تشبه علم مصطلح الحديث بالنسبة للحديث الشريف من جهة.. فكما أن للحديث الشريف عن النبي ﷺ رواةً وأسانيد، فكذلك علم قراءات القرآن له رواةٌ وأسانيد. كما ذكرها الحافظ ابن الجزري في «النشر»(١). ولم يغفل قراءة متواترة ولا وجهًا يقرأ إلا ذكره في هذا الكتاب العظيم. ولكن هذه الروايات والأسانيد لم تشتهر بين الناس في وقتنا كشهرتها بالنسبة للحديث لأسباب عدة.

منها: أن الذين يعرفونها طائفة من المتخصصين دون غيرهم من الناس. أما رواة الحديث فيعرفها المتخصصون ويستمع إليها جمهور المسلمين من الخطباء والوعاظ والدعاة.

ومنها: ما قام به الشاطبي في نظم الحرز وابن الجزري في متن طيبة النشر. فقد جمع ابن الجزري القراءات المتواترة في نظم الطيبة دون ذكر الطرق والأسانيد؛ تيسيرًا على كل من يريد حفظ القرآن والتعبُّد بتلاوته، فأصبح من الممكن تلقي الشاطبية والدرة دون حاجة إلى الأسانيد.

ولذلك جُلُّ حفاظ القرآن لا يعرفون الأسانيد؛ لعدم توقف حفظ القرآن عليها مع وجودها في كتاب «النشر».

ومنها: شرط التلقِّي في حفظ القرآن عن الشيوخ المتخصصين وعدم الاعتماد على القراءة في المصحف، وهذا شرط في القراءة لا يوجد في غيره من العلوم. فلا يشترط التلقي في الحديث مثلًا. أما المقرئ فيلقِّنُ الطالب

---

(١) النشر، ج (١) ص (٩٨).

القراءة المتواترة ويذلل له معرفة إسنادها إن كانت من طريق الطيبة.

ومنها: أن البحث في أسانيد القراءات قد توقف بعد عصر ابن الجزري. فلا يجوز لأحد أن يذكر قراءة في أي مصدر من مصادر «**الطيبة**» كـ«**المستنير**» أو «**المبهج**» مثلًا وهي غير موجودة في كتاب «**النشر**»؛ لانقطاع سندها، أما الحديث الشريف فالبحث في أسانيده مستمر، وهناك أحاديث تحتاج إلى معرفة أسانيدها وبيان صحتها أو ضعفها، ولذلك نسمع كثيرًا من الخطباء والدعاة يذكرون الحديث بالمعنى دون اللفظ أو يذكرونه ويخرِّجونه ليبينوا للناس صحته أو ضعفه. ولم نسمع قارئًا للقرآن يقول بعد قراءته: هذه قراءة رويت عن فلان عن فلان... إلى النبي ﷺ. لإجماع المسلمين على أن ما بين دفتي المصحف هو القرآن الكريم الذي أنزله اللّه من غير تحريف أو تبديل محتملًا للقراءات المتواترة سواء كان برواية حفص عن عاصم في بلاد المشرق أو برواية ورش عن نافع في بلاد المغرب أو غيرهما من القراء. ولعدم شهرة هذه الأسانيد بين المثقفين نسمع بعض من لا علم له بها يثير التشكيك في صحة القراءات ومن جهل شيئًا عاداه. ولكن اللّه حفظ القرآن من هؤلاء ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾.

ومن وسائل هذا الحفظ أن خص اللّه طائفة من العلماء المتخصصين يُرجع إليهم عند الحاجة إلى معرفة الصحيح من القراءات أو غير الصحيح منها. وعلى رأسهم الحافظ ابن الجزري - يرحمه اللّه - في كتاب «**النشر**»، وهؤلاء يسميهم القراء بالمحررين.

- **تعريف التحريرات**

والتحريرات في **اللغة** تطلق على عدة معان، لعل أبلغها وأشملها: التدقيقات؛ أي: إتقان الشيء وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان. ومعناه **بالنسبة للقراءات** تنقيح القراءة وتهذيبها من أي خطإٍ أو غموض،

فهي بذلك تمنع التركيب في القراءات وتمنع خلط الروايات بعضها ببعض، وتمنع إسناد القراءة لغير قارئها. وكل هذا ممنوع في الحديث الشريف، فقراءات القرآن الكريم من باب أولى؛ لتعلقها بالرواية عن الله عز وجل في كلامه.

ولهذا اهتم العلماء بالقراءات اهتمامًا بالغًا. وعلى رأسهم مقرئ الأمة وسندها المتصل به الإمام الحافظ ابن الجزري. فقد اهتم بتحرير القراءات وتمييز طرقها، وجمع الصحيح منها حيث قال في «النشر»[(١)] عن طرق القراءات التي جمعها وبيان منهجه في جَمْعِهَا؛ قال: (وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها ـ أي: في هذه الطرق ـ إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقبه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم.

ثم ذكر فائدة هذا العمل بقوله[(٢)]: وفائدة ما عيَّناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب. ثم دعا العلماء إلى تحريرها فقال: فإنها إذا مُيِّزت، وبُيِّنت ارتفع ذلك ـ أي: التركيب والله الموفق. أقول: هذا التميز والتبيين هو ما سماه علماء القراءات بالتحريرات.

● **فوائد التحريرات**

وأعظم فائدة فيها هو العمل على منع التركيب والتلفيق في قراءات القرآن الكريم اللذين حرمهما العلماء[(٣)] على القراء المتخصصين.

ومن فوائدها ـ أيضًا ـ أنها بالنسبة لمتن الشاطبية والدرة والطيبة؛ مفصلة لمجمل هذه المتون، وموضحة لألفاظها، ومقيدة لمطلقها، ومستوفية

---

(١) النشر، ج (١) ص (١٩٣).

(٢) النشر، ج (١) ص (١٩١).

(٣) «غيث النفع»، ص (٦٧)، وغيره من المصادر، والنشر، ج (١) ص (١٨).

لشروطها، ومنبهة على ضعيفها إلى غير ذلك من الفوائد.

● **صعوبة التحريرات**

نعم إن التحريرات ـ وخصوصًا تحريرات الطيبة ـ صعبة؛ لأن قراءات القرآن مثل روايات الحديث الشريف، كما قلنا، يحتاج كل منهما إلى اطلاع واسع، وذهن ثاقب، خاصة علم الرواية فيهما. وعزو طرق القراءات والحديث إلى كتبهما وبيان أصحابهما فإنه لا يقدم على ذلك إلا عالم مدقق له اطلاع واسع فيها. ولذلك قلَّ أهل هذا الفن في الحديث والقراءات؛ لأن الحكم على القراءة أو الحديث بالصحة أو الضعف، إذا لم يكن الإنسان من أهل البحث والاستقراء فإنه يدخل تحت قول الرسول ﷺ. «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١) والقرآن كذلك من باب أولى؛ لأنه كلام رب العالمين والمصدر الأول للتشريع.

ولا أدعي أنني واحد من هؤلاء المدققين، ولكني أنصح إخواني القراء بالمحافظة على القرآن وقراءاته. فعلم القراءات، وإسنادها وتحرير طرقها، حقيقة واقعة متعلقة بكلام الله ﷻ من يوم نزوله، ولها علماؤها ومؤلفوها، فعلى أهل الفن أن يحافظوا على هذه الحقيقة، وإن عجز البعض عن تحصيلها فلا يقلل من شأنها أو من شأن علمائها. فهناك من حفظها، وهناك من فهمها مستأنسًا بكتبها. أقول ذلك؛ لأن هناك قلة من قراء هذا العصر يَدْعُونَ القراء إلى ترك التحريرات والاكتفاء بحفظ متن الشاطبية مثلًا. والذي دفعهم إلى هذه الدعوة. إما أنهم يشعرون بصعوبتها ولا أمل لهم في تحصيلها؛ لانشغالهم وقلة هممهم، أو أنهم ممن لا سند معه في القراءات متصل بشيوخها، واكتفى بتعليمها في إحدى المؤسسات الحكومية. فمثل هؤلاء لم يقرءوا من القرآن بالقراءات إلا ما يعادل ٥٪ إن

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب العلم (١/ ٣١)، ومسلم (١/ ٦٧).

كان مواظبًا على الحضور.

فلا التفات إلى دعوتهم؛ لأنهم لا علم لهم فيما أفتوا به، ولا ينبغي لنا أن نهدم ما بناه الأولون، وعلينا أن نتمسك بما وصل إلينا حسب التلقي وما ذكره الحافظ ابن الجزري في «**النشر**» وهو إمام الفن والمرجع الأول والأخير في هذا العلم بلا منازع. شهد بذلك علماء عصره، ولا يوجد سند في القراءات في مشارق الأرض ومغاربها إلا والإمام ابن الجزري رجل من هذا السند إلا ما ندر والنادر لا حكم له.

بالإضافة إلى ذلك فهو حافظ في علم الحديث بلا منازع، ويكفي أن الحافظ بن حجر كان من تلامذة ابن الجزري.

قام هذا العالم الفذ بجمع القراءات وتحقيقها. ملتزمًا للتحرير(١)، ولم يبتدع شيئًا من عنده، بل بالتلقي عمن قبله من العلماء، وأسند كل قراءة إلى مصدرها إسنادًا صحيحًا متصلًا إلى رسول اللَّه ﷺ وجعل الإسناد ركنًا من أركان القراءة الصحيحة(٢). والإسناد مطلوب في الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين. ولولاه لقال من شاء ما شاء.

ونسأل اللَّه - تَعَالَىٰ - أن يحفظ القرآن وقراءاته إذا أسند أمر هذا الفن إلى مَن لا إسناد معه. تحقيقًا لقوله - تَعَالَىٰ -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ ومن أراد زيادة في هذا البحث فليراجع كتابنا «**تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة**». واللَّه الموفق.

---

(١) النشر، ج (١)، ص (٦٥).

(٢) النشر، ج (١)، ص (٩).

ذكر الإسناد الذي أدى إلى قراءة الأئمة السبعة ﷺ بإيجاز

أقول - وبالله التوفيق -: قرأت القرآن الكريم من أوله إلى آخره بالقراءات السبع على غير واحد من الثقات؛ منهم والدي الشيخ علي إبراهيم موسى - يرحمه الله - وكان أحد القراء المسندين المشهورين في وقته ببلدنا - شرانيس - وأخبرني أنه قرأها على الشيخ مصطفى محمود العنوسي، وهو عن والده الشيخ محمود شاهين العنوسي، وهو عن الشيخ يوسف عجور، وهو عن الشيخ عبدالمنعم البنداري، وهو عن الشيخ سليمان الشهداوي، وهو عن الشيخ مصطفى الميهي، وهو عن والده الشيخ علي الميهي، وهو عن مشايخ أعلام منهم أستاذنا الفاضل الشيخ إسماعيل، وهو عن شيخه الشيخ محمد السمنودي المنيِّر، وهو عن شيخه الشيخ علي الرميلي، وهو عن شيخه الشيخ محمد البقري، وهو عن شيخه الشيخ أحمد الرشيدي، وهو عن شيخه الشيخ محمد العياشي الشهير بالعطار، وهو عن المشايخ الثلاثة الشيخ سلطان المزَّاحي والشيخ علي الشبراملسي والشيخ محمد البقري، وأخذ الرشيدي - أيضًا - عن الشيخ مصطفى الأزميري عن مشايخ أجلاء؛ منهم الشيخ عبدالله بن محمد يوسف أفندي زاده والشيخ على المنصوري، وقرأ المنصوري على المشايخ الثلاثة: الشيخ سلطان المزاحي والشبراملسي والبقري، وقرأ الشبراملسي والبقري على الشيخ عبدالرحمن اليمني، وهو عن والده الشيخ شحاذه اليمني عن الشيخ محمد بن جعفر عن الشيخ أحمد المسيري المصري عن الشيخ نصر الدين الطبلاوي، وهو عن الشيخ زكريا الأنصاري عن الشيخ الأسيوطي والقلقيلي والعقيلي والنصيري عن إمام الفن وإمام الحفاظ محمد بن محمد الجزري، وهو عن الشيخ المعروف بابن اللبان وهو عن الشيخ أبي الحسن المعروف بصهر الشاطبي، وهو عن الشيخ

قطب الزمان أبي القاسم ابن فيرة الشاطبي، وهو عن الشيخ أبي الحسن وهو عن ابن هذيل، وهو عن أبي داود سليمان بن نجاح، وهو عن الحافظ أبي عمرو الداني بسنده عن عبدالرحمن السلمي عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب وزيد بن ثابت عن النبي ﷺ عن الأمين جبريل عن اللوح المحفوظ عن رب العزة. جل جلاله وتقدست أسماؤه..

وقرأت القرآن الكريم بالقراءات السبع مرة ثانية ضمن القراءات العشر الصغرى من طريق «**التيسير والتحبير**» على الشيخ الفاضل أبي المعاطي سالم، وأخبرني أنه قرأها على الشيخ إبراهيم مرسي بكر. وأخبره أنه قرأها على شيخه الشيخ غنيم محمد غنيم بالعزيزية، وهو عن الشيخ الكبير المشهور بالجريسي حسن بن محمد بدر بالمحروسة، وهو عن الشيخ أحمد الدري المالكي التهامي، وهو عن أحمد سلمونة عن الشيخ إبراهيم العبيدي.

وقرأت القرآن الكريم بالقراءات السبع مرة ثالثة ضمن القراءات العشر الكبرى من طريق «**طيبة النشر**» على الشيخ الفاضل أحمد عبدالعزيز الزيات، أطال اللّه عمره، وأخبرني أنه قرأها على الشيخ عبدالفتاح هنيدي وأخبره أنه قرأها على خاتمة المحققين الشيخ محمد أحمد الشهير بالمتولي، وهو عن الشيخ أحمد الدري المالكي الشهير بالتهامي المتقدم في سند الشيخ أبي المعاطي سالم. يرحم اللّه الجميع ويجزيهم عنا وعن القرآن الكريم خير الجزاء.

قلت: وقرأت القرآن الكريم بالقراءات السبع مرتين بقسم القراءات التابع لكلية اللغة العربية بالأزهر آنذاك، على غير واحد من الثقات بأسانيدهم المتصلة برسول اللّه ﷺ منهم الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات المتقدم والشيخ عامر السيد عثمان، والشيخ متولي الفقاعي، وغيرهم. يرحم اللّه الجميع بمنه وكرمه.

المرة الأولى، قرأتها ضمن القراءات العشر الصغرى من طريق الشاطبية والدرة في المرحلة الأولى من قسم القراءات بالأزهر الشريف.

والمرة الثانية ضمن القراءات العشر الكبرى من طريق طيبة النشر في المرحلة الثانية والتي يمنح الطالب بنهايتها شهادة التخصص في القراءات.

وبعد فإني أحمد الله وأشكره، وأسأله المزيد من العلم والتوفيق في طلبه إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

القسم الثاني

التحقيق

- ويشتمل على:

١. وصف نسخ التحقيق.

٢. توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

٣. منهجي في تحقيق الكتاب والتعليق عليه.

٤. كتاب الفتح الرحماني والتعليق عليه.

وصف نسخ التحقيق

● **اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين فقط بخطين مختلفين.**

الأولى: حصلت عليها من الكتبخانة الأزهرية تحت رقم (٢٦٤) ٢٢٢٧١ من كتب حسن جلال باشا، هدية للجامع الأزهر وعدد صفحاتها ٦٨ ورقة ومسطرتها ٢٢ سطرًا بخط المؤلف الشيخ محمد الجمزوري في ٢٠ من رجب ١٢٠٩هـ، وقد رمزت إليها في التحقيق الجامعة رمز «أ»، واعتبرتها أصلًا؛ لتقدمها تاريخًا وقلة الخطأ فيها وأنها بخط المؤلف.

الثانية: حصلت عليها من مخطوطات الجامعة الإسلامية، ميكروفيلم، وقد أهداها إلى الجامعة، الشيخ عبدالفتاح المرصفي. الذي كان يعمل أستاذًا مساعدًا بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية. يرحمه اللَّه. تَعَالَى.، وهي بخط الأستاذ محمد بن أحمد الأخناوي بتاريخ ٢٠ من رجب ١٣٠٩هـ وعدد صفحاتها ١١٨ صفحة ومسطرتها ٢٠ سطرًا وقد رمزت إليها في التحقيق برمز «ب».

صور

المخطوطات



هذا كتاب الفتح
الرحماني بشرح
كنز المعاني تحرير
حرز الأماني
على التمام
والكمال
جمع فقير رحمة ربه سليمان بن حسين بن محمد بن جلبي الجمزوري
الشهير بالأفندي غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولكل المسلمين

من كتب المرحوم حسن جلال باشا
هدية
للجامع الأزهر

وبه بسم الله الرحمن الرحيم نستعين
الحمد لله الذي جعل خواص احباب حزب الكتاب وجعلهم
كنز المعاني واسراره وسقاهم من صافي شرابه والصلاة
والسلام على سيدنا محمد القائل اشراف امتي حملة القران
وعلى اله واصحابه المحررين المبينين لالفاظه ومعانيه
باحسن تحرير وبيان وبعد فلما كان العام الاول والثاني
بعد المائتين والالف من الله علي بقراءتي للعشرة من طريق
الدرة والشاطبية على استاذي العالم العلامة الحبر البحر
الفهامة محرر القراءة والتجويد بنقله الجيد المفيد من مشايخ
اولي الراي السديد الشيخ الامام نور الدين علي بن عمر
الميهي الشافعي رضي الله عنه وارضاه واسكننا الجنة
واياه واوقفني على ما في الطيبة من الخلاف الذي لم يرجحه
في كتاب النشر وبين فيما لم يرجح من تحريره في باحث المنقولة
ونبهني على ما فيها من بعض التكرار وعلى بعض شروط وقيود
زادها بعض الاكابر الاخيار جمعت ذلك في نظم عجيب
وتركيب غريب ممتزج بجامع كلام الحرز كامتزاج الماء بالعود
والروح بالجسد حتى صار جوهرا واحدا او نظيرا لا احد
ورمما كان لاستاذي فيه بعض ابيات بل وبيت من
كلام بعض السادات وذلك ليسهل حفظه على الراغبين
ويدوم على ممر السنين نجا بعون الله مغنيا عن الكتب
المطولات لما انني التقطت درره من بحر معرفة استاذي
وكتب السادات المستجادات ثم لما كان عام ثمانية ومائتين
بعد الالف من لي ان اشرح ذلك النظم شرحا يحل تراكيبه

ويكشف اثاجيه ليكون الناظر فيه على بصيرة في تحريره
بسببه من الحيرة فشرحته شرحا لطيفا اتممت به الفوائد
ووصلت به العوائد جمعته من شراح الحرز العلامة الشهاب
ابن عبد الحق والنور بن القاصح والشهاب الفاسي ومن
كتاب اتحاف فضلاء البشر للشهاب البنا الدمياطي ومن
غيرها من كتب المصنفين وسميته الفتح الرحماني بشرح
كنز المعاني جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز
بجنات النعيم وقد شرعت في المقصود بعون الملك المعبود
فقلت بسم الله الرحمن الرحيم اي انظم الاشياء الاتية مستعينا
على ذلك او مصاحبا له على وجه التبرك بسم الله والكلام
على البسملة شهير في محله وكذا على الحمد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم فلا نطيل بذكره هنا
(الهي لك الحمد الجميل على الولا) قال الشمس الخطيب الاله
في الاصل يقع يعني يطلق على كل معبود بحق او باطل ثم غلب
على المعبود بحق اي وهو المراد هنا كما يشعر به اضافته لضمير
المؤلف المعلوم من المقام ايقانه للدين الحق وقوله في الاصل
اي قبل دخول ال عليه وقوله ثم غلب اي قبل دخول ال عليه
غلبة تحقيقية وبعد دخولها تقديرية وهنا كلام
يحتاج لطول التامل يطول بذكره الكتاب وهو منادى
حذف منه حرف النداء اي يا الهي اي يا من لا يعبد بحق
غيره لك الحمد اي الوصف بالجميل ثابت لك وتقديم الخبر
يفيد ان اللام فيه للاختصاص كما هو احد احتمالات ثلاثة
وكل صفاته تعالى جميلة فهو وصف لله تعالى بجميل صفاته

التتميم ولا يخفى ما في قوله وكم وفي قوله ختام حسن براعة
المقطع وهو ما يشعر بالختام وانتهاء المقصود ويسمى
هذه البراعة حسن اختتام كقول القائل
حسن ابتدائي به أرجو التخلص من نار الجحيم وهذا حسن مختتمي
وهذا آخر ما يسر الله تعالى وفيه تذكرة لأولي الألباب
جعله الله نافعا لجميع الطلاب وسببا للدخول الجنة
دار الثواب مع سائر الاخوان والاحباب انه جواد
كريم وهاب وهو حسبي ونعم الوكيل [illegible]
الجميل وصلى الله على سيدنا محمد [illegible] وعلى
آله وصحبه وسلم ووافق الفراغ من [illegible]
يوم [illegible] العشرين [illegible]

[illegible]

افضل الصلاة واتم التسليم
تمت كتابة [illegible]
على يد [illegible]
[illegible] عشر
خلت من رجب
١٣٠٦



تم كتاب الفتح الرحماني
بشرح كنز المعاني تأليف العالم
العلامة الشيخ سليمان
افندي في علم القرآت
السبع من طريق
الشاطبية
نفعنا الله
بها
آمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

آخر الكتاب

تعلق راجي رحمة الغفور حامد علي الدمرداش

خادم القرآن الكريم بالقراءات العشر

من طريق الشاطبية والدرة ومقيم ببلدة

السماعنة مركز فاقوس محافظة الشرقية

بجمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل خواص احبابه حرزا لكتابه وجعلهم كنزا لمعانيه واسراره وسقاهم من صافي شرابه
والصلاة والسلام على نبينا محمد القائل اشراف امتي حملة القرآن وعلى آله واصحابه المحررين المبينين لالفاظه ومعانيه باحسن تحرير وبيان وعلينا معهم على مر الدهور والازمان
وبعد فلما كان العام الاول والثاني بعد المائتين والالف ومن الله علي بقراءتي للعشر من طريق الدرة والشاطبية على استاذي العالم العلامة الحبر البحر الفهامة محرر القراءة والتجويد بنقله الجيد المفيد عن مشايخه اربابه الراية الشيخ الامام نور الدين علي بن عمر الميهي الشافعي رضي الله عنه وارضاه واسكنا الجنة واياه واوقفني على ما في الشاطبية من الخلاف الذي لم يوجد في كتاب النشر وعرفني المرجح من غيره فيها حسب النقول الشريفة ونبهني على ما فيها من بعض التكرار وعلى بعض شروط وقيود زاده بعض الاكابر الاخيار وجمعت ذلك في نظم عجيب وتركيب غريب ممتزج بكلام الحرز كامتزاج الماء بالعود والروح بالجسد حتى صار جوهرا واحدا لم ار نظيره لاحد وربما كان لاستاذي فيه بعض ابيات بل وبيت من كلام بعض السادات وذلك ليسهل حفظه على الراغبين ويدوم نفعه على ممر السنين بعون الله مغنيا عن

الكتب المطولات لما انني التقطت درره من بحر معرفة استاذي وكتب السادات المستجادات ثم لما كان عام ثمانية ومائتين بعد الالف عن لي ان اشرح ذلك النظم شرحا يحل تراكيبه ويكشف اعاجيبه ليكون الناظر فيه على بصيرة ويهتدي بسببه من الحيرة فشرحته شرحا لطيفا تمت به الفوائد ووصلت به العوائد جمعته من شراح الحرز للعلامة الشهاب ابن عبد الحق والنور ابن القاصح والشهاب القاسمي ومن كتاب اتحاف فضلاء البشر للشهاب البنا الدمياطي ومن غيرها من كتب المصنفين وسميته الفتح الرحماني بشرح كنز المعاني جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وقد شرعت في المقصود بعون الملك المعبود

فقلت بسم الله الرحمن الرحيم اي انظم الاشياء الآتية مستعينا على ذلك او مصاحبا له على وجه التبرك ببسم الله والكلام على البسملة شهير في محله وكذا على الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا نطيل بذكره هنا الحمد الثناء باللسان على الجميل على الافعال الحسن الخطيب الاله في الاصل يقع يعني يطلق على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق اه وهو المراد هنا كما يشعر به اضافته لضمير المؤلف المعلوم من المقام اتباعه للدين الحق وقوله في الاصل اي قبل دخول ال عليه وقوله ثم غلب اي قبل دخول ال عليه غلبة تحقيقية وبعد دخول ال تقديرية

المقطع وهي ما يشعر بالختام وانتهاء المقصود وتسمى .
البراعة حسن الختام كقول القائل حسن ابتداى به اوجبه
التخلص من نار الجحيم وهذا حسن مختتمي وهذا اخر ما
يسره الله تعالى وفيه تذكرة لاولي الالباب جعل الله
نافعا لجميع الطلاب وسببا لدخول الجنة دار الثواب
مع سائر الاخوان والاحباب انه جواد كريم وهاب
وهو حسبي ونعم الوكيل واساله السترة الجميل
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس
المبارك الموافق عشرين رجب
الذي من شهور سنة ٩٠٤ الف وثلاثمائة
وتسعة من هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وسلم على يد
كاتبه الفقير محمد بن
احمد الاخناوي
لقبا الطنطاوي
اقامة بالجامع
الاحمدي
م .

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

● **اعتمدت في توثيق نسبة هذا الكتاب إلى المؤلف على المصادر التالية:**

أولًا: ما ذكره الأستاذ عمر رضا كحالة في «**معجم المؤلفين**» ج٤ ص ٢٥٧ فقد ذكر ترجمة المؤلف وذكر نسبة الكتاب إليه.

ثانيًا: ما قاله المؤلف نفسه من أنه ألف النظم في ١٢٠٢هـ وفي سنة ١٢٠٨هـ شرحه وسماه «**الفتح الرحماني بشرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني**»، ونسخها ١٢٠٩هـ بخطه.

ثالثًا: شهرته بين القراء. فقد استدل به كثير من العلماء في كتبهم فقد ذكره الشيخ علي محمد الضباع في «**إرشاد المريد**»، والشيخ عبدالرحمن الخليجي شيخ قراء اسكندرية في كتابه «**حل المشكلات**»، وكذلك ترجم له واستدل به الشيخ عبدالفتاح السيد عجمي المرصفي. رحمه اللَّه. تَعَالَىٰ. في كتابه «**هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري**».

وبعد توضيح هذه المصادر لا يشك أحد في نسبة هذا الشرح إلى مؤلفه. واللَّه أعلم.

منهجي في تحقيق الكتاب والتعليق عليه

● **إن عملي في التحقيق ينحصر في النقاط التالية:**

أولًا: كتابة مقدمة ذكرت فيها سبب التحقيق وترجمة الشارح، وفائدة التحريرات، كما بينت منهج الشارح في تأليفه وما تميز به عن أمثاله من المحررين.

ثانيًا: عُنيت بتحرير النص وتوثيقه بمقابلة النسخ، وصححت ما رأيت أنه خطأ، وأتممت ما اعتقدت أنه ناقص منها بالرجوع إلى المصادر التي ذكرها الشارح ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ..

ثالثًا: ترجمت لبعض الأعلام في أول ذكرهم للمرة الأولى، ولم أترجم للقراء العشر ورواتهم؛ لشهرتهم وكثرة المترجمين لهم.

رابعًا: أضفت في التعليق ما رأيته مفيدًا للقراء؛ كذكر بعض المسائل والفوائد التي تركها المؤلف، وهي متعلقة بالتحريرات وقد ذكرها غيره من المحررين؛ كالحداد، والخليجي والإبياري والسنطاوي والصفاقسي والمتولي وغيرهم، محاولًا إثبات هذه الإضافات في بابها أو سورتها.

خامسًا: هناك أبيات في نظم الكنز تركها الشارح إما سهو منه أو لوضوحها فتتميمًا للفائدة، ذكرتها مع شرحها باختصار.

سادسًا: قد ألخص المسألة للقارئ إذا أطنب الشارح فيها؛ تسهيلًا لفهمها.

سابعًا: خرَّجت الأحاديث والآثار الواردة في كلام الشارح ما أمكنني ذلك.

ثامنًا: خرجت الآيات القرآنية، وقام القائمون على طبع هذا الكتاب باتباع الرسم العثماني في الكلمات القرآنية.

تاسعًا: نظرًا لأن المؤلف أدمج (متن الكنز) مع الشرح بحيث لا يستطيع

القارئ استخلاص المتن من الشرح بسهولة فقد أفردت متن الكنز، على حدة في نهاية الكتاب بعد تصحيحه بمقابلته على عدة نسخ من المكتبة الأزهرية.

عاشرًا: عمل الفهارس الفنية.

وختامًا أسأل الله عز وجل أن أكون قد ساهمت في خدمة هذا الكتاب، وأن أكون قد وفقت لاستيفاء كل ما يحتاج إليه قراء الشاطبية وسهَّلت الاستفادة منه، كما أسأله ـ تَعَالَى ـ أن ينفعنا بما علمنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن يلهمنا السداد والصواب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتاب الفتح الرحماني
والتعليق عليه



الحمد لله الذي جعل خواص أحبابه حرزًا لكتابه، وجعلهم كنزًا لمعانيه وأسراره، وسقاهم من صافي شرابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «**أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ**»[١]، وعلى آله وأصحابه المحرِّرين الموضحين لألفاظه ومعانيه بأحسن تحرير وبيان (وعلينا معهم على مر الدهور والأزمان)[٢]، وبعد:

فلما كان العام الأول والثاني بعد المئتين والألف (ومَنَّ)[٣] اللَّه عليَّ بقراءتي للعشرة من طريق الدُّرة والشاطبية على أستاذي العالم العلامة الحبر البحر الفهامة محرر القراءة والتجويد بنقله (الجيد)[٤] المفيد، عن مشايخه أولي الرأي السديد، الشيخ الإمام نور الدين علي بن عمر الميهي[٥] الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه.، وأسكننا الجنة وإياه، وأوقفني على ما في الشاطبية من الخلاف الذي لم يرجِّحه في كتاب «**النشر**»، وعرفني المرجح من غيره فيها

---

(١) رواه الطبراني في الكبير، والبيهقي في شعب الإيمان من حديث ابن عباس.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) في نسخة (ب): (منَّ).

(٤) في نسخة (ب)، (الجديد)، والأولى ما ذكر.

(٥) هو نور الدين علي بن عمر بن أحمد بن عمر بن ناجي بن فنيش الميهي، ولد ببلدة الميه بجوار شبين الكوم، إحدى محافظات الوجه البحري بمصر، وتوفي (١٢٠٤)، انظر: حاشية العلامة الضباع على شرح التحفة للجمزوري، ص (٩).

حسب النقول (الشريفة)[١]، ونبَّهني على ما فيها من بعض التكرار، وعلى بعض شروط وقيود زادها بعض الأكابر الأخيار. جمعت ذلك في نظم عجيب، وتركيب غريب ممتزجًا مع كلام الحرز كامتزاج الماء بالعود، والرُّوح بالجسد، حتى صارا جوهرًا واحدًا لم أر نظيره لأحد، وربما كان (لأستاذي)[٢] فيه بعض أبيات، بل وبيت من كلام بعض (السادات)[٣] وذلك ليسهُل حفظه على الراغبين ويدوم على ممر السنين، فجاء. بعون اللَّه. مغنيًا عن الكتب المطولات؛ لأنني التقطت دُرَرَهُ من بحر معرفة أستاذي، وكتب السادات المستجادات[٤]، ثم لما كان عام ثمانية ومئتين بعد الألف. عنَّ لي أن أشرح ذلك النظم شرحًا يجلي تراكيبه، ويكشف أعاجيبه؛ ليكون الناظر فيه على بصيرة، ويهتدي بسببه من الحيرة. فشرحته شرحًا لطيفًا تمت به الفوائد، ووصلت به العوائد، جمعته من شراح الحرز للعلامة الشهاب ابن عبدالحق[٥]، والنور بن القاصح[٦]، والشهاب (الفاسي)[٧]، ومن

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) المراد بأستاذه هو الشيخ علي الميهي، كما سبق.

(٣) السادات جمع سادة، والمراد بهم نظم الشيخ الميهي والطيبي والمنصوري وغيرهم.

(٤) صفة لـ(كتب)؛ أي: الكتب الجيِّدة.

(٥) هو أحمد بن أحمد بن عبدالحق السنباطي المصري الشافعي شهاب الدين، عالم، واعظ، مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه: توضيح على رسالة المارويني وشرح البسملة للشيخ زكريا الأنصاري، وتوفي سنة سبع أو ثمان وتسعين وتسع مئة، رحمه الله. تَعَالَى.، الأعلام للزركلي ج (١) ص (٩٢)، شذرات الذهب ص(٢٨٠).

(٦) هو علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن القاصح المصري الشافعي، قرأ العشر على أبي بكر الجندي وألف وجمع، توفي (بياض) وثمان مئة، الغاية ج (١) ص(٥٥٥).

(٧) في نسخة (ب): (الفارسي)، والصواب ما ذكر، والفاسي هو محمد بن حسن بن محمد ابن يوسف أبو عبدالله الفاسي له شرح على «الشاطبية» في غاية الحسن توفي (٦٥٦) بحلب، الغاية، ج (٢) ص (١٢٢).

كتاب «إتحاف فضلاء البشر» للشهاب البنا الدمياطي(١)، ومن غيرها من كتب المصنفين، وسميته: «**الفَتحَ الرَّحمانِي بِشَرْحِ كَنْزِ المَعانِي**» جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم، وقد شرعت في المقصود بعون الملك المعبود، فقلت:

بسم الله الرحمن الرحيم؛ أي: أنظم الأشياء الآتية مستعينًا على ذلك، أو مصاحبًا له على وجه التبرك ببسم الله، والكلام على البسملة شهير في محله، وكذا على الحمد(٢)، والصلاة على النبي ﷺ، فلا نطيل بذكره هنا.

إِلَهِي لَكَ الْحَمْدُ الْـجَمِيلُ عَلَى الْوِلَا ... وَصَلِّ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْآلِ وَالْوُلَا

قال الشمس الخطيب(٣): **الإله** في الأصل يقع. يعني: يطلق. على كل معبود بحق، أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق. أهـ، وهو المراد هنا كما يشعر به إضافته لضمير المؤلف المعلوم من المقام (واتباعه)(٤) للدين الحق، وقوله: في الأصل؛ أي: قبل دخول «**ال**» عليه، وقوله: ثم غلب؛ أي: قبل دخول «**ال**» عليه غلبة تحقيقيَّة، وبعد دخولها تقديرية، وهنا كلام يحتاج لطول التأمل يطول بذكره الكتاب، وهو منادى حذف منه حرف النداء؛ أي: يا إلهي؛ أي: يا من لا يعبد بحق غيره.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبنا، توفي (١١١٧هـ).

(٢) كالكلام على الأحاديث التي وردت في البسملة والحمد، ومعناهما لغة واصطلاحًا، وأحكام البسملة، وغير ذلك.

(٣) هو محمد بن أحمد الشربيني شمس الدين، فقيه، شافعي، مفسر، من أهل القاهرة، له تصانيف منها: السراج المنير (ط ٤) مجلدات في تفسير القرآن، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (ط) مجلدان، شرح شواهد القطر (ط)، وغيرها، توفي سنة (٩٧٧هـ)، الأعلام للزركلي ج (٦)، ص (٦).

(٤) في نسخة ب (إيقاعه)، والصواب ما ذكر.

(لك الحمد)؛ أي: الوصف بالجميل ثابت لك، وتقديم الخبر يفيد أن اللام فيه للاختصاص، كما هو أحد احتمالات ثلاثة[١]، وكل صفاته. تَعَالَى. جميلة، فهو وصف لله. تَعَالَى. بجميل صفاته، فوصف الحمد بالجميل تأكيد.

(والولا) بكسر الواو: التتابع، من والاه موالاة وَوِلاء من باب قاتل: تابعه، كما في «**المصباح**»[٢]، أو من الولي، بفتح الواو وسكون اللام، وهو حصول الثاني بعد الأول من غير فصل، وكلٌّ مراد هنا، ثم يراد دوامه، واستمراره، كما يؤخذ من إيثار الجملة الاسمية؛ أي: لك متتابعًا من غير مهلة دائمًا مستمرًّا (وجملة)[٣]... **(وَصلِّ على المختار والآل والوُلا)** استئنافية، أو من عطف الجمل، ولا يشترط تناسب الجملتين لصحة عطف الجملة الفعلية على الاسمية كما هنا وعكسه، ولا يضر اختلافهما بالإنشاء والخبر؛ لأن الأولى وإن كانت خبرية لفظًا فهي إنشائية معنى، والمعنى: أنشئ الثناء بالحمد المختص بك وأصلي، إلى آخره، و(الصلاة) لغة: الدعاء بخير، وقيل: الدعاء مطلقًا، والصلاة المطلوبة من اللَّه. تَعَالَى. له ﷺ هي رحمته؛ أي: المقرونة بالتعظيم، وقيل: مغفرته، وقيل: كرامته، وقيل: ثناؤه عند الملائكة. ثم (إذا)[٤] كانت بمعنى الدعاء، الذي هو طلب الخير، أو بمعنى الثناء، الذي هو طلب الإتيان بما يدل على التعظيم. فإنها تشمل السلام؛ لأن معناه: طلب السلامة له ﷺ مما لا يليق بجنابه الشريف، أو

---

(١) اللام هنا تفيد احتمالات ثلاثة، فهي للاختصاص كما قال المؤلف، والتقدير: أنت مختص بالحمد ومقصور عليك. الثاني: أنها تفيد الملك، والتقدير: أنت تملك الحمد. الثالث: أنها تفيد الانتهاء، والتقدير: أنت ينتهي إليك الحمد. والله أعلم.

(٢) المصباح، ص (٢٥٨).

(٣) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٤) ما بين القوسين في نسخة (ب) هكذا (إن).

الأمان. أهـ.

و(**المختار**): المصطفى؛ أي: المستخلص من خيار الخيار، فهو ﷺ مختار اللَّه ـ تَعَالَى ـ، ومصطفاه، ومستخلصه من خلقه، وهو اسم من أسمائه ﷺ، فعن كعب الأحبار[1] قال: في التوراة مكتوب «**قال الله: محمد عبدي المتوكل المختار ليس بفظ ولا غليظ ولا (صخاب)**[2] **في الأسواق لا يجزى بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، مولده بمكة، (ومهاجره)**[3] **بطيبة، وملكه بالشام**» رواه الديلمي، وأبو نعيم[4] كما ذكره الشهاب الفاسي في «**شرح الدلائل**».

والمراد بآله ﷺ في مقام الدعاء، كما هنا كل من آلَ؛ أي: رجع إليه نسبًا أو حسبًا، أو هما، فيعم كل مؤمن ولو عاصيًا. (لما)[5] علمت أن الصلاة معناها: الدعاء، وهو جائز لمن ذكر، (والوُلا) هنا بضم الواو مُرخم وُلاة للضرورة، والوُلاة بضم الواو ـ أيضًا ـ جمع والكرامِ ورماة، والمراد بهم من له اليد في هداية الأمة، فيعم الصحابة فمن بعدهم، ولا يضر دخولهم في عموم الدعاء (الأول)[6]؛ لأنهم لما كانوا مبلغين شرائع الدين خصوا بمزيد الدعاء مكافأة لهم على ذلك، ويصح فتح الواو، ويكون على حذف مضاف؛ أي: وعلى ذي الولا، وهو المحبة والنصرة، كما في كتب اللغة، ولا ترخيم فيه حينئذ، وأصله المد كالذي قبله، وقصره لغة في

(١) هو كعب بن مانع بن ذي هجن الحميري أبو إسحاق، تابعي، أسلم في زمن أبي بكر، أخذ عن الصحابة الكتاب والسنة، وأخذ عنه الصحابة الكثير من أخبار الأمم الغابرة، توفي (٣٢هـ) عن عمر بلغ ١٠٤سنة، الأعلام للزركلي ج (٥) ص (٢٢٨).

(٢) ما بين القوسين في نسخة (أ): (سحاب).

(٣) ما بين القوسين في نسخة (ب): (ومهاجرته).

(٤) رواه أبو نعيم في الحلية ج (٥) ص (٣٨٧).

(٥) ما بين القوسين في نسخة (ب): (كما).

(٦) سقط ما بين القوسين من نسخة (ب).

الوقف، وبين الولا الأول والثاني بضبطية الجناس المختلف؛ أي: المحرف الحركات، وهو أن تتفق (حروف)[1] الكلمتين، وتختلف حركاتهما، وهذا بقطع النظر عن المحذوف من الثاني المضموم الواو، وإلا كان محرفًا ناقصًا.

وَبَعْدُ فَهَذَا النَّظْمُ فِيهِ ذَكَرْتُ مَا تَعَقَّبَهُ فِي النَّشْرِ لِلْحِرْزِ فَاعْقِلَا

(بعد): من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة؛ أي: بعد ما تقدم من البسملة، والحمدلة، والصلاة. و**(النظم)**: ضد النثر، ومعناه لغة: الجمع، ثم غلب على جمع الكلمات، فهو بمعنى المنظوم؛ كقولهم: هذا درهم ضرب الأمير، وَبُردٌ نسج اليمن، أو هو مصدر على أصله مبالغة، واصطلاحًا: الكلام الموزون بأوزان العرب المقفى قصدًا. ومعنى **(ذكرت)** جمعت ما في «**النشر**» مما تعقبه للحرز، والظرف متعلق بـ(ذكرت)، وضميره لذلك المؤلَّف المعبر عنه بالنظم الذي هو عبارة عن الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني، فتحصل أن الظرفية هنا من ظرفية المعاني في الألفاظ، والمراد به: ما أخذته من الحرز وما أضيف إليه من الذي تعقب به، فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه. والمعنى: جمعت فيه ما تعقبه الإمام الجليل[2] الحافظ إمام (القراء)[3] والمحدثين محرر الروايات والقراءات أبو الخير محمد ابن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري؛ أي: ما ذكره في كتاب «**النشر في القراءات العشر**»، متعقبًا أو متتبعًا به ما فيه الخلاف من الحرز، وهو القصيدة اللامية المسماة بـ«**حرز الأماني ووجه التهاني**»، من نظم الإمام

---

(١) ما بين القوسين في نسخة (ب): (الحروف)، والصواب ما ذكر؛ لأنه مضاف.

(٢) الحافظ ابن الجزري ولد في (٢٥) من رمضان سنة إحدى وخمسين وسبع مئة داخل خط القصاعين بدمشق، وتوفي في الخامس من ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمان مئة هجرية. الغاية ج (٢)، ص (٢٤٧).

(٣) ما بين القوسين سقط من (ب).

العلامة ولي اللَّه (. تَعَالَى .)[١] أبي محمد (بن)[٢] قاسم بن فيرُّه . بكسر الفاء ، وتشديد الراء مع الضم ، ومثناة تحتية بينهما . ابن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي نسبة إلى شاطبة . قرية بجزيرة الأندلس . المولود آخر سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة ، المتوفى بعد عصر الأحد آخر جمادى الأخيرة سنة تسعين وخمس مئة[٣] ، المدفون يوم الاثنين بمقبرة (البيساني)[٤] بمدفن الناحية (بسارية)[٥] ، فإنه . أعني الجزري . قال[٦] : ورتبته يعني «**النشر**» على ما منها صح . يعني من الطرق التي ذكرها . ملتزما للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح ، إلى أن قال : واشتمل جزء منه على كل[٧] ما في

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).
(٢) ما بين القوسين سقط من (أ).
(٣) انظر: ترجمة الشاطبي في الغاية ج (٢) ص (٢٠، ٢٣).
(٤) في نسخة (ب) هكذا (البيلساني)، والصواب ما ذكر.
(٥) سقط من (ب).
(٦) انظر: النشر، ج (١) ص (٥٦، ٥٧).
(٧) قول ابن الجزري: واشتمل جزء منه الخ . معناه أن «النشر» اشتمل على كل ما في «الشاطبية» و«التيسير» من طرق صحيحة.
أقول: وكذلك طرق «الدرة» حيث جعلها ابن الجزري جزءً من «النشر» . أيضًا .؛ لأن «الدرة» بناها ابن الجزري على «الشاطبية»، وأضاف القراءات الثلاث إلى كتاب «التيسير» وسماه «تحبير التيسير»، ثم ألف «الطيبة» وضمنها هذه الطرق جميعًا إلا أربع كلمات في «الدرة» وليست في «الطيبة»، وهي لابن وردان بخلف عنه وهي معروفة لدى القراء. فهي إذن جزء من «النشر»، فمثلًا، طريق المطوعي من كتاب «المبهج» طريق إدريس في «الدرة» باتفاق، وهو بعينه واحد من طرق إدريس في «طيبة النشر»، ولا فرق بينهما في القراءة من هذا الطريق من «الدرة» و«الطيبة» معًا. ولقد أوضحت هذه المسألة في كتابنا «تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة» ورددت فيه على من ينكر رواية سكت إدريس من طريق المطوعي من «الدرة» ويخصصه بطريق «الطيبة» ظنًا منهم أن طرق «الطيبة» شيء مستقل لا تشمل طرق «الدرة»، وتوهموا حجة لذلك، وقالوا بضرورة الإشباع في المتصل على هذا السكت، وهذه الحجة بينا بطلانها بما لا يدع مجالًا للشك، وذكرنا رأي العلماء في تفسير قول ابن الجزري: (والسكت أهملا)، =

«**الشاطبية**» و«**التيسير**»، إلى آخر ما قال، فجزاه الله خيرًا.

هذا وما ذكرته عن كتاب «**النشر**» ليس كله بمشافهته، بل بعضه كذلك وبعضه بواسطة نقل الغير عنه، كما يأتي إن شاء الله. تَعَالَىٰ ..

ولما كان هذا الشأن مما يُعتنَى به لأهميته. قلت: (**فاعقلا**) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا؛ للوقف؛ أي: فاحفظه وتدبره، وبابه ضرب، وفي لغة

وهي من الاستدراكات القليلة عليه من خلال منهجه في «النشر»، فقد ترك ابن الجزري في «نظم الدرة» فقط مذهب المطوعي عن إدريس في هذا السكت مع ذكره له في «النشر» المشتمل على طرق «الدرة» سهوًا منه كما ذكر قراءة فتح الميم مع وصل الهمزة في: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ في يونس لرويس على أنها من طرق «الدرة» سهوًا منه. أيضًا .. بينا ذلك في كتابنا المذكور، فارجع إليه إن شئت.

ولكني أضيف هنا توضيحًا وأقول: إن الاحتجاج على منع هذا السكت من «الدرة» بضرورة الإشباع في المتصل عليه قد بيَّنا عدم صحته في كتابنا المذكور، وهو اجتهاد شخصي لم يستند إلى دليل. ولم يذكره أحد من العلماء السابقين في مؤلفاتهم، ولم يحتج به في الوقت الحاضر من طريق «الدرة» إلا محقق كتاب النويرى على «الدرة» ج (١) ص (٢٦٩)، طبعة الجامعة الإسلامية عام (١٤١١هـ). ونسب المحقق إلى المتولي في «الروض» عبارةً ليست فيه، وهذه العبارة هي: (وأنه يتعين على السكت إشباع المتصل، وهو طريق «المبهج») فهذا تقول عليه. وقد يفهم القارئ أنه منقول عن المتولي، وليس كذلك. ثم نقض المحقق كلامه بقوله: أقول: وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا. فأوقع القارئ في حيرة، فلا يدري هل المحقق يجيز هذا السكت أم يمنعه؟

هذا، وليعلم القارئ أن التعبير في كتاب «المبهج» أو غيره في باب المد بالمد التام أو تمكين المد ليس معناه ضرورة الإشباع ست حركات كما توهم المحقق، وإنما معناه وجوب المد في المتصل لكل القراء. ومن المعلوم أن القراء متفاوتون في مقدار هذا المد منهم من يمده أربع حركات ومنهم من يمده ست حركات، والتوسط في المتصل هو مذهب إدريس في «الدرة» و«الطيبة» معًا. هذا والذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديمًا وحديثًا في المتصل، مرتبتان فقط، طولى لورش وحمزة، ووسطى للباقين، والطولى ست حركات، والوسطى أربع حركات، ولم يُعمل بما ذهب إليه البعض كأهل العراق من الإشباع قولًا واحدًا في المتصل. انظر: «إرشاد المريد» ص (٤٨).

هذا، ولم يغفل ابن الجزري عن مذهب «المبهج» لسبط الخياط من طريق المطوعي بل ذكره في «النشر» في باب المدود ج (١) ص (٣٣١) وقال معلقًا عليه: (وهذا صريح في

من باب تعب كما ذكره في «المصباح»[١].

فَمَا صَحَّ خُلْفُ الحِرْزِ فِيهِ تَرَكْتُهُ وَأَذْكُرُ خُلْفًا لَمْ يَصِحَّ مُعَلِّلًا[٢]

في «القاموس»: الخلف في المستقبل كالكذب في الماضي (أو)[٣] أن تعد وعدًا ولا تنجزه. أهـ.

وليس مرادًا هنا، بل المراد بالخلف هنا: الخلاف، والخلاف أن يذهب الشخص إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر أهـ. أي: فما ذكر صاحب الحرز فيه خلافًا وصح عنه بأن لم يرده النقلة بل وافقوه[٤] فيه، لم أذكره في هذا النظم اختصارًا، وذكرت فيه[٥] خلافًا لم يصح عند النقلة[٦]، وإن صححه صاحب الحرز، لأُنَبِّه على عدم صحته عندهم حسب ما نقلته عن أستاذي عن مشايخه.

وقولي: (**معللا**) بكسر اللام الأولى حالٌ من ضمير (أذكر)؛ أي:

التفاوت في المتصل) فلا أدري على أساس علمي خولف الحافظ ابن الجرزي وربط هذا السكت بضرورة الإشباع في المتصل لا لشيء إلا أنه من كتاب «المبهج»، ولم يناقش رأي ابن الجزري في تفاوت المد في «المبهج»، وكان عليهم أن يبطلوا كلام ابن الجرزي بدليل صحيح يثبت صحة قولهم.

أما القائلون بجواز هذا السكت من طريق «الدرة» فأدلتهم واضحة مطابقة للمصادر الصحيحة وأقوال العلماء، ولم يبتدعوا شيئًا من عند أنفسهم، بل اتبعوا ما ذكره الضباع والمتولي وغيرهما من المحققين تعقيبًا على ابن الجرزي، ونسأل الله ـ تَعَالَىٰ ـ أن يلهمنا الصواب وأن يبعدنا عن التمسك بالرأي في المسائل العلمية بدون دليل صحيح.

(١) انظر: المصباح، ص (٢٠٥).

(٢) سقط ما بين القوسين من (ب).

(٣) انظر: القاموس، ص (١٠٤٢).

(٤) كخلاف ابن ذكوان في إمالة كلمة (زاد) في غير سورة البقرة، فله الروايتان باتفاق النقلة عنه.

(٥) الضمير يعود على النظم المسمى كنز المعاني.

(٦) كخلاف السوسي في إمالة الراء من (رأى) فلا يقرأ به.

أذكره حال كوني معللًا له؛ أي: ناقلًا علة عدم صحته؛ أي: سببه.

وَقَيَّدتُ بَعْضَ المُطْلَقَاتِ بِقَيْدِهِ وَزِدْتُ شُرُوطًا ثم فَصَّلْتُ مُجْمَلَا

(وقيدت بعض المطلقات بقيده) التقييد: جعل القيد في الرجل، ومنه تقييد الألفاظ بما يمنع (الاختلاط)[1] والالتباس كما (قاله)[2] في «**المصباح**» وفيه أطلقت القول إذا أرسلته بلا قيد ولا شرط؛ أي: وذكرت في النظم بعض أقوال ذكرها صاحب الحرز مطلقة عن قيدها وشرطها، وقيدتها بهما[3]، وعيَّنت محلها. **(وزدت شروطًا)**؛ أي: وذكرت شروطًا زائدة على ما في الحرز كقولي: وإن يلتقي المثلان.. إلخ بعد قول الحرز في باب الإدغام الكبير: إذا لم يكن تام خبر، البيت. **(ثم فصلت مجملا)** في «**المصباح**»[4]: وفصلت الشيء تفصيلًا (أي)[5] جعلته فصولًا متمايزة، وفي «**القاموس**»[6]: التفصيل التبيين. أهـ. وكلٌّ مراد هنا؛ أي: ميزت وبينت المجمل منه؛ أي: المجتمع مع بعضه في حكم، فالجمل نحو قول الحرز: ألا بل وهل... البيت، وتفصيله ذكرته بقولي: فبعدهما تاء ونون.. البيت.

وَرَتَّبْتُهُ كَالحِرْزِ مَعْ ذِكْرِ لَفْظِ مَا تَيَسَّرْ لِي لَفْظًا وَإِلَّا فَأَبْدِلَا

الترتيب لغةً: جعل كل شيء في مرتبته؛ أي: مكانه، واصطلاحًا: جعل شيئين فصاعدًا بحيث يطلق عليهما اسم الواحد، ويكون للبعض نسبة إلى البعض بالتقديم والتأخير بحيث يصح أن يقال: هذا متقدم وذاك متأخر؛ أي: ورتبت هذا النظم كترتيب أبواب الحرز، وجعل كل حكم في بابه

---

(١) في نسخة (ب) (الاختلاف)، والصواب ما ذكر.
(٢) انظر: المصباح، ص (١٥٠).
(٣) ضمير المثنى يعود على القيد والشرط.
(٤) انظر: المصباح، ص (١٨١).
(٥) ما بين القوسين سقط من (ب).
(٦) القاموس، ص (١٣٤٧).

(لتسهيل)[١] مراجعته، ثم ما تيسر لي وسهُلَ ذكرُه من كلام الحرز بلفظه من غير تغيير له ذكرته كذلك، وذكرت حكمه بعد ذلك. **(وإلا فأُبدلا)** بضم الهمزة وسكون الباء وتخفيف الدال، (وبنائه)[٢] على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا في الوقف؛ أي: وإن لا يتيسر لي ذكر لفظ الحرز فأبدلنه بلفظ آخر، كقولي في باب المد والقصر: ومد يؤاخذكم وتوسيطه منع، إلى آخره. بدل (قوله)[٣]: وبعضهم يؤاخذكم آلان... إلى آخره. فإن (يؤاخذكم) مذكور في ضمن غيره[٤] لفظًا وحكمًا، والخلاف فيه[٥] وحده، فأفردته بلفظ وحده؛ لتتميز أحكامه عن غيره لسهولة ذلك، وسيأتي معنى الحرز في البيت بعده.

تنبيه

لفظ «معْ»: يقرأ في النظم (بسكون العين)[٦] على اللغة القليلة لأجل الوزن.

وَسَمَّيْتُهُ كَنْزُ الْمَعَانِي مُحَرِّرًا ... لِحِرْزِ الْأَمَانِي يَا إِلَهِي تَقَبَّلَا

سميت هنا يتعدى لمفعولين، وهما: الضمير الراجع إلى النظم، وكنز المعاني؛ لأنه بمعنى وضع الاسم. والكنز المعروف المال المدفون، وتسمية بالمصدر، والذهب والفضة وما يحرز به المال، وكل شيء غمرته في وعاء أو أرض فقد كنزته، واكتنز الشيء اكتنازًا: اجتمع وامتلأ، ذكره في

(١) في نسخة (ب) (لتسهل)، وكلاهما محتمل.
(٢) في نسخة (ب) (وبناؤه)، والصواب ما ذكر.
(٣) في نسخة (ب) (من قوله).
(٤) الضمير يعود على لفظ الآن.
(٥) الضمير يعود على لفظ (يؤاخذكم).
(٦) ما بين القوسين سقط من (أ).

«**القاموس**»[١] و«**المصباح**»[٢]، وفي «**المصباح**»: كنزت المال كنزًا من باب ضرب: جمعته وادخرته. انتهى.

والمعاني: جمع معنى وهو اصطلاحًا يطلق على ما يقصد بالفعل من اللفظ، وعلى ما غلب أن يقصد من اللفظ، وقيل: المقصود[٣] انتهى.

وهذا النظم لما كان جامعًا لما يقصد من التحرير والتهذيب وصار كنزًا وحرزًا له سمي بما ذكر، كما سمي المكان الذي يحرز به المال كنزًا لذلك، وقولي: (**محرِّرًا**)، بكسر الراء الأولى حال من التاء في (سميت)، أو من (كنز) على نسبة التحرير إليه مجازًا، ويصح فتح رائه وجعله حالًا من (كنْز) على نسبة التحرير إليه حقيقة، يعني محرَّرًا به، ويصح جعله مفعولًا من أجله على الضبطين المذكورين في الراء.

والتحرير: معناه التنقيح[٤] والتهذيب، **والحرز**: ما يودع فيه الأشياء، والأماني: جمع أمنية، وهما في الأصل مشددان، ويجوز تخفيفهما لاستثقال التضعيف في حرف العلة.

والأمنية: ما يتمنى ويطلب، ويسمى التيمن من (اليمن)[٥] بمعنى التبرك، وقد أودع الشاطبي هذا النظم ما يتمناه طالب هذا العلم، وهذا أحد اسمين للكتاب المنظوم[٦] والآخر وجه التهاني، كما قال:

وسميتها حرز الأماني تيمنا ... ووجه التهاني فاهنه متقبلا

---

(١) انظر: القاموس، ص (٦٧٢).
(٢) انظر: المصباح، ص (٢٠٧).
(٣) قوله: وقيل: المقصود؛ يعني: أن المراد بالمعاني: هو المقصود من اللفظ.
(٤) سبق معنى التحرير وأهميته في المقدمة.
(٥) ما بين القوسين في نسخة (ب) (أيمن).
(٦) المراد بالكتاب المنظوم هو نظم «الشاطبية».

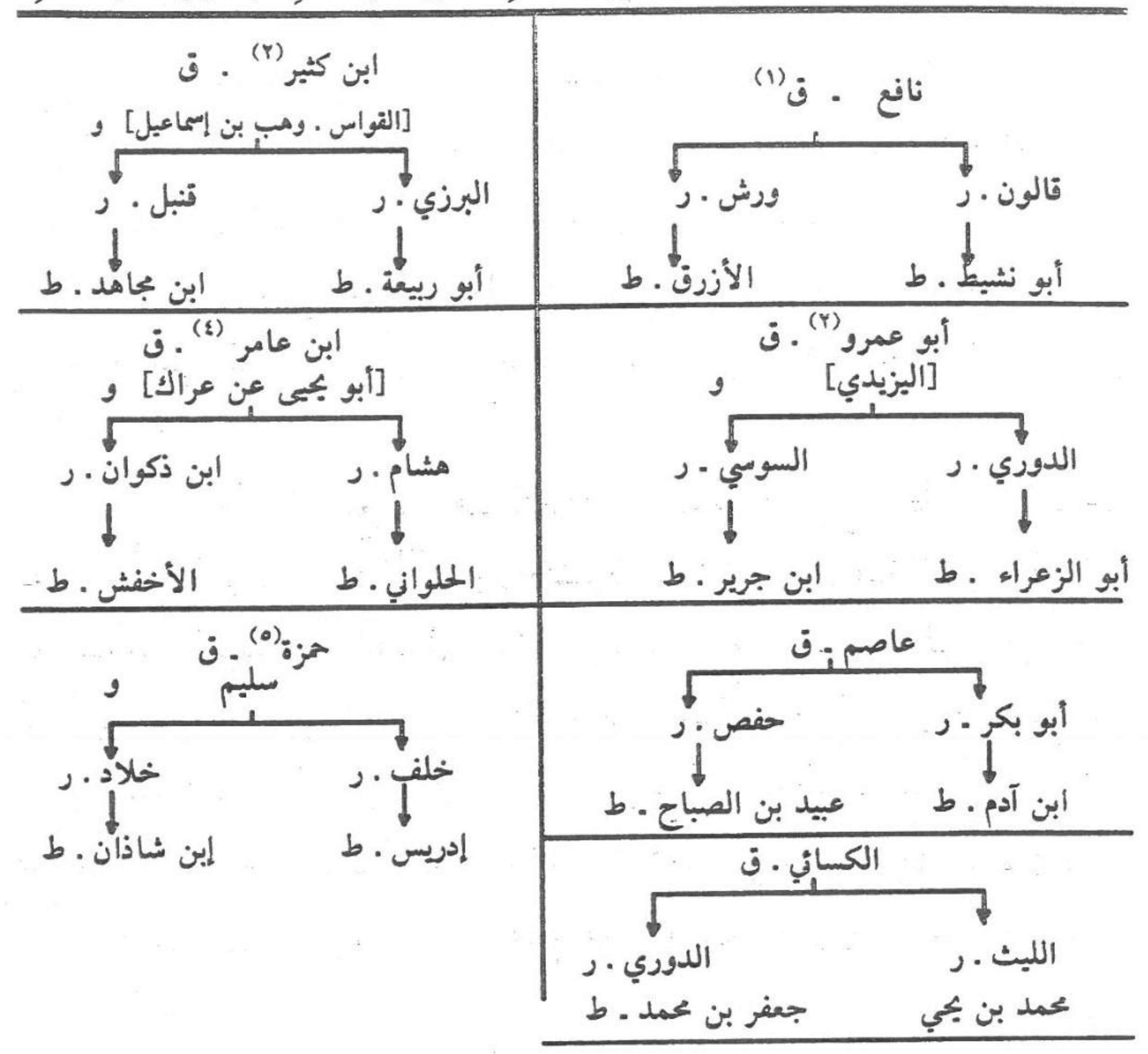
أو من قولك: وجه القوم لمقدمهم وشريفهم (والتهاني)[١] جمع تهنئة بوزن تفعلة جعلها شريفة ما يهنأ به طالب هذا العلم. قال بعض الشراح: يقول: سميت تلك القصيدة حرز الأماني ووجه التهاني تيمنًا بذلك الاسم وتفاؤلًا، كي يندرج (فيه)[٢] أماني طلبة هذا العلم وإثبات تهانيهم وتقابلهم بوجه مرضي لهم ومهنئ بمقصودهم. ولا يخفى ما في (كنز) و(حرز) من الاستعارة.

ولمَّا كان هذا الصنيع من جملة العبادة؛ لأنه مراد به نفع الطالب والتوجه به إلى اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ (أردت)[٣] قبول ذلك فقلت: **(يا إلهي تقبلا)** بنون التوكيد المنقلبة ألفًا للوقف، و**القبول**: ترتب الغرض المطلوب (للداعي على دعائه لترتيب الثواب على الطاعة، والاسعاف بالمطلوب)[٤]. وفي «**المصباح**»: وقبل اللَّه دعاءنا أو عبادتنا وتقبله انتهى. أي: جازانا عليه.

- **قاعدة عظيمة النفع بها أقسام الخلاف من القراءات والروايات والطرق، وبها يتوصل إلى الجمع بين أقوال المصنفين ويعلم بها منشأ الخلاف ونوعه.**

اعلم أن أرباب هذا الفن اصطلحوا على أن يسموا القراءة للإمام والرواية للآخذ عنه مطلقًا، والطريق للآخذ عن الراوي كذلك، فيقال مثلًا: قراءة نافع، رواية قالون، طريق أبي نشيط، وكما أن لكل إمام رواة فلكل راو طرقًا، نقل الناظم ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ منها لكل راوٍ طريقًا واحدًا، ولنوضحها بهذا الجدول (مع الوسايط)[٥].

(١) سقط من (ب).
(٢) سقط من نسخة (ب).
(٣) ما بين القوسين في نسخة (ب) (ازددت).
(٤) ما بين القوسين سقط من (ب).
(٥) ما بين القوسين سقط من (أ)



(١) الرمز (ق) جعله المؤلف للقارئ، ورمز (ر) للراوي، ورمز (ط) للطريق، والواو للواسطة، وبعض الرواة روى عن القراء من غير واسطة، وهم: نافع، وعاصم، والكسائي، والبعض الآخر روى عنهم بواسطة، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة.

(٢) البزي قرأ على عكرمة على القسط على ابن كثير، وقنبل على القواس على وهب على القسط على شبل ومعروف، وقرأ كلاهما على ابن كثير.

(٣) الدوري والسوسي أخذا القراءة على أبي عمرو البصري بواسطة سند بينهما وبين أبي عمرو وهو يحيى اليزيدي.

(٤) هشام وابن ذكوان رويا عن ابن عامر الشامي، لكن بإسناد؛ أي: بواسطة بينهما وبينه؛ لأن هشامًا قرأ على عراك، وابن ذكوان قرأ على أيوب التميمي، وقرأ عراك وأيوب على يحيى الذماري على ابن عامر.

(٥) خلف وخلاد رويا عن حمزة، لكن بإسناد؛ أي: بواسطة بينهما وبينه، وهو أبو عيسى الحنفي الكوفي، فهما قرآ عليه، وقرأ هو على حمزة.

نقلتها من شرح الجعبري[(١)] ببعض تصرف[(٢)]. وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

وها طرق الراوين في الحرز فعها[(٣)] لتأمن في النقل التداخل فاعقلا
فالأزرق عن ورش وقالون قل أبو نشيط أبو ربيعة البزي أعملا
وقل قنبل قد خصه ابن مجاهد ودور أبو (الزرعا) جرير به تلا[(٤)]
لسوس وحلوان هشام وأخفش ابـ ـن ذكوان شعبة ابن آدم نولا
لحفص عبيد ثم إدريس عن خلف وخلادهم عن ابن شاذان نزلا
وجعفر دور وابن يحيى لليثهم فذى طرق السبع افهمنها محصِّلا

«حكم ما في باب الاستعاذة»

ومعناها طلب الإعاذة من الله، وهي (عصمته)[(٥)]؛ يقال: عذت بفلان واستعذت به: لجأت إليه. ولها أحكام اقتصرت على واحد منها، وهو جواز الوقف عليها لخفائه، فقلت: اعلم أن لها من حيث الوقف عليها ووصلها بما بعدها أربعة أوجه، ذكرها أستاذنا النور الميهي[(٦)] بقوله:

وَوَقْفٌ عَلَيْهِ ثُمَّ وَصْلٌ كِلَاهُمَا مَعَ الْوَقْفِ أَوْ وَصْلٍ لِبَسْمَلَةٍ انْجَلَا

(١) هو الإمام إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الربعي السلفي الشافعي الجعبري نسبة إلى قلعة جعبر بين بالس والرقة على الفرات، فيها ولد سنة (٦٤٠هـ)، وتوفي في ثالث عشر من رمضان سنة اثنين وثلاثين وسبع مئة هـ. الغاية، ج (١/ ٢١).
(٢) ونقلتها ـ أيضًا ـ ببعض تنظيم وتصرف، وقد ذكر الشاطبي في مقدمة الحرز القراء الذين روى عنهم بواسطة.
(٣) قوله: (فعها)؛ أي: فاحفظها.
(٤) ما بين القوسين هكذا في نسخة (أ) (الزعر)، والصواب ما ذكر.
(٥) ما بين القوسين هكذا في نسخة (ب) (عصمه)، والصواب ما ذكر.
(٦) تقدمت ترجمته ص (٤٩).

فَذِي أَرْبَعٌ لَا يَقْبلُ العَقْلُ غَيْرَهَا أَشَارَ إِلَيْهَا قَوْلُ بِاللَّهِ مُسْجَلَا

يعني: أنه يجوز الوقف على التعوذ ووصله بالبسملة، ثم إنه إذا وقف على التعوذ ففي البسملة وجهان: الأول: وصلها بأول السورة، الثاني: الوقف عليها، وإذا وصلت البسملة بالتعوذ ففي البسملة هذان الوجهان، فهذه (أربع)[١] كيفيات أشار إليها مسجَلًا من قول صاحب الحرز:

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعذ جهارًا من الشيطان بالله مسجلا

أي: مطلقًا في جميع القرآن ولجميع القراء؛ يعني: وبأي كيفية من هذه الكيفيات. وقوله: (**انجلا**)؛ أي: انكشف واتضح جواز كل من هذه الأربع كيفيات، وانظر أيها أفضل، (وظاهر)[٢] كلام الداني أن الأَوْلَى وصلها بالبسملة في نَفَس واحد وهو أتم، كما قاله في (الاكتفاء)[٣] لأجل كمال الافتتاح، وتحت هذا وجهان: وصل البسملة. أيضًا. بما بعدها، وعدم وصلها، ويعلم أيهما أفضل من بابها، قال في (الإقناع)[٤]: ولك أن تسكت (عليه)[٥] ولا تصله بالتسمية، وذلك (أشبه)[٦] بمذهب أهل

---

(١) ما بين القوسين في نسخة (ب) هكذا (أربعة)، والصواب ما ذكر. وأشار الحافظ ابن الجزري إلى هذه الأوجه الأربعة للاستعاذة بقوله:

وقف لهم عليه أو صل واستحب تعوذ وقال بعضهم يجب

وقال ابن الناظم: وهذه مسألة عزيزة قلَّ من تعرض لها.

(٢) في نسخة (ب): (فظاهر).

(٣) في جميع النسخ (الاقناع)، والصواب ما ذكرناه كما في «النشر» ج (١) ص (٢٥٧).

(٤) انظر: الإقناع لأبي جعفر بن الباذش ج (١) ص (١٥٤).

(٥) الضمير يعود على (التعوذ).

(٦) في جميع النسخ (أثبت) وما ذكرناه من الاقناع ج (١) ص (١٥٤) و«النشر» ج (١) ص(٢٥٧).

فائدة:

[وللقارئ التخيير في أن يأتي بالبسملة بعد التعوذ أو لا يأتي بها في الأجزاء، والإتيان أفضل من تركه؛ لفضلها وللحصول على ثوابها، وقد اختاره بعضهم؛ قال الإمام ابن =

الترتيب. انتهى. وتحته الوجهان المتقدمان.

فأما من لم (يسم)[1] فالأشبه الوقف على الاستعاذة، ويجوز الوصل كما استحسنه في «النشر»[2]، (وعليه)[3] لو التقى مع الميم مثلها؛ نحو: (الرجيم ﴿مَا نَنسَخْ﴾) (أدغم من مذهبه الإدغام)[4].

كما يجب حذف همزة الوصل في نحو: (الرجيم ﴿ٱعْلَمُوٓاْ﴾). وبقية أحكام الاستعاذة مذكورة في الحرز (وغيره)[5].

= بري في «الدرر اللوامع»: واختارها بعض أولي الأداء.. لفضلها في أول (الأجزاء). الدرر اللوامع (٣٢).

أما في ابتداء السورة فمذهب القراء ضرورة الإتيان بها لقول الشاطبي، ولا بد منها في ابتدائك سورة سواها].

(١) في نسخة (ب): (يسمع). وقوله (من لم يسم) معناه: من استعاذ في أول الأجزاء ولم يأت بالبسملة.

(٢) النشر، ج (١) ص (٢٥٧).

(٣) الضمير يعود على وصل الاستعاذة بجزء من أجزاء القرآن.

(٤) قوله: (أدغم من مذهبه الإدغام) يستدعي سؤالًا عن توجيه هذا الإدغام هل هو رواية أم لغة؟ مع الاتفاق على أن الاستعاذة ليست آية قرآنية؟

ويمكن الجواب على هذا السؤال: أن الله عَجَّلَ أمرنا بالاستعاذة في ابتداء القراءة، فالاستعاذة واجبة، وما بعد الاستعاذة آية قرآنية، فإن غلبنا جانب القرآن كان الإدغام رواية موافقة للغة، وإلا فيكون لغة لمن مذهبه الإدغام موافقة للرواية عنهم، والله أعلم.

(٥) سقط ما بين القوسين من (ب).

تنبيه:

يمتنع وصل الاستعاذة بأجزاء السورة إذا كان المبتدأ به اسمًا من أسماء الله؛ نحو: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أو ضمير يعود إليه سبحانه؛ نحو: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ﴾ أو اسم رسول الله ﷺ؛ نحو: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾؛ لما في ذلك من البشاعة كما في «النشر» ج (١) ص (٢٦٦)، و«غيث النفع» (٥١، ٥٢).

تنبيه آخر:

المراد ببقية أحكام الاستعاذة هو حكمها من حيث الوجوب أو الندب، والجهر أو =

«حكم ما في باب البسملة»

وهي مصدر بسمل إذا قال: بسم الله، ويعبر عن البسملة بالتسمية . أيضًا .، وهي مصدر ميمي إذا ذكر الاسم، لأن القائل: بسم اللَّه مسمٍّ لله بأسمائه الحسنى وذاكرًا لها في لفظه، والكلام على البسملة في (مباحث)[١] اقتصرت منها على حكمها بين السورتين[٢].

فقالون وابن كثير وعاصم والكسائي بالفصل بينهما بالبسملة، وإلى ذلك الإشارة بقول الحرز:

«وبسمل بين السورتين بسنة   رجال نموها دربة وتحملا»

وعلم بذلك أن الباقين لا يبسملون بين السورتين؛ لأن هذا من قبيل الإثبات والحذف؛ يعني: لأن بسمل من قبيل الإثبات الدال على حذف الباقين، ثم إن غير المبسملين منهم من يصل بين السورتين فقط وهو حمزة، ومنهم من يصل أو يسكت وهو أبو عمرو وابن عامر وورش، وإلى ذلك الإشارة بقول الحرز: **«ووصلت بين السورتين»**. . . البيت.

ثم ذكر أن لورش وحده فيها خلافًا، وقد أحببت التنبيه عليه لأذكر الخلاف الذي لأبي عمرو وابن عامر، فقلت: قال:

= الإسرار بها ومواطن كل وصيغتها.

قال صاحب إتحاف البرية:

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعذ   وبالجهر عند الكل في الكل مسجلا

بشرط استماع وابتداء دراسة   ولا مخفيا أو في الصلاة ففصلا

(١) مباحث البسملة التي لم يتكلم عليها المؤلف هي حكمها عند افتتاح القراءة عند القراء سواء في أول السورة أو غير أول السورة، وكذلك حكمها بين الأنفال وبراءة.

(٢) اختار الشارح من أحكام البسملة حكمها بين السورتين؛ ليوضح مسألة تحتاج إلى توضيح للقراءة في كلام الشاطبي؛ ليثبت دخول أبي عمرو وابن عامر في الخلاف في البسملة مع ورش، ولذا قال: (وذا الخلف للشامي مع ولد العلا).

«. . . وفيها خلاف جيده واضح الطلا».

أي: وفي البسملة خلاف عن المشار إليه بالجيم من قوله: (جيده) وهو ورش، وذلك أن (أبا غانم)[١] كان يأخذ له بالبسملة بين السورتين في جميع القرآن، وأن المصريين أخذوا (له)[٢] بتركها بينهما، هذا وربما علم الخلاف فيها . أيضًا . لأبي عمرو وابن عامر من الاختلاف في شرح هذا البيت، وهو قوله:

«ولا نص كلا حب وجه ذكرته. . .» إلى آخره.

قال العلامة ابن القاصح[٣]: اختلف الشراح، هل في هذا البيت رمز أم لا[٤]؟ فأكثرهم على أن الكاف والحاء من (كلا حب) رمز، وكذا الجيم من (جيده) انتهى.

قال العلامة الفاسي[٥]: أخبر أنه لم يأت نص في الفصل بالبسملة عن من أشار إليه بالكاف والحاء في (كلا حب)، وأن الذي ذكره لهما .يعني: في البيت قبله. من ترك الفصل بها أو الوصل أو السكت إنما هو استحباب من المشايخ. انتهى.

وعبارة ابن القاصح؛ أي: لا رواية منصوصة عن ابن عامر وأبي عمرو (بالفصل)[٦] بالبسملة ولا تركه، بل إن البسملة لهما اختيار من أهل

---

(١) هو المظفر بن أحمد بن حمدان، أبو غانم، مقرئ مصري نحوي، له كتاب في اختلاف القراء السبعة، توفي سنة (٣٣٣هـ). الأعلام، للزركلي (٧/ ١,٢٥٥).

(٢) سقط ما بين القوسين من (ب).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٥٠).

(٤) سراج القارئ (٢٨).

(٥) تقدمت ترجمته في ص (٥٠).

(٦) ما بين القوسين سقط من (ب)، والصواب ما ذكر، انظر: سراج القارئ (٢٩).

الأداء، فعلى هذا التفسير لا بسملة لابن عامر وأبي عمرو (في)[1] رواية الشاطبي، (وهو)[2] مطابق لنقل «**التيسير**». انتهى.

فعلم من قول الفاسي أن ترك الفصل بالبسملة استحباب من المشايخ، ومن قول ابن القاصح بل البسملة لهما اختيار من أهل الأداء أن تركهما البسملة والأخْذَ بها لكل منهما استحباب من المشايخ لم يرد به نص ولا رواية، فتحصل من كلاهما مع قول المتن، وصل واسكتن إلخ، أن لهما كورش ثلاثة أوجه كما يأتي عن ابن القاصح. ووجه بعضهم النفي إلى التخيير لهما، ولا نص؛ أي: لم يرد نص عن ابن عامر وأبي عمرو بوصل ولا بسكوت، وإنما التخيير لهما استحباب من الشيوخ؛ أي: ثبت عن الاثنين ترك البسملة ولا نص لهما في السكت ليمتنع الوصل (ولا في الوصل ليمتنع السكت)[3] فأخذ النقلة لهما بالتخيير. لكن قال الفاسي: قلت: لو كانت؛ أي: هذه الجملة (وهي قوله ولا نص كلا حب الخ) إشارة إلى التخير لهما في الوصل والسكت لذُكر (ورش)[4] معهما إذا لا فرق بينهم في ذلك. ثم قال: وباقي البيت يدل على ما ذكرته - أيضًا - وهو قوله (وفيها خلاف) أعَاد الضمير على البسملة. اهـ.

وقيل: لا رمز في هذا البيت لأحد كما ذكره ابن القاصح، وفيها خلاف عنهم؛ أي: وفي البسملة خلاف عن أبي عمرو وابن عامر وورش، فعلى هذا التفسير البسملة للثلاثة من زيادات القصيد، فحصل من مجموع ما ذكر يعني من قوله: (**وصل واسكتن**)، ومن قوله: (**وفيها خلاف عنهم**) أن

---

(١) في نسخة (ب): (وفي).
(٢) في نسخة (ب): (هو).
(٣) سقط من (ب).
(٤) في نسخة (أ) (ورشًا)، والصواب ما ذكر.

لكل واحد من (الثلاثة)[١]؛ أعني: أبا عمرو، وابن عامر وورشًا ثلاثة أوجه: أحدها: صلة السورة بالسورة، الثاني: السكت بينهما، الثالث: الفصل بينهما بالبسملة. انتهى[٢]. فدخل مع ورش أبو عمرو وابن عامر في الخلاف ولذا قلت: **(وذا الخلف لشامي مع ولد العلا)**؛ أي: والخلاف في البسملة المذكور في قوله وفيها خلاف جيده واضح الطلا كما ثبت لورش ثبت - أيضًا - للشامي وهو ابن عامر، ولولد العلا وهو أبو عمرو.

وقال في **«الإتحاف»**: واختلف عن ورش من طريق الأزرق وأبي عمرو وابن عامر في الوصل والسكت والبسملة بينهما جمعًا بين الدليلين - يعني دليلي الإثبات والحذف - فالبسملة لورش في **«التبصرة»** وهو أحد الثلاثة في الشاطبية إلى آخر ما قاله[٣]. انتهى.

تنبيه:

الجيد: العنق، والطلا، بضم الطاء: جمع طلاة؛ أي: طلية وهي صفحة العنق، وله طليّتان؛ أي: صفحتان، وإثباته بالجمع في موضع التثنية؛ لعدم الالتباس وأنهما جمع في المعنى كقولهم: عريض الحواجب أو أن أقل الجمع اثنان (شبهه)[٤] بذي عنق واضح الصفحتين، ويصح كون الطلا (نفس)[٥] الأعناق فيكون جيده واضحًا من بين الأعناق؛ يعني: أن

---

(١) في نسخة (ب): (هذه الثلاثة).
(٢) سراج القارئ، ص (٢٩).
(٣) الإتحاف، ص (١٢٠).
(٤) في نسخة (ب): (شبه)، والصواب ما ذكر.
(٥) في نسخة (ب): (نفيس)، والصواب ما ذكر.
الخلاصة: أنه يجور لورش وأبي عمرو وابن عامر بين السورتين البسملة بأوجهها الثلاثة، والوصل، والسكت، وهذا ما عليه المحققون.

جيد هذا الخلاف مشهور عند العلماء؛ لما مر (من)[1] أن بعضهم أخذ له بالفصل بالبسملة وبعضهم بعدمه.

تنبيه آخر:

يصح قراءة **(مع)** في النظم بسكون العين على اللغة القليلة وبفتحها على اللغة الجادة، لكن على سكونها يتعين قراءة ولد بفتح الواو واللام، وعلى فتحها يتعين ضم الواو وسكون اللام، وبهما قرئ في السبع قوله . تَعَالَىٰ . ﴿مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧] ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾﴾ [مريم: ٨٨] ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾﴾ [مريم: ٩١] ﴿أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢].

قوله: **(وبعضهم في الاربع الزهر بسملا)** الضمير فيه عائد على أهل الأداء وإن لم يجر لهم ذكر، كما يقول الفقيه والنحوي: ذهب بعضهم إلى كذا؛ أي: بعض الفقهاء وبعض النحاة. قال ابن القاصح؛ أي: وبعض أهل الأداء من المقرئين الذين استحبوا التخيير بين الوصل والسكت.

وقال ابن عبدالحق[2]: أي: وبعض أهل الأداء الذين تركوا البسملة لهؤلاء الثلاثة استحبابًا للأولين[3] وجوازًا للثالث مع الوصل والسكت ولحمزة وجوبًا مع الوصل خصص ذلك بغير الأربع الزهر، وبسمل في الأربع الزهر لهم؛ أي: لهؤلاء الثلاثة؛ أي: فصل لهم بالبسملة بين كل سورة من الأربع الزهر وبين السورة التي قبلها. **والزُّهر بضم الزاي: جمع الزهراء تأنيث الأزهر، وهو المنير المضيء، وهي: القيامة، والمطففين، والبلد، والهمزة، ولم يعينها؛ لشهرتها.**

---

(١) سقطت من (ب).
(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٠).
(٣) المراد بالأولين: أبو عمرو وابن عامر، وجوازًا للثالث يعني: ورشًا.

ومن ثم سميت الغر . أيضًا .؛ قال في «**روضة الأبصار**»(١) : سميت الغر لثبوت البسملة فيها في حالة الوصل في إحدى الروايتين عن من ذكر، وذلك أنه لما كان عدم ثبوت البسملة في سورة براءة كالغرة لها، فسميت الغر لذلك، فكان ثبوت البسملة في هذه الأربع سور على إحدى الروايتين كالغرة لهن، وهذا من باب حمل الشيء على نقيضه. انتهى. وكذا يقال في حكمة تسميتها بالزهر.

وقوله: **(دون نص)** في موضع الحال من ضمير (بسمل)؛ أي: من غير نص في ذلك بل هو استحباب من ذلك البعض لنقل؛ أي: لكونهم نقلوه عن الملا؛ أي: عن المشايخ أشراف الناس؛ إذ الملا أشراف القوم ومَنْ عَدَا مَن أشار إليه من أهل الأداء لا يفرقون بين الأربع الزهر وغيرهن، ويجرون كل واحد (من الأربعة)(٢) على عادته في غيرهن، واستحسنوه كما يأتي.

---

(١) روضة الأبصار لم أعثر على مؤلفه.

(٢) في نسخة (ب) (منهم).

خلاصة:

قال العلامة الضباع في «إرشاد المريد» على «الشاطبية»:

والأكثرون على عدم التفرقة بين هذه الأربع وغيرها، بل قال أكثر المحققين: إنه الصحيح المختار، إلى أن قال: والذي عليه عملنا الآن الأخذ بعدم التفرقة، ولا مانع من الأخذ بالوجهين الآخرين. (اهـ).

وقال الصفاقسي . رحمه الله . تَعَالَى . ما خلاصته: إن التفرقة استحسان من بعض أهل الأداء كالمهدوي وأبي محمد مكي وغيرهما، والصحيح المختار . وهو مذهب الأكثرين كفارس بن أحمد وابن سفيان وغيرهم . عدم الفرق بين هذه الأربع وغيرها، وما ذكره الأولون من البشاعة غير مسلم، وقد وقع في القرآن كثير من هذا؛ كقوله . تَعَالَى .: ﴿ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ﴾ ﴿ٱلْعَظِيمُ لَآ إِكْرَاهَ﴾، ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ﴾ وليس في ذلك بشاعة.

ثم قال رحمه الله . تَعَالَى .: ويكفينا في ضعف هذه التفرقة أنها استحسان وليست بمنصوصة عن أحد من أئمة القراءات ولا رواتهم، والحاصل أن هذه التفرقة ضعيفة نقلًا ونظرًا، والذي استقر عليه أمرنا في الإقراء الأخذ بعدم التفرقة. والله أعلم. =

«غيث النفع» ص (٣٧٦، ٣٧٧).

وفي ابن عبدالحق: هذا وبعض أهل الأداء أخذ لابن عامر وأبي عمرو بالبسملة وتركها مع الوصل أو السكت كما لورش، فيكون لكل منهم ثلاثة أوجه مطلقًا؛ يعني: في الزهر وغيرها، ولحمزة وجه واحد في غير الأربع الزهر وهو ترك البسملة مع الوصل، ووجهان فيها وهما تركها مع الوصل أو السكت، وللباقين واحد وهو الإتيان بها.

ثم قال: **تنبيه**: المفهوم من «**النشر**» صريحًا أن من ترك التسمية مع الوصل لأبي عمرو وابن عامر وورش في غير الأربع الزهر سكت فيهن لهم، ومن تركهم مع السكت لهم في غيرهن بسمل لهم فيهن؛ قال: وليس أحد يرى البسملة فيهن لأصحاب الوصل في غيرهن كما توهمه بعضهم[١]، فافهم. فقد أحسن الجعبري[٢] في فهمه وأجاد الصواب انتهى. وهو معنى قول الطيبة:

واختير للساكت في ويل ولا   بسملة والسكت عن من وصلا[٣]

ولذا قلت[٤]:

وَلِلْوَاصِلِينَ اخْتِيرَ فِي الزَّهْرِ سَكْتُهُمْ   وَمَا بَسْمَلُوا فِيهَا وَذُو السَّكْتِ بَسْمَلَا

قوله: (**اختير**) مبني للمفعول ولام (**للواصلين**) متعلق بـ(اختير)، (و(**في**) متعلق به أيضًا)[٥]، و(**سَكْت**) نائب عن الفاعل؛ أي: واختير في

= أقول: إن التفريق بين الأربع الزهر وغيرها هو من الخلاف الاختياري ولم يرد فيه نص كما قال الشاطبي: (لهم دون نص)، والله أعلم.

(١) قوله: كما توهمه بعضهم يريد به ابن بصخان بن عين الدولة الدمشقي، كما ذكره الحافظ بن الجزري في «النشر» ج (١) ص (٢٦٢).

(٢) تقدمت ترجمة (٥١).

(٣) انظر: «طيبة النشر» في باب البسملة.

(٤) سقط من نسخة (ب).

(٥) ما بين القوسين هكذا في (ب) (وفي الزهر متعلق به).

الزهر سكتهم؛ أي: الواصلين. وقولي: (**وما بسملوا**)؛ أي: أهل الأداء عن أصحاب الوصل. (**فيها**)؛ أي: في الزهر. وقولي: (**وذو السكت**)؛ أي: صاحب السكت في غير الزهر بسمل في الزهر؛ أي: اختار لهم البسملة فيها. انتهى[١].

قال العلامة الفاسي[٢]: وكان الإمام أبو محمد مكي ـ رحمه اللَّه ـ يشير إلى تقوية الفصل بالبسملة وبالسكت، قال ـ رحمه اللَّه ـ في كتاب «**الكشف**»: وعلة الاختيار بالفصل بالتسمية لمن عادته الفصل بالسكت خاصة، وبالسكت لمن عادته الوصل بين السور المشهورة بما ذكرته، ما في وصل أواخر ما قبلهن بأوائلهن من قبح اللفظ. انتهى[٣]. أي: للاتيان بلا بعد المغفرة وجنتي، وبويل بعد اسم اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ والصبر والكراهة في التلاصق، و ـ أيضًا ـ من فصل بالسكت لمن مذهبه الوصل قال: لأنه أبعد من اللبس الذي يراعى إذ كان اتصال البسملة بأول سورة القيامة يقع فيه من اللبس مثل الذي يقع في وصل السورة بأول الأخرى.

قال العلامة الفاسي: والذي أراه أن بشاعة اللفظ تلتقي مع وجود البسملة في أول القيامة وغيرها؛ لأن النفي في أول القيامة والبلد مع عدم البسملة يقع بعد الإخبار بأن اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ هو أهل التقوى وأهل المغفرة، وبما يقول للنفس المطمئنة، وبعد البسملة يقع (بعد)[٤] إخبار القارئ بابتدائه البسملة، فهو في الأول على صورة الكفر لو اعتقد، وبكونه على تلك الصورة استبشع مع عدم الاعتقاد، وهو في الثاني (لا) على صورة نفي الابتداء بالتسمية؛ لأن قول القائل أبدأ بسم اللَّه الرحمن الرحيم لا يصح

---

(١) قوله: انتهى؛ أي: شرح البيت.
(٢) تقدمت ترجمته (٥٠).
(٣) انظر: الكشف، ج (١) ص (١٧، ١٨).
(٤) سقط من نسخة (ب).

نفيه؛ لأنه إخبار بالفعل حال وجوده، (ولا)[١] على صورة نفي وصفه بالرحمة إلى (آخر ما قال)[٢].

وقال العلامة النويري: وفيما عدل[٣] إليه القراء نظر؛ لأنهم فروا من قبيح إلى أقبح؛ لأن من وجوه البسملة الوصل، فيلتصق معهم الرحيم بويل، و-أيضًا- قد وقع في القرآن كثير من هذا؛ نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا * لَا يُحِبُّ﴾، و﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٠﴾ وَيْلٌ﴾.

وينبني على ما اختير أنك إذا قرأت من غير الزهر وانتهيت إلى الزهر؛ كأن قرأت من آخر المزمل إلى أول القيامة فإنك تأتي بأوجه البسملة الثلاثة بين المدثر والقيامة كما تأتي بها بين المزمل والمدثر بأن تأتي بالوجه بين الزهر على الوجه بين غيرها، كما مر في نظائرهن، وهذه الثلاثة عند من بسمل باتفاق أو على الخلاف ثم تسكت فيما قبل الزهر، وتأتي بأوجه البسملة الثلاثة وبالسكت في الزهر، فهذه سبعة أوجه عند من يبسمل في الزهر للساكت (في غيرهن)[٤]، ثم توصل ما قبل الزهر وعليه في الزهر مثله والسكت عند الساكت فيهن لمن وصل في غيرهن، فالجملة تسعة أوجه. وإذا ابتدأت من الزهر وانتهيت إلى غيرها كأن ابتدأت من آخر المدثر حتى وصلت إلى (هل أتى) فإنك تأتي في الأول بثلاثة البسملة، وعليه في الثاني مثله كما مر، ويزاد في الثاني السكت على كل وجه، فهذه ستة لمن اختار الأول. ثم تأتي للواصل في غيرهن بالسكت في الأول، وعليه الوصل والسكت في الثاني، ثم توصل الجميع، فالجملة تسعة -أيضًا-، وهذا معنى

---

(١) سقط من نسخة (ب).

(٢) ما بين القوسين في نسخة (ب): (آخره).

(٣) قوله: وفيما عدل إليه الخ؛ يعني: اختيار بعض القراء البسملة في الأربع الزهر لمن مذهبه السكت.

(٤) سقط ما بين القوسين من (ب).

قولي:

فَإِنْ تَبْتَدِي مِمَّا تَلِيهِ كَآخِرِ   لِمُزَّمِّلٍ حَتَّى انْتَهَيْتَ لِلَفْظِ لَا
فَبَسْمِلْ ثَلَاثًا أَوَّلَ الزُّهْرِ [كَالَّذِي](١)   تَلِيهِ عَلَى التَّرْتِيبِ أَوَّلَ أَوَّلَا
وَفِيمَا تَلِيهِ اسْكُتْ وَلِلزُّهْرِ بَسْمِلَنْ   ثَلَاثًا وَزِدْ سَكْتًا وَذَا الْمَذْهَبِ انْجَلَا
وَصِلْ (مَا تَلِيهِ)(٢) ثُمَّ صِلْهَا وَزِدْ لَهَا   سُكُوتًا لَدَى وَصْلٍ فَذِي تِسْعَةٌ عُلَا
وَإِنْ تَبْتَدِي مِنْهَا كَأَنْ كَانَ آخِرًا   لِمُدَّثِرٍ حَتَّى لِلْانْسَانِ أَوْصِلَا
فَفِي الكُلِّ ثَلِّثْ ثُمَّ زِدْ فِي (الَّذِي تَلَا)(٣)   عَلَى كُلِّ وَجْهٍ سَكْتَةً سِتًّا انْقُلَا
وَفِي الْكُلِّ فَاسْكُتْ ثُمَّ زِدْ وَصْلُ غَيْرِهَا   وَلِلْكُلِّ أَوْصِلْ تِسْعَةً أَيْضًا اكْمِلَا

قوله(٤) في النظم: **(فإن تبتدئ)** مفرع على مقدر؛ أي: فإذا جريت على ما اختير وأردت أن تجمع بين الزهر وغيرها فإن تبتدئ إلى آخره، وقوله: **(مما تليه)**؛ أي: الزهر؛ أي: مما تأتي بعده في التلاوة على ترتيب المصحف؛ كآخر المزمل ودخل تحت الكاف آخر الانفطار، وآخر الفجر وآخر العصر. وقوله: **(حتى انتهيت للفظ لا)**؛ أي: من ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ ففيه اكتفاء على حد قوله:

جارية أو عدتني أن تا   تدهن رأسي وتفلّي أوتا

أراد بالأول أن تأتي وبالثاني أو تغتسل (أو تمسح)(٥) وكذا ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾ إن ابتدأت بآخر ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١﴾ فإن ابتدأت بآخر الانفطار وآخر العصر، فحين تنتهي لأول ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ على الأول ﴿وَيْلٌ

---

(١) في نسخة (كالتي)، وهو الأولى.
(٢) في نسخة (ما تليها)، وهو الأولى.
(٣) في نسخة (التي تلي).
(٤) الضمير يعود على صاحب الكنز.
(٥) سقط من (ب).

﴿لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ على الثاني. وقوله: (**على الترتيب أول أولا**)؛ أي: سابقًا السابق؛ أي: الوجه الأول للوجه الأول. (وهكذا وأصله أولًا لأول)[1]، فحذف الجار وركب الاسمان وبنيا على الفتح كبناء خمسة عشر وبابه، أما الأول منهما فلأنه صار (بالتركيب)[2] كبعض الاسم، فهو كصدر الكلمة من عجزها، وأما الثاني فلتضمنه معنى الحرف، فصار (الاسمان)[3] في تقدير اسم واحد منصوب على الحال؛ كأنه قيل: مرُتبة. انتهى. وقوله: (**وزد سكتًا**)؛ أي: مرة واحدة، فالجملة سبعة أوجه كما مر قوله: (وذا المذهب)؛ أي: مذهب من بسمل في الزهر للساكت في غيرهن. قوله: (**انجلا**)؛ أي: انكشف واتضح. قوله: (**وصلْ**) إلى آخره: شروع في مذهب من سكت في الزهر للواصل في غيرهن. وقوله: (**وإن تبتدئ منها**)؛ أي: من الزهر. وقوله: (**حتى للانسان**) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو اللام الثانية. وقوله: (**أوصلا**) بضم الهمزة وكسر الصاد ببنائه للمفعول؛ أي: حتى تبتدئ بأول سورة ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾. قوله: (**ففي الكل ثلث**)؛ أي: ففي الزهر والذي بعدها ثلث،؛ أي: ائت بأوجه البسملة الثلاثة، كما مر. وقوله: (**في الذي تلا**)؛ أي: تبع الزُّهر في التلاوة، كما مر. وقوله: (**على كل وجه**)؛ أي: من أوجه البسملة الثلاثة، فالجملة ستة أوجه. وقوله: (**ستًّا**) مفعول لـ(انقُل) مقدم عليه، وهذا على مذهب من بسمل فيهن للساكت في غيرهن. قوله: (**وفي الكل**)؛ أي: في الزهر وما بعدها، وكذا قوله: (**وللكل**) إلى آخره. وقوله: (**ثم زد وصل غيرها**)؛ أي: الزهر، وهو شروع في مذهب من سكت فيهن للواصل في

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).
(٢) ما بين القوسين هكذا في نسخة (ب) (بالترتيب)، وما ذكر من (أ).
(٣) ما بين القوسين هكذا في نسخة (ب) (الاسماء).

غيرهن؛ أي: زد الوصل في غير الزهر على السكت في ذلك الغير. وقوله: (**أيضًا**)؛ أي: كما أن الجملة الأولى تسعة[1]، وتقدم معنى (أيضًا). وقوله: (**اكملا**) يُقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو التنوين في (أيضًا).

تنبيه:

كل ما ذكر من الخلاف بين السورتين هو عام بين [كل][2] سورتين سواء كانتا مرتبتين أم لا[3]، فلو وصل آخر الفاتحة بالأنعام مثلًا جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، وأما لو وصلت السورة بأولها كأن كررت سورة الإخلاص فقال محرر الفن الشمس بن الجزري: لم أجد فيها نصًّا، والذي يظهر البسملة (قطعًا)[4] فإن السورة والحالة هذه مبتدأة كما لو وصلت آخر (الناس)[5] بالفاتحة (أهـ) ذكره في «**الإتحاف**». وقوله: كما لو

---

(١) سبق أن مذهب التفرقة ضعيف؛ لأنه استحساني، وأن المحققين يأخذون بعدم التفرقة؛ لأنها أوجه اختيارية، والمعمول به عدم التفرقة، فليعلم.

(٢) سقط من (ب).

(٣) ما عدا بين الأنفال وبراءة فلك بينهما ثلاثة أوجه لعامة القراء:

الأول: القطع؛ أي: الوقف مع التنفس والابتداء ببراءة.

الثاني: السكت بدون تنفس والابتداء ببراءة.

الثالث: الوصل؛ أي: وصل الأنفال ببراءة.

وهذه الأوجه الثلاثة ليست مقيدة بالأنفال وأول براءة بل تجور بين آخر أي سورة وأول بشرط أن تكون السورة التي قبل براءة قبلها في ترتيب المصحف كآخر آل عمران وأول براءة مثلًا، وإذا كرر القارئ سورة براءة كأن وصل آخرها بأولها فليس له إلا القطع، ويمتنع السكت والوصل، وكذلك إذا كان آخر السورة بعد سورة براءة في ترتيب المصحف كآخر النحل بأول براءة.

(٤) في نسخة (ب) (مطلقًا)، والصواب ما ذكر.

(٥) سقط من (ب).

صلت آخر الناس[١] بالفاتحة؛ أي: فإنه لا بد من البسملة قطعًا؛ لئلا يصير القرآن كالحلقة[٢]، وقد نظم ذلك العلامة الطيبي[٣] بقوله:

وبين سورتين لم ترتبا ... ما بين ما رتبتا قد أوجبا

وإن تصل آخرها بالأوّل ... لها فللجميع قال بسمل

أي: اثبت بين السورتين غير المرتبتين ما أثبته للمرتبتين؛ يعني: من الفصل بالبسملة أو عدمه. وقوله: **وإن تصل آخرها**؛ أي: السورة **بالأول لها**؛ أي: لتلك السورة، والمراد بالمرتب ما كان على ترتيب المصحف وبلا فاصل[٤] كآخر الفاتحة مع أول البقرة، وبغير المرتب ما كان كذلك لكن مع فاصل كما يشير إليه تمثيل «**الإتحاف**» بوصل آخر الفاتحة بالأنعام مثلًا؛ إذ رتبة الأنعام بعد رتبة الفاتحة، لكن مع الفاصل، أما لو لم يكن على ترتيب المصحف بأن كان منكسًا[٥] ولو بلا فاصل كوصل آخر الأنعام بأول المائدة

---

(١) سقط من (ب).

(٢) قال الضباع ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ مبينًا العلة في وجوب البسملة بين الناس والحمد: إن سورة الناس آخر القرآن، والحمد أوله، فإذا حذفت البسملة بينهما لا يُدْرَى أول القرآن من آخره.

(٣) هو أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي بكسر الطاء المشددة، دمشقي، كان مدرسًا، واعظًا، شافعي المذهب، فقيهًا، نحويًّا، مشاركًا في بعض العلوم، من مؤلفاته كتاب التنوير فيما زاد للسبعة الأئمة البدور على ما في «الحرز» و«التيسير»/ مخطوط، توفي (٩٨١هـ). الأعلام، للزركلي ج (١) ص (٨٨)، معجم المؤلفين ج (١) ص (١٤٦).

(٤) قوله: بلا فاصل؛ أي: بأن كان متواليًا.

(٥) حالة التنكيس التي يتعين فيها الإتيان بالبسملة ويمتنع الوصل والسكت لم يشر إليها الناظم في نظمه، وقد أشار إليها مع الحالتين المذكورتين العلامة أحمد شرف الإبياري في مختصره فقال:

وسكتهمو والوصل من دونها فدع ... لدى وصل قلْ بالحمد يا صاح مذعنا

كذا إن كَرَّرْتَ أو كنتَ صاعدًا ... .

فقوله: (صاعدًا) إشارة إلى التنكيس المذكور.

أو بأول النساء فلا بد من البسملة قطعًا ؛ لأنه حينئذ كالمبتدئ بختمة أخرى من أول النساء أو المائدة غير التي ختمها بالأنعام، ومن المعلوم أنه لا بد في الابتداء من البسملة قولًا واحدًا.

فائدة:

قال في «**الإتحاف**»[(١)]: يعلم مما تقدم من التخيير في الابتداء بالأجزاء مع ثبوت البسملة بين السور أنه لا يجوز وصل البسملة بجزء[(٢)] من أجزاء السورة لا مع الوقف ولا مع وصله بما بعده؛ إذ القراءة سنة متبعة، وليس أجزاء السورة محلًّا للبسملة عند أحد، والمنع من ذلك (أولى)[(٣)] من منع وصلها بآخر السورة، والوقف عليها إذ ذاك محل لها في الجملة، وقد منعت لكون البسملة للأوائل لا للأواخر؛ (قاله شيخنا رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ)[(٤)].

---

(١) انظر: الإتحاف، ص (١٢٢) سطر (٣).

(٢) في نسخة (أ) يوجد في الهامش تعليق يفسر المراد بعدم جواز إلحاق البسملة بجزء من أجزاء السورة التي تكلم عنها صاحب الإتحاف في هذه الفائدة.
قال المعلق: وذلك كأن يقرأ جزءًا من القرآن ويأتي بعده بالبسملة متصلة به، ومن ذلك ما يفعله أولاد المكتب (أي الكُتَّاب) حيث يختمون ألواحهم قراءة ويصلون ألواحهم بها إشارة إلى ختمها. اهـ.
قلت: تحتاج عبارة الإتحاف إلى إضافة كلمة (بآخر)، وعليه يكون تقدير كلامه هكذا لا يجوز وصل البسملة بآخر جزء من أجزاء السورة لا مع الوقف عليه ولا مع وصله الخ. والله أعلم.

(٣) في نسخة (ب) (أولًا)، والصواب ما ذكر.

(٤) ما بين القوسين هكذا في «الإتحاف»: (قال شيخنا ـ رحمه الله ـ تَعَالَىٰ ـ: هذا آخر ما تيسر من الكلام على البسملة)، وهي زيادة من الكاتب غير مقصودة.

تنبيهات:

الأول: ترك الجمزوري بيتًا من نظم الكنز في حكم ما في (سورة أم القرآن)، فلعله تركه لوضوحه، أو سهوًا منه، وإليك البيت والمراد منه:

وصل ضم ميم الجمع قبل محرك ... على الأصل يعني صله بالواو موصلا =

. . . .

= ومعنى هذا أنه أراد أن يوضح كلام الشاطبي في صلة ميم الجمع، وأن الصلة عبارة عن صلة الميم بواو لفظية حالة الوصل، فإذا وقف على الميم فلا صلة للجميع.

ويقول الإمام الفاسي . رحمه الله . تَعَالَىٰ .: وجه الصلة في الميم أنه الأصل بدليل أنها كذلك قبل الضمير؛ نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾. والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

ووجه الإسكان التخفيف؛ لكثرة دورها، ويشترط في الحرف المحرك بعدها أن يكون منفصلًا عنها؛ نحو: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ﴾، فإن اتصل بها فقد اتفق القراء على ضمها بدون صلة.

الثاني: أثبت العلامة المحقق الشيخ علي محمد الضباع في «إرشاد المريد» على شرح «الشاطبية» ص (٣٢) جواز الإشمام وعدمه لخلاد في لفظ ﴿الصِّرَاطَ﴾ في أول مواضعه، وقال ما نصه: اقتصر الناظم كالداني في «التيسير» على إشمام ﴿الصِّرَاطَ﴾ هنا لخلاد، وذكرا له في باب السكت الوجهين في أل وشيء، وفي «النشر» و«جامع البيان» ما يفيد أن الداني قرأ على أبي الفتح بالإشمام وعدم السكت، وقرأ على أبي الحسن بالسكت وعدم الإشمام. فما فعله الناظم يقتضي تركيب السكت على الإشمام، والمخلص منه أن يؤخذ بعدم الإشمام أيضًا، ويقرأ بالإشمام مع ترك السكت ثم بعدم الإشمام مع السكت. اهـ.

الثالث: يتعلق بباب الإدغام. ذكر الناظم في باب الإدغام بيتين لم يشرحهما، فلعله تركهما لظهور معناهما، وإليك البيتين والمراد منهما:

ودونك الادغام الكبير وقطبه ... أبو عمرو البصري فيه تحفلا

ولكن راويه لنا عنه صالح ... وعنه روى الدوريُّ الإظهار مكملا

يعني أن كلام الشاطبي ليس على إطلاقه، وإنما الإدغام روي عن السوسي، والإظهار عن الدوري، وقال العلامة الضباع في شرحه لإتحاف البرية مبينًا كيف يؤخذ تخصيص السوسي بالإدغام من «الشاطبية»، وقال:

فإن قلت: هو في «التيسير» أيضًا عام من الروايتين، فمن أين يؤخذ تخصيصه بالسوسي؟

قلت: يؤخذ التخصيص من «الشاطبية» من تخصيصه أي السوسي بإبدال الهمز المفرد وقصر المنفصل، والقاعدة أن إدغام القراء مع الإبدال فقط، فيكون الإدغام لمن أبدل الهمزة وهو السوسي، والإظهار عمن حقق وهو الدوري. اهـ بتصرف ص (٣٥) على هامش سراج القارئ، وكذلك نقل تلميذه السخاوي في شرح الحرز في آخر باب الإدغام: وكان أبو القاسم (يعني الناظم) يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسي؛ لأنه كذا قرأ. اهـ. وقد أخبر بذلك صاحب إتحاف البرية بقوله: (والإدغام بالسوسي خص)، بالإضافة إلى ما ذكره صاحب الكنز.

حكم ما في باب الإدغام الكبير

اعلم أن له شروطًا وأسبابًا وموانع مذكورة في المطولات، وقد ذكرت بعض ذلك فقلت: إن موانعه قسمان: متفق عليه، ومختلف فيه؛ فالمتفق عليه أربعة، وهي التي ذكرها صاحب الحرز بقوله:

إِذَا لَمْ يكنْ تا مخبِر أو مخاطَب أو المكتسى تنوينُهُ أو مثقَّلَا

فأخبر أن المثلين في قوله: (وما كان من مثلين في كلمتيهما) الممثل لهما بقوله:

بعد (كيعلم ما) إلى آخره: لا بد من إدغام الأول منهما في الثاني عنده إذا لم يكن الأول تا مخبر عن نفسه وهو المتكلم أو تا مخاطب[(١)]، أو المكتسي تنوينه؛ أي: المنون أو حرفًا مثقلًا؛ أي: مشددًا، فإن كان آخر هذه الألفاظ الأربعة وجب إظهاره عنده بلا خلاف، وأتى بأمثلة الجميع مرتبة في قوله: **(ككنت ترابًا)** إلى آخره، والمختلف فيه ما يذكره بقوله: **(وعندهم**

---

(١) يعني: تاء ضميرٍ مخاطب غير مكسورة، ليخرج ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ ففيها خلاف كما سيأتي.
ويمكن اعتبار تاء الضمير بنوعيها نوعًا واحدًا، فتكون الموانع ثلاثة، ويضم إليها الإخفاء قبله في ﴿فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾ كما سيأتي، وقد ذكره الشاطبي عقب الموانع المتفق عليها، وقبل ذكر المختلف فيها.
فالخلاصة أن الموانع المتفق عليها أربعة، وهي:
(أ) تنوين الأول.
(ب) تشديده.
(ج) كونه تاء ضمير غير مكسورة.
(د) الإخفاء قبله في ﴿فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾، وإنما لم يدغموها؛ لأن النون تخفى قبل الكاف، والإخفاء كالإدغام، فتكون بمنزلة الحرف المشدد، والتشديد من موانع الإدغام.

الوجهان) البيتين. وهذان (المانعان)(١) (ذكرهما)(٢) ابن عبدالحق(٣) على سبيل الشرطية، الأول لوجوب الإدغام عنده، والثاني لجواز الوجهين.

ثم أشار الناظم بشرط آخر لوجوب الإدغام، وهو أن لا يكون كافًا قبلها نون ساكنة بقوله: **(وقد أظهروا في الكاف يحزنك كفره)** إلى آخره.

---

(١) قوله: المانعان؛ يعني: الموانع المتفق عليها والموانع المختلف فيها.

فائدة:

سكون الإدغام عارض كسكون الوقف. فإن كان قبل المدغم حرف مد أولين جرى فيه ما يجري في الوقف من القصر والتوسط والمد والتسوية بين العارضين في المدود للسوسي، أصح الأقوال قال بعضهم:

وَسَوِّ بَيْنَ عَارِضِ الإِدْغَامِ ... وَعَارِضِ الْوُقُوفِ فِي الْأَحْكَامِ

(٢) في نسخة (ب): (قال).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٥٠).

فائدة:

أشار الشارح إلى الموانع المختلف فيها بإيجاز ولم يستوف عددها، وتتميمًا للفائدة أفصلها كاملة، فأقول: الموانع المختلف فيها خمسة، ذكرها الإمام الشاطبي، ومنها ما يدغم باتفاق، ولكن ذكرها الشاطبي ليُرد بها مذهب الغير:

الأول من الخمسة: حذف الحرفين الفاصل بالجزم أو ما ينوب عنه؛ نحو: ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ وهو ثلاث كلمات في القرآن الكريم ذكرها الشاطبي في قوله: (وعندهم الوجهان) إلخ، فهذا النوع فيه خلاف، والوجهان صحيحان. واتفقت الطرق الصحيحة على إظهار ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ للجزم وخفة الفتحة.

الثاني: توالي الإعلال في (آل) وليس فيها إظهار من طريق الحرز، وذكر الشاطبي لها على حكاية مذهب الغير، ومنه ﴿وَٱلَّٰٓئِى يَئِسْنَ﴾ وسيأتي الكلام عليها.

الثالث: صيرورة المدغم حرف مد بإسكانه؛ مثل: ﴿هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ في سورة النحل، وليس فيه إلا الإدغام من طريق الحرز كجمهور القراء، وذكره الشاطبي ليرد به على مذهب الغير.

الرابع: كسر تاء الضمير في ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما.

الخامس: خفة الفتحة مع عدم التكرار في ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ و﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ والله أعلم.

وفي «**الإتحاف**»(١): فشرطه في المدغم أن يلتقي الحرفان خطًّا سواء التقيا لفظًا أم لا، فدخل (﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾)(٢) فلا تمنع الصلة التقاء الحرفين؛ لأنها مفتقرة لعدم القوة التي تمنع من ذلك، وخرج (﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾)(٣) أ. هـ؛ أي: فلا يُدغم مراعاة للرسم والوقف؛ لأن الألف فارقة بين النونين فيهما، ومثله ﴿أَنَا۠ لَكُمْ﴾ محافظة على حركة النون، ولهذا تعمد بألف في الوقف، فيقال: (أنا)، وسواء كان الحرفان متماثلين كما تقدم في أمثلة الحرز، أو متقاربين؛ نحو: (﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾)(٤)، أو متجانسين؛ نحو: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ كما قلت:

وَإِنْ يَلْتَقِي الْمِثْلَانِ وَالْمُتَجَانِسَا ... نِ وَالْمُتَقَارِبَانِ خَطًّا فَمَثِّلا

وتقدمت أمثلة الجميع، وسيذكر الناظم في الباب بعده زيادة شروط في المتقاربين، وشرطه في المدغم فيه كما قال في «**الإتحاف**»(٥) (كونه على أكثر من حرف إن كان الإدغام من كلمة ليدخل نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾، ويخرج نحو: ﴿نَرْزُقُكَ﴾ و﴿خَلَقَكَ﴾. كما يأتي في الباب بعده [أيضًا](٦).

---

(١) الإتحاف ص (٢١) بتصرف.

(٢) قال الصفاقسي: عددنا من المدغم ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾؛ لأنه المعروف المقروء به، وكذا جميع ما ماثلة، وهو خمسة وتسعون موضعًا؛ نحو: ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ ﴿لِعِبَادِهِۦ هَلْ﴾؛ لالتقاء المثلين خطًّا، ولأن الصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء تقوية لها، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف للساكن فلم يعتد بها، وقد صح إدغامه نصًّا عن اليزيدي عن أبي عمرو في قوله: ﴿إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾. وقال القيسي:

وقد أدغموا هاء الضمير بمثله ... وما زيد للتكشير قيل كلا فصل

وقد ذكر الداني عن ابن مجاهد أنه كان يختار عدم الإدغام في هذا الضرب، وذكر حجته ثم بين فسادها. «غيث النفع» (١١٢. ١١٣).

(٣) قوله: وخرج ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾؛ لأنهما التقيا لفظًا لا خطًّا، والشرط أن يلتقيا خطًّا.

(٤) ذكره كمثال على التقارب ولكن لا إدغام فيه.

(٥) الإتحاف (٢١).

(٦) سقطت من (ب).

وأسبابه كما قال في «**الإتحاف**». أيضًا .: «التماثل، وهو أن يتحدا مخرجًا وصفة؛ كالباء في الباء، والكاف في الكاف، والتجانس، وهو أن يتفقا مخرجًا ويختلفا صفة؛ كالدال في (التاء)[١]، والتاء في الطاء، والثاء في الذال، والتقارب، وهو أن يتقاربا مخرجًا أو صفةً، أو مخرجًا وصفة (اهـ)[٢]. وفي البيت المذكور تلميح لهذه الأسباب.

وقولي: (**يلتقي**) منصوب بفتح مقدر منع من ظهوره السكون العارض للوزن، أو مرفوع بضم مقدر على الياء المحذوفة لفظًا ووصلًا؛ لالتقاء الساكنين على أن (إنْ) مهملة لا عمل لها. وقولي: (**فمثلا**) (فعل)[٣] أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف. هـ؛ قال[٤]:

وَقَبْلَ يَئِسْنَ الياءُ فِي اللَّائِي عَارِضًا سُكُونًا أَوَ اصْلًا فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلَا

قال ابن القاصح[٥]: أخبر أن أبا عمرو أظهر الياء من ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ الواقع

(١) في نسخة (ب): (الذال)، والصواب ما ذكر.
(٢) الإتحاف (٢١).
(٣) سقطت من نسخة (ب).
(٤) القائل هو الإمام الشاطبي.
(٥) سراج القارئ، ص (٣٧).

الخلاصة:

أن المؤلف ذكر موانع الإدغام وشروطه وأسبابه، فمتى ارتفع المانع المعتد به ووجد السبب والشرط جاز الإدغام بحسب الرواية.

فائدة:

قسم العلامة الخليجي الحروف الهجائية إلى خمسة أقسام بالنسبة لما يدغم فيه منها وما لا يدغم:

الأول: لا يدغم ولا يدغم فيه، وهو ثلاثة أحرف: الهمزة، والألف، والخاء المعجمة.

الثاني: لا يدغم ويدغم فيه، وهو أربعة أحرف: الطاء، والظاء، والصاد المهملة،=

قبل ﴿يَئِسْنَ﴾ بسورة الطلاق، وإنما قيده بـ(يئسن) احترازًا من غيره؛ لأن هذا هو الذي اجتمع فيه مثلان؛ لأنه يقرأ بياء ساكنة في إحدى الروايتين عنه، كما يأتي بالأحزاب، فقد اجتمع عنده مثلان في هذه الرواية فأظهره بلا خلاف ولم يدغمه في حال كونه راكبًا للطريق الأسهل؛ يقال: أسهل إذا ركب الطريق الأسهل. و(**سكونًا أَوَ اصلًا**) تمييز، والرواية بنقل حركة همزة (أصلًا) إلى الواو، وعلل ذلك(١) بعلتين؛ إحداهما: كون سكون الياء عارضًا؛ إذ الأصل فيه الكسر كما يذكره، والثانية: أنها عارضة أصلًا؛ أي: ذاتًا؛ لأن أصل (اللائي) بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة، فحذفت الياء تخفيفًا لتطرفها وانكسار ما قبلها على حد حذفها في الرامِ والغازِ، ثم أبدل من الهمزة ياء مكسورة على غير قياس؛ لأن القياس فيها التسهيل بين بين، ثم أسكنت الياء استثقالًا للحركة عليها، وجاز الجمع بين الساكنين للمد فلم يدغم؛ لما تقدم يعني عن الناظم من أن سكون الياء عارض أو أنها في نفسها عارضه(٢) ا.هـ. ببعض زيادة.

= والزاي، ولا يقال: إن الطاء تدغم في التاء في ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿بَسَطتَ﴾ إدغامًا ناقصًا ببقاء الإطباق؛ لأن المراد الإدغام التام بإسقاط الحرف وصفته؛ نحو: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾.

الثالث: يدغم في مثله فقط، وهو ستة أحرف: العين، الغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء.

الرابع: يدغم في جنسه ومقاربه فقط، وهو خمسة أحرف: الجيم، والدال، والذال، والسين، والضاد.

الخامس: يدغم في مثله وجنسه ومقاربه، وهو أحد عشر حرفًا: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون. انتهى بتصرف من «حل المشكلات» ص (٢٣). وللخليجي نظم في هذه الأقسام، تركنا ذكره حرصًا على الاختصار.

(١) المشار إليه الإظهار.

(٢) يعني أن أصل هذه الياء الهمزة وإبدالها وتسكينها عارض، ولم يعتد بالعارض فيها، =

وعلل في «الإتحاف» بقوله: لأنه حصل في الكلمة إعلالان[١]، ولو أدغمت لحصل فيها ثلاث إعلالات، فامتنع إدغامها لذلك انتهى[٢]. وقد روى عن أبي عمرو . أيضًا . أنه قرأ بهمزة مكسورة مُلينةٍ هذه، ذكره الفاسي[٣] . وفي ابن عبدالحق[٤]: وهذا .يعني الإظهار. أحد وجهين ثانيهما إدغامه إدغامًا صغيرًا بناء على الاعتداد بالعارض، وكلاهما مأخوذ به خلافًا لمن رد الأول كأبي شامة[٥] نبه عليه في «النشر»[٦]، أ.هـ وهو معنى قولي:

وَصَحَّ لَهُ الْإِدْغَامُ أَيْضًا مُعَلَّلًا ... لَهُ بِسُكُونِ الْيَا وَفِي النَّشْرِ عُلِّلَا

أي: وصح عن أبي عمرو إدغام الياء من ﴿الَّٰٓـِٔي﴾ في ياء ﴿يَئِسْنَ﴾ على وجه[٧] إبدال الهمزة ياءً ساكنة. وقولي: **(معلَّلًا)** بفتح اللام؛ أي: علله الرواة بكون الهمزة من ﴿الَّٰٓـِٔي﴾ قلبت ياءً ساكنة وإن كان سكونها عارضًا، ولا يخفى حينئذ أنها من قبيل الإدغام الصغير، وإنما ذكرها الداني في الكبير؛ لكونها قلبت عن متحرك، كما مر.

قال في «النشر»[٨]: قلت: وكل من وجهي الإدغام والإظهار ظاهر

= فعوملت الهمزة وهي مبدلة معاملتها محققة ظاهرة؛ لأنها في النية، والمراد والتقدير: وإذا كان كذلك لم تدغم. انظر: النشر، ج (١) ص (٢٨٥).

(١) أي: حذف وإبدال فلا تعل ثالثًا بالإدغام.

(٢) الإتحاف، ص (٢٢) مع اختلاف في بعض الألفاظ من المؤلف.

(٣) «اللآلئ الفريدة» للفاسي على «الشاطبية»/ مخطوط تقدمت ترجمته ص٥٠ .

(٤) شرحه على «الشاطبية»/ مخطوط تقدمت ترجمته ص ٥٠ .

(٥) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص (٨٧)، وهو عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة، توفي في شهر رمضان سنة (٦٦٥هـ). الغاية ج (١) ص (٣٦٥، ٣٦٦).

(٦) النشر، ج (١) ص (٢٨٤).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) النشر، ج (١) ص (٢٨٥).

مأخوذ به، وبهما قرأت على أصحاب أبي حيان عن قراءتهم بذلك عليه، وليسا مختصين بأبي عمرو، بل يجريان لكل من أبدل وهم البزي واليزيدي أ. هـ نقله في «**الإتحاف**»(١)، ولذلك قلت:

كَذَلِكَ بِالْوَجْهَيْنِ بَزِّيُّهُمْ قَرَا إِذِ الْهَمْزُ عَنْ كُلٍّ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا

أي: قرأ الإمام البزي بالوجهين: الإظهار؛ لما مر، والإدغام كذلك؛ أي: لما قرأ بهما أبو عمرو؛ إذ الهمزة بدل عن الياء عندهما كما يقول المتن في الأحزاب: (**وبياء ساكن حج هملا**)، وتقدم ما فيه.

والبزي اسمه أحمد بن عبدالله، وإضافته إليهم. يعني القراء. على تقدير سلب عَلَمِيته بإدخاله في جماعة فسمِّي بهذا الاسم، وكل ما ورد في القصيدة وغيرها من هذا النوع فهذا وجهه؛ ذكره الفاسي(٢) عند قول الحرز: ثم (عثمان ورشهم).

هذا، وما نقل عن البزي من قراءته بالوجهين هو ما أخذناه عن أستاذنا من طريق الحرز، والذي ذكره المنصوري في تحريراته على الطيبة أن الوجهين

---

(١) الإتحاف (٢٢).
(٢) شرح الفاسي/ مخطوط.

والخلاصة:

في كلمة ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ أنها تُقرأ بالوجهين الإظهار والإدغام من طريق «الشاطبية» لكل من البزي وأبي عمرو البصري بناء على ما نقله الشارح عن أستاذه وابن عبدالحق وما ذكره الضباع في «إرشاد المريد» (٣٨) حيث قال: العمل الآن على الأخذ بهما للبزي وأبي عمرو البصري، وكذلك الحداد في إتحاف البرية، حيث قال: (وأظهرن مع السكت أو أدغم ليا اللاء تاصلا) لأحمد والبصري.

وقال المتولي: للبصري والبزي أدغمن في اللائي يئسن وعنهما خلاف جائي.

ولا التفات بعد هذا إلى من منع الإدغام كالشيخ القاضي في البدور ص (٣٢٠)؛ لأن إدغامه من باب الإدغام الصغير، وأوجبه أبو شامة وابن الباذش وجماعة.

وقال ابن الجزري: فعلى هذا يجب الإدغام على حده، بلا نظر، ويكون من الإدغام الصغير. والله أعلم.

له من طريق الطيبة، والإظهار له فقط من طريق الحرز، ونص عبارته:

في اللائي يئسن بالإظهار والضد (للبصري[١] وبزٍّ جاري)
للجزري قياسُ بَزِّي علا بصري وللحرز بالإظهار تلا

ولم يتعرض له في «الإتحاف» ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

حكم ما في باب الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين

قال ابن القاصح: هذا الباب مقصور على إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج ويحتاج فيه (تسكينه)[٢] إلى قلبه إلى لفظ الحرف المدغم فيه فترفع لسانك بلفظ الثاني مشددًا ولا تُبْقي للأول أثرًا إلا أن يكون حرف إطباق أو ذا غنة[٣] فيبقى الإطباق والغنة[٤] اهـ.

وقد ذكر إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة بقوله: (وإن كلمة حرفان فيها تقاربا) البيت، ثم ذكر (شرطين)[٥] في البيت بعده، ثم مثل لذلك بما نبهت عليه فقال: (كيرزقكم واثقكم وخلقكم)، فمثل إدغام القاف في الكاف ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٣١] ﴿ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ٧]، و﴿خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢]، وهذه الأمثلة اجتمع فيها الشرطان؛ لأن قبل القاف متحرك وبعد الكاف ميم جمع، وأتى بكاف التشبيه؛ ليدل على أن المراد كل ما جاء مثل هذا، ثم قال: واعلم أن (يرزقكم) يمكن أن يقرأ (في

(١) في نسخة (ب): (للبزي وبصري جاري).
(٢) في نسخة (ب): (تسليته)، والصواب من (أ).
(٣) سراج القارئ (٣٨)، ومثال الإطباق: ﴿بَسَطتَ﴾ ونظائره، ومثال الغنة: ﴿مَن يَقُولُ﴾.
(٤) سقطت من (ب).
(٥) في نسخة (ب): (الشرطين).

النظم)[١] مدغمًا أو غير مدغم، و(واثقكم) و(خلقكم) لا يتزن البيت إلا بقراءتهما مدغمين، ويلزم الإدغام في الألفاظ الثلاثة صلة ميم الجمع بواو.

(فإن قلت: لم يقرأ أحد بالإدغام والصلة. قلت: قد قرأت[٢] بهما لابن محيصن من طريق الأهوازي، وأجمعوا على إدغام ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]. اهـ.

تنبيه:

إدغام القاف في الكاف في هذا الباب إدغامٌ محضٌ (من غير)[٣] إبقاء لصفة القاف، وهي الاستعلاء معه بلا خلاف، وإن اختلف في ذلك في الإدغام الصغير؛ نحو: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ فذهب مكي وغيره إلى إبقائها معه في ذلك، والداني وغيره إلى عدم إبقائهما فيه، وهو الأصح قياسًا؛ ذكره ابن عبدالحق[٤] وهو معنى (قولي)[٥]:

.... وَنَخْلُقكُمْ وَالخُلْفُ فيه لَهُم عَلا
فَبَعضٌ أَبانَ القَافَ غَيْرَ مُقَلْقَلٍ وَبَعْضٌ بِلَفظِ الكَافِ خالصةً تَلا

أي: ونخلقكم يُدغَمُ ـ أيضًا ـ إلَّا أن: الخلف فيه لهم؛ أي: للقَراء[٦]، (**علا**)؛ أي: ارتفع، وهو كناية عن شهرته، وقد فصلت الخلاف بقولي:

---

(١) سقطت من (ب).
(٢) هذه القراءة شاذة رويت عن ابن محيصن.
(٣) سقطت من (ب).
(٤) شرح ابن عبدالحق على «الشاطبية»/ مخطوط باب إدغام المتقاربين.
(٥) سقط من (ب).
(٦) أي: للقراء جميعًا ما عدا السوسي فلا يجوز له إلا الوجه الثاني وهو الإدغام المحض؛ لأن مذهبه إدغام القاف المتحركة في الكاف، إدغامًا محضًا، فإدغام القاف الساكنة في الكاف إدغام محض أولى وأحرى كما سينبه على ذلك المؤلف قريبًا.

(**فبعض**)(١)؛ أي: فبعض القراء أبان القاف؛ أي: أظهر صفته حالة كون القاف غير مقلقل؛ لأن قلقلته تنافي إدغامه، وبعضهم قرأه بالكاف خالصة من (غير)(٢) إبقاء صفة القاف معها، وهو الأصح. قال في «**الإتحاف**»: أما ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ بالمرسلات فأجمعوا على إدغامها، ثم قال: إلا أنهم اختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، فبالإدغام التام أخذ الداني، وبإبقاء صفة الاستعلاء أخذ مكي، والأول أصح رواية، وأوجه قياسًا كما في «**النشر**»؛ قال فيه: بل ينبغي أن لا يجوز ألبتة غيره في قراءة أبي عمرو(٣) في وجه الإدغام الكبير؛ لأنه يدغم المتحرك من ذلك إداغامًا محضًا، فالساكن أولى وأحرى. انتهى(٤). ثم قال: وما وقع في عبارة بعضهم من إظهار القاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ فذلك خطأ محض إلا أن يحمل على إظهار صفة استعلائها لا على إظهار الحرف ذاته أ.هـ. ولذا قلت: (**غير مقلقل**)؛ أي: غير محرك، أقول: بقاء صفة الاستعلاء هنا، مع الكاف (بإشرابها)(٥) استعلاء القاف؛ أي: بإعطاء الكاف صفة الاستعلاء (كإعطاء غنة الياء في ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾)(٦).

---

(١) قوله: فبعض. إلخ: بيان من المؤلف لكيفية أداء الإدغام الناقص والكامل في كلمة ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ في المرسلات، لجواز الوجهين فيها لغير السوسي كما سبق، فالخلاف في بقاء صفة الاستعلاء وعدم بقائها في المدغم وهو القاف لا في الإدغام نفسه، ومن ثم يتضح أن الإدغام الناقص ببقاء صفة الاستعلاء في المدغم. والبعض الآخر جعله من قبيل الإدغام الكامل بسقوطه ذاتًا وصفة، وهو الأولى والمختار عند الجمهور والمقدم في الأداء.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) قولة: في قراءة أبي عمرو؛ أي: من رواية السوسي فقط من طريق الحرز، وجواز الوجهين لغير السوسي كما سبق.

(٤) الإتحاف (٣١).

(٥) ما بين القوسين هكذا في نسخة (ب): (باستوائها). والصواب ما ذكر.

(٦) لعل المعنى (كإعطاء غنة النون للياء في ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾.

فالملفوظ في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ . عند بقاء صفة الاستعلاء . كافٌ مستعلية مفخمة، مشددة تشديدًا ناقصًا (كما أن الملفوظ في ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾ ياء ذات غنة مشددة تشديدًا ناقصًا)(١) ذكرته ملخصًا من المرعشي(٢). ولا ينافي أولوية الإدغام المحض تقديم غيره عليه في النظم.

ثم ذكر إدغام الحرفين المتقاربين في كلمتين فقال: **(ومهما يكونا كلمتين فمدغم)** إلى آخره. ثم مثل له بالبيت بعده وهو ستة عشر حرفًا، ثم شرط إدغام الحروف الستة (عشر)(٣): أن تكون سالمة من إحدى الموانع المذكورة في قوله:

إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ وَمَا لَيْسَ مُجْزُومًا وَلَا مُتَثَقِّلَا

يعني: أن كل حرف من الحروف المذكورة يدغمه في مقاربه إذا لم يكن الحرف الأول منونًا، أو تاء مخاطب أو آخر فعل مجزوم، أو مثقلًا؛ أي: مشددًا، فإن كان منونًا؛ نحو: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم﴾ [سبأ: ٤٦]، أو تا مخاطب؛ نحو: ﴿كُنتَ ثَاوِيًا﴾ [القصص: ٤٥]، أو حرفًا مجزومًا مفتوحًا؛ نحو: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وليس في القرآن غيره وغير ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] الآتي. **أو مثقلًا**؛ أي: مشددًا؛ نحو: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٧] لم تدغمه فيه عن السوسي، وإن كان (لك)(٤) الوجهان في (الحرف)(٥) المجزوم مع مثله في كلمة أخرى، كما مر؛ لأن

---

(١) سقط من (ب).

(٢) هو أحمد بن محمد أبو بكر الشامي المعروف بالمرعشي، مقرىء خوزستان، قرأ على سلامة أبي نصر الموصلي، وقرأ عليه أبو الفضل عن عبدالرحمن الرازي، ولم يُذكر له في «الغاية» تاريخ لوفاته. الغاية ج (١) ص (١٣٥).

(٣) في نسخة (ب): (عشرة). والصواب ما ذكر.

(٤) في نسخة (ب): (له).

(٥) في نسخة (أ): (حرف). والصواب ما ذكر. =

التقاء المثلين أثقل من التقاء المتقاربين. وقد جمع بعضهم هذه الأمثلة على ترتيب ما ذكره في الحرز بقوله:

نَذِيرٌ لكُمْ مثّل بِهِ كُنتَ ثَاوِيًا وَلَمَ يُؤتَ قَبْلَ السِّين هَمَّ بِها انجلا

أي: مَثِّل للمنوَّن بقوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم﴾ [سبأ: ٤٦]، وهكذا، كما مر قوله: ﴿لَمْ يُؤْتَ﴾ [البقرة: ٢٤٧]. **(قبل السين)**؛ أي: الكائن قبل السين من ﴿سَعَةً﴾. وقوله: **(انجلا)** بمعنى انكشف واتضح تكملة.

فإن قيل: لم لَم يشترط أن لا يكون تا مخبر كما اشترط في أول المثلين من كلمتين؟

أجيب: بأنه لم يقع تاء المخبر أول المتقاربين في القرآن، فلم يشترطه.

حكم ما في باب هاء الكناية

سميت هاء الكناية؛ لأنها يكنى بها عن الاسم الظاهر الغائب، نحو: به، وعليه، وله، وتسمى هاء الضمير ـ أيضًا ـ، قال العلامة الفاسي[(١)]: والغرض منها الإيجاز والاختصار، وأصلها الضم؛ لأنها لما كانت خفيَّة تشبه الألف في الخفاء أعطيت أقوى الحركات وهي الضمة، والاسم الهاء وحدها، وما لحقها من الصلة زوائد. أ. هـ.

= تنبيه: قال الصفاقسي: اقتصرنا على الإدغام في ﴿ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ تبعًا للشاطبي، وإلا ففيه الإظهار أيضًا، وهو قوي رواه سائر أصحاب الإدغام عن البصري، وبه قرأ الشذائي عن جميعهم، واختاره طاهر بن سوار وغيره من أجل زيادة الشين بالتفشي، وقرأ الداني بالوجهين إلا أنه لم يذكر في «التيسير» إلا الإدغام. «غيث النفع» ص (٢٤٧).

أقول: ينبغي الاقتصار على الإدغام فقط، وبه قرأت على شيوخي من طريق «الشاطبية»، وبالوجهين من طريق «الطيبة»؛ لأن الإدغام هو المذكور في «التيسير»، وما نقل عن الداني، فهو حكاية لا رواية.

(١) شرح الفاسي/ مخطوط.

قال في «**الإتحاف**»[(١)]: ولها أحوال أربعة:

الأول: أن تقع بين متحركين؛ نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [القصص: ١٦]، ﴿لَهُۥ صَاحِبُهُۥ﴾ [الكهف: ٣٧]، ولا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم بواو وبعد الكسر بياء؛ لأنها حرف خفي إلا ما يأتي. إن شاء اللَّه. تَعَالَىٰ..

الثاني: أن تقع بين ساكنين؛ نحو: ﴿فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾ [الحديد: ٢٧].

الثالث: أن تقع بين متحرك فساكن؛ نحو: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [فاطر: ١٣]، ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الكهف: ١]، (وهذان)[(٢)] لا خلاف في عدم (صلتهما)[(٣)]؛ لئلا يجتمع الساكنان على غير حدهما.

الرابع: أن تقع بين ساكن فمتحرك؛ نحو: ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢][(٤)]، وهذا مختلف فيه. انتهى. وكلها في الحرز في البيتين الأولين. ثم استثنى من هذا الرابع قوله: **(وسكن يؤده)** إلى آخره. ثم ذكر أن قالون وهشامًا بخلف عنه لهما قصر الهاء في الجميع، وهو الذي (اقتصره)[(٥)] على التنبيه عليه، فقال:

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ ....

قال ابن القاصح[(٦)]: يعني بالكل، جميع الألفاظ المتقدمة من قوله:

---

(١) الإتحاف (٣٤).

(٢) في نسخة (ب): (وهذا)، والصواب ما ذكر.

(٣) في نسخة (ب): (صلتها)، والصواب ما ذكر.

(٤) سورة البقرة الآية (٢) حسب العدد الكوفي وغيره آية (١).

(٥) في نسخة (أ) (اقتصر) وما ذكر من (ب).

(٦) سراج القارئ (٤٦).

تنبيه:

وقول الجعبري: وجه الصلة لهشام من زيادات القصيد وبه قطع ابن شريح الخ وَهْمٌ، =

وسكن يؤده. . . . إلى قوله **ويأت لدى طه**، وهي سبع كلمات، وأراد بقصر الهاء اختلاسها، وأخبر أن قالون، وهو المشار إليه بالباء من قوله: (**بان**)، قرأها كلها باختلاس كسرة الهاء بلا خلاف، وأن هشامًا، وهو المشار إليه باللام من (**لسانه**)، قرأها جميعها بوجهين: أحدهما: اختلاس الهاء كقالون، والثاني: الصلة كباقي القراء. ولا يجوز أن يكون الإسكان؛ لأنه قد ذكر الإسكان عن الذين قرءوا به، ولم يذكر هشامًا معهم، وقوله: (**بخلف**) عائد على هشام؛ لأنه الذي يليه. . . انتهى.

ومعنى (**بان لسانه**) ظهرت لُغتُه وانتشرت، هذا كلام الحرز؛ يعني: من أن لهشام الخلاف بين الصلة والاختلاس حتى في حرف ﴿يَأْتِهِۦ﴾ ودرج على ذلك شراحه، فيما وقفنا عليه. والذي في «**الطيبة**» كما في «**النشر**» وتقريبه وغيرها، أن ابن عامر من أصحاب الصلة في هذا الحرف، أعني ﴿يَأْتِهِۦ﴾ [طه: ٧٥] قولًا واحدًا، ولم أر من تَنَبَّه لذلك غير الإمام الحافظ الكبير أبي شامة ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ: فقال بعد أن قرر كلامه على ظاهرة ما نصه: وليس لهشام في حرف طه إلا الصلة لا غير، و(إن كانت)[١] عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين؛ لقوله: أولًا: (**وفي الكل**) لكن لم يذكر أحد له القصر، فحمْل كلامه على ما يوافق كلام أولى أ. هـ بحروفه، ولم ينبه عليه في «**النشر**»، وهو عجيب ذكره في «**الإتحاف**»[٢]، ولذا استثنيته بقولي[٣]:

= وصوابه: وجه حذف الصلة الخ؛ لأن وجه الصلة متفق عليه.

(١) ما بين القوسين سقط من (أ).

(٢) الإتحاف (٣٥).

(٣) ذكر المؤلف المتن ضمن الشرح.

تنبيه: ذكر العلامة الخليجي في «حل المشكلات» ص (٩٠) قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ الخلاف لهشام بالقصر؛ أي: الضم من غير صلة، والإسكان مذكور في الحرز، ولكن المنصوري نبه في شواهده على أن الإسكان ليس من طريق «الشاطبية»، ولكنا قرأنا بالوجهين من طريقها. ا.هـ.

سوى (**يأْته مؤمنًا**) فإنك لا تختلسْ هاءه لهشام (**فأَوْصِلْهُ**)؛ أي: فاقرأه له بصلة كسرة الهاء فقط عنه (**تُوصَلَا**): أنت لمقصودك. وبقية أحكام الهاء مذكورة في الحرز.

حكم ما في باب المد والقصر

قوله: (**وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهمًا تلا وعادًا الأولى**).

يعني: وبعض أهل الأداء الناقلين قراءة ورش استثنوا له من حروف المد واللين الواقع بعد همز مغير مواضع آخر لم يجرُوا له فيها الأوجه الثلاثة

= أقول: وذكر المتولي في «الروض النضير» قوله: وأما الإسكان عن هشام فصح من غير طريق «النشر»، فالوجهان صحيحان مقروء بهما من «الشاطبية»، ولذلك لم يتعرض لمنع الإسكان صاحب الكنز والضباع وغيرهما من المحققين، فلا وجه للاقتصار لهشام على وجه الضم مع الصلة. كما ذكر المنصوري وصاحب «البدور الزاهرة» رحمهما الله تَعَالَى ..

فائدة تتعلق بباب المد والقصر:

بيَّن الشاطبي مذاهب القراء في المد المنفصل، وذكر أن قصره وارد عن السوسي وابن كثير من غير خلاف، وقالون والدوري بخلاف عنهما، وقرأ الباقون بالمد، إلا أنهم متفاوتون في قدر المد وترك الناظم ذكر تفاوتهم في المد منفصلًا ومتصلًا؛ اتكالًا على التوقيف والتلقي، ولم يتعرض صاحب الكنز لهذه المسألة.

أما صاحب «إتحاف البرية» فقال:

وَمُنْفَصِلًا أَشْبِعْ لِوَرْشٍ وَحَمْزَةَ كَمُتَّصِلٍ وَالشَّامُ مَعْ عَاصِمٍ تَلَا
بأربعة ثم الكسائي كذا اجعلن وعن عاصم خمس وذا فيهما كلا

وذكر صاحب «الإتحاف» مراتب المد الستة، ولكن الناظم، وهو الشاطبي، أخذ بمرتبتين فقط: طولى لورش وحمزة، وقدرها ست حركات، ووسطى للباقين، وهو الذي استقر عليه عمل المحققين من أئمتنا قديمًا وحديثًا. ومن المتفق عليه بين القراء أن المد المتصل مده واجب ولا يجوز قصره بحال من الأحوال، ولكن القراء متفاوتون في درجات المد كما هو معروف في محله، فمنهم من يشبعه ست حركات، ومنهم من يمده خمسًا أو أربعًا، وهذا لا يتنافى مع تعبير البعض بالمد التام أو (تمكين المد)؛ لأن كلمة تام أو تمكين تنفي عن المتصل القصر ولا توجب المد ستًا لكل القراء.

المتقدمة في قول الحرز:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَـدْ يُـرْوَى لِـوَرْشٍ مُـطَـوَّلَا

ووسطه قوم، بل قصروا له فيها.

الموضع الأول: لفظ (يؤاخذ)، حيث وقع وكيف ما تصرف؛ نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٦١].

الموضع الثاني: (الآن) المستفهم بها، وهي في موضعين بيونس: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ [يونس: ٥١] ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١].

الموضع الثالث: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] بالنجم (أي: وبعضهم تلا (يؤاخذ) و(آلآن) و(عادا الأولى) بالقصر لا غير، فتعين أن البعض الآخر لم يستثن هذه المواضع بل قرأها بالأوجه الثلاثة كغيرها، وهو متعقب، ولهذا نبهت عليه فيما يأتي. قال ابن عبدالحق[1]: وهذا مسلم في غير (يؤاخذ) ممنوع في (يؤاخذ) فقد أجمعوا على القصر فيه كما حققه في «**النشر**»[2] أهـ؛

---

(١) انظر: شرح للشاطبية/ مخطوط.

(٢) النشر، ج (١) ص (٣٤٠)، وقد ذكر ابن الجزري الإجماع على القصر في كلمة (يؤاخذ)، وأن الداني لم يستثنه في «التيسير» اعتمادًا على استثنائه في باقي كتبه، وقال في «التقريب»: وما ذكره الشاطبي من الخلاف فيه فوهْم.

وقال الصفاقسي بعد ذكر النصوص التي تمنع المد:

فإن قلت: لَمْ لَمْ يستثنه الداني في «التيسير» فيما استثناه فهو داخل في جملة الممدود لورش وهذا معتمدَ الشاطبي؟

قلت: عدم استثنائه في «التيسير» إما لكونه يرى أن ورشًا لَمَّا قرأه بالواو فهو عنده من لغة (واخَذ)، وقد صرح بذلك في «الإيجاز» كما تقدم، فلا دخل له في باب المهموز، فلم يحتج إلى استثنائه. أو لأنه ملازم للبدل كلُزوم النقل في (يري) أصلها: (يرأى) فلا حاجة إلى استثنائه أيضًا، أو لأنه اعتمد على نصوصه في غير «التيسير» فإنها صريحة في استثنائه. والله أعلم. «غيث النفع» ص (١٦٢. ١٦٣).

أي: على قصر الألف الواقع بعد الهمز المبدل منه الواو، ولذا قلت:

وَمَدُّ يُؤَاخِذْكُمْ وَتَوْسِيطُهُ مُنِعْ   لِوَرْشٍ وَفِي نَشْرٍ عَلَى الْقَصْرِ عَوَّلَا

قال في «**الإتحاف**»: وقول الشاطبي: يؤاخذكم متعقب بأن رواة المد كلهم مجمعون على استثنائه، فلا خلاف في قصره، واعتذر في «**النشر**» عنه بعدم ذكره في «**التيسير**». أهـ[1]. ومعنى قولي: (**عَوَّل**): اعتمد، وهذا الموضع مما أُبدِل[2] فيه لفظ الحرز بغيره، قوله:

= وقال العلامة أحمد شرف الإبياري:

وفي كنداءا واقفا عنه فاقصرن   كذاك يؤاخذ مطلقًا قد تعينا

(١) الإتحاف (٣٩).

(٢) كما ذكر في اصطلاحاته بقوله: (مع ذكر لفظ ما تيسر لي وإلا فأبدلا).

تنبيه: ترك الجمزوري من نظم الكنز ثلاثة أبيات تتعلق بالسكون العارض، ولعله تركها سهوًا، أو لوضوحها، أو لأنها صحيحة وهو يتعرض لذكر الأوجه الضعيفة، إليك الأبيات والمراد منها؛ قال:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصِّلَا   وَزِدْ مَعْهُمَا قَصْرًا وَإِنْ لَمْ يُؤَصَّلَا

والمعنى: إذا كان السكون الذي يأتي بعد حرف المد عارضًا للوقف؛ مثل: ﴿نَسْتَعِينُ﴾، ففيه وجهان مؤصلان؛ يعني: مختارن، أحدهما: الإشباع مثل اللازم لاجتماع الساكنين اعتدادًا بالعارض. والثاني: التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضًا، فينحط عن الأصل. وأمر صاحب الكنز بزيادة وجه ثالث وإن لم يؤصل، وهو القصر لعروض السكون، والوقف يجوز فيه اجتماع الساكنين مطلقًا، وتجوز هذه الأوجه الثلاثة إذا كان السكون عارضًا للإدغام كما في رواية السوسي، قال الحداد:

وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن   والوقف كالإدغام ثلث لتجملا

قال:

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا   وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَاقْصُرْ وَطَوِّلَا

لِكُلٍّ وَذَا فِي آلِ عِمْرَانَ قَدْ أَتَى   وَوَرْشٌ فَقَطْ فِي الْعَنْكَبُوتِ لَهُ كِلَا

الضمير في (له) يعود على السكون اللازم، والفواتح هي حروف الهجاء الواقعة في ابتداء السور، وقد أمر صاحب الكنز أن نمد لكل القراء لأجل الساكن اللازم، لكن إذا عرض لهذا الساكن في هذا النوع ما اقتضى تحركه كما في ﴿الٓمٓ﴾ أول آل عمران، وأول العنكبوت على رواية ورش فيجوز المد نظرًا للأصل وهو سكون اللام، والقصر =

(وفي عين الوجهان والطول فضل)..... يعني: وفي عين من حروف الفواتح، وذلك في: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾، الوجهان المذكوران المد المشبع، والمد غير المشبع، وهما المراد بالطول والتوسط، ولم يصرح بهما الناظم؛ لشهرتهما. ثم قال: **(والطول فضلا)**؛ يعني: الإشباع أفضل من التوسط؛ لأجل الساكنين، ومن ذهب إلى التوسط كصاحب العنوان وابن غلبون قال: لِفَتْح[1] ما قبل الحرف، فحصل الفرق بين ما وليته حركته المجانسة له وما لم تَلِهْ يجعل المزية للأول؛ لأنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين؛ لما فيه من المجانَسة لما جاوره

= نظرًا إلى الحركة العارضة وهي حركة اللام بسبب النقل إليها، ومثلها: ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ موضعي يونس في قراءة نافع وعند الوقف لحمزة على وجه النقل.

قال بعضهم:

ولا فرق بين الآن في النقل والْبَغا فورش مع التوسيط لم يقر مبدلا

فائدة تتعلق بمراتب المدود:

قال الصفاقسي: أقوى الأسباب السكون وكان أقوى؛ لأن المد فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمد. ويليه المتصل؛ نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾، ويليه العارض؛ نحو: ﴿عَلِيمٌ﴾ حال الوقف والسكت عليه، ويليه المنفصل؛ نحو: ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾، ويليه ما تقدم الهمز فيه على حرف المد؛ نحو: ﴿ءَادَمَ﴾. «غيث النفع» (٢٠٠) بتصرف.

وقد نظمها العلامة الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي بقوله:

أقوى المدود لازم فمتصل فعارض فذو انفصال فبدل

ومن فوائد معرفة هذه المراتب: أنه إذا اجتمع سببان للمد في كلمة وكان أحدهما قويًا والآخر ضعيفًا عمل بالقوي وألغي الضعيف، وذلك نحو: (امين) فهنا اجتمع سببان مد البدل، والثاني المد اللازم، وحينئذ يلغى الضعيف وهو سبب البدل ويعمل بالقوي وهو السكون المدغم الذي هو سبب المد اللازم، فيجب الإشباع وصلًا ووقفًا عملًا بأقوى السببين، ومثله: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾. وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن الجزري بقوله: (وأقوى السببين يستقل).

(١) أي: لقصور حرف اللين عن حرف المد واللين.

من المدود، وهذان الوجهان مختاران لجميع المصريين والمغاربة ومن تبعهم، وفيه وجه ثالث اختاره متأخرو العراقيين وهو القصر[١]، لكن قال في «**النشر**»: قلت: القصر في عين عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله إلا عند من لا يرى مد اللين قبل الهمز[٢] أ.هـ.

ثم إن هذا الحكم لا يختص بالسكون اللازم المخفف بعد حرف اللين المذكور، بل يجري في السكون اللازم المشدد كذلك، ولذلك نبهت عليه، وذلك في حرفين: ﴿هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] بالقصص ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩] بفصلت في قراءة ابن كثير بالتشديد؛ يعني: ففيه لابن كثير الوجهان في عين، كما قلت:

وللملك هاتين اللذين كذا اجعلا ....

أي: واجعل (هاتين) و(اللذين) عند الإمام عبدالله بن كثير المكي؛ يعني: بتشديدهما له. (كذا)؛ أي: كعين في جواز الوجهين المتقدمين، وهذا هو المقروء[٣] به من طريق الحرز، وفي «**النشر**» جواز ثلاثة. الوقف في (هاتين) و(اللذين)؛ قال: والقصر مذهب الجمهور[٤]. وقال في طيبته:

---

(١) القصر من طريق «النشر» وطيبته، ولذلك قال السنطاوي:

وعينا بشورى ثم مريم فامددن ... ووسط ولا تقصر من الحرز تجتلا

وقال المتولي:

وعن هشام يأته لدى طه وُصِل ... ويا عين وسطًا ثم أطل

(٢) النشر، ج (١) ص (٣٤٩).

(٣) يعني: التوسط والمد في حالة الوصل، وجواز الأوجه الثلاثة في حالة الوقف، ولذلك قال المتولي:

وثلث لِوَقفِ ولِلمكيِّ مُدْ ... أو وسطا للذين هاتين تُشدْ

(٤) النشر، ج (١) ص (٣٤٩).

ونحو عين فالثلاثة لهم[١] ا.هـ.

قوله[٢]: **(وفي واو سوءات خلاف لورشهم)**؛ أي: اختلف عن ورش في مد الواو من ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ وقصرها، وقد بينت هذا الخلاف فقلت:

.... **فبعضٌ لَهَا بالقَصْرِ مُسْتَثْنِيًا تَلَا**

أي: فبعض أهل الأداء قرأها بالقصر مستثنيًا لها من مد اللين، قال العلامة الفاسي: ومن استثناه اعتل بأن (أصل)[٣] واوه الحركة؛ لأنه جمع سَوَة، وسَوَة اسم غير صفة، وفَعَلَة إذا (كانت) اسمًا غير صفة جمع على فَعَلاتٍ بفتح العين؛ كثَمَراتٍ، وإذا (كان)[٤] صفة جمع على فَعْلان بسكون العين؛ كخذلان، فرْقًا بين الاسم والصفة، فإن كان عين الكلمة حرف لين جمع على فَعْلات بسكون (العين)[٥]؛ كبيضات وجَوْلات؛ لأن تحريكه[٦] يؤدي إلى إعلاله، وهُذيل تجمعه كالصحيح ولا تعله[٧] أ.هـ. وبعضهم مَدَّها فَلم يستثنها معاملة للفظ، فلم يفرق في قراءة ورش بينه وبين سوءة[٨]، ثم إن من مدَّ فله وجهان. كما قال ابن القاصح[٩]: المد الطويل

(١) نظم الطيبة لابن الجزري.

(٢) الضمير يعود على الشاطبي.

(٣) في الأصل: (أصله). وما كتب من شرح الفاسي/ مخطوط.

(٤) في الأصل: (كانت). وما كتب من شرح الفاسي/ مخطوط.

(٥) في الأصل: (التا)، والصواب العين كما في (ب) ولأن بيْضات عل وزن فَعْلات بسكون العين.

(٦) قوله: لأن تحريكه يؤدي إلى إعلاله؛ يعني: إنما سكنت الواو؛ لأن تحريكها يؤدي إلى إعلالها بناءً على أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فسكنت تخفيفًا.

(٧) شرح الفاسي/ مخطوط.

(٨) فقد اعتبره مدَّ لين، ولم يفرق بين ﴿سَوْءَةَ﴾ وغيره من اللين، والحاصل أن من مَدَّ (سوءات) ولم يستثنها فقد عاملها معاملة حرف المد واللين، ومن قصرها واستثناها فقد نزلها منزلة المتحرك.

(٩) سراج القارئ، ص (٦٢).

المشبع والمد المتوسط على أصله في مد الواو إذا سكنت ولقيت الهمزة وانفتح ما قبلها كما هنا[١]، فتحصل في الواو ثلاثة[٢] أوجه على خلاف أصله السابق، كله يأتي، وظاهر ما مر في قول الحرز:

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولًا
ووسطه قوم ....

أن له في الألف التي بعد الهمز ثلاثة[٣] أوجه، فيكون له حينئذ في (سوءات) تسعة أوجه حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة، كما قلت:

وَثَلَّثَهَا بَعْضٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلِهِ كَسَوْآتِ وَالتَّثْلِيثُ فِي الْهَمْزِ أُسْجِلَا
وَضَرْبُ ثَلَاثٍ فِي ثَلَاثٍ بِتِسْعَةٍ ....

أي: وثلث بعض أهل الأداء الواو لورش على غير أصله، فإن أصله فيما إذا وقع بعد حرف اللين همزة متصلة بكلمة واحدة المد المشبع والمد المتوسط، وصلًا ووقفًا وذلك كـ(شيء) كيف وقع، و(كهيئة) و(سوأة أخيه) و(السَّوْء) كما أشار إلى ذلك في الحرز بقوله:

وإن تسكن الياء بين فتح وهمزة بكلمة أو واو فوجهان جملًا
بطول وقصر وصل ورش ووقفه ....

ومراده بالقصر التوسط.

وقولي: (كسوأة)؛ أي: كما يثلث هذا البعض واو ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾، يعني من طريق الطيبة. وقولي: **(والتثليث في الهمز)**؛ أي: في همزة سوءات. **(اسجلا)** بضم الهمزة؛ أي: أطلق، يعني: سواء ثلث الواو أو

---

(١) أي: كما في كلمة (سوءات) التي معنا.
(٢) القصر عند من استثناها، والتوسط على التسوية بحرف المد واللين.
(٣) القصر والتوسط على أنه بدل.

لا . وقولي : (**وضرب ثلاثة**) إلى آخرة ، قال ابن الهائم[١] : الضرب تضعيف أحد العددين بقدر عدة آحاد الآخر ، فإذا قيل : اضرب ثلاثة في أربعة فالمعنى : حصل أربع ثلاثات أو ثلاث أربعات ، فالجواب اثنا عشر أ . هـ . ويقاس على ما هنا .

تنبيه :

قال ابن القاصح : وقد قطع في «**التيسير**» بتمكين (سوآت)؛ أي : عد (فوجْهُ القصر من الزيادات)[٢] آ . هـ .

هذا وما أفهمه كلام الناظم من أن لورش في (سوآت) تسعة أوجه جرى عليه جَمْعٌ ، كما قال ابن عبدالحق[٣] قال : ورده في «**النشر**» ، فقال : وينبغي أن يكون أن الخلاف هو المد المتوسط والقصر ، فإني لا أعلم أحدًا روى الإشباع في هذا الباب (يعني : إشباع اللين)[٤] إلا وهو يستثنى (سوآت) (وأيضًا من وسطها مذهبه في الهمز المتقدم التوسط)[٥] ، فعلى هذا لا يأتي لورش فيها سوى أربعة أوجه ، وهي : قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة[٦] والتوسط فيهما أ . هـ . وتسقط خمسة ، ولذا قلت :

وَلَكِنَّ مَدَّ الْوَاوِ فِي النَّشْرِ أُهْمِلَا ....

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عماد الدين ابن علي ، وأبو العباس ، شهاب الدين ابن الهائم من كبار العلماء بالرياضيات ، مصري المولد والنشأة ، له مؤلفات في الحساب ، والفرائض ، والتفسير ، توفي سنة (٨١٥هـ) ، وولد (٧٥٣هـ) . انظر : «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٢٦) .

(٢) سراج القارئ ، ص (٦٢) .

(٣) شرحه على «الشاطبية»/ مخطوط .

(٤) ما بين القوسين من كلام المؤلف .

(٥) ما بين القوسين من كلام المؤلف .

(٦) النشر ، ج (١) ص (٣٤٧) .

وَأُهْمِلَ أَيْضًا مَدُّ هَمْزٍ وَقَصْرُهُ   بِتَوْسِيطِ وَاوٍ هَذِهِ الْخَمْسُ أَبْطَلَا
فَيَبْقَى لَهُ فِيهِ مِنَ التِّسْعِ أَرْبَعٌ   ....

وقد نظمها ابن الجزري في بيت فقال:

وسوءات قصر[1] الواو والهمز ثلثا   ووسطهما فالكل أربعة فادر

ولكنه على غير ترتيب ما نقلناه عن أستاذنا عن أهل الأداء من أشياخه.

وَرَتَّبْتُهَا مِثْلَ الْأَدَاءِ لِتَسْهُلَا   ....

أي: ورتبت الأربعة الصحيحة الباقية في النظم كترتيب أداء القرآن حسب ما نقلته عن أستاذي؛ لتتيسر من تلك الحيثية، فقلت:

لِلَازْرَقِ فِي سَوْآتِ قَصْر لِوَاوِهِ   مَعَ الْقَصْرِ وَالتَّوْسِيطِ فِي الْهَمْزِ فَانْقُلَا
وَتَوْسِيطِ كُلٍّ خُذْ وَقَصْرًا لِوَاوِهِ   مَعَ المَدِّ فِي هَمْزٍ فَذِي أَرْبَعٌ عُلَا

وحاصل البيتين: أنك تقصر الواو أولًا ثم تقصر الهمز وتوسطه، هذان وجهان، والثالث توسطهما، والرابع تقصر الواو ـ أيضًا ـ ثم تمد الهمز أ. هـ.

تنبيه:

الباء في قَوْلي: **(بتوسيط واو)** بمعنى مع، وقولي: **(وتوسيط كل)** بالنصب مفعول مقَدَّمُ على (خُذ) و(قصر) معطوف عليه، وأصل الأخذ: تناول الشيء باليد اللازم له التلبيس به المراد هنا، فهو مجاز مرسل علاقته الملزومية. وقولي: **(للازرق)** يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو اللام، والأزرق طريق ورش، كما مر[2].

---

(١) المراد بقصر الواو إذهاب المد بالكلية والنطق بواو ساكنة مجردة من المد.

(٢) أي: كما مر في ص (١٢).

تنبيه:

إذا اجتمع مع (سوآت) ذات ياء كما في قوله. تَعَالَىٰ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا﴾ إلى =

....

= ﴿خَيْرٌ﴾، كان فيها خمسة أوجه، وهي: قصر الواو مع قصر البدلين مع فتح ذات الياء، ثم توسط الواو مع توسط البدلين مع تقليل ذات الياء، الثالث: قصر الواو مع توسط البدلين مع التقليل، ثم قصر الواو مع المد في البدلين مع الفتح والتقليل.

قال الصفاقسي: ومن ادعى أكثر فليبين لنا طريقًا نقرأ بما ذَكَر وإلا فلا التفات إليه. «غيث النفع» (٢٢٢).

الخلاصة: يمكن تلخيص كلام الجمزوري في عبارة ذكرها الصفاقسي بقوله:

﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ الثلاثة، ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ لا خلاف بين القراء أن همزه يجري فيه لورش الثلاثة على أصله في مد البدل، واختلفوا في حرف اللين منه وهو الواو، فمنهم من قرأه بالقصر كـ﴿مَوْئِلًا﴾، ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾، وهذا مذهب الجمهور كالمهدوي وابن شريح ومكي، ومنهم من قرأ بالتمكين كالداني، ففهم بعضهم منه أن المد الطويل والتوسط على الأصل في الواو إذا سكنت وانفتح ما قبلها ولقيت الهمزة؛ نحو: ﴿سَوْءَةَ﴾، فجعل في الواو ثلاثة الهمزة، وقال: إذا ضربت ثلاثة الواو في ثلاثة الهمزة صارت تسعة أوجه، وهو ظاهر كلام الشاطبي، وجرى جمع من شراحه، كالجعبري.

والصواب أنه لا يجوز منها إلا أربعة فقط، وهي: قصر الواو مع الثلاثة في الهمز، والرابع التوسط فيهما؛ لأن كل من له في حرف اللين الإشباع يستثنى (سوءات)، وكل من وسطه مذهبه في باب (آمنوا التوسط) وقد نظمها ابن الجزري في البيت المذكور في كلام المؤلف.

وأتى بـ(سوءات) بلا ضمير ليشمل ما أضيف إلى المثنى كالثلاثة، والمجموع كـ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾. انتهى بتصرف من «غيث النفع» (٢٢١، ٢٢٢).

تتميم:

لم يتعرض المؤلف ـ رحمه الله ـ لتحرير البدل مع ذات الياء أو مد اللين لورش، وتتميمًا للفائدة نذكر بعضًا من هذه القواعد، فنقول ـ وبالله التوفيق ـ:

*إذا اجتمع بدل وذات ياء فلورش فيهما أربعة أوجه سواء تقدم البدل؛ نحو قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ إلى ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ قصر البدل مع الفتح، والتوسط مع التقليل، والمد مع الوجهين، وأما قصر البدل مع التقليل وتوسطه مع الفتح فلا يقرأ به من «الشاطبية»، وقس على ذلك بقية الآيات. أو تقدم ذات الياء على البدل، كقوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ﴾ كان له الفتح وعليه قصر ومد في البدل، ثم التقليل وعليه توسط ومد في البدل، وفي هذا يقول العلامة المتولي:

وقـلـل ذوات الـيـاء عـنـد تـوسـط	لـهـمـز وعـنـد المد وجـهـان جـمـلا
وفي بدل مع فتح ذي الياء فاقصرن	ومـد وإن قـلـلـت وسـط وطـولا =

....

= وقال الحسيني:

ودع عنه تقليلا بقصر كآمنو سوى عادًا الأولى وآلان حصلا
وقلل مع التوسيط وافتح وقللن بمد وروس الآي عنه فقللا
فقط عند سلطان ووجان يا فتى بما هابه لكن ذكراها قللا

*وإذا اجتمع مع ذات الياء لين، كما في قوله. تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ الآية كان لورش أربعة أوجه: توسط اللين مع الفتح والتقليل، ثم مده كذلك لا يمتنع شيء منها.

* وإذا اجتمع معهما بدل كما في قوله. تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ الآية، ففيه على حسب التركيب ثمانية أوجه، يمتنع اثنان، ويجوز له ستة أوجه: قصر البدل مع توسط اللين والفتح في ذات الياء، وتوسطهما مع التقليل، ومد البدل وعليه أربعة، وهي: التوسط والمد في اللين مع الفتح والتقليل، وعلى هذا أبدًا فقس.

*وإذا اجتمع مع اللين بدل كان له أربع طرق: توسط اللين، وعليه ثلاثة البدل ثم مدهما معًا، مثل قوله. تَعَالَىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ إلى ﴿عَظِيمٌ﴾ وهكذا.

وكذلك إذا تقدم البدل على اللين كآية ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ إلى ﴿قَدِيرٌ﴾ له قصر البدل مع توسط اللين، ثم توسطهما، ثم مد البدل مع توسط اللين أو مده.

وقد ضبط الحالتين بعضهم فقال:

وبدلًا فاقصر ووسط لينا ووسطهما معا تحز يقينا
ومد أولا وخذ في الثاني وجهين صاح تحظ بالأماني

وقال في الحالة الثانية:

وسط للين ثلثن البدلا وامددهما معا تنل الأمد

والمتساهلون يقرءون بستة أوجه حاصلة من ضرب ثلاثة البدل في اثنين، والصحيح منها الأربعة المذكورة.

* وإذا اجتمع مع اليائي عارض كما في قوله. تَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ ففيه عشرة أوجه خمسة على الفتح في ﴿ٱلدُّنْيَا﴾، وهي: تثليث العارض مع السكون المجرد، وقصره، ومده مع الروم، فهذه خمسة، ويمتنع التوسط مع الروم؛ لأن التوسط إنما جاز باعتباره عارضًا للوقف فقط.

وخمسة أوجه على التقليل في ﴿ٱلدُّنْيَا﴾: التوسط والمد في ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾ وكل منهما مع =

....

= السكون والروم، ويجوز القصر باعتبار العروض مع السكون المحض. هذا ما ذكره صاحب «البدور الزاهرة»، ولكن ذكر الشيخ الضباع في «هداية المريد إلى رواية أبي سعيد» ص (١٧) أن فيها تسعة أوجه. ومنع القصر مطلقًا في ﴿مَآبٍ﴾ على الفتح. ولم يبين سبب ذلك. والعمل على ما جاء في «البدور الزاهرة».

* وقال العلامة الخليجي: قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إلى ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ لفظ ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ فيه مد بدل وصلًا، ومد عارض للسكون وقفًا، ومعلوم أن مد العارض أقوى من البدل، ففيهما لورش ستة أوجه نص عليها في «النشر» بقوله: إذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿مَآبٍ﴾ فمن روى عنه المد وصلًا وقف كذلك سواء اعتد بالعارض أو لم يعتد، ومن روى عنه التوسط وصلًا وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به، ومن روى القصر كأبي الحسن بن غليون وابن بليمه وقف كذلك إذا لم يعتد بالعارض، وبالتوسط والإشباع إن اعتد به. انتهت عبارته.

ثم يقول الخليجي وقد نظمت ذلك فقلت:

ثلث كمستهزءون مع قصر البدل ... وإن توسط وسطًا وامدد تُجل

وإن تمد امدده لا غير لدا ... وقف لورش نلت الأمل

وليس ذلك مخصوصًا بعارض السكون الذي فيه همز، بل هو عام في جميع المد العارض؛ لكونه أقوى من البدل، كما علمت.

* وإذا اجتمع لورش بدلان الأول موصول والثاني موقوف عليه وبينهما ذات ياء، كما في قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ كان له فيها أحد عشر وجهًا، وبيانها كالتالي:

قصر البدل الأول مع الفتح مع ثلاثة الموقوف عليه مع السكون المحض، ثم القصر مع الروم، فيكون على قصر البدل أربعة أوجه.

ثم توسط البدل الأول مع التقليل والتوسط والمد في ﴿مَآبٍ﴾ مع السكون المحض، ثم التوسط مع الروم، فهذه ثلاثة على التوسط: المد في البدل الأول مع الفتح، والمد في ﴿مَآبٍ﴾ مع السكون، والروم ثم تقليل ذات الياء مع هذين الوجهين، فيكون على مد ﴿ءَامَنُوا۟﴾ أربعة أوجه، ومجموع الأوجه أحد عشر وجهان وقس على ذلك ما شابهه:

* ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ في سورة الأنعام مع البدل في ﴿نَبِّـُٔونِي﴾ فيها لورش خمسة أوجه: إذا أبدل ثلث البدل، وإذا سهل وسط أو مد فقط وامتنع القصر على التسهيل.

قال المتولي في «فتح المعطي»: =

....

= .... نبؤو قصره اهملن إذا ما بُعَيْدَ اثين قل قد تسهّلا

والذي بُعيد اثنين هو ﴿نَبِّئُونِي﴾.

ثم قال الضباع في «هداية المريد»: وهذا على ظاهر «النشر» وتعقبه الأزميري، فقال: وأغرب في «النشر» قصر ﴿نَبِّئُونِي﴾ على التسهيل، وهو في التذكرة والحرز، ولا وجه لمنعه. اهـ. وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا.

* روي عن ورش التقليل فقط في الألفات التي قبل الراء المكسورة المتطرفة؛ نحو: ﴿ٱلدَّارُ﴾. ولكن اختلف عنه في لفظ ﴿وَٱلْجَارِ﴾ معًا في النساء. و﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائدة والشعراء بين التقليل والفتح، والمنقول عن أهل الأداء عنه في قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ﴾ ثلاث طرائق:

الأولى: فتح ذي الياء والجار. ثم تقليلهما معا، يعني التسوية بينهما.

الثانية: فتح ذي الياء مع فتح الجار وتقليله. ثم تقليل ذي الياء معهما أيضًا فهذه أربعة فإذا ابتدأت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ زادت الأوجه باعتبار وجهي اللين مع كل من هذه الأربعة، فتصير ثمانية أوجه: أربعة على التوسط في «شيئا» وأربعة على المد فيه.

الثالثة: توسيط اللين مع فتح ذي الياء مع وجهي الجار، ثم مع تقليلهما ثم مد اللين مع فتح ذي الياء ووجهي الجار ثم مع تقليل ذي الياء وفتح الجار وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ بالمائدة طريقتان:

الأولى: فتح ﴿مُوسَىٰٓ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ معًا، وتقليهما معًا، يعني التسوية بينهما.

والثانية: فتح ﴿جَبَّارِينَ﴾ وتقليله على كل من وجْهَي ﴿مُوسَىٰٓ﴾. وقد نظم ذلك العلام المتولي فقال:

وفي الجار مع ذي الياء فافتحهما معا وقللهما أو قل بأربعة علا
وعن بعض الوجهين في الجار فاعتبر على فتح ذي الياء ثم قللهما على
توسط لين ثم مع مده افتحنـ ـهما الجارَ قلل وحده ثم قللا
لذي الياء دون الجار والأولين قل بموسى وجبارين كن متأملا

*قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً * تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ فيها لورش أربعة أوجه، تغليظ اللام في ﴿تَصْلَىٰ﴾ ولا يكون إلا مع فتحها، وفتح ﴿تُسْقَىٰ﴾ وعليه قصر البدل ومده، وترقيق اللام في ﴿تَصْلَىٰ﴾ مع تقليلها وتقليل ﴿تُسْقَىٰ﴾ وعليه توسط البدل ومده، وما ذكره المنصوري في كتابه «الشواهد» من التفرقة بين ﴿تَصْلَىٰ﴾ و﴿تُسْقَىٰ﴾ لا يعلم وجهه.

حكم ما في باب الهمزتين من كلمة

قال: (وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لِوَرْشٍ)؛ يعني: أن أصحاب ورش اختلفوا عنه في كيفية تغيير الهمزة الثانية ذات الفتح المتقدمة في قوله: **(وبذات الفتح خلف لتجملا)** فمنهم من أبدلها ألفًا خالصة، وهم المصريون، ومنهم من سهلها بين بين، وهم البغداديون، كما قال: **(وفي بغداد يروى مسهلا)**. ثم لا يخفى أن من أبدل يمدُّ مدًّا مشبعًا إن وجد سبب المد بأن التقى ساكنان؛ نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وإلا فغير مشبع؛ نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢]، هذا ويستثنى من عموم كلامه كلمتان ليس فيهما إلا التسهيل، وليس فيهما إبدال، الكلمة الأولى ذكرتها بقولي: (سوى آأمنتم فإنه ليس مبدلًا ألفًا لورش) وذاك؛ أي: لفظ (آمنتم) ثلاث؛ أي: مذكور في ثلاثة مواضع، الموضع الأول: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ في [الأعراف: ١٢٣]، الثاني والثالث: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ في [طه: ٧١]، و[الشعراء: ٤٩] فيقرؤها ورش من طريق الأزرق بهمزة محققة وأخرى مسهلة ثم ألف بعدها، كما يأتي.

قال الفاسي: وأصل هذه الكلمة: ﴿ءَامَنتُم﴾ بثلاث همزات: الأولى الاستفهام الداخلة بمعنى الإنكار، والثانية همزة القطع الداخلة في الفعل الرباعي، والثالثة همزة الأصل؛ لأنها فاء الكلمة[١] أ. هـ.

وقد ذكر المتن حكمها بقوله فيما يأتي: **(وطه وفي الأعراف والشعراء بها أأمنتم)** إلى آخر الثلاثة أبيات.

قال في «**الإتحاف**»[٢]: ولم يبدل الثانية أحد ألفًا عن الأزرق كما في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾. وفي الفاسي: ويضعف الإبدال في هذه الكلمة في قراءة

---

(١) شرح الفاسي/ مخطوط.
(٢) الإتحاف (٤٧).

ورش؛ لما يؤدي إليه من حذف إحدى ألفين والتباس الاستفهام بالخبر، وإن جرى فيه على قاعدته اعتمد في فهم المعنى على النقل؛ إذ لم ينقل فيه عن نافع إلا الاستفهام أ. هـ.

وأما قول الجعبري(١): ومن أبدل لورش الهمزة الثانية في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ألفًا أبدلها. أيضًا. هنا(٢) ألفًا ثم حذفها لأجل الألف التي بعدها، فتبقى قراءة ورش على هذا بوزن قراءة حفص بإسقاط الهمزة الأولى، فلفظهما متحد ومأخذهما مختلف، فتعقبه في «**النشر**»(٣) كما ذكره في «**الإتحاف**»(٤) أ. هـ.

ولم يُدخل أحد بين الهمزتين في هذه الكلمة ألفًا كما يذكره في الحرز بقوله:

ولا مد بين الهمزتين هنا ولا بحيث ثلاث يتفقن تنزلا

وهذا مما اتفق فيه ثلاث همزات، ويأتي علة ذلك. ثم ذكرتُ الكلمة الثانية بقولي: (**مع ءآلهة**) من قوله.تعالَى.﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ﴾ [الزخرف: ٥٨] (**فلا تُبدِّلْه**(٥) **أيضًا**)؛ أي: فلا تبدل همزته الثانية ألفًا كما لم تبدل همزة (أأمنتم) ألفًا، (**بل له الكل سهلا**)؛ أي: بل سهل الهمزة الثانية في الكل؛ أي: في (أآمنتم) في المواضع الثلاثة وفي (أآلهتنا) له؛ أي: لورش؛ لئلا

---

(١) ومثله ابن القاصح في هذا القول ص (٦٧).

(٢) أي: في ﴿ءَآمَنتُم﴾، ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾.

(٣) وتعقبهما الصفاقسي على الإبدال في ﴿ءَآمَنتُم﴾، ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ بأنه مردود بالنص والنظر إلى آخر ما قال. فارجع إليه إن شئت. «غيث النفع» (٢٢٨).

(٤) الإتحاف (٤٧). والخلاصة إن ورشًا ليس له في ﴿ءَآمَنتُم﴾ المذكور إلا التسهيل مع ثلاثة البدل المغير، ومثلها ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ بالزخرف. والله أعلم.

(٥) هذا من كلام الناظم، وتمامه:

وَذَاكَ ثَلاثًا مَعْ ءالِهَةٍ فَلاس تُبْدِلْهُ أيضًا بَل الكُلَّ سهلا

يلتبس الاستفهام بالخبر لو أبدلت باجتماع ألفين وحذف إحداهما، كما مر.

قال العلامة الفاسي: (**ولا مد**)؛ يعني: لأحد في هذا النوع، وهو ما إذا اتفق ثلاث همزات؛ لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة بينها وبين الألف، فهي قريبة من الألف لذلك وبعدها ألف، فلو أدخل قبلها ألف لكان كاجتماع ثلاث ألفات، وذلك مستكره[١] اهـ.

وفي «**الإتحاف**»: واتفقوا على عدم الفصل بينهما؛ أي: الهمزة الأولى والثانية من (آآلهتنا) بألف كراهة توالي أربع متشابهات، همزة الاستفهام وألف الفصل، وهمزة القطع والمبدلة من الهمزة الساكنة، وبيان ذلك أن (آلهة) جمع إله كعماد وأعمدة، فالأصل أَأْلِهَة بهمزتين الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة وَقَعَت ساكنة بعد مفتوحة وقلبت ألفًا؛ كآدم، ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ الأولى للاستفهام والثانية أفْعِلَة، فعاصم ومن معه أبقوهما على حالهما (على قاعدتهم في الهمزتين)[٢]، وغيرهم خفف الثانية بالتسهيل بين بين (أي: بين الهمزتين والألف، كما مر)[٣]، فلو أُدخل قبلها ألف لصارت رابعة، وهم يكرهون توالي أربع متشابهات، كما تقدم (وسيذكره الناظم أيضًا). ولم يقرأ أحد هذا الحرف بهمزة واحدة على لفظ الخبر فيما وصل إلينا. وأما ما جاء عن ورش من رواية الأذفوي[٤] من إبدالها فضعيف قياسًا ورواية مصادمٌ لأصوله كما في

---

(١) شرح الفاسي/ مخطوط.

(٢) ما بين القوسين من كلام الناظم.

(٣) ما بين القوسين من كلام الناظم.

(٤) هو محمد بن علي بن أحمد الإمام أبو بكر محمد الأذفوي المقرئ المصري النحوي المفسر، وأذفو: قرية من الصعيد مما يلي أسوان، وكان خشابًا يتجر، له كتاب «الاستغناء في علوم القرآن»، توفي في سابع ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة، =

«النشر»، فلا يعول عليه ا. هـ[١]. بأدنى زيادة.

= «المعرفة» ج (١) ص (٣٥٣) «غاية النهاية» ج (٢/ ١٩٨).
وفي جميع النسخ (الأزرق فوذي)، وما ذكرته من الإتحاف (٤٥) وهو الصواب؛ لأنه المرجع الذي أخذ منه الشارح.
ويقول صاحب «غيث النفع» ردًّا على ما قاله الأذفوي: «وإن تعجب فاعجب من صدور هذه المقالة عن عالم لا سيما ممن برع في علوم القراءات وهو الإمام أبو بكر محمد بن علي الأذفوي؛ إذ يلزم عليه أن جميع ما يقرؤه بالمد من باب (آمنوا)؛ نحو: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ خرج من باب الخبر إلى الاستفهام، وهو ظاهر الفساد. «غيث النفع» ص (٢٢٨).

(١) النشر، ج (١/ ٣٦٥).

تنبيهان:

الأول: ترك المؤلف بيتًا من نظمه يتعلق بكلمة ﴿أَيِمَّةَ﴾ وإليك البيت وشرحه: قال:

وسهِّل سما وَصْفًا وَفي النَّحْوِ أبدلَا ... وليس سَمَا في الحرز بالياء مبدلَا

قوله: (وسهل سما) إلخ من نظم الشاطبي في كلمة ﴿أَيِمَّةَ﴾، وفيها همزتان متحركتان وليست الأولى للاستفهام ولم يوجد إلا في هذه الكلمة، وهي في خمسة مواضع في القرآن الكريم، وفيها التسهيل لأهل سما، والباقون بالتحقيق، وأما إبدالها ياء فمذهب نحوي.
قال الصفاقسي: وأما إبدالها؛ يعني: ﴿أَيِمَّةَ﴾، فهو وإن كان صحيحًا متواترًا فلا يقرأ به من طريق الشاطبي؛ لأنه نَسَبَه للنحويين يعني معظمهم. ولم أقرأ به من طريقة على شيخنا. يرحمه الله. تَعَالَىٰ.. ولا عبرة بقول الزمخشري في كشاف حاله: فأما التصريح بالياء فليس بقراءة. ولا يجوز أن يكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف. أ. هـ. «غيث النفع» (٢٣٧).

أقول: الإبدال من طريق «الطيبة» وليس من طريق «الشاطبية»، ولذلك قال صاحب الكنز: وليس سما في الحرز بالياء مبدلًا، ولم يذكر صاحب «التيسير» هذه الكلمة في باب الهمزتين من كلمة وذكرها في أول سورة التوبة ولم يذكر الإبدال، وما ذكره الضباع من زيادة الياء في «إرشاد المريد» ص (٥٨) فقد ذكره نقلًا عن صاحب «النشر» وما دام لم يُذكر في «التيسير» فهو من طريق «الطيبة»، وذِكْرُ الشاطبي له على سبيل الحكاية عن النحويين لا الرواية.

وقال العلامة الإبياري:

.... أئمة الإبدال فاتركه موقنا

والله أعلم.

قال العلامة الفاسي:

وبامتناعهم من المد في هذا النوع لأجل هذه العلة استدل بعضهم على أن طول المد لا يوصل به إلى هذا الحد، بل الوجه أن يكون بقدر ألفين أو واوين أو يائين، وينبغي للقارئ أن يفرق في قراءته إذا سهل بين (ءامنتم) و(ءالهتنا) وبين (ءأنذرتهم) وبابه، فقد رأيت كثيرًا من القراء لا يفرقون بينهما وإنما يلفظون بهمزة محققة بعدها مدة طويلة، والوجه أن يفرق بينهما فَتلْفِظ في (أأمنتم) و(أألهتنا) بهمزة محققة على أثرها همزة مسهلة بعدها ألف، وَتَلْفِظُ في (ءأنذرتهم) وبابه بهمزة محققة على أثرها ألف بعدها مسهلة ا. هـ. بحروفه.

= التنبيه الثاني:

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل الداخلة على لام التعريف، وذلك في ستة مواضع لكل القراء وسابع لأبي عمرو، وهي: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ في موضعين بالأنعام و﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ موضعي يونس، و﴿ءَآللَّهُ﴾ موضعين في النمل. والسابع (آلسحر) في يونس لأبي عمرو خاصة، فقد اتفق القراء على تغيير همزة الوصل وعدم حذفها، ولكنهم اختلفوا في نوع التغيير، فمنهم من سهلها بين بين، ومنهم من أبدلها ألفًا مع المد المشبع للفصل بين الساكنين لكل القراء. إلا إذا عرض تحرك اللام، وذلك في ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ موضعي يونس على قراءة نافع حيث يقرؤها بالنقل فيجوز فيها حينئذ المد للساكن. والقصر اعتدادًا بحركة النقل، ولا يجوز التوسط وإن قال به بعضهم؛ لأن مَدَّها لازم، وغاية الأمر أنه لتغيير سببه وهو السكون وجب إلحاقه بنظائره من نحو: ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ كما تقدم في باب المد والقصر، وإلى ذلك أشار الحسيني في إتحافه بقوله:

وإن همز وصل بين لام مسكن ... وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا
فللكل ذا أولى ولكن إذا طرا ... تحركه فالمد والقصر أعملا ا. هـ.

وقول الشاطبي: فلكل ذا أولى: يعني: أن الإبدال أولى من التسهيل؛ لأن التسهيل تحريك همزة الوصل، ولا وجه لتحريكها درجًا. وأولى من الحذف، لأن الحذف يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر في كثير من الكلام، ألا ترى أنك لو قلت: الرجل حال كونك مخبرًا، ثم أردت الاستفهام عنه، فأدخلت همزته وتوصلت بها إلى الساكن ثم حذفت همزة الوصل لكان لفظ الاستفهام كلفظ الخبر سواء، ولذلك لم يحسن حذفها ولا بقاؤها محققة لضعفها.

تنبيه:

يُقرأ (أمنتم) في النظم بصلة الميم ضمة، ويقرأ (معْ) بسكون العين على اللغة القليلة، ويقرأ (فلا تبدله) بضم التاء المثناة فوق وفتح الموحدة وتشديد الدال؛ ليتزن البيت.

قوله:

وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهِشَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَا

أخبر أن هشامًا قرأ ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ بآل عمران كقراءة حفص، وقد علم أن مذهب حفص تَحقِيقُ الهمزين من غير مد بينهما؛ لأن مرادَه بحفص: عاصم.

وعَيَّن (حفصًا)(١) دون غيره ممن قرأ بذلك؛ لاستقامة الوزن به. وقوله: (**وفي الباقي**)؛ أي: وفي باقي الثلاثة مواضع التي اجتمع فيها همزتان مفتوحة بعدها مضمومة، وهو ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: ٨]. في سورة ص. ﴿أَءُلْقِىَ﴾ [القمر: ٢٥]. ولم يأت في القرآن من ذلك غير هذه الثلاثة،؛ أي: ورووا في الباقي له رواية كرواية قالون، وقد علم أن مذهب قالون المدُّ بين الهمزتين مع تسهيل الثانية منهما، وعَيَّنَ (قالونًا)(٢) لقراءته بالوجه المذكور دون وجه آخر بخلاف أبي عمرو فإنه قرأ به وبغيره. وقوله: (**واعتلا**) مستأنف؛ أي: على هذا الوجه الثالث، وهو الذي كقراءة قالون (واعتلاؤه) لما فيه من الجمع بين اللغتين حيث وقع فيه الفصل بين الهمزتين؛ لاستثقال اجتماعهما، كما أشار إليه قبل بقوله: (وجاء ليفصلا).

ثم أعلم - كما قال ابن القاصح - أن الرواة اختلفوا عن هشام؛ فمنهم من

---

(١) في نسخة (أ): (حفص)، وما ذكر من (ب)، وكلاهما محتمل.
(٢) في نسخة (أ): (قالون)، وما ذكر من (ب)، وكلاهما جائز.

نقل عند المد في المواضع الثلاثة بغير خلاف مع تحقيق الهمزتين، ومنهم من نقل عنه في المواضع الثلاثة ترك المد بغير خلاف مع تحقيق الهمزتين، وهذا الوجه من الزيادات لأن صاحب «**التيسير**» لم يذكر له إلا التحقيق مع المد في المواضع الثلاثة، فاتفق الناقلون على تحقيق الهمزتين، لكن ما وقع الخلاف عنهما إلا في المد كما ذكره في البيت قبله، وهو: **ومدك قبل الضم لبى حبيبه بخلفهما**.

وأما الناقل الثالث الذي ذكره الناظم في قوله: (**وفي آل عمران إلخ**) فإنه نقل عن هشام التفصيل في المواضع الثلاثة كما تقدم (يعني: من قراءته بالتحقيق في آل عمران وبالتسهيل في ص والقمر)، فحصل لهشام في آل عمران قراءتان: تحقيق الهمزتين مع المد، وتركه، وله في ص والقمر، ثلاث قراءات، تحقيق الهمزتين مع المد، وتركه ـ أيضًا ـ من الناقلين الأولين المذكورين (في البيت قبل)[١]، وتحقيق الأولى وتسهيل الثانية والمد بينهما من هذا الناقل الثالث المفصل، وهو الذي في هذا البيت. انتهى[٢] مع زيادة. ولذا قلتُ:

ففي غير عمران ثلاثةُ أوجه ووجهان فيها عن هشام تحصلا

أي: وإذا أردت معرفة هذا التفصيل فتحصل عن هشام في غير آل عمران، وهو ص والقمر، ثلاثة أوجه (أي: قراءات)، وتحصل له فيها وجهان؛ أي: (قراءتان) كما مر[٣].

---

(١) تعرض المؤلف لبيان مذهب هشام في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ ونحوها لتوضيح نظم الشاطبي في هذه المسألة.

(٢) سراج القارئ، (٦٩).

(٣) في نسخة (أ) يوجد أبيات من نظم الشيخ على الميهمي في الهامش في ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ ولعلها بخط المؤلف. وهذه الأبيات في ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ ونحوها للقراء السبعة، وإليك ما كتب في الهامش ولأستاذنا الميهمي:

=

حكم ما في باب الهمزتين من كلمتين

قال:

(وتسهيل[1] الأخرى في اختلافهما سما) ....

= بعمران ص ثم باقتربت أتى بكلمة الهمز الأخير يضمونا
فمد وقر في الثلاث مسهلا لولد العلا وامدد ووسط لقالونا
وحَقِّق مع مَد وقَصِّر هشامُهم بعمران وازدد في سواها كقالونا
ففي غيرها عنه ثلاثة أوجه ووجهان فيها كن ذكيا ومأمونا
وقصر مع التسهيل لابن كثير هم وورش وبالتحقيق والقصر باقونا
مذاهب خمس في الثلاث لسبعة على هو الميهي أنشد محزونا

وبالنسبة لوقف حمزة عليها فقد ذكرتُه في بابه.

تنبيه:

المد الذي يكون بين الهمزتين، عند من يدخل ألفًا بينهما، مقداره حركتان فقط، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا المد من قبيل المد المنفصل نظرًا لوجود شرط المد وهو الألف، وسببه وهو الهمز في كلمة واحدة.

ولكن الجمهور من العلماء والمحققين على عدم الاعتداد بهذه الألف؛ لأنها عارضة، وإنما أتى بها لتكون حاجزة بين الهمزتين ومبعدة لإحداهما عن الأخرى؛ لصعوبة النطق بهمزتين متلاصقتين، فتأمل.

(١) تنبيه: ترك المؤلف ثمانية أبيات من نظم الكنز تتعلق بالهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما في الشكل من غير شرح فلعله سهو، أو لوضوحها، وإليك الأبيات والمراد منها؛ قال:

وأسقط الأولى في اتفاقهما معا إذا كانتا من كلمتين فتى العلا
وقيل بل الأخرى فَلِلأول اقصرن كمنفصل وامدد على الثان موصلا
والأخرى كمد عند ورش وقنبل وقد قيل محض المد عنها تبدلا
فإن وقعت قبل المحرِّك فاقصرن وإن وقعت قبل المسكَّن طولا
وإن طرأ التحريك للساكن اقصرن ومد لورش كالبغا إن انقلا
ووسط بعض جاء آل على البدل ورُدَّ وبالتسهيل تثليثه جلا =

....

= ففي جاء آل الحجر واقتربت فجيء بخمس كما في النشر عنه مفصلا

فمد على التسهيل واقصر ووسطن ومد على الإبدال واقصر فقط ولا

في هذه الأبيات تحدث الناظم عن ثلاث مسائل:

الأولى: رأي العلماء في الهمزة الساقطة لأبي عمرو ومن معه، فذهب بعضهم إلى أنها الأولى وهو اختيار الشاطبي، وهو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنها الثانية وهو اختيار المؤلف. وتظهر فائدة الخلاف في المد والقصر، فمن قال بالأول كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بالثاني كان المد من قبيل المتصل، وهذا معنى البيت الثاني.

الثانية: تتلخص في أنك إذا أبدلت الثانية حرف مد خالصًا لورش وقنبل فإن وقع بعده ساكن صحيح زيد في حرف المد لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾، وإن وقع بعده متحرك؛ نحو: ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾، لم يزد على مقدار حرف المد، وهذا معنى البيت الرابع.

وإذا تحرك الساكن بسبب النقل جاز القصرُ والمد؛ لتغير السبب، وذلك في ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ إلى ﴿ٱلدُّنْيَا﴾، ففيها هنا أربعة أوجه، وهي: التسهيل، والإبدال مع القصر، والمد، والإبدال ياء مكسورة، يأتي على كل منها فتح ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ وتقليلها، فتكون ثمانية، وكلها صحيحة.

ومثل: ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ في وجهي الإبدال مدُّ ﴿ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ بالأحزاب، وهذا معنى البيت الخامس.

الثالثة: تتعلق بقوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ في الحجر والقمر لورش وقنبل فذهب بعضهم إلى تسهيل الثانية بالقصر، وقال: لا تبدل؛ لأن بعدها ألفًا فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر، فوجب التسهيل لا غير؛ لأن الهمزة المسهلة في زنة المتحركة.

وقال آخرون: تبدل الهمزة الثانية فيهما كسائر الباب، ثم فيهما بعد الإبدال وجهان:

الأول: أن تحذف للساكنين فيتعين القصر.

الثاني: ألا تحذف ويزاد في المد بألف ثالثة للفصل بين الساكنين ففيها الإشباع.

وذهب بعضهم إلى جواز التوسط على البدل، ومُنع هذا الوجه، وهذا معنى البيت السادس.

وأما البيتين السابع والثامن فأفاد فيهما أن في ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ في الحجر والقمر خمسة أوجه لورش، وهي: تسهيل الثانية مع القصر والتوسط والمد؛ لأنها من قبيل البدل المغير، وإبدالها ألفًا مع القصر والمد الطويل. وقنبل مثله إلا أنه ليس له مع التسهيل إلا القصر، فله ثلاثة أوجه فقط. ولا التفات إلى من يجيز فيهما الإبدال مع التوسط كما سبق أو جواز القصر والتوسط دون المد في حالة الإبدال، وجواز ثلاثة البدل في حالة =

....

= الإبدال أيضًا.

والصواب ما ذكرناه، وللصفاقسي كلام مفيد في هذه المسألة، فراجعه في «غيث النفع» (٢٦٧. ٢٦٩).

وإذا اجتمع معها بدل قبلها أو بعدها كان لورش فيها تسعة أوجه، القصر والتوسط والمد في ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ وعلى كل من الأوجه الثلاثة القصر والمد مع إبدال الهمزة الثانية من ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ والتسهيل بين بين، ويراعى في حال التسهيل تسوية البدلين المحقق وهو: ﴿إِلَّآ ءَالَ﴾ والمغير وهو: ﴿جَآءَ ءَالَ﴾.

وقد نظمها بعضهم سواء تقدم البدل عليها أو تأخر فقال:

في جاء آل اقصر ومد مبدلا　　ثلث مسهلا وسو بدلا

معها مسهلا وثلثه إذا　　أبدلت مسجلا متتسع تحتذا

تنبيه آخر:

قال الصفاقسي: إذا وقفت لورش على ﴿أَرَءَيْتَ﴾ ومثلها ﴿ءَأَنتَ﴾ فليس لك إلا التسهيل، ويسقط وجه الإبدال لثقل اللفظ؛ لأنه يلزم عليه اجتماع ثلاث سواكن ظواهر متوالية، وهو غير موجود في كلام العرب، وليس هذا كالوقف على المشدد، وهو ظاهر. اهـ بتصرف من «غيث النفع» ص (٢٨٠).

وذكر الضباع عن العلامة السيد هاشم جواز الوقف بالإبدال مع توسط الياء. اهـ. «إرشاد المريد» (٥٥).

فائدة:

قول الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ تَعَالَىٰ ـ:

وإن حرف مد قبل همز مغير　　يجز قصره والمد ما زال أعدلا

معناه أن حرف المد إذا وقع قبل همز مغير بالتسهيل أو الحذف ففيه وجهان: أحدهما: القصر. والثاني: المد.

ثم أخبر أن المد أرجح من القصر. وأقول: محل أرجحية المد من القصر إذا كان أثر الهمز المغير باقيًا، وذلك في حال التسهيل فقط، أما في حال الإسقاط فالأفضل القصر؛ لعدم وجود أثر الهمز، وإلى ذلك أشار الحسيني في «إتحاف البرية» بقوله:

وإن حرف مد قبل همز مغير　　يجز قصره والمد ما زال أعدلا

إذا أثر الهمز المغير قد بقي　　ومع حذفه فالقصر كان مفضلا

فإذا قرئ للدوري عن أبي عمرو؛ نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ بحذف إحدى الهمزتين جاز له=

أخبر أن المشار إليهم بقوله: (**سما**)، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو يسهلون الهمزة الأخيرة من الهمزتين من كلمتين إذا اختلفتا في الحركة. وأراد بالتسهيل مطلق التغيير، ولم يرد التسهيل الذي هو جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي يجانس حركتها فإن في أنواع المتحركتين ما غُيِّر بذلك، وفيها ما غُيِّر بالبدل، وفيها ما غُيِّر بهما وبشيء آخر، كما يذكر ذلك الناظم بقوله: **فنوعان قل كاليا** إلخ.

واعلم ـ كما قال ابن القاصح ـ أن الهمزة الأولى محققة لكل القراء، والثانية مختلف فيها. وإذا تعين لنافع وابن كثير وأبي عمرو فيهما التغيير تعين لغيرهم التحقيق، واختلافهما على خمسة أنواع، والقسمة العقلية تقتضي ستة إلا أن النوع السادس لا يوجد في القرآن، فلهذا لم يذكره.

أما الخمسة الموجودة في القرآن فهي: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة أو مكسورة، أو أن تكون الثانية مفتوحة والأولى مضمومة أو مكسورة، فهذه أربعة أنواع، وسيأتي النوع الخامس في قوله: (**يشاء إلى**

= ثلاثة أوجه قصر «ها» مع مَدِّ (أولاء) وقصره؛ لأنه إن قدر حذف الأولى من (أولاء) كان من قبيل المنفصل فيقصران معًا، ويُمدَّان معًا، وإن قدر حذف الثانية كان من قبيل المتصل، فلا وجه حينئذ لقصره مع مد (ها) أو قصرها.

وإذا قرئ لقالون بتسهيل الأولى، فالأوجه الأربعة المذكورة جائزة بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه في (أولاء) سواء مَدَّ الأولى أو قصرَ، وما ورد عن «النشر» من تضعيف قصر (أولاء) على مد «ها» لا يقدح في جواز الأخذ به بعد ثبوته كما قد يتوهم، وإلا لامتنع قصر المد اللازم الذي هو أقوى المدود عند تغير سببه في نحو: ﴿الٓمٓ﴾ مع مد المنفصل مع أنه لم يقل به أحد في ذلك، وإلى ذلك أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله:

وفي هؤلاء إن مدها مع قصرها ... تلاه له امنع مسقطًا لا مسهلا

وإذا قرئ للبزي فالوجهان جائزان بناء على ما ذكر.

ووجه المد: النظر إلى الأصل. ووجه القصر: الاعتداد بعارض التسهيل. انتهى من «إرشاد المريد» ص (٦١) بتصرف.

كالياء أقيس معدلا)، والنوع السادس الساقط هو أن تكون الأولى مكسورة والثانية مضمومة؛ نحو: (على الماء أمة) ا. هـ. وقد نبهت على عدم ذكر هذا السادس بقولي: (**وما ذات ضم بعد كسر تنزلا**)؛ أي: وما نزل في القرآن همزة ذات ضم بعد همزة ذات كسر مع أن كلام الناظم شامل له فَيُسَهَّل. أيضًا.، ولذا قلت:

ولكن لو جَا على الماء أمَّة بسورة قَصٍّ كان عنهم مسهلا

أي: وإن لم يكن هذا السادس نزل في القرآن لو فرض أنه نزل فيه سورة القصص (وجد على الماء أمة)[١] مكان قوله: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ [القصص: ٢٣] كان ما ذكر مسهلًا عنهم؛ أي: عن أهل سما، هذا ما قرره أستاذنا، لكنه لم يعلم من كلامه كيفية التسهيل فيه ا. هـ[٢]. وفي الفاسي: ومثاله في الكلام مررت بأبناء أمة، ومقتضى التحقيق فيه (عند من جعل الهمزة الثانية من يشاء إلى ما بين الهمزة والياء)[٣] أن يجعلها فيه بين الهمزة والواو، وعند من أبدلها في ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ واو أن يبدلها فيه ياء، وعند من يجعلها في ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ بين الهمزة والواو أن يجعلها فيه بين الهمزة والياء ا. هـ[٤].

وهذا الوجه الأخير في ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ ضعيف كما نقله ابن عبدالحق عن «**النشر**» قال: لعدم صحته نقلًا وعدم إمكانه لفظًا. انتهى. وانظر هل يكون ما هنا مثله أو لا.

---

(١) هذا يستحيل وقوعه، وإنما هو افتراض من الناظم؛ لأن كلام الشاطبي يشمله.
(٢) أي: انتهى كلام أستاذه الميهي.
(٣) ما بين القوسين سقط من النسخ، وما ذكرته من الأصل، وهو شرح الفاسي/ مخطوط.
(٤) شرح الفاسي عند قولي الشاطبي، وتسهيل الأخرى في اختلافهما الخ.

تنبيه

يقرأ (جاء) في النظم بالقصر إجراء للوصل مجرى الوقف، فليس قصره ضرورة وإن كان متعينًا للوزن. وقولي: **(بسورة قصٍّ)** بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة مع الكسر مصدر قص؛ قال في «**القاموس**»: قص أثره قصًّا وقَصصًا تتبعه[1] ا.هـ. واللَّه أعلم. وفي «**المصباح**»[2]: وقصصت الخبر قصًّا من باب قَتَلَ: حدثته على وجهه، والاسم القصص بفتحتين، وقصصت الأثر تتبعته ا. هـ. فعلم أن السورة كما تسمى سورة القصص تسمى سورة القصِّ على لغةٍ كما ذكره الفراء.

حكم ما في باب الهمز المفرد

وبارِئْكُم[3] بالهَمْز حَالَ سُكُونِهِ وَقَالَ ابنُ غَلْبُون بِيَاءٍ تَبَدَّلَا

أخبر أن ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في موضعي البقرة قرئ للسوسي بالهمز الساكن على الأصل السابق محافظة على ذات حرف الإعراب، كما سيأتي في قوله: (وإسكان بارئكم).

وقوله: **(حال سكونه)**؛ يعني: الهمز، تنبيهٌ على قراءته إياه بالسكون،

---

(١) انظر: القاموس، ص (٨٠٩).
(٢) انظر: المصباح، ص (١٩٣).
تنبيه:
يبدل ورش الهمزة المفتوحة بعد ضم واوًا بشرط أن تكون فاء الكلمة، فإذا وقعت عينًا أو لامًا فلا يبدلها، وبناء عليه فلا إبدال في ﴿فُؤَادُ﴾، ﴿بِسُؤَالِ﴾، ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾، فتنبه.
(٣) ترك الناظم بيتًا من نظمه في باب الهمز المفرد لم يشرحه ولعل ذلك لوضوحه، وإليك البيت والمراد منه؛ قال:

وهيئ وأنبئهم ونبئ بأربع كنبئ ونبئنا ونبئهم كلا

والمراد به تفسير كلمة بأربع في كلام الشاطبي، وهي: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ﴾ في الحجر، و﴿نَبِّئْنَا﴾ في سورة يوسف، ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ بالحجر والقمر.

وبذلك دخل في هذا الباب، فكأنه قال: استثن له (بارئكم) في حال كونه ساكنًا في قراءته.

قال العلامة الفاسي: والعلة في استثنائه أن أصل همزته الحركة، وإنما سكنت للتخفيف، فأجريت في التحقيق على ما هو أصلها، وأيضًا فإنها غيرت إلى السكون، فكره تغييرها مرة أخرى إلى البدل، فحُققت كما حقق المجزوم والمبني لذلك[(١)] ا.هـ.

وكان أبو الحسن طاهر ابن غلبون[(٢)] لا يستثنيه، وهو المراد بقوله: **(وقال ابن غلبون بيا تبدلا)**، وعلته في ذلك كما قال الفاسي[(٣)]: أنه لما صار ساكنًا أجراه مجرى ما أصله السكون؛ ليكون الجمع على قياس واحد، ولم يفعل ذلك في المجزوم؛ لأن سكونه أقوى حيث كان لعامل، ولا في المبني حَمْلًا على المجزوم حيث كان لفظه كلفظه بخلاف السكون في (باريكم) فإنه لمجرد (التخفيف)[(٤)] ا.هـ.

قال ابن عبدالحق: قال في «**النشر**» وهو (يعني: الإبدال) غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا يعتد به[(٥)]، ولذا قلت:

ولكنه في النشر (لم يك)[(٦)] مبدلا   له إذ سكون الهمز لن يتأصلا

---

(١) انظر: شرح الفاسي/ مخطوط.

(٢) هو طاهر بن عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون أبو الحسن الحلبي المقرئ، أحد الحذاق المحققين، ومصنف «التذكرة في القراءات». وتوفي بمصر لعشر مضين من شوال سنة تسع وتسعين وثلاث مئة هجرية. «المعرفة» ج (١/ ٣٦٩) الغاية ج (١/ ٣٣٩).

(٣) شرح الفاسي/ مخطوط.

(٤) ما بين القوسين في جميع النسخ: (التحقيق). وما ذكرته من شرح الفاسي، وهو الأصل.

(٥) شرح ابن عبدالحق/ مخطوط.

(٦) ما بين القوسين سقط من الشرح، وما ذكرته من نظم الكنز.

قال: وإذا كان السكون اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى، فعلى العمل بما قاله ابن غلبون يكون للسوسي فيه وجهان تسكين همزة مع تحقيقه كالدوري، (وهو زائد على «**التيسير**»(١) وإبداله(٢) ياء (ساكنة)، وللدوري وجهان آخران يأتيان(٣) في سورة البقرة.

تنبيه

رواية الناظم بإسكان الهمزة وضم الميم وبكسر الهمزة وإسكان الميم قاله ابن القاصح(٤).

حكم ما في باب نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله

وَحَرِّكْ لِوَرْشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهِلَا

أمر بأن يُحرك لورش كل حرف ساكن آخر بشكل الهمز؛ أي: بحركة الهمز الواقع بعده بأن ينقلها إليه، وأن يحذف الهمز عند بقائه ساكنًا، وذلك

(١) قوله: (وهو زائد على «التيسير») فيه نظر حيث ذكره في «التيسير» ص (٧٣) حيث قال: وغيرهم بالإسكان.

(٢) لفظ ﴿بَارِئِكُمْ﴾ مستثنى من الإبدال نظرًا لعروض السكون، وما ذهب إليه ابن غلبون لا يقرأ به؛ لأنه غير مرضي كما قال ابن الجزري، وكما بينه الشارح.
قال الصفاقسي في هذه المسألة: لا يقرأ به؛ لأنه ضعيف، وقد انفرد به ابن غلبون ونقله المحقق، وقال: إنه غير مرضي لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا، فلا يعتد به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به فهذا أولى، وأيضًا فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفًا لأصل أبي عمرو، وذلك أنه يشبه بأن يكون من البري وهو التراب، وهو قد همز ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى، وهو الصواب. «غيث النفع» (١١٥).
قال العلامة الأبياري: ودع إبدال بارئ لسوسنا.

(٣) الوجهان الآخران: أحدهما: الاختلاس، وهو من طريق «الشاطبية»، والثاني: الإتمام، وهو من طريق «الطيبة».

(٤) سراج القارئ (٧٨)، والمراد بالناظم الشاطبي في ضبط كلمة (وَبارِئكُمْ).

نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ و﴿قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ﴾ و﴿لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

وعلة ورش في ذلك: طلب التخفيف، وذلك أن الهمز حرف ثقيل بعيد المخرج، وحين أمكنه التخفيف بأن يُلقي حركته على ما قبله فيقوم مقامه وتذهب صعوبةُ اللفظ به فعل ذلك. مع روايته له عن أئمته واستعمال فصحاء العرب له.

ومن شرْط ما تنتقل الحركة إليه أن يكون ساكنًا؛ لقبوله الحركة ولذلك اشترطه ورش بخلاف المتحرك؛ نحو: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ﴾ فإنه غير قابل لحركة غيره إلا بعد سلب حركته، وذلك غير سهل.

ومن شرطه أن يكون صحيحًا؛ لصحة قبوله الحركة ـ أيضًا ـ، والمراد بالصحيح ما ليس بحرف[1] مد ولين، فأما حرف المد واللين؛ نحو: ﴿إِلَّآ

---

(١) ولذلك قال الحسيني في إتحاف البرية:

وحرك لورش كل ساكن آخر   سوى حرف مد واحذف الهمز مسهلا

فائدة:

تتعلق بالنقل في كلمة ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ﴾ ونحوها لورش وحمزة وقفان، ففي حالة نقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها تصير اللام مفتوحة، قال صاحب «غيث النفع» ما خلاصته: إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حركة الهمز حرف مد، فلا خلاف بين القراء في حذف حرف المد لفظًا؛ لأن تحريك اللام عارض بالنقل فلا يعتد به، وكذلك إذا كان قبلها ساكن صحيح؛ نحو: ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡـَٔانَ﴾ وتحرك الساكن لأجل الساكن بعده، فإذا قرئ بالنقل فلا تُزِلْ حركة الساكن الأول بل تبقيه على حركته نظرا لعروض حركة ما بعده.

وبعض من لا علم عنده يثبت حرف المد في مثل ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ﴾ وهو خطأ، فتنبه.

وإذا ابتدأت بنحو ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ لورش فإن بدأت بهمزة الوصل جاز لك ثلاثة البدل، وإن تركتها وبدأت باللام تعين القصر في البدل، قال الحسيني:

وفي نحو الان ابدأ بهمز مثلثا   فإن تبتدئ باللام فالقصر أعملا

ويجوز الوجهان، الابتداء بهمزة الوصل وتركه في الابتداء بالاسم من قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ﴾ في الحجرات ولا التفات إلى ما ذكره الجعبري فيه مما لا داعي إليه. =

أَنَهُمْ﴾ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ و﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْۚ﴾ [الذاريات: ٢١] فلا تنقل الحركة إلى شيء منه، أما الألف فلأنه لا يمكن تحريكها، ولو أريد ذلك لانقلبت همزة، فيُوقع فيما وقع الفرارُ منه، وأما الواو والياء فلأن فيهما مدًّا يقوم مقام الحركة، والحركة لا تنقل إلى متحرك، وأما حرفا اللين (وهما الواو الياء الساكنتان المفتوح ما قبلها) فإنهما أجريا مجرى الحروف الصحيحة في صحة نقل الحركة إليهما؛ لما ذكر، وإن كان فيهما اعتلال ومد يسير، لكن ذلك المقدَّر اليسير من المد لم يُعبأ به؛ لضعفه، فيقرأ لورش ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٦] وما أشبه ذلك بالنقل، وهما داخلان في هذا الباب في الصحيح حيث أجريا مجراه في صحة نقل حركة الهمزة إليهما.

ومن شرط نقل الحركة عند ورش أن يكون الساكن آخرًا، ويعني به: أن يكون آخر كلمة والهمز أول الكلمة التي بعدها؛ لثقل اجتماع كلمتين والهمز، والعرب تستعمله في كلمة وفي كلمتين، فخرج به نحو: ﴿قُرْءَانٍ﴾ ا. هـ[1].

ودخل في الضابط أنه ينقل حركة الهمزة من ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ إلى الميم من ﴿الٓمٓ ①﴾ فاتحة العنكبوت، وينقل إلى لام التعريف[2]؛ نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْآخِرَةُ﴾؛ لأنها منفصلة مما بعدها فهي وهمزتها كلمة مستقلة؛ يعني: فتكون آخر كلمة والهمز بعدها أول أخرى، وينقل إلى تاء التأنيث؛ نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ﴾ ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا﴾، وينقل إلى التنوين؛ نحو: ﴿خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣] ﴿طَعَامٌ إِلَّا﴾؛ لأنه حرف من الحروف غير

= ولذا قال صاحب «إتحاف البرية»:

وفي بئس الاسم ابدأ بأل أو بلامه ... فقد صحح الوجهين في النشر للملا

(١) هذا النص في شرح الفاسي على «الشاطبية» ببعض زيادة عند قول الشاطبي: (وحرك لورش).

(٢) أي: الهمزة التي بعد لام التعريف.

أنه لم ترسم له صورة؛ لئلا يُشبه النون الأصلية، وهو ساكن آخر صحيح.

وقوله: **(لورش)** و**(بشكل الهمز)** متعلقان بـ(حرك). و**(كل ساكن)** أصله كل حرف ساكن، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه. وقوله: **(واحذفه)**؛ يعني: الهمز بعد نقل حركته. وقوله: **(مسهلا)** حال من فاعل (احذفه)؛ أي: حال كونه راكبًا الطريق السهل، وهو التخفيف. والرواية بنقل حركة همزة (أخر) إلى التنوين قبلها.

(وعن حمزة في الوقف خلف)

أخبر أن حمزة ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ اختلف عنه في الوقف على الكلمة التي نقل همزها لورش، فروي عنه النقل كقراءة ورش، وروي عنه تَرْكُ النقل كقراءة الجماعة، والمذهبان صحيحان عنه في القياس كما في «**النشر**».

قال في «**الإتحاف**»: ولا يجوز عنه غيرهما، وما حكاه ابن سوار وغيره في حرف اللين خاصة من قلب الهمز فيه من جنس ما قبله، ثم إدغامه فيه فضعيف لا يقرأ به ا.هـ[1].

وعلته في تخفيف الهمزة المذكورة: الفرار من ثقلها.

وعلة تخصيصه إياها بالنقل: سَوْغُه فيها دون غيره.

وعلة تخصيصه ذلك بالوقف: تأكد الثقل فيه حال التعب وكلال النفس وتعذُّر الإتيان بالهمز على وجهه.

وعلة الاختلاف فيما كان من ذلك في كلمتين: أن مذهبه تخفيف الهمز إذا كان أولًا، والهمز في هذا النوع أولٌ حقيقة، وهو كالمتوسط باعتبارِ أن الكلمة التي هو فيها لما تعلق معناها بالكلمة التي قبلها صارتا كالكلمة الواحدة.

---

(١) الإتحاف (٦٦).

ولا خلاف عنه في النقل في الكلمة الواحدة، وخرج بالوقف الوصل، فليس له فيه إلا التحقيق(١).

هذا، ويستثنى من ذلك ميم الجمع؛ نحو: ﴿ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١] ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] فلا خلاف في منع النقل إليها كما قاله السخاوي(٢)؛ لأن أصلها الضم، فلو تحركت بالنقل لتغيرت عن حركتها؛ قاله ابن عبدالحق. ولذا قلت(٣): **(ولم يكن تحرك ميم الجمع بالنقل عن كلا)**؛ أي: ولم تكن ميم الجمع محركة (عن كلا)؛ أي: عن ورش وحمزة بالنقل إليها؛ لما مر.

قال في «**النشر**»: وهو الصحيح الذي قرأها به وعليه العمل، وإنْ ذكر ابن مهران فيه النقل، وذكر فيه ثلاثة مذاهب(٤). انتهى. نقله في «**الإتحاف**»(٥).

قال ابن القاصح: **أحدها** (أي الثلاثة) وهو الأحسن: نقل حركة الهمزة إلى الميم مطلقًا، فتضم تارة وتفتح تارة وتكسر تارة؛ نحو: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨] ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [المنافقين: ٦] ﴿ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾. **والثاني**: أنها تضم مطلقًا إن كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذرًا من (تحريك)(٦) الميم بغير حركتها الأصلية(٧). **والثالث**: أنها تنقل في الضم

---

(١) أي: التحقيق بدون سكت لحمزة ومع السكت لخلف.
(٢) نقل الحافظ ابن الجزري قول الإمام السخاوي في «النشر» ج (١) ص (٤٤١).
(٣) القائل هو صاحب الكنز.
(٤) النشر، ج (١) ص (٤٤١).
(٥) الإتحاف ص(٦٦).
(٦) في الأصل: (ترك)، وما ذكرته من «سراج القارئ» (٧٩)، وهو الصواب.
(٧) قال ابن الجزري في «النشر» ج (١) ص (٤٤٢) مبينًا بطلان هذا المذهب بقوله: (قلت): وهذا لا يمكن في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا﴾ ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾؛ لأن الألف والياء حينئذ لا يقعان بعد ضمة، والأصل في الميم الضم.

والكسر دون الفتح؛ لئلا يشبه لفظ التثنية(١) ا.هـ.

قال ابن عبدالحق ـ بعد ذكر نحو هذا ـ: وقد يقال: إن عبارة الناظم على الوجه الذي قررتها بها، فلا تصدق بميم الجمع، ولا حاجة لاستثنائها منها(٢) ا. هـ.

وأقر الجعبري(٣) كلام ابن مهران حيث قال: وأسكنها حمزة على أصله فدخلت في ضابط النقل؛ لأنها ساكن صحيح آخر لفظًا. وقد نص ابن مهران على نقله، فلا وجه حينئذ لمنع بعض الشراح النقل(٤) ا. هـ كلامه. وقد علمت رده(٥).

وفي الفاسي: فإن قيل: ما حكم ميم الجمع في البابين(٦)؟

قيل: الخروج من باب النقل والدخول في باب السكت؛ يعني: أن حمزة يسكت عليها ولا ينقل إليها. وورش يصلها بواو فيمد للهمزة التي بعدها لتعود إلى أصلها فلا تغير بغير حركتها فلم تقع الهمزة إلا بعد حرف الصلة. انتهى(٧).

---

(١) سراج القارئ (٧٩).

(٢) شرح السنباطي على «الشاطبية» عند قول الناظم: (وحرك لورش الخ).

(٣) تقدمت ترجمته ص (٦٣).

(٤) الإتحاف ص (٨٠)، وقد نظم بعضهم ردًّا على ابن مهران فقال:

ونقلا لميم الجمع فاحذره يا فتى ... وقول ابن مهران بِنَقْلٍ فأهملا

(٥) يعني: أن النقل في ميم الجمع مردود لا يقرأ به، كما مر.

(٦) المراد بالبابين: باب النقل وباب السكت.

(٧) شرح الفاسي/ مخطوط، عند قول الناظم: (وعن حمزة في الوقف خلف).

تنبيه:

ذكر الصفاقسي كلامًا مفيدًا في منع النقل في ميم الجمع فأوردته هنا بتصرف زيادة في التوضيح؛ قال: ولا يجوز النقل لأن ميم الجمع أصلها الضم، فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية في نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ وتحريك =

حكم ما في باب وقف حمزة وهشام على الهمز

قال: (وَرِئْيًا عَلَى إِظْهَارِه وَادِّغَامِهِ) يريد ﴿أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] فأخبر أنه إذا فعل فيه ما تقدم من إبدال الهمزة ياءً ساكنة؛ لسكونها بعد الكسرة وبقي اللفظ (رييا) بياءين ففيه إذ ذاك وجهان: الإظهار، والإدغام.

وعلة الإظهار: النظر إلى أصل الياء المدغمة، وهو الهمز؛ لأن البدل عارض، و- أيضًا - لئلا يلتبس بالري، كما قال: **(وريا بترك الهمز يشبه الامتلا)**.

وعلة الإدغام: مراعاة اللفظ والرسم؛ أما اللفظ فلأنه اجتمع فيه مثلان أولهما ساكن، وأما الرسم فإنه بياء واحدة، فحذفوا صورة الهمزة؛ لأنها لو صورت لكانت ياء.

هذا، وأهمل الناظم لفظ (الرؤيا)[١] وهو مثل (رئيا).

قال العلامة الرميلي[٢] في شرحه لهذا الباب: لفظ (الرؤيا) كيف وقع فيه وجهان: أحدهما: الإدغام؛ لأنها بعد البدل يجتمع ياء وواو أولهما ساكن. والثاني: الإظهار؛ لعروض الإبدال كما سبق في رييا. قال أبو

= البصري لها بالكسر في نحو: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ و﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين، ولأجل كسر الهاء قبلها فتبع الكسر الكسر، وما ذكره ابن مهران وتبعه الجعبري من جواز النقل فهو خلاف الصحيح والمقروء به كما ذكره غير واحد. قال المحقق: أجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقًا، ولم يفرقوا بين ميم الجمع وغيرها، ولم يوافقهم القراء على ذلك فأجازوه في غير ميم الجمع، وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به وعليه العمل. انتهى مختصرًا من «غيث النفع» ص (١٨٠).

(١) من أمثلته سورة يوسف الآية (٤٣).

(٢) هو علي بن محسن الصعيدي الوفائي الرميلي. أبو الصلاح من فضلاء المالكية. له كتب؛ منها: نيل المرام في وقف حمزة وهشام في القراءات. الأعلام للزركلي ج (٤) ص (٣٢٣).

العلا[(١)]: أنت فيها مخير: وضعَّف ابن شريح[(٢)] الإدغام؛ لكثرة التغيير[(٣)] أ. هـ.

قال في «**النشر**»: وهو (يعني الإدغام) وإن كان موافقًا للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس وعليه أكثر أهل الأداء ا. هـ[(٤)].

وأهمل - أيضًا - ﴿وَتُئْوِيٓ﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ وحكمهما حكم ﴿وَرِءْيًا﴾ - أيضًا - في جواز الإظهار والإدغام بعد الإبدال، وقد ذكرهما في «**التيسير**» مع (رئيا). وكأن الناظم استغنى بذكر (رئيا) عنهما؛ لأن المأخذ واحد[(٥)]. ولو قال: وأظهرًا رئيا ثم تؤوي وأدغما لكان أبين ذكره[(٦)] الفاسي. أو يقول: ورئيا وتؤوي أظهرا أدغمًا معًا. ولذا قلت: (**ورؤيا وتؤوى مثله متنقلا**)؛ أي: ولفظ (الرؤيا) كيف وقع، ولفظ (تؤوي) كذلك مثل (رئيا) في جواز الإظهار والإدغام. ومثله في «**الإتحاف**» وعبارته: ومن المتوسط المضموم ما قبله ﴿وَتُئْوِيٓ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿ٱلَّتِي تُئْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] كتبوهما بواو واحدة خوف اجتماع المثلين كما فعلوه في نحو: ﴿دَاوُۥدُ﴾،

---

(١) هو أبو العلاء الحسن بن أحمد بن محمد الهمداني العطار الحافظ المقرئ شيخ أهل همدان، ولد سنة ثمان وثمانين وأربع مئة هـ برع في فن القراءات والحديث وصنف في القراءات العشرة والوقف والابتداء والتجويد ومعرفة القراء وتوفي في تاسع عشر جمادى الأولى ستة تسع وستين وخمس مئة. المعرفة ج (٢) ص (٥٤٢).

(٢) هو محمد بن شريح بن أحمد أبو عبدالله الرعيني الإشبيلي الأستاذ المحقق مؤلف الكافي والتذكرة كان من جلة قراء الأندلس، توفي سنة (٤٧٦هـ)، معرفة القراء ج (١) ص (٤٣٤) والغاية ج (١) ص (١٥٣).

(٣) انظر: نيل المرام شرح وقف حمزة وهشام للرميلي عند قول الناظم (ورئيا الخ).

(٤) النشر، ج (١) ص (٤٧٢).

(٥) قوله: لأن المأخذ واحد، يعني: في اجتماع ياءين في ﴿وَرِءْيًا﴾ وواين في ﴿وَتُئْوِيٓ﴾، و﴿تُئْوِيهِ﴾ وسبقت أولاهما بالسكون.

(٦) شرح الفاسي/ مخطوط.

فتبدل الهمزة واوًا مع الإظهار والإدغام[(١)] ا.هـ.

وفهم الجعبري من عدم ذكر الناظم كـ«**التيسير**» لفظ (الرؤيا) أن مذهبهما الإظهار.

(وفي الرميلي[(٢)]: قال الجعبري: ولم يذكرها يعني (الرؤيا) صاحبُ «**التيسير**» ولا الناظم فمذهبهما الإظهار)[(٣)]. ولو قال: (ورؤيا ورئيا تؤوي أظهر وأدغما وضم كأنبئهم على الكسر فضلا) لأجاد، وليس كذلك؛ لأن إدغام (الرؤيا) ليس مذهب الناظم فكيف يذكره؟! وقد ذكر هو نفسه (يعني: الجعبري) أن مذهبهما الإظهار[(٤)] ا.هـ. ثم إن قول الناظم: (**ورئيا**) مبتدأ. و(**على إظهاره**) خبر؛ أي: كائن على إظهاره وإدغامه، ويكون التقدير: على إظهاره جماعة وعلى ادِّغامه جماعة، والإدغام يعني بتشديد الدال افتعال من أدغم؛ يعني: أدغم. وقولي: (**متنقلا**) بفتح المثناة فوق والنون وتشديد القاف مع الكسر أو الفتح وهو حال من الضمير في (مثله).

قوله: (**كما ها ويا واللام والبا**) لما قدم في قوله: (وما فيه يلفى واسطا بزوائد) أن ما يوجد من الهمز متوسطًا بما دخل عليه من الزوائد فيه عند الوقف لحمزة وجهان معمول بهما: التحقيق، والتخفيف، أتى بأمثلة من الزوائد فقال: (كما ها) بزيادة (ما)[(٥)] في (كما)؛ أي: والحروف الزوائد مثل ها ويا إلى آخره.

أما (ها) والمراد بها حرف التنبيه فتدخل على أسماء الإشارة؛ نحو: هؤلاء، وعلى المضمرات؛ نحو: هاأنتم. ففي (هؤلاء) التحقيق والتسهيل

(١) انظر: الإتحاف، ص (٦٩).

(٢) تقدمت ترجمته ص (١٢٨).

(٣) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٤) انظر: شرح وقف حمزة وهشام للرميلي/ مخطوط.

(٥) أي: زائدة للتأكيد وليس ضمن الحروف العشرة الزائدة.

بالإتيان به بين الهمزة والواو؛ لتحركه بعد الألف، وهي متوسطة؛ لأن همزته رسمت واوًا حذفت ألفها على إرادة الاتصال، فهي همزة التخفيف أو بإبداله واوًا على إرادة الرسم، وإن ضعفه بعضهم. وفي (هاأنتم) التحقيق والتخفيف. أيضًا. وقياس تخفيفه أن تجعل بين الهمزة والألف فإن الألف فيها صورة الهمزة وألفها محذوفة كما حذفت في (هؤلاء)، وأما على الرسم فتبدل ألفًا إن جعلت الألف صورتها، وتحذف إن جعلت الألف صورة ألف الفصل، ولكن يضعفه بأن الهاء ليست في قراءته بدلًا عن همزة الاستفهام؛ لأنه لا يفصل بين الهمزتين المخففتين بالألف، فكيف يفصل بعد إبدال الهمزة هاء؟

تنبيه

قوله . تَعَالَى .: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ﴾ [الحاقة: ١٩] بالحاقة ليس له حكم (هاأنتم)؛ لأن همزة (هاؤم) متوسطة حقيقة؛ لأنها من تتمة كلمة (هاء) بمعنى خُذْ، ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل[١]، والمد فيها متصل كما ذكره في «**التيسير**»، و(هاأنتم) الهاء فيه للتنبيه دخل على (أنتم)، فتسهل همزة (هاؤم) بلا خلاف على القياس بين الهمزة والواو، ويوقف على الميم على الرسم، وإن منع مكي الوقف عليه[٢]، وعلى (هاؤموا) على الأصول[٣]؛ لأن الواو حذفت في الأصل للساكن بعدها[٤]. ا.هـ.

---

(١) فصارت هاؤمو، بواوٍ صلةً للميم لا تثبت في الوقف.

(٢) أي: على الميم، وعلل مكي عدم الوقف عليه أنه مخالف للأصل.

(٣) منع مكي الوقف على هاؤمو على الأصل وقال: إذا وقفت على الأصل خالفت الخط. انظر: الكشف ج (١) ص (١٠١).

(٤) فالمعول عليه الوقف على الميم ساكنة بلا نظر لأصلها؛ لأنه لا فرق بينها وبين ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾. ثم عقب أبو شامة على قول مكي بن أبي طالب في قوله: لا يحسن الوقف عليها ظنًّا منه أن الأصل (هاؤموا) بالواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل فقال: هو =

وأما الياء فالمراد بها حرف النداء؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ فألف (يا) المحذوفة في ذلك كله على مراد الاتصال، والألف المرسومة هي الهمزة.

وأما اللام فالمراد بها غير المعرِّفة؛ لئلا يلزم التكرار، فإنه ذكرها بعدُ في قوله: (ولا مات تعريف)، وهي تشمل: لام الجر؛ نحو: ﴿لِأَبِيهِ﴾، ولام القسم؛ نحو: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ولام التوطئة؛ نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ولام الابتداء؛ نحو: ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ﴾ [الحشر: ١٣].

وأما الباء فالمراد بها باء الجر؛ نحو: ﴿بِأَنَّهُمۡ﴾ و﴿بِـَٔاخَرِينَ﴾ و﴿بِأَلۡسِنَتِهِمۡ﴾، ثم أحال على باقي الزوائد فقال: (ونحوها)؛ يعني: نحو هذه الأحرف وهي خمسة كما نقلته عن أستاذنا، وقد بينتها مجموعة بقولي: **(من الهمز سين كاف فا واو)**.

وقولي: **(اكملا)** تكملة؛ أي: وذلك النحو هو: **الهمزة** التي للاستفهام؛ ونحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ ﴿ءَأَلِدُ﴾ ﴿أَءُلۡقِيَ﴾، **والسِّين**؛ نحو: ﴿سَأُوْرِيكُمۡ﴾ ﴿سَأَصۡرِفُ﴾، **والكاف؛ نحو:** ﴿كَأَنَّهُمۡ﴾ و﴿كَأَنَّمَا﴾ و﴿كَأَنَّهَا﴾، **والفاء**؛ نحو: ﴿فَـَٔامِنُواْ﴾ ﴿فَأۡتُوهُنَّ﴾، **والواو؛ نحو:** ﴿وَأَنتَ﴾ ﴿وَإِنَّكَ﴾ فجميع هذه الأمثلة ونحوها فيه وجهان: التحقيق[1] باعتبار أن

= سهو فإن الميم في (هاؤم) مثل الميم في (أنتم) الأصل فيها الصلة بالواو. ورسم المصحف في جميع هذا الباب بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن. فما الظن بما بعده ساكن، وأيضًا فإن ابن كثير الذي يصل ميم الجمع بواو في الوصل لا يقف بالواو على الأصل فما الظن بغيره. إبراز المعاني (١٧٨).

(١) التحقيق مذهب أبي الحسن طاهر ابن غلبون، والتسهيل مذهب أبي الفتح فارس كما قاله الداني في المفردات السبع/ مخطوط (٣٠٧) وليس لحمزة إلا هذين الوجهين من طريق «الشاطبية» انظر: «التيسير» ص (٤١). وبناء عليه، إذا وقفت على قوله. تَعَالَىٰ =

الهمز أول الكلمة وما كان من الهمز أول الكلمة فإنه لا يخفف، والتخفيف بحسب ما تقتضيه حركة الهمزة وحركة ما قبلها باعتبار أن الزائد لما دخل على الكلمة التي أولها الهمزة واتصل بها وتعلق معناها بها صار الجميع كالكلمة الواحدة، وصارت الهمزة كالمتوسطة حقيقة بهذا الاعتبار.

= .: ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ﴾ [الأحقاف: ٢١] فلخلف أربعة أوجه: ترك السكت على المفصول وعليه السكت في (أل) من طريق طاهر بن غلبون والنقل في (أل) من طريق أبي الفتح فارس، ثم السكت على المفصول وعليه النقل والسكت في (أل) من طريق أبي الفتح فارس.

ولخلاد وجهان: ترك السكت مطلقًا وعليه النقل في لام التعريف من طريق أبي الفتح فارس والسكت على لام التعريف من طريق طاهر بن غلبون وقس عليها غيرها.

وإذا وقفت على نحو: (الأرض) ففيها النقل والسكت لكل من خلف وخلاد ويمتنع التحقيق بدون سكت لخلاد وقفًا وإن كان جائزًا وصلًا. قال الطيبي:

ومنع التحقيق دون سكتة وقفا على مقرون أل لحمزة

انظر: التنوير/ مخطوط

وإذا اجتمعت (أل) موصولة وأخرى موقوف عليها؛ نحو قوله. تَعَالَى .: ﴿وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ﴾ فعلى السكت في الأولى سكت ونقل في الثانية الموقوف عليها، وعلى ترك السكت في الأولى لخلاد فليس له إلا النقل في الموقوف عليها، وفي هذا يقول صاحب «إتحاف البرية»:

وفي أل بنقل قف وسكت لساكت عليها وعند التاركين له انقلا

ويقول الحافظ ابن الجزري: لا أعلم هذا الوجه. التحقيق من غير سكت لخلاد. في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفًا لا أعلم بين المتقدمين في هذا خلافًا منصوصًا يعتمد عليه، ويقول الشيخ القاضي في «البدور»: وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ بهذا الخلاف لخلاد اعتمادًا على بعض شروح «الشاطبية»، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها. البدور الزاهرة (٢٣).

تنبيه

حيث كانت (ما) زائدة في قوله: (كما) فليست من الأمثلة، فليس في نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾[١] إلا التحقيق؛ أي: من طريق الناظم.

فإن قيل: فما الفرق[٢] بين (ما) و(ها) و(يا)؟

فالجواب: أن (ما) لم يقصد اتصالها بما. قاله المرادي[٣].

والضابط الجامع للهمز المتوسط بغيره الذي فيه الكلام: أن يقال: (اعلم - كما قال العلامة النُّويري[٤] - أن الهمز الواقع أول الكلمة، وهو المتوسط بغيره، لا يمكن أن يكون ساكنًا، فلا بد أن يكون متحركًا، وهو قسمان: تارة يكون قبله ساكن، وتارة متحرك، وكلامه شامل لمتصل النوعين، فالأول وهو الساكن ما قبله، إن اتصل رسمًا فلا يخلو الساكن إما أن يكون ألفًا أو غيرها، فالأول يكون في موضعين ياء النداء و(ها) التنبيه، وغير الألف لام التعريف خاصة؛ نحو: الألف والآخرة، فيسهل مع

(١) في نحو قوله - تعالى -: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[البقرة: ٤] ونحوه مما وقع في القرآن الكريم.

(٢) ويقال - أيضًا - في الفرق بينهما: أن ألف (ما) ثابتة في الرسم وحذفت ألف (ها)، (يا) في الرسم وألحقنا بالمتوسط بزائد.

(٣) هو الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم، مفسر أديب فقيه، من كتبه: شرح التسهيل والألفية، وشرح «الشاطبية»، وتفسير القرآن، وإعراب القرآن، وأفرد باب وقف حمزة على الهمز في مصنف، توفي (٧٤٩هـ) الغاية ج (١) ص (٢٢٧)، والأعلام ج (٢) ص (٢١١).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري: فقيه مالكي عالم بالقراءات، له تصانيف منها: «الغياث» منظومة في القراءات الثلاث الزائدة على السبع، «وشرح طيبة النشر» الأعلام (٤٧/٧).

الألف بين بين[١]، ومع لام التعريف بالنقل[٢]، وفيه التحقيق.أيضًا[٣].. وأما الثاني وهو المحرك ما قبله إن اتصل رسمًا بأن يدخل عليه حرف من حروف المعاني؛ كحروف العطف والجر ولام الابتداء وهمزة الاستفهام وغيرها؛ كالسين، فإن الهمزة تأتي فيه مثلثة والذي قبلها لا يكون إلا مفتوحًا أو مكسورًا، فيصير ست صور. وكيفية تسهيله[٤] كالمتوسط بنفسه فتبدل المفتوحة بعد الكسر ياء، ويسهل في الباقي[٥]، وفيه التحقيق.أيضًا.، أمثلة الجميع.

---

(١) بين بين مع المد والقصر.
(٢) على مذهب الجمهور.
(٣) إجراء له مجرى المبتدأ، والتحقيق مع السكت؛ لأن التحقيق بدون سكت في (ال) غير مقروء به من «الشاطبية».
(٤) قوله: تسهيله؛ أي: تغييره بحسب القواعد.
(٥) الصور الست هي: الهمزة المفتوحة بعد كسرة؛ نحو: ﴿لِأَعْدِلَ﴾، وحكمها الإبدال ياء والتحقيق كما ذكرها الشارح، والمفتوحة بعد فتح؛ نحو: ﴿ءَأَنتُمْ﴾، والمكسورة بعد كسر؛ نحو: ﴿بِإِذْنِي﴾، والمكسورة بعد فتح؛ نحو: ﴿أَءِنَّا﴾، والمضمومة بعد فتح؛ نحو: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ﴾، والمضمومة بعد كسر؛ نحو: ﴿وَلِأُحِلَّ﴾ والصور الخمسة الأخيرة فيها التسهيل بين بين والتحقيق إلا المضمومة بعد كسر ففيها ثلاثة أوجه الإبدال ياء على مذهب الأخفش زيادة على التسهيل بين بين والتحقيق، وقد أشار إلى ذلك كله العلامة المتولي بقوله في «إتحاف الأنام»:

ووجهان فيما كان وسطا بزائد ... فحقق ويا أبدل هَمْزَ نحو لأعدلا
كذا لأبيه مع لأدم لأهله ... بأيدي بآياتِ بأيمانهم علا
وحقق وسهل في لأنتم ءأنتم ... سَئاوي فأنتم مع وأنتم وأنزلا
كأن كأين مع كألف لأمه ... بإذني ءأفكا مع أئنا أؤنزلا
وحقق وسهل ثم أبدل بيائه ... بنحو لأولاهم لأخراهم تلا
وفي نحو ها أنتم وفي نحو يا أولى ... فمد وحقق مد واقصر مسهلا
وفي اللام للتعريف فانقل كذا اسكتن ... لذي ساكت فيها وعن غيره انقلا

كلمة ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في سورة طه رسمت بواو موصولة بنون ابن مع وصل ابن بياء النداء المحذوفة الألف، وكذلك ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ رسمت صورة الهمزة فيهما ياءًا =

تنبيه

حيث اشترط النويري[١] في الهمز المتوسط بغيره المذكور أن يكون محركًا، فلا يصح تمثيل ابن القاصح[٢] كالفاسي فيه بقوله في مثال الفاء الزائدة: نحو: ﴿فَأْوُۥٓا﴾، وفي مثال الواو الزائدة نحو: ﴿وَأْمُرْ﴾؛ لأن الهمز فيهما ساكنة فلا يجري فيهما الوجهان بل التخفيف فقط. وعبارة «النشر»[٣] تقول: والمتوسط بغيره على قسمين: متوسط بحرف، ومتوسط بكلمة؛ فالمتوسط بحرف قبله فتح؛ نحو: ﴿فَأْوُۥٓا﴾ و﴿وَأْتُوا﴾ ولم يقع قبله ضم ولا كسر، والمتوسط بكلمة يكون قبله ضم؛ نحو: ﴿قَالُوا ائْتِنَا﴾ و﴿الْمَلِكُ ائْتُونِي﴾ و﴿قَالَ ائْتُونِي﴾ فهذه أنواع الهمز الساكنة. وتخفيفه أن يبدل[٤] حرفًا من جنس حركة ما قبله، فإن كان قبله كسر أبدل ياءً، وإن كان قبله فتح أبدل ألفًا، وإن كان قبله ضم أبدل واوًا. وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك إلا ما شذ فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة كالمهدوي[٥]

= موصولة بما قبلها كلمة واحدة، فيوقف عليها بالتسهيل فقط بين بين، قال المتولي في «إتحاف الأنام»:

وقد رسموا بالوصل يومئذ كذا ... ك حينئذ مع يبنؤم فسهلا

(١) في شرح «الطيبة» كما سبق.

(٢) انظر: سراج القارئ ص (٩٠)، والفاسي/ مخطوط وتقدمت ترجمة ابن القاصح ص(٤٠) والفاسي.

(٣) انظر: النشر، ج (١) ص (٤٣٠، ٤٣١).

(٤) قال المتولي في «إتحاف الأنام»: كل ما وقع بعد همز الوصل فيه وجه الإبدال فقط فلا يلحق بهذا الباب، كما قال الطيبي:

وَلَيْسَ مِنْهَا نحو قال ائتوني ... بَلْ ذَاكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَأْتُونِي

انظر: التنوير للطيبي/ مخطوط.

(٥) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ، نسبه إلى المهدية بالمغرب. أستاذ مشهور، كان رأسًا في القراءات والعربية، صنف كتبًا مفيدة منها: الهداية في القراءات =

وابن شريح(١) وابن الباذش(٢) من تحقيق المتوسط(٣) بكلمة؛ لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف؛ لاتصاله، كأنهم أجروه مجرى المبتدأ، وهذا وهم منهم وخروج عن الصواب، وذلك أن(٤) هذه الهمزات وإن كن أوائل الكلمات فإنهن غير مبتدآت؛ لأن الغرض سكونهن، ولا يتصور سكونهن إلا باتصالهن بما قبلهن، ولهذا حكم لهن بكونهن متوسطات، ألا ترى أن الهمزة في ﴿فَأْوُۥٓا﴾ ﴿وَأْمُرْ﴾ و﴿قَالَ ٱئْتُونِى﴾ كالدال في ﴿فَٱدْعُ﴾ والسين في ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ والراء في ﴿فَٱرْجِعِ﴾ فكما أنه لا يقال: إن الدال والسين والراء في ذلك مبتدآت ولا جاريات مجرى المبتدآت فكذلك هذه الهمزات، ومما يوضح ذلك أن من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة كأبي عمرو وأبي جعفر وورش خفف ذلك كله من غير خلاف عن أحد منهم. انتهى(٥).

والحاصل أن الهمز الساكن المتوسط بغيره حكمه عنه الوقف لحمزة إبدال من غير خلاف(٦)، وأن الوجهين في المحرك فقط من ذلك. والله

= السبع. اهـ. معرفة القراء (١/ ٣٩٩)، وغاية النهاية (١/ ٩٢).

(١) تقدمت ترجمته ص (١٢٩).

(٢) هو أحمد بن علي بن أحمد. أبو جعفر من الباذش الأنصاري الغرناطي. أستاذ كبير وإمام محقق. محدث. ثقة. ألف كتاب الإقناع في القراءات السبع توفي سنة (٥٤٥)، الغاية ج (١) ص (٨٣).

(٣) ومعهم القاضي في الوافي على «الشاطبية» ص (١٢٣).

(٤) يعني: لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلات بما قبلهن.

(٥) انتهت عبارة «النشر» ج (١) ص (٤٣١).

(٦) وممن أجاز التحقيق في الهمز الساكن المتوسط بحرف أو بكلمة من العلماء المعاصرين الشيخ عبدالفتاح القاضي ـ يرحمه الله ـ في «الوافي» شرح «الشاطبية» ص (١٢٣)، وقد بين المؤلف نقلًا عن الحافظ ابن الجزري بأن إجراء التحقيق في نحو: ﴿فَأْوُۥٓا﴾، ﴿قَالَ ٱئْتُونِى﴾، وَهْمٌ ممن قال ذلك وخروج عن الصواب، فتنبه، انظر: «التيسير» (٣٩) و«النشر» ج (١) ص (٤٧٢).

أعلم. وبه تعلم رد ما ذكره ابن القاصح والفاسي، وتوجيههما ما ذكراه

= فائدة:

في سورة الأعراف قوله . تَعَالَى .: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ فصل (ابن) عن (أم) فلحمزة فيه التحقيق فقط من طريق «الشاطبية»، بخلاف ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ﴾ بطه فإنه موصول، ففيه التسهيل فقط، ومثله ﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ كما سبق. قال بعضهم:

وسهل بطه في ابن أم بلا خفا   وحققه في الأعراف كي تتعدلا

تتميم

هناك بعض الكلمات في وقف حمزة يصعب فهمها على الطلاب المبتدئين، فاخترت بعض كلمات وبينت ما فيها من الأوجه تتميمًا للفائدة.

*كلمة ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [سورة القصص: ٧٦] فيها النقل والإدغام، وعلى كل منهما السكون المحض والروم والإشمام، ومثلها: ﴿ٱلسُّوٓءِ﴾ [سورة: ٩٩] مع الإسكان والروم فقط؛ لأنها مجرورة.

*كلمة ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [سورة التكوير: ٨] فيها النقل، فيكون اللفظ بواوين مضمومة وساكنة بوزن مَعُوونه، وفيها الإدغام؛ أي: إبدال الهمزة واوا وإدغامها في الواو فيكون النطق موُّودة بواوين الأولى مضمومة مشددة والثانية ساكنة مخففة كبلوطة. قال الفاسي: وهو قبيح لاجتماع الواوات والضمة، وفيها حذف الهمزة على وزن (مَوْزَة)، ولكن الإدغام والحذف ضعيفان فلا يقرأ إلا بالنقل فقط وعليه العمل.

* كلمة ﴿مَوْئِلًا﴾ [سورة الكهف: ٥٩] فيها النقل فتصير موئلا، بواو مكسورة وبعدها اللام، وله فيها إبدال الهمزة واوًا وإدغام التي قبلها فيها، فيصير النطق بواو مشددة مكسورة.

* كلمة ﴿تَبَرَّءُوٓا۟﴾ ومثلها نحو ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ ﴿يَـُٔوسًا﴾ فيها لحمزة وقفًا التسهيل بين بين قياسًا، وفيها الحذف اتباعًا للرسم، فتصير الواو بعد الحذف حرف لين ساكنة مفتوحة ما قبلها، هكذا تَبَرَوْا، يَوْدُه، يَوْسا وهكذا، انظر: البدور الزاهرة في سُوَر هذه الكلمات، وقال بعضهم:

وسهل أو احذف رؤسا جميعه   يؤسا ويطفئوا ونحوهما انجلا

كذا خاطئين احذف وسهل ونحوه   يطؤن تبرءُوا فلست مجهلا

* إذا وقفت على كلمة ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [سورة الشعراء: ٦١] فاعلم أن هذه الكلمة قد رسمت بألف بعد الراء حسب ما جاء في العقلية: (واكتب تراءا وجاءنا بواحدة).

أي: بألف واحدة، وأصل هذه الكلمة (تراءى) على وزن تفاعل مثل تقابل، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا على القاعدة الصرفية، فاجتمع ألفان، ألف =

بأن الهمز فيهما يعني في ﴿عَادٍ﴾، ﴿وَأْمُرْ﴾ مبتدأ باعتبار الأصل ومتوسط

= تفاعل والمنقلبة عن الياء ألفًا، فكرهوا اجتماع صورتين في الرسم، فحذفوا إحداهما، واختلف في المحذوفة، فقال بعضهم: هي ألف تفاعل؛ لأنها زائدة، والزائد أولى بالحذف. وقال بعضهم: هي المنقلبة عن الياء التي هي لام الكلمة؛ لأنها طرف والأطراف محل التغيير، فهي أولى بالحذف من ألف فاعل؛ لأنه جيء به لمعنى.

فإذا علمت أصل هذه الكلمة ورسمها وأردت أن تقف عليها أو تصلها فاعلم أن لحمزة إمالة الراء في الحالين، وإمالة الهمزة حال الوقف مع تسهيل الهمزة مع المد والقصر؛ لأنه من قبيل حرف مدٍّ قبل همز مغير، وليس لهشام فيها تغيير.

وغير هذين لا يعول عليه، وهو حذف الألف المتطرفة لحذفها رسمًا فتصير مثل ترى وينطق بها مثل جاء، شاء مع ثلاثة الإبدال، وكذا قلب الهمزة ياء، فيقال: ترايا، وبعضهم أجرى هشامًا مثله مع الفتح؛ قال في «النشر»: وهذا وجه لا يصح ولا يجوز، وأطال في رده ج (١) ص (٤٧٩).

وقد نظم العلامة المرادي جميع ما فيها وقفا لحمزة وهشام فقال:

خذ أوجه الوقف في تراءى ... لحمزة يا أخا الذكاءِ
فإن تبعت القياس سهل ... بين المالين في الأداء
واقصر لتغييره أو امدد ... فالمد ما زال ذا اعتلاء
وقف على رسمه بمد ... يمال لا غير بعد راء
واقصر إذا شئت أو فوسط ... فوجهه ليس ذا خفاء
هذا ووجه القياس أقوى ... إذا أجحف الرسم بالبناءِ
وقد حكى بعضهم تَرَايَا ... وهو ضعيف بلا امتراءَ
أما هشام فإن تحقق ... له فقد فزت بالولاء
ومن يرِ اللام لم تصور ... وكان بالرسم ذا اقتداء
يحذف له همزة ولاما ... أو يبدل الهمز كالسماءِ
مع الوجوه الثلاث فاعلم ... نظما جلا غاية الجلاء

وليس للكسائي وقفًا غير إمالة الهمزة، وليس لحمزة وصلًا غير إمالة الراء، وقد سبق أنه لا يجوز لحمزة وقفًا من هذه الأوجه غير تسهيل الهمزة مع المد والقصر مع إمالة الراء والهمزة. والله الموفق.

*﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ بآل عمران، لحمزة وقفًا عشرة أوجه فقط كلها صحيحة، النقل في =

باعتبار الزائد الذي اتصل به وصار كأنه منه بدليل أنه لا يصح الوقف عليه

= الأولى وعليه تسهيل في الثانية، والتسهيل والإبدال ياء في الثالثة، ثم التحقيق والسكت في الأولى وعليهما تسهيل وتحقيق في الثانية، فتلك أربعة وعليها تسهيل وإبدال في الثالثة.

وقد نظمها بعضهم فقال:

لحمزة عند الوقف عشرة أوجه	بقل أؤنبئكم فخذ عند وانقلا
فسهل لثان الهمز في النقل مطلقا	ومع تركه حقق وسهل تأملا
وأجرهما في السكت تزداد فطنة	ومع كل وجه ثالث الهمز سهلا
وإبدالها ياء مضمومة هاك عشرة	تماما من التضعيف سالمة بلا

هذا ما ذكره العلامة الخليجي في «حل المشكلات» ص (٥٤) وصاحب «البدور الزاهرة».

وأقول: يمتنع من هذه الأوجه العشرة وجهان آخران، وهما: تحقيق الثانية مع السكت على الساكن المفصول قبل الأولى، وعليه الوجهان في الثالثة؛ لأن هذا السكت من طريق أبي الفتح فارس، وليس له إلا التسهيل في المتوسط بزائد، فعلم من هذا أن السكت لا يتأتى إلا مع تسهيل المتوسط بزائد، فتكون الأوجه ثمانية فقط. والله أعلم.

* قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ بالحج ذكر صاحب «البدور الزاهرة» أن فيها الأوجه الأثنى عشر، ولم يمنع شيئًا منها، وكذا المتولي، وعلل عدم المنع بقوله: للفصل بين الأولى والثانية بالفاء، انظر: إتحاف الأنام ص (٣٢) عند قوله: (وفي ذي الحج لا منع يافلا). ثم قال الشيخ القاضي مصححًا في هامش الصفحة المذكورة: قوله: (لا منع) في نسخة لا فرق، وعليها يكون في كل من آل عمران والحج عشرة أوجه لا غير.

أقول: الصواب أن فيها ثمانية أوجه التي سبق شرحها في موضع آل عمران، وتعليل المتولي بالفصل بالفاء لا يخرجها عن كونها متوسطة بزائد. والله أعلم.

*كلمة ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ ونحوها فيها النقل فقط مع السكون المحض إذا كانت منصوبة؛ نحو: (يخرج الخبء)، وفيها السكون والروم إذا كانت مجرورة؛ نحو: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ مع تفخيم الراء في حالة السكون وترقيقها مع الروم، وفيها السكون والروم والإشمام، إذا كانت مضمومة؛ نحو: ﴿يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ﴾.

فإن قيل: الروم والإشمام لا يدخلان في عارض الشكل، والحركة هنا حركة نقل فهي عارضة؟

قيل: محله في غير هذا الباب؛ لعموم قول الشاطبي: (واشمم ورم فيما سوى متبدل بها حرف مد)، أو يقال: إنها أصلية في نفسها، وإنما نقلت من حرف إلى حرف، وهما في كلمة واحدة.

=

إلى آخر ما قالاه ا. هـ. مردود أيضًا.

= *فائدة:

إذا نقلت حركة الهمزة المتطرفة إلى الساكن قبلها وحذفت الهمزة، صار المنقول إليه متحركًا فتسكنه للوقف، فيكون السكون الموجود في الوقف غير السكون في الوصل، والفرق بينهما أن الذي في الوصل هو الذي بنيت عليه الكلمة، والذي في الوقف هو الذي عُدل من الحركة إليه، ولذلك يصح فيه الروم والإشمام إذا لم تكن الحركة فتحة، فاعرف ذلك.

*كلمة ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ حيث وقع، ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡ﴾ بالأحزاب يوقف عليهما بإثبات ألف بعد السين والشين اتباعًا للرسم، فيكون فيهما وجهان، إثبات الألف وحذفها كلاهما مع النقل. قال المتولي:

ومن بعد شين النشأة الألف اثبتن   وسين أتى في يسألون عن اعتلا
فبالحذف والإثبات يوقف فيهما   ولا بد من نقل لديه لما خلا

«إتحاف الأنام» للمتولي.

*كلمة: ﴿هُزُوًا﴾، ﴿كُفُوًا﴾ يوقف عليهما بإسكان الزاي والفاء وإبدال همزتهما واوًا على الرسم، وينقل حركة الهمز إلى الزاي والفاء على القياس.

*كلمة ﴿وَتُبۡرِئُ﴾ ونحوها فيها لحمزة وهشام خمسة أوجه تقديرًا وأربعة لفظًا، إبدال الهمزة ياء ساكنة قياسًا ثم إبدالها ياء مضمومة رسمًا فتسكن للوقف فيتحد مع ما قبله لفظًا، ثم رومها وإشمامها على الرسم، ثم تسهل الهمزة بين بين مع الروم قياسًا.

*كلمة ﴿كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِ﴾ فيها أربعة أوجه تقديرًا في الهمزة المتطرفة، وثلاثة لفظًا: إبدال المتطرقة واوًا ساكنة قياسًا ثم إبدالها واوًا مكسورة على مذهب الأخفش ثم تسكن للوقف فيتحد مع ما قبله لفظًا ثم رومها على الرسم ثم تسهل بين بين مع الروم قياسًا، أما الهمزة الأولى ففيها الإبدال فقط لحمزة والتحقيق لهشام.

*لحمزة في نحو ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ و﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ إبدال الهمزة ياء وإدغامها في الياء؛ لأن الياء زائدة. وفي كلمة ﴿قُرُوٓءٖ﴾ إبدال الهمزة واوًا وإدغامها في الواو.

فإن قيل: كيف جاز الإدغام في هذا النوع بعد الإبدال لأنه حينئذ يصير من باب ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾ ﴿فِي يَوۡمٖ﴾؟

فالجواب: أن ذلك هنا أمر مقدر، وثَمَّ أمر محقق، وأيضًا فإنه أبدل للإدغام فلا يكون السبب مانعًا.

*ذكر الصفاقسي في الوقف على كلمة ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ لحمزة ستة وثلاثين وجهًا، وبعد أن بينها جميعا قال: =

ثم إن (مِن) في قولي في النظم: (من الهمز) للبيان كما قدرته، و(سين)

= والصحيح منها اثنا عشر وجهًا، أربعة مجمع عليها، وثمانية مختلف فيها:

فالأربعة المجمع عليها: تحقيق الأولى، وتسهيلها؛ لأنها متوسطة بزائد ومع كل منهما تسهيل الثانية مع المد والقصر؛ لأنه حرف مد قبل همز مغير، وكلها مع الوقف بالسكون.

والثمانية المختلف فيها: هذه الأربعة مع الوقف بالروم، والإشمام، إذ لا تأتي إلا على مذهب من يجيزهما في هاء الضمير، وما سوى هذه الاثنى عشر لا يصح، ولا تجوز القراءة به، واتباع الرسم حاصل فيه بين بين، والله أعلم.

وقد نظمت هذه الوجوه الأثنى عشر فقلت:

أحباؤه من بعد واو لحمزة لدى وقفه ثنتان زادت على عشر

فوجهان في الأولى فحقق وسهلن وثانية سهل مع المد والقصر

فها أربع مضروبة في ثلاثة سكون وإشمام وروم أخي القصر

«غيث النفع» (٢٠١، ٢٠٢).

*﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ في الأنعام، لا يجوز لحمزة في الوقف على ﴿ٱئْتِنَا﴾ سوى الفتح على الصحيح كالوصل، لأن الألف الموجودة حالة الإبدال هي الهمزة التي كانت ساكنة ولم تزل ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ محذوفة، وكذلك الحكم للأزرق في وجه التقليل، كما سيأتي في باب الإمالة.

*إذا اجتمع تسهيلان في الوقف كما إذا وقفت على ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بتسهيل الأولى لتوسطها بحرف التنبيه مع تسهيل المتطرفة بالروم فلا بد من تسويتهما طولًا وقصرًا، ويمتنع طول الأول مع قصر الثاني وعكسه لما في ذلك من التصادم، وإلى ذلك أشار المتولي بقوله:

وهمزين مع مدين سهلت واقفًا طويلًا فقصرا دع وعكسا كهؤلاء

أ. هـ

***كلمة** ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾ فيه لحمزة وهشام خمسة أوجه تقديرًا وأربعة عملًا، **الأول**: إبدال الهمزة حرف مد، فتصير واوًا ساكنة، **الثاني**: إبدالها واوًا مضمومة على الرسم ثم تسكن للوقف، وحينئذ يتحد مع ما قبله، **الثالث**: إبدالها واوًا مضمومة على الرسم مع الإشمام، **الرابع**: إبدالها واوًا مع الروم، الخامس: تسهيلها مع الروم على القياس، وكذا ما ماثلها، وقد جمعهن العلامة المتولي في إتحافه فقال:

وتفتؤا بمدٍّ أبدلن أو بواوه وأسكن ورمها أشمم ورمه مسهلا

كيبدؤ ويعبؤ مع ويدرؤ والملا ثلاث بنمل مع قد أفلح أولا

=

وما بعده معطوف على الهمز بعاطف مقدر، ويقرأ كاف بدون تنوين، وفا بالتنوين، وعامه مع القصر. ويقرأ قولي: (**اكملا**) بنقل حركة الهمز إلى التنوين في (واو) إن نوَّنْتها وإلا فبقطعها، وهو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهذا العدد أكملا.

حكم ما في باب تاء التأنيث

قال: (**وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا**)؛ يعني: الراوي الثاني عن ابن عامر (وهو ابن ذكوان) قرأ ﴿ٱلْهُدَىٰ تَرَآءَا﴾ [الحج: ٣٦] بالإظهار

= كذا يتفيؤ مع نبؤا بتغابن — وصاد وإبراهيم لا التوبة اعتلا
كذا أتوكؤ ثم تظمؤ بعده — ينشؤ أيضًا مع بنبؤ حرف لا
كذلك يروى في وقوف إن امرؤ — وفي لؤلؤ ذي الرفع كيف تنزلا
وهمزته الأولى بمد تبدلت — كذى الجر لكن فيه الاشمام أهملا

فائدة:

*ذكر الرميلي في كتابه «نيل المرام»/ مخطوط نقلًا عن الجعبري في قول الشاطبي: (ولامات تعريف لمن قد تأملا)؛ نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ ففي جميع ذلك التحقيق والتخفيف بالنقل.

فإن قلت: هل الخلاف هنا هو الخلاف المتقدم في النقل؟ قلت: لا، بل هذا مفرعٌ على أحد وجهي ذلك، وبيانه أن لام التعريف لها اعتباران (حقيقي) وهو جعلها كلمة مفردة، وبهذا الاعتبار ذُكِرَتْ ثَمَّ، (ومجازي)، وهو جعلها مع معرفها كلمة لشدة الامتزاج وإلا لَعَمِلَتْ فيه، وبهذا الاعتبار ذكِرتْ هنا والمأخذ ثَمّ أصل التحقيق وكون النقل لا يؤدي إلى تقدير الابتداء بالساكن أو ما قرب منه، والمأخذ هنا باعتبار ما كانت عليه وما آلت إليه.

والخلاف هنا مفرعٌ على التحقيق ثَمَّ أي إن نقل ثَمَّ فهُنا أولى، وإن حقق ثَمَّ فهنا وجهان وخَفي هذا الفرق على من توهم التكرار وإلى غموضه أشار الشاطبي بقوله: لمن قد تأملا؛ أي: أعدنا ذكرها للقارئ الذي تفكّر فيه، فعلم أنه مفرع. اهـ.

*كلمة ﴿أَيِمَّةَ﴾ ليست من باب المتوسط بزائد؛ لأن همزته ليست للاستفهام ففيها التسهيل كالياء على القياس والإبدال ياء على الرسم.

والإدغام. وحجة الإظهار: أنه الأصل، ولتباعد المخرجين. وحجة الإدغام: إرادة التخفيف واتباع الأثر والجمع بين اللغتين. والتنبيه على صحة إدغام التاء في الجيم لغة؛ لمشاركة الجيم التاء في الانفتاح والاستفال والشدة، وفيها مع ذلك جهر ليس في التاء، فكانت أقوى منها، فحسن الإدغام. ومعنى **(يفتلا)** يختبر من فليت الشِّعر إذا تدبرته، وإنما قال ذلك؛ لأن الإظهار هو المشهور[١] عن ابن ذكوان، ولم يذكر في «**التيسير**» غيره كما ذكره ابن القاصح، وفي ابن عبدالحق: أي: وخُلْفُ ابن ذكوان في إظهار الجيم في الآية المذكورة لا غيرها من ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] وليس في القرآن غيرها يبحث عنه ففيه إيماءٌ إلى التوقف في الخلف فيه، والأمر كما قال، فقد قال ابن الجزري: لا نعرف خلافًا في إظهارها من هذه الطريق التي من جملتها طرق الشاطبية، ولذا قلت: **(وليس سوى الإظهار في النشر يجتلا)**[٢]؛ أي: ينكشف ويتضح من جلَّاه إذا كشفه من الجلوة. وقال العلامة الفاسي: ينظر إليه؛ تقول: أجليت العروس إذا نظرت إليها، والمعنى لا ينظر إليه إلا الإظهار؛ لشهرته وانكشافه بخلاف الإدغام[٣] فإنه غير منظور إليه؛ لما مر.

(١) قال شيخنا عبدالفتاح القاضي في الوافي: فيه إشارة إلى ضعف الخلاف عن ابن ذكوان، فليس له في ﴿أَنضَجَتْ تَرَىٰ﴾ إلا الإظهار.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) قال الصفاقسي: وذكر الشاطبي الخلاف لابن ذكوان. يعني في ﴿أَنضَجَتْ تَرَىٰ﴾. متعقب لا يقرأ به؛ لأنه لا يعرف عنه خلاف في إظهارها من طريقه، وقال شيخنا. رحمه الله. تَعَالَىٰ.:

وأَظْهَـرَ في وجـب لأخـفـشـن وضـعَّـف خـلـفـه أفاد يـفـتـلا

«غيث النفع» (٢٩٦).

حكم ما في باب لام «هل» و«بل»

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي ثَنَا ظَعْنِ زَيْنَبٍ سَمِيرَ نَوَاهَا طَلْحُ ضُرٍّ وَمُبْتَلَا

أتى بلام «**بل**» و«**هل**» وحروفهما الثمانية المضمنة أوائل الكلم التي وليت «**بل**» و«**هل**»، وهي: التاء من (تروى) والثاء من (ثنا) والظاء من (ظعن) والزاي من (زينب) والسين من (سمير) والنون من (نواها) والطاء من (طلح) والضاد من (ضر)، وأمثلتها عند **التاء**؛ نحو: ﴿بَلْ تَأْتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٤٠] ﴿بَلْ تَحْسُدُونَنَا﴾ [الفتح: ١٥]، **والظاء** ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن﴾ [الفتح: ١٢] لا غيره، **والزاي** ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣]. ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن﴾ [الكهف: ٤٨] لا غيرهما، **والسين** ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] موضعان بيوسف ليس غيرهما، **والنون** ﴿قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا﴾ [لقمان: ٢١]. ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [القلم: ٢٧] ونحوه، **والطاء** ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٥]، **والضاد** ﴿بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٨] ولا ثاني له، **والثاء** ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦] ليس غيره، **والتَّاء** ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ﴾ [المائد: ٥٩] ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥].

ثم أتى بأحكامه مفصلة في الأبيات بعده، لكن ظاهر عبارته توهم أن كل واحدة تدغم في الثمانية، وليس كذلك بل لام (هل) تدغم في ثلاثة: النون، والتاء، والثاء، ولام (بل) تختص بخمسة: الضاد، والطاء، والظاء، والزاي، والسين، وتختص (هل) بحرف الثاء، ويشتركان في حرفين: النون، والتاء، وقد نظم ذلك بعض الشراح على هذا التفصيل فأحسن حيث قال:

ألا بل وهل تروى نوى هل ثوى وبل سرى ظل ضر زائد طال وابتلا

أي: لام (بل) و(هل) لهما التاء والنون وَلِـ(هَلْ) وحدها الثاء، ولِـ(بَلْ) الخمسة البواقي؛ ذكره ابن القاصح(١). وقد صرحت بهذا فقلت:

(١) سراج القارئ، ص (٩٧).

فبعدهما نون وتاء وبعدها أتى الثاء وباقيها ببل قد توصلا

أي: وإذا أردت معرفة ما يخص كل حرف منهما فأقول لك: بعدهما تاء إلى آخره. والظرف متعلق بمحذوف خبر تاء ونون، وسوّغ الابتداء بهما تقدُّم الظرف.

تنبيه

إنما قدم الناظم (هل) على (بل) في الترجمة(١) وعكس ذلك في البيت؛ ليعطي كل واحد من الحرفين حظًّا من التقديم والتأخير.

وقوله: **(ثنا)** ماضي من الثني بمعنى جعل الشيء مثنيًا منحيًا. **والظعن**: **السير والارتحال من موضع إلى آخر. والسمير**: المسامر وهو المحدث ليلًا، وكنى به عن الملابس والمخالط. **والنوى**: البعد. والطلح: بكسر الطاء من الطلوح بمعنى الذي أتعب وأعيا. **والضر**: ضد النفع. **والمبتلا**: اسم مفعول وهو المختبر؛ أي: هل تروي هذا الكلام لأسمعه فألتذُّ به، وهو ثناء ظعنْ زينب إلى آخره، فكأنه يخاطب شخصًا ويسأله هل تروي ذلك؟

حكم ما في باب اتفاقهم في إدغام (إذ)... إلى آخره

أي: و(تاء التأنيث) و(هل) و(بل)؛ قال:

وما أول المثلين فيه مسكَّن فلا بد من إدغامه متمثلا

أي: إذا اجتمع حرفان متماثلان(٢) وسكن الأول منهما وجب إدغامه في الثاني لغة وقراءة لدا الكل؛ أي: عند كل القراء سواء كان في كلمة؛ نحو: ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾، أو كلمتين؛ نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ﴾ [النحل: ٥٣] ﴿رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦].

---

(١) يعني عنوان الباب.

(٢) أو متجانسان كذلك من قول ابن الجزري: (وأولى مثلي وجنس إن سكن أدغم).

وقوله: (**متمثلا**)؛ أي: متشخصًا كما مثل و﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾[الأنفال: ٧٢]، ولا يخرج عن العموم إلا ما استثنيته بقولي: (**إلا حرف مد فأظهرن**)؛ أي: إلا أن يكون أول المثلين حرف مد، فإن كان حرف مد[١] فأظهره ولا تدغمه، ولا فرق بين أن يكون حرف المد واوًا؛ مثل: ﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، أو ياءً؛ نحو: ﴿فِي يَوْمٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ﴾ [السجدة: ٥]، ودخل تحت الكاف ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾[٢] [البقرة: ٢٥] و﴿فِي يُوسُفَ﴾[٣] فإنه لا يدغمه أحد من أهل اللغة والأداء والقراءات؛ لئلا يذهب المد بالإدغام كما أشرت إليه بقولي: (**وامدده مسجلا**)؛ أي: مطلقًا؛ أي: سواء كان واوًا أو ياءً كما مرَّ، ومن المعلوم أن مده طبيعي. وقولي: (**لكل**)؛ أي: عند القراء، متعلق بـ(أظهر) و(امدد)، وخرج بحرف المد حرف اللين ﴿اتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٩٣] فيجب إدغامه مع التشديد، وإلا أن يكون أول المثلين هاء سكت في ﴿مَالِيَهْ﴾ ففيه لهم خلف؛ يعني: إنهم اختلفوا في إدغام هاء ﴿مَالِيَهْ﴾ في هاء ﴿هَلَكَ﴾ فإما أن يدغم لكل القراء وإما أن يظهر[٤]؛ قال أبو شامة[٥]: يعني بالإظهار: أن تقف على ﴿مَالِيَهْ﴾ وقفة لطيفة حال الوصل من غير قطع؛ لأنها بنية الوقف، فالقارئ واصلٌ بنية واقفٍ. قال الجعبري: وبالإدغام قرأت. وقال مكي: وبالإظهار قرأت. وعليه (العمل)[٦]، وهو الصواب؛ ولذا قلت: (**والإظهار فضلا**)[٧] على الإدغام، اختاره ابن

(١) أو أول المتجانسين حرف حلق؛ نحو: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾.
(٢) وأول مواضعه سورة البقرة الآية ٢٥ .
(٣) وأول مواضعه سورة يوسف الآية ٧.
(٤) من أجل كونه هاء سكت.
(٥) انظر: إبراز المعاني، ص (٤٠٥).
(٦) ما بين القوسين سقط من (ب)، وقد ذكر مكي هذا الإظهار في تبصرته.
(٧) لم يذكر الشارح أبيات نظمه التي تدل على التفريع، فقد قال:

(الجزري)[(١)] كالداني. والوجهان مفرعان على الوجهين في ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ الإدغام على النقل؛ أي: نقل الحركة في ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾[(٢)]، والسكت على عدم النقل. ا.هـ.

تنبيه

حرف العطف محذوف من قولي: **(في يوم)** ويقرأ (يوم) بحذف التنوين للضرورة فإن مُثِّلَ بغير القرآن فلا ضرورة، ويقرأ لفظ (الإظهار) في النظم بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو اللام كقراءة ورش؛ لأجل الوزن.

حكم ما في باب حروف قربت مخارجها

قال: **(يُعَذِّبْ دَنَا بِالْخُلْفِ جُودًا وَمَوْبِلَا)** أمر بإظهار الباء عند الميم من ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالبقرة للمشار إليه بالدال في قوله: **(دنا)** بخلاف عنه وهو ابن كثير؛ أي: عنه وجهان: الإظهار والإدغام، وللمشار

=

.... والإظهار فضلا

بسكت وأدغم إن نقلت كتابته لورش وإن سكنت أظهر كما خلا

(١) في نسخة (ب): (الجوزي)، وهو تحريف.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

وحاصل القول في (هاء) ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ للجميع ما عدا حمزة من القراء السبعة؛ لأنه يحذفها وصلًا أنها تدغم لكل القراء أو يقف على الهاء وقفة لطيفة وصلًا بنية الوقف؛ لكونها هاء السكت، وعبروا عنه بالسكت وهو الأصح، والوجهان لورش مفرعان على الوجهين في ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾، فالإدغام على النقل، والسكت على التحقيق كما قال الشارح، وقال الميهي:

وعثمان إن ينقل كتابي أدغما وإن حققه يسكت لطيفًا بماليه

وقال المنصوري:

وسكتة لطيفة في ماليه لكلهم لمن رومي كتابيه

محققا ومن نقله امتنع إظهار والإدغام المتبع

إليه بالجيم في قوله: (**جودا**) بلا خلاف، وهو ورش؛ أي: عنه الإظهار لا غير، وتعين للباقين الإدغام، هذا ما في كلام الناظم، وهو خلاف ما في طريقه؛ قال في «**الإتحاف**»: وأطلق الخلاف عن ابن كثير في الشاطبية كأصلها وتعقبهما في «**النشر**» بأن مقتضى طرقهما[1] الإظهار فقط؛ ولذا قلت: (**ولا خلف**)؛ أي: لا خلاف عن ابن كثير من طرق الشاطبية، كما مر؛ إذ الإظهار فقط في «**النشر**»[2] (**أُعْمِلَا**) بضم الهمزة ببنائه للمفعول.

والجود بفتح الجيم: المطر الغزير؛ يقال: جادت السماء إذا أتت بذلك.

والموبل: اسم فاعل من أوبل المطر إذا اشتد وقعه، والمعنى: سحابًا ذا جود وذا وابل؛ يشير بذلك إلى جودة الإظهار وحسن موقعه؛ لأنه الأصل. ا.هـ.

ويقرأ لفظ (الإظهار) في النظم بالنقل كما مر.

حكم ما في باب الفتح والإمالة

قال: (**نأى شرع يمن باختلاف**)

أخبر أن قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [فصلت: ٥١] الذي بفصلت ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٣] الذي في ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ﴾ أميلت الألف التي بعد الهمزة للمشار إليهما بالشين، وهما: حمزة والكسائي بلا خلاف، وللمشار إليه بالياء في قوله: (**يمن**)، وهو: الإمام صالح السوسي بخلاف عنه.

---

(١) الإتحاف ص (٢٩).

(٢) قال الصفاقسي: (يعذب من) قرأ المكي.......... إلى أن قال:

وذكره الإدغام للمكي وإن كان مذهب الجمهور عنه، خروج منه عن طريقه؛ لأن الداني نص على الإظهار في جامع البيان للمكي من رواية النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، ومن رواية ابن مجاهد عن قنبل، وهاتان الطريقتان هما اللتان في «التيسير» و«نظم التيسير» ولذا لم نذكره، وقال شيخنا ـ رحمه الله ـ تعالى ـ:

لابن كثير أظهرا قُبَيْلَ مَن　　　وهو يعذب الذي في البكر جا

«غيث النفع» ج (١) ص (١٧٤).

(**وعنهم**)؛ أي: الثلاثة (**همزه**)؛ أي: همز (نأى) في الموضعين. (**قد تميلا**)؛ يعني: حكم ألفه الإمالة في الموضعين عن حمزة والكسائي[١] بلا خلاف، وعن السُّوسي فيه وجهان: الفتح والإمالة؛ اتباعًا للأثر وجمعًا بين اللغتين. قال: ابن القاصح: والفتح عنه أشهر[٢]؛ يعني: في الموضعين، ولذا قال في «**الإتحاف**»[٣]: وهذا يعني إمالة الهمزة في الموضعين مما انفرد به فارس[٤] ابن أحمد في أحد وجهيه عن السُّوسي وتبعه الشّاطبي، ولذا لم يعُول عليه في الطيِّبة هنا وإن حكاه بقيل آخر الباب[٥]. قال في «**النشر**»[٦]: أجمع الرُّواة عن السُّوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافًا؛ ولذا لم يذكره في المفردات ولا عوَّل عليه. أ.هـ. وهذا معنى قولي:

وفي النَّشر لم يحك الخلاف لصالح وفتحهما عنه بلا خلف انجلا

والشَّرع. في كلامه.: **المذهب والطريقة**. **واليمن**. بضم الياء.: البركة. قال العلامة الفاسي: وأشار بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعَه طريقُ يُمْنٍ؛ لصحة نقله وظهور حجته، أو يعني: لأنه الأصل، وهو مسلم بالنِّسبة لغير السوسي[٧] كما مر.

---

(١) لا يخفى أن خلفًا والكسائي يميلان النون. أيضًا. مع الهمزة في السورتين.

(٢) سراج القارئ، ص (١١٠).

(٣) الإتحاف (٢٨٦).

(٤) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي المقرئ الضرير مؤلف كتاب النشّا في القراءات الثمان، وأحد الحذاق بهذا الشأن، توفي سنة إحدى وأربع مئة بمصر، وله ثمان وستون سنة، وهو المذكور في باب التكبير في حرز الأماني. معرفة القراء (١/ ٣٧٩) الغاية (٢/ ٦٠٥).

(٥) في قوله:

(وقيل قبل ساكن حرفي رأى عنه وراسواه مع همز نآى)

(٦) النشر، ج (٢) ص (٤٤).

(٧) الخلاصة: ليس للسوسي في همزة ﴿وَنَآ﴾ إلا الفتح، وذكر الشاطبي الخلاف له في =

قال:

ولكن رءوس الآي قد قل فتحها لـه ....

أخبر أن رءوس (الآي)[١]؛ أي: الألفات أواخر آي السُور الإحدى عشرة المتقدم إمالتها لحمزة والكسائي **(قد قل فتحها له)**؛ أي: فتحَهَا وَرش فتحًا قليلًا، وتقليل الفتح هو عبارة عن الإمالة بين بين، ويستوي في ذلك ذوات الياء وذوات الواو، كذا ذكره ابن القاصح[٢]. قال أستاذنا: وظاهر قوله: **(قد قل فتحها)**؛ أي: له الوجهين: الفتح، والتقليل، لكن الفتح قليل، وليس كذلك، ومثله في الإسقاطي[٣]، وعبارة قول الشَّاطبي: **(ولكن رءوس الآي قد قل فتحها)** ظاهره أن له الفتح والإمالة. قلت: شراحُه أعلمُ بمراده. وقد قال أبو شامة[٤] وغيره واللفظ لأبي شامة: يعني

= إمالتها ليس من طرقه ولا من طرق «النشر»، لأنه انفرادة انفرد بها فارس ابن أحمد فلا يقرأ به؛ لعدم تواتره، وذكر الداني له على سبيل الحكاية وليس على سبيل الرواية. وقال الصفاقسي في هذه الكلمة بعد أن بين أن الإمالة انفرادة للسوسي قال: فإن قلت: ذكرَهُ الداني في «التيسير» فلا انفراد.

قلت: ذِكرُه له حكاية لا رواية ويدل لذلك أنه ذكر الحكم لغير السوسي بصيغة الجزم وذكرُه المميلين. ثم قال: وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك، بصيغة التمريض، ويدل لذلك. أيضًا. أنه لم يذكره في كتاب «المفردات» ولا أشار إليه. «غيث النفع» ص (٢٧٦).

ولورش فيها أربعة: البدل وذوات الياء وهو واضح.

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) سراج القارئ ص(١١٢).

(٣) هو أحمد بن عمر الإسقاطي أبو السعود الحنفي المصري نحويٌّ فقيه عارف بالتجويد من أهل القاهرة، من كتبه: تنوير الحالك على منهج السالك للأشموني على ألفية بن مالك مخطوط، والقول الجميل على شرح ابن عقيل، مخطوط، وحاشية على شرح القاضي للجزرية/ مخطوط. وحل المشكلات، أو أجوبة المشكلات في القراءات. سلك الدرر ج (١) ص (١٤٩)، توفي سنة (١١٥٩هـ).

(٤) إبراز المعاني ص(٢٢٥).

أن رءوس الآي لا يجري فيها الخلاف المذكور؛ يعني في قول الحرز: (وذوات الياء له الخلف جملا) بل قراءتُه لها على وجه واحد وهو بين اللفظين، وعبر عن ذلك بقوله: **(قد قل فتحها)**؛ يعني: أنه قد قلله بشيء من الإمالة، وقد عبر عن الإمالة بين بين بالتَّقليل في مواضع؛ كقوله: **(وورش جميع الباب كان مقللا)** **(والتقليل جادل فصلا)** **(وقلل في جَوْد)** **(وعن عثمان في الكل قللا)** ا. هـ كلام أبي شامة. وجَزَمَ في «**النشر**» بالإمالة في رءوس الآي للأزري، ولم يحك فيها الفتح؛ لانفراده عن صاحب التجريد[١]، وجزم في الطيبة بما جزم به في «**النشر**» بقوله: **(وقلل الرَّا وروس الآي جف)** ا. هـ كلام الإسقاطي، وممن أخذ به العلامة الشيخ سلطان المزاحي[٢]، ولذا قلت: معنى التقليل لورش عند سلطان؛ أي: الفتح أهملا عنده فلم يأخذ به، بل أخذ بالإمالة قولًا واحدًا على ما يأتي، وممن أخذ بالوجهين العلامة الشيخ عبدالرحمن اليمني[٣] تبعًا لمن تقدم كما قاله أستاذنا، وكذا العلامة المتقن الشيخ محمد المنير[٤] في مقدمته (إتحاف حملة القرآن في رواية سيدي عثمان)، وعبارته: وفيها ـ يعني: رءوس الآي ـ (خلاف)[٥] بين العلامة اليمني والشيخ سلطان، فاليمنى قال بالتقليل ثم بالفتح؛ يعني: على خلاف قاعدته؛ لأن الفتح أقل والإمالة أكثر، سوى ما

---

(١) النشر، ج (٢) ص (٤٨).

(٢) هو سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي نسبة إلى مزاح، قرية بمصر، الشافعي الأزهري له كتب منها: القراءات الأربع الزائدة على العشر، ولد (٩٨٥هـ) وتوفي (١٠٧٥) معجم المؤلفين (٤/ ٢٣٨) الإعلام للزركلي (٣/ ١٦٤).

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالرحمن اليمني الزبيدي ولم نعثر له على تاريخ وفاته. انظر: كتاب الرحلة العياشية لتلميذه أبي سالم العياشي (١/ ٣١٩).

(٤) هو محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد السمنودي الشهير بالمنَيِّر، ولد بمدينة سمنود سنة (١٠٩٩هـ) بمصر، وتوفي في رجب (١١٩٩هـ). سلك الدر ج (٤/ ١٢٢).

(٥) ما بين القوسين في نسخة (ب): (خلافًا)، والصواب ما ذكر.

فيه (ها)؛ نحو: ﴿ضُحَاهَا﴾ و﴿بَنَاهَا﴾ فإنه يقدم فيه الفتح كغير رءوس الآي للميني، وكذا طريق الشيخ سلطان مثل ذلك فيما فيه هاء، وليس له في رءوس الآي غير ما ذكر إلا التقليل ا. هـ.

والحاصل أنه يقلل رءوس الآي ثم يفتح على طريق اليمنى، ويقلل فقط على طريق الشيخ سلطان، وما كان من رءوس (الآي)[1] فيه (ها) مؤنث، وكذا التي ليست برأس آية لغيره بالوجهين باتفاق الطريقين. انتهت. ولكن يقدم منها الفتح على التقليل، وهذا كله معنى قولي:

ولليمني تقليلها قبل فتحها وكـل لما هـا فيه يـفـتـح أوّلا

يعني: أن اليمني أخذ بالوجهين في رءوس الآي، لكنه يقدم التقليل على الفتح إلا ما اتصل به (ها) مؤنث منها ففيه الوجهان. أيضًا. لكن الفتح مقدم على التقليل عند الشيخين كغير رءوس الآي كما مر.

ثم اعلم أن ما فيه الوجهان مما فيه هاء من رءوس الآي إنما هو غير ذي الرَّاء منها، أما ذو الرَّاء فلا خلاف في تقليله. قال ابن عبد الحق[2]: أما ما وقع فيه بعد الألف (ها) مؤنث من ذلك فهو على أصله السَّابق فيه، فذو الرَّاء (أماله)[3] بين بين لا غير؛ نحو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾، وغيره له الخلف فيه؛ نحو: ﴿ضُحَاهَا﴾ ا. هـ لكن لم ينبه على الواويِّ واليائيِّ منها.

وفي «**الإتحاف**»[4]: وقرأ الأزرق. أيضًا. باتفاق بالتقليل في ألفات رءوس الآي في فواصل الإحدى عشرة المتقدمة سواء كانت من ذوات الياء؛ نحو: ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ و﴿يَخْشَىٰ﴾، أو الواو؛ نحو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) انظر: شرحه على «الشاطبية»/ مخطوط.

(٣) في نسخة (أ): (يمال)، وكلاهما جائز.

(٤) الإتحاف (٧٩).

و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، واستثنوا من (الاتفاق)[١] ما اتصل به هاء مؤنث، وذلك في النازعات والشمس سواء كان واويًّا؛ نحو: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ و﴿ضُحَىٰهَا﴾ و﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾، أو يائيًّا؛ نحو: ﴿بَنَىٰهَا﴾ و﴿سَوَّىٰهَا﴾ فاختلف فيه، فذهب جماعة إلى إطلاق التقليل فيها كغيرها من الفواصل، وذهب آخرون إلى الفتح، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وهو الذي عول عليه في «**التيسير**»، ولا خلاف عنه في تقليل ما كان من ذلك رائيًّا؛ مثل: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾، وإلى جميع ذلك أشار في[٢] الطيبة بقوله:

وقـلـل الـرَّا وروس الآي جـف وما به ها غير ذي الرَّا يختلف
ومع ذات ياء مع أركهم وَرَدَ) ....

وأما قول السَّخاوي: إن هذا القسم ينقسم ثلاثة أقسام: **الأول**: ما لا خلاف عنه في إمالته؛ نحو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ من ذوات الراء. **الثاني**: ما لا خلاف عنه في فتحه؛ نحو: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ من ذوات الواو. **الثالث**: فيه الوجهان، وهو ما كان من ذوات الياء. وتبعه في ذلك بعض شراح الحرز، فتعقبه في «**النشر**» بأنه تَفَقُّهٌ لا يساعده عليه رواية، بل الرِّواية إطلاق

---

(١) في نسخة (الألفات)، وما ذكر من (أ) كالإتحاف وهو الأصل.

(٢) قال العلامة الإبياري ملخصًا مذهب سلطان واليمني في بيتين فقال:

لسلطان اقرأ رءوس آي مقللا وللـيمني التقليل والفتح زينا
وما فيه ها فافتح وقلل لديهما وتقليل ذي الرا عنهما جاء متقنا

هذا، ومذهب اليمني يوافق طريق الحرز فيجب إهماله.

والخلاصة: أن شراح «الشاطبية» وصاحب «النشر» أثبتوا التقليل فقط لورش في رءوس الآي في السور المذكورة إذا كانت من ذوات الياء مما ليس فيه هاء قولًا واحدًا وما به هاء له الخلاف بين الفتح والتقليل، وله في ذوات الياء في غير رءوس الآي خلاف بين الفتح والتقليل، وأما الألف التي بعد الراء فله فيها التقليل قولًا واحدًا سواء كانت رأس آية أو غيرها.

الخلاف في الواوي واليائي، كما تقرر[1] ا.هـ.

وقولي: (**ولا خلف في تقليل ذي الرّا عنهما**)؛ أي: عن اليمني وسلطان لا فرق فيه بين رءوس الآي وغيرها عندهما. والمراد بذي الرَّاء: ما كان قبل الألف من ذلك فيه (راء)، وهو الذي أمال أبو عمرو جميعه؛ نحو: ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ و﴿تَـرَىٰ﴾ و(أدرى) و﴿أَسْرَىٰ﴾ و﴿ذِكْرَىٰ﴾ و﴿بُشْرَىٰ﴾، ونحو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾. ولا خلف ـ أيضًا ـ عنهما في (فتح تنوين)؛ أي: ألف الاسم المنون حيث كان (بألف تبدلا)؛ أي: حيث قلب ألفًا في الوقف؛ أي: فإنهما اتفقا على أن ورشًا يفتحه مطلقًا قولًا واحدًا، كما يفتحه حمزة والكسائي، وذلك نحو: (﴿مَوْلًى﴾)[2] و﴿إِذًا﴾ و﴿هَمْسًا﴾ و﴿ذِكْرًا﴾

---

(١) انظر: الإتحاف، ص (٧٩، ٨٠).

فائدة:

لما كان غير رأس الآية يلتبس برأسها لزم القارئ الإلمام بما ليس من رءوس الآي؛ لئلا يقع في التخليط بينهما، وهي تسع وثلاثون كلمة نظمها المحقق المتولي فقال:

أتـاك أتـاهـا ثـم مـوسـى بـأربـع ... لدى ويلكم إما أن اسر ومع إلى
هـواه فـألـقـاهـا تـولـى بـفـا هـدا ... ي أعطى خطايانا تَعَالَى اجتبى اعتلا
وقد جاء في والنجم أوحى الذي بفا ... ومن بعد إذ يغشى وتهوى على الولا
وعمن تولى مع وأعطى وكذاك ثمْ ... م يُجزاه أغنى مع فغشى تكملا
وسال ابتغى فيها وأولى معا خلت ... عن الفا وألقى في القيامة مع بلى
وفي الـنـزع نـاداه أتـاك ومـن طـغـى ... نهى والذي يصلي بسبح تنزلا
وأعطى ويـصـلاها بـوالـلـيـل قد أتى ... فذي من ذوات الياء ليست فواصلا

(٢) ما بين القوسين هكذا في نسخة (ب): (مولا)، والصواب ما ذكر.

تتمة:

جميع ما يميله حمزة والكسائي أو انفرد به الكسائي من ذوات الياء يقلله ورش بخلاف عنه إلا أربع كلمات: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ حيث وردت، ﴿مَرْضَاتِ﴾ كيف وقعت، و﴿كِلَاهُمَا﴾ في الإسراء و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ في سورة النور.

=

كما يأتي التصريح به في النَّظم عند قول الحرز (وقد فخموا التنوين وقفًا) إلى آخره.

تنبيه

تسكن اللام في قولي: (**بألف**)؛ للوزن. قال العلامة الفاسي: والحجة لورش في استعمال الإمالة اليسيرة دون الإمالة الكبرى: حصول الغرض بها مع كونها أخف في اللفظ وأسهل في النُّطق. والحجة له في الجزم بالتقليل فيما كان قبل الألف فيه را: ما تقدم من أن للعرب في كسر الرَّا (رأيًا)[1] ليس لها فيه غيره. والحجة له في قراءته ما لم يكن قبل ألفه (را) بالوجهين: حمله تارة على ما قبل ألفه (را)، وجعل المزية[2] لما فيه الرا أخرى مع اتباعه الأثر في ذلك كله. ا.هـ.

قال: (**يواري أواري في العقود بخلفه**)

= قال الصفاقسي:

ممال علي وحده أو وحمزة   أمله لورش لا نزاع مزلـلا
سوى أربع وهي الربا وكلاهما   ومرضاة مشكاة وذا حيث أنزلا

قوله: (أمله)؛ أي: قلله.

(١) ما بين القوسين في النسخ التي بين أيدينا: (راتبًا)، وما ذكر من شرح الفاسي، وهو الصواب.

(٢) قوله: وجعل المزية؛ الخ، يعني: أنه فتح ذوات الياء التي ليس قبل ألفها راء تارة، وقلل ذوات الراء مزية لها لما تقدم من أن للعرب في ذات الراء رأيًا ليس لها في غيره، وأما التقليل فيها تارة أخرى فلحمله على ذوات الراء كما ذكر الشارح.

تنبيه:

ذكر الفاسي أن الحجة لورش في فتح ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ واستثنائه من ذوات الراء، بُعْدُ ألفه من الطرف بوقوع ضميرين متصلين بعده. والحجة لترك استثنائه: حمله على نظائره، نحو: ﴿أَدْرَىٰكُم﴾ و﴿أَرَىٰكُم﴾؛ طردًا للباب.

أخبر أن للدوري عن الكسائي المشار إليه في الأبيات قبله بالتاء في قوله: (**تميم**) في ﴿يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ﴾ [المائدة: ٣١] ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ﴾ [المائدة: ٣١] كلاهما بالمائدة المعبر عنها بالعقود وجهين: الفتح، والإمالة. وقوله: (**في العقود**) احترز به عن ﴿يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ [الأعراف: ٢٦] بالأعراف فإنه بالفتح للجميع بلا خلاف، كما أفهمه كلام الناظم كأصْله، وقد اعترضه في «**النشر**»[1] بأن المعروف إجراء الخلاف في الثلاثة، ولذا قُلتُ: (**وذا الخلف في الأعراف أيضًا تحصلا**)؛ أي: كما تحصل الخلف في موضعي المائدة، حصل ـ أيضًا ـ في سورة الأعراف إذ لا فرق.

وفي الفاسي: وحجة الدُّوري في إمالة ﴿يُوَٰرِي﴾ ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ وقوع الكسرة بعد الألف فيهما، وزاد ذلك قوة كون الكسرة على الرَّاء ومجيء الياء بعد الكسرة. وعلة تخصيصه لما جاء في المائدة من ذلك: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين، وإلا فلا فرق بين ﴿يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ﴾ و﴿يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ ا.هـ. واعترض في «**النشر**»[2] ـ أيضًا ـ بأن الإمالة فيه ليست من طريق الحرز، فإنها من طريق أبي عثمان الضرير عنه، وليست هذه الطريق من طرق «**التيسير**»؛ إذ لو كانت من طرقه لذكرها في أسانيده، ولذا قلت: (**ورَاوِي إمالتهما**)؛ أي: المواضع الثلاثة أبو عثمان الضرير، وهو ليس من طريق الحرز، بل هو أي طريق الحرز الفتح مسجلا؛ أي: مطلقًا؛ أي: فيما ذكر فيه الخلاف وفيما لم يذكره. وعبارة «**الإتحاف**»[3]: واختلف عنه ـ أيضًا ـ يعني: الدوري في ﴿يُوَٰرِي﴾ ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ كلاهما بالمائدة و﴿يُوَٰرِي﴾ بالأعراف و﴿فَلَا تُمَارِ﴾ بالكهف فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها نصًا

---

(١) النشر، ص (٣٩، ٤٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الإتحاف، ص (٧٧).

وأداءً، وروى الفتح عنه جعفر بن محمد النَّصيبي، وجعفر هذا هو طريق «**التيسير**»، فذِكْره للإمالة في حرفي المائدة حكاية[١] أراد بها مجرد الفائدة على عادته، لكن تخصيصه لحرفي المائدة دون الأعراف لا وجه له كما في «**النشر**»، ولذا تعقب فيه الشَّاطبي في ذكره حرفي المائدة ثم تخصيصه لهما كالدَّاني دون حرف الأعراف. والحاصل أن إمالتهما ليست من طريق الشَّاطبية كأصلها؛ إذ لا تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريق «**التيسير**» كالحرز[٢] اهـ.

قال: **(وخلفهم في الناس في الجر حُصِّلا)**

أي: وخلف الرواة في إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور؛ نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ و﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ عن المشار إليه بالحاء في قوله: **(حصلا)**، وهو أبو عمرو،

---

(١) ذكر الإمالة فيهما حكاية، ولم يذكرها على أنها من طرق «التيسير»، ولا قرأ بها ويدل على ذلك قوله: وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح، وقوله في جامع البيان: وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كله.

(٢) الإتحاف، ص (٧٧، ٧٨).

والخلاصة:

أن الخلاف الذي حكاه الشاطبي في إمالة ﴿يُوَارِى﴾ و﴿فَأُوَارِىَ﴾ للدوري عن الكسائي ضعيف لا يقرأ به، والصحيح أن إمالتهما ليست من طريق الحرز ولا من طريق أصله؛ لأن راوي إمالتهما الضرير عن الدوري عن الكسائي من طرق «النشر» بشرط عدم الغنة في الياء، فإمالتهما في «الشاطبية» من باب التركيب، ولذا قال في التقريب: وتخصيص الشاطبي بحرف المائدة لا وجه له من طريق «الشاطبية» و«التيسير» بحال أقول: لأن طريق الشاطبي جعفر بن محمد النصيبي، وقد أجمع الناقلون عنه على الفتح كما في «غيث النفع» ص (٢٠٣).

قال السنطاوي:

يواري أواري قل بفتح كلاهما ... لحفص هو الدوري واحذر تميلا

وقال الإبياري:

يواري معا معه أواري جميعها ... فبالفتح من حرز لدور علينا

فروى عنه إمالته، وروى عنه فتحه؛ أي: لكل من الدوري والسُّوسي وجهان: الفتح، والإمالة. والترتيب أن يقرأ بالإمالة للدوري وبالفتح للسُّوسي، وهو نقل السَّخاوي عن الناظم؛ لأن الأشهر عن الدُّوري الإمالة، والأشهر عن السّوسي الفتح، ذكره ابن القاصح[(١)]. ولذا قلت: ((**فيفتحه**)[(٢)] **السُّوسي والدّور ميلا**)؛ يعني: يميلها إمالة كبرى. قال العلامة الفاسي[(٣)]: وحجة الخلاف: النظر في اشتقاقه، فمنهم من ذهب إلى أنه من نسي ينسى نسيانًا، فالياء موجودة في تصاريفه، وهو حجة الإمالة، ورجحتها الكسرة. ومنهم من ذهب إلى أنه من ناس ينوس نوسًا إذا تحرك فتكون ألفه منقلبة عن واو، فضعفت الإمالة فيه. ومنهم من ذهب إلى أنه مشتق من الأنس، وهو ميل الشيء على حكم الاستيناس، والله أعلم، وذلك حجة الفتح. ووجه التخصيص؛ يعني: بالمجرور كونه اجتمع فيه سببان من أسباب الإمالة، فسبب ظاهر وهو الكسر، وسبب مقدر وهو وجود الياء في تصاريفه، ولهذا أميل إمالة محضة، والأسباب الموجودة فيه غير موجودة في ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾ و﴿ٱلْخَنَّاسِ﴾ فلم يملها أحد.

ولم يقل: وخلفهم في الناس في الكسر مراعاة لحكم العامل الجالب للكسر. ا.هـ.



تنبيه

يُقرأ لفظ (الدُّوري) في النظم بحذف الياء؛ للوزن وإن رسم بها اهـ[(٤)].

---

(١) سراج القارئ ص (١١٦).

(٢) في نسخة (أ): (فيفتحها).

(٣) اللآلئ الفريدة/ مخطوط.

(٤) يعني: انتهى كلام الشارح ملخصًا من كلام الفاسي، وفي نسخة (أ) وجدت في الهامش تعليقًا فيه نص توجيه الفاسي في كلمة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ وفيه إضافة أقوال أخرى رأيت =

قوله:

وقد فخموا التَّنوين وقفًا ورققوا   وتفخيم في النصب أجمع أشملا

هذا من فروع المسألة المتقدمة داخل تحت قوله: (**وقبل سكون قف بما في أصولهم**)، وأفردهم بالذكر؛ لما فيها من الخلاف، والأصح والأقوى أن حكمها ما تقدم: تمال لأصحاب الإمالة، وهو الذي لم يذكر في «**التيسير**» غيرُه. وجعل للمنون ولما سبق حكمًا واحدًا، كما سيأتي. فقوله: (**وقد فخموا التنوين**)؛ يعني: أن بعض أهل الأداء فخم اللفظ ذا التَّنوين؛ أي: فخم ألفه، وأرَادَ به الاسم المقصود لا غير، وهو الذي قصر على حالة واحدة إن قلب الألف عن الياء. (**وقفًا**)؛ أي: في حالة الوقف، وعبَّر

= نقلها هنا لما فيها من الفائدة، قال:

وعبارة الفاسي ـ أيضًا ـ، وحجة أبي عمرو في إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ الكسرة الواقعة بعد الألف مع قرب الألف من الطرف، وأصله: أُنَاس، حذفت همزته تخفيفًا، وحذفها مع لام التعريف كاللازم لا يكاد يقال: الإناس، سموا بذلك لأنهم يونسون؛ أي: يبصرون. كما سمي الجن جنًّا لاجتنانهم. وألفُهُ على هذا القول زائدة فقويت إمالتها. وقيل: أصله ينس مقلوب نسي من النسيان، وألفُه على هذا منقلبة عن ياء فقويت إمالتها لذلك أيضًا، وقيل: أصله نوس من ناس ينوس إذا تحرك، وألفه على هذا القول منقلبة عن واو، والإمالة عندهم في الألف المنقلبة عن واو؛ لكسرة الإعراب؛ نحو: الدار والنار سائغة، انتهت. وعبارة (بياض) الناس اسم جمع لا واحد له من لفظه ويرادفها أناس جمع إنسان أو جمع إنسي، وأصله من بني آدم وهو مجاز في الجن. وأصل ناس أناس حذفت همزة (بياض) فوزنه عال، ونُطِقَ بهذا الأصل قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾.

وقيل: إنه أصلٌ مستقل فمادته. نون وواو وسين. ووزنه فعل مشتق من النوس. وهو الحركة، وقيل: مشتق من نسي، ثم قلبت فصار نَيَسًا على وزن فَلَع تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فقيل: ناس، وسموا بذلك لنسيانهم، وقال: (يس والقرآن)، أصله أناس فمادته همزة ونون وسين مشتق من الإنس؛ لأن آدم أنس بحواء. وقيل: بربه، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا فوزنه على هذا عال بحذف ألفها. انتهى.

وقال العلامة الإبياري: (وفي الناس مجرور له الميل عَيّنا).

بالتفخيم عن الفتح، وبالترقيق عن الإمالة؛ للمجانسة بين الفتح والتفخيم وبين الإمالة والترقيق. وحُكي في هذا البيت للفاسي[١] ثلاثة مذاهب: **المذهب الأول**: فتح ما جاء من ذلك سواء كان في موضع رفع أو نصب أو جر، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (**وقد فخموا التنوين**)؛ يعني: في الأحوال الثلاثة. **المذهب الثاني**: الإمالة في الأنواع الثلاثة، وأشار إليه بقوله: (**ورققوا**)؛ يعني: مطلقًا. **المذهب الثالث**: إمالة المرفوع والمجرور وفتح المنصوب، وأشار إليه بقوله: (**وتفخيمهم في النَّصب أجمع أشملا**)؛ أي: اجتمع شمل أصحاب الوجهين؛ لأنه مذهب سيبويه وغيره من الحذاق. (**ثم للكل**)؛ أي: لكل من المرفوع والمجرور والمنصوب. (**مَثَّلَا**) الناظم في البيت بعده.

قال العلامة الفاسي[٢]: والعلة في اختلافهم في الوقف على المقصود المنوَّن: اختلافهم في الألف الثابتة في الوقف، وذلك أن قومًا ذهبوا إلى أنها المبدلة من التنوين[٣]، وإليه ذهب المازني، واحتجوا لذلك بأنهم خصوا

---

(١) في نسخة (أ): (للناس)، وما ذكر من (ب).

والخلاصة: أن الخلاف الذي ذكره الشاطبي لأبي عمرو في إمالة (الناس) موزعٌ بين الراويين، فللدوري الإمالة، وللسوسي الفتح فقط كما قال الشارح، على أن صاحب «النشر» لم يذكر الخلاف لغير الدوري. حيث قال: الناس بجر طيب خلفًا.

تتميم:

ترك المؤلف بيتًا من نظم الكنز لم يشرحه سهوًا منه، وهو قوله:

وورش جميع الباب كان مقللا ... هو الألف الذ قبل راء وما تلا

ومعنى هذا البيت أنه بيان للمراد من قوله: (جميع الباب)؛ أي: باب الألفات التي قبل راءٍ مجرورة متطرفة؛ نحو: ﴿ٱلدَّارُ﴾ وما أُلحق به، وليس المراد باب الإمالة كله حتى لا يلزم التكرار ودخول ما ليس منه فيه، فتنبه.

(٢) اللآلئ الفريدة/ مخطوط.

(٣) في الأحوال الثلاثة.

الإبدال في الصحيح بحال النَّصب؛ لأنه يؤدي إلى الألف التي هي أخف الحروف بخلاف الرفع والجر فإن الإبدال فيهما يؤدي إلى الثقل واللبس، وهنا لا يوجب ثقلًا ولا لَبْسًا. وذهب قوم إلى أنها المبدلة من الحرف الأصلي في الأحوال الثلاثة، وإليه ذهب السِّيرافي، واحتجوا بأن الألف التي سقطت لأجل التنوين ثبتت في الوقف؛ لزواله. وذهب سيبويه وغيره إلى أن الألف في حالتي الرفع والجر هي المبدلة من الحرف الأصلي، وفي النصب هي المبدلة من التنوين كما يكون ذلك في الصحيح. فمن قال بالقول الأول فتح في الأحوال الثلاثة، ومن قال بالثاني أمال في الأحوال الثلاثة، ومن قال بالثالث أمال في المرفوع والمجرور وفتح المنصوب. ا. هـ. ثم ما ذكره الناظم من هذا الخلاف رده الشمس ابن الجزري(١) بما حاصله أن هذا الخلاف إنما هو (بين النحاة وأما أهل الأداء فلا خلاف بينهم في أن حكم هذا(٢) الاسم عند الوقف عليه كحكم غيره من الأسماء الممالة قبل السكون عند الوقف)(٣) عليها وإن اختلفا وصلًا دون ذي الرَّاء من هذه، ذكره ابن عبدالحق. وفي «**الإتحاف**»: فالوقف بالمحضة أو التقليل لمن مذهبه ذلك هو المعمول به والمعول عليه، وهو الثابت نصًّا وأداءً. وذهب الشَّاطبي ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ إلى حكاية الخلاف في المنون مطلقًا؛ حيث قال: (**وقد فخموا التَّنوين وقفًا ورققوا**). وتبعه السَّخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كله؛ قال في «النشر»: ولا أعلم أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرِّواية، فلا اعتبار به ولا عمل عليه، ولذا قال في الطيبة:

---

(١) النشر، ج (٢) ص (٧٥).

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) في جميع النسخ هكذا الرمز، وما ذكر من النشر ج (١) ص (٧٥)، وهو الصواب.

وما بذي التنوين خلف يعتلا بل قبل ساكن بما أصل قف

ولذا قلت:

وأنكر هذا الخلف في النشر قائلا على أصل كلٍّ قف مُميلًا مقلِّلا

أي: لا خلاف أن الوقف على ذي التنوين يرجع فيه إلى الأصل فمن كان مذهبه الإمالة أمال، أو التقليل قلل؛ أي: أو الفتح فتح، وهو معنى قولي: **(على أصل كل قف)**(١).

وخرج بالاسم المقصور غيرُه، فليس في ألفه في الوقف غير التَّفخيم للجميع، ومنه قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [الصافات: ١١] ﴿فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ۝٣﴾ [الصافات: ٣] ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾(٢) [البقرة: ٢٨٦]؛ ذكره ابن عبدالحق، وهو معنى قولي:

---

(١) الخلاصة: أن الخلاف الذي ذكره الشاطبي في الوقف على المنون خلاف نحوي لا أدائي كما قال الشارح نقلًا عن ابن الجزري. وأصله أن علماء الصرف لهم في الوقف على المقصود المنون ثلاثة أقوال:

الأول: أن ألفُه قصر مطلقًا فيرقق؛ أي: فيمال.

الثاني: أنها مبدلة من التنوين مطلقًا فيفخم؛ أي: يفتح.

الثالث: أنها مبدلة في النصب قياسًا على الصحيح، وألفه قصر في الرفع والجر فتفتح في النصب وتمال في البواقي، ولم يصح ذلك عن أئمة القراء كما وضحه ابن الجزري في نشره، وقد ضُبط المنون الممال فوجد سبع عشرة كلمة جمعها العلامة الطباخ فقال:

ولا تمل من المنونات ... إلا حروفًا ذات قصر تات
غزى مصلى ومصفى مفترى ... طوى ربى سوى سدى فتى قرى
مشوى مسمى وأذى مولى هدى ... ضحى عمى سبعٌ وعشر فاعددا

(٢) أمال هشام الألف التي بعد الهمزة في ﴿آنية﴾ في الغاشية ولم يملها في ﴿بِآنِيَةٍ﴾ في سورة الإنسان، والفرق بينهما أن ﴿آنية﴾ في الغاشية، مفرد. فهو أنسب بالتغيير و﴿بِآنِيَةٍ﴾ في هل أتى جمع، أصل ألفه همزة فأعلت بالقلب، فلو أميل تعدد إعلاله، والأقوى من هذا حجةُ النقل والرواية، والله أعلم.

وفخم فقط منصوبًا أبدلت الألف لوقف من التنوين فيه كموئلا

أي: وذلك كقوله تعالى: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴿١٠٧﴾﴾ [طه: ١٠٧] ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨] ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ﴿٣﴾﴾ [الصافات: ٣] ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾﴾ [مريم: ٨٩] ﴿لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾(١) [الكهف: ٥٨]

---

(١) تنبيه:
ترك الشارح من باب الإمالة بيتين من نظمه في الكنز، فلعله سهو أو لوضوحهما، وإليك البيتين والمراد منهما؛ قال:

وقبل سكون قف بما في أصولهم مميلا إذًا أو فاتحًا أو مقللا

وفتح الهدى اختر إن تصله مع ائتنا لمبدل همزٍ فالهدى عن ألف خلا

معنى البيت الأول: أن الموقوف عليه الذي بعده ساكن إذا كان من ذوات الياء؛ نحو: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ أو من ذوات الراء؛ نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ فإنه يوقف على كلٍّ بحسب ما تقتضيه القواعد التي ذكرها الشاطبي في باب الإمالة.

ومعنى البيت الثاني: أنه يتعلق بكلمة ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ في سورة الأنعام لحمزة وورش، فمن المعلوم أن ورشًا يبدل همزة ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ ألفان وكذا حمزة لدى الوقف عليها، فالألف الموجودة في اللفظ بعد الدال يحتمل أن تكون المبدلة من الهمزة، وعليه فلا إمالة فيها، ويحتمل أن تكون هي ألف «الهدى» فتمال.

والصحيح الأول: ووجهه الداني بأن ألف ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ قد كانت وذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدلة منها، لأنه تخفيف، والتخفيف عارض.

وقال المحقق: والصحيح المأخوذ به عن ورش وحمزة فيه الفتح.

وقال الإبياري:

ولفظ الهدى قبل ائتنا إن وصلته لمبدل همزٍ فتحه قد تحسنا

تنبيه آخر:

هناك بعض الكلمات لم يذكرها المؤلف في نظمه وشرحه في باب الإمالة:

الأولى: اختلف في كلمة ﴿كِلْتَا﴾ فقيل: إنها على وزن فِعْلَى بكسر الفاء، فألفها للتأنيث عند البصريين، وعليه يجوز تقليلها لورش وأبي عمرو وإمالتها لحمزة والكسائي، وقيل: إنها مثنى كلت عند الكوفيين، فألفها للتثنية، وعليه يتعين فتحها لكل القراء وهو مذهب الجمهور، قال في «النشر»: والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح، وقال =

فيوقف على هذه المذكورات ونحوها بالتفخيم فقط، وتقدم أن المراد

= المنصوري مشيرًا إلى ذلك:

كلتا ممال عندهم أو يفتح   والجزريُّ قال لفتح أجنح

أقول: ينبغي الاقتصار على الفتح، وبه قرأت. والله أعلم.

الثانية: اختلف القراء في إمالة كلمة ﴿تَتْرَا﴾ وقفًا لأبي عمرو، فمن فتحه قال: إنه مصدر وإن ألفه مبدلة من التنوين كألف عوجان. ومن أماله قال: إن ألفه للإلحاق بجعْفر مثل أرطى.

والأرجح فتحه، قال في «النشر»: ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو، وإن كانت للإلحاق من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكي وابن بليمة، وصاحب العنوان وغيرهم في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿تَتْرَا﴾. اهـ.

وقال المنصوري:

في الوقف تترا أبو عمرو فتح   إلحاقه أرطى احتمال ما رجح

وقال بعضهم:

وتترا لدى الكل الرسوم بها ألف   فمن ثم لم تأت الإمالة للبصري

فشرط إمالات لذي الراء عنده   تَصْويرُه ياء كما قال في النشر

وهو عند من لم ينون مصدر كدعوى فيمال في الحالين لحمزة والكسائي ويقلل لورش من القراء السبعة، وهو منصوب على الحال؛ أي: متواترين واحدًا بعد واحدٍ، وفعلها واتر.

الثالثة: قال شيخنا الضباع ـ رحمه الله ـ تَعَالَىٰ ـ في شرحه على «الشاطبية»: توهم بعضهم أن ﴿ٱلْأَقْصَا﴾ ﴿أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾، و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ لا إمالة فيهن لرسمهن بالألف، والصواب إنهن من الممال، ولذا قال إمامنا المتولي:

لما طغا الأقصا وأقصا بالألف   رسما ومن يمل مميلا عنه قف

والله أعلم. «إرشاد المريد» (٩٥).

تنبيه:

تعرضت لذكر بعض الآيات التي اجتمع فيها البدل وذوات الياء أو اللين وسوءات وبينت الأوجه الجائزة فيها وذلك في باب المد والقصر، فارجع إليها إن شئت. اهـ محققه.

بالتفخيم الفتح، فلا يوقف عليها بالإمالة ولا بالتَّقليل لأحد.

تنبيه

لا تكرار في هذا البيت مع قولي سابقًا: (**ولا خلف في الفتح في التنوين حيث تبدلا ألفا**)؛ لأن المذكور هناك عدم الخلف بين الشيخ اليمني والشيخ سلطان لورش فيما ذكر، والمذكور هنا اتفاق الجميع على تفخيمه.

تنبيه آخر

يقرأ لفظ (**أبدلت**) بنقل حركة الهمزة إلى السَّاكن قبلها، وهو التنوين في (**منصوبًا**).

إمالة هاء التأنيث للكسائي في الوقف(١)

يتلخص حكمها فيما يلي:

هذه الإمالة ليست مطردة في جميع الحروف الهجائية بل منها ما يمال قولًا واحدًا، وهو خمسة عشر حرفًا يجمعها «**فجثت زينب لذود شمس**».

---

(١) «**باب الراءات**»

في النسخ التي بين أيدينا لم نجد شرحًا لباب الراءات علمًا بأن العلامة الجمزوري قد نظم فيه سبعة أبيات، وربما يكون قد تركه سهوًا منه. وحتى يعم النفع لرواد القراءات أذكر هذه الأبيات وأشرحها بما يفتح الله به إن شاء الله؛ قال:

وفي شـرر عنـه يـرقـق كـلـهـم ... لأولَـتـي رائـيـه وقـفًـا ومـوصـلا
وذاك لـكـسـر الـثـان والـثـان رقـقـوا ... لدى الوقف عنه حيث رقق أولًا

ومعنى البيتين أن القراء اتفقوا على تفخيم الراء الأولى المفتوحة في لفظ ﴿بِشَرَرٍ﴾ وصلًا ووقفًا إلا ورشًا فإنه رققها بسبب كسرة الثانية، فهو خارج عن أصله المتقدم في هذا الحرف، فهو ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة، وحيث رقق الأولى وقفًا، يرقق الثانية تبعًا لها.

وأما غيره فيقف بالتفخيم على القاعدة، إلا عند الروم فبالترقيق. ومعنى قوله: (كلهم)؛ أي: كل الرواة الناقلين عن ورش. =

ومنها ما لا يمال أصلًا، وهو الألف؛ مثل: الصلاة.

= قال:

وفي الراء عن ورش سوى ما ذكرته   مذاهب شذت في الأداء توقلا
كتفخيمه نحوا فتراء وكبره   وعشرون مع حصرت إذا كان موصلا
وورك أيضًا ساحران وكل ذا   بطيبة يقرأ بوجهين نُقِّلا

يعني: أن هذه الكلمات التي ذكرها تقرأ لورش بالتفخيم والترقيق من طريق «الطيبة» و«النشر». وأما التفخيم فيها من طريق «الشاطبية» و«التيسير» فهو ضعيف لا يقرأ به.

قال الصفاقسي: ﴿طِهْرًا﴾ ورش فيه على أصله من ترقيق الراء لأجل الكسر، وبعض أهل الأداء يفخمه من أجل ألف التثنية، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون، والمأخوذ به عند من قرأ بما في «التيسير» ونظمه الترقيق، ومثله: ﴿سَاحِرَانِ﴾ و﴿تَنتَصِرَانِ﴾ . . . «غيث النفع» ١٣٥ .

قال:

وما حرف الاستعلاء بعد فراؤه   لكلهم التفخيم فيها تذللا
بشرط اتحاد الحرف والرا بكلمة   وإلا فرقق في تصعر تمثلا

معنى هذا أنه وضح كلام الشاطبي، وقيد إطلاقه حيث أخبر الشاطبي بتفخيم الراء لكل القراء إذا جاء بعدها حرف استعلاء، فقيد هذا الإطلاق بشرط أن يكون حرف الاستعلاء في كلمتها، فإن كانت الراء في آخر الكلمة وحرف الاستعلاء بعدها في أول الكلمة فلا بد من ترقيقها، وضرب مثلا لذلك بقوله . تَعَالَىٰ .: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾، ومنه: ﴿أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ ﴿فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾.

واختلفوا في راء ﴿فِرْقٍ﴾ ففيها الترقيق نظرًا لضعف حرف الاستعلاء بالكسر المناسب للترقيق، وفيها التفخيم لوجود حرف الاستعلاء المانع من ترقيقها، والوجهان صحيحان لكل القراء العشرة، ويقاس عليها ﴿فِرْقَةٍ﴾ في سورة التوبة حال الوقف عليها للكسائي فيجوز فيها الترقيق والتفخيم إن أمال الهاء، كما ذكره صاحب «النشر».

قال العلامة الطباخ:

ومصر لدى وقف ففخم ورققن   لكل وتفخيمٌ لدى الوقف فضلا
وكالفجر هكذا وفي يسر فاعكسن   كذا القِطر والتفخيم قد جلا
تصعر ونحوه فرقق لكلهم   وفي شرر رقق لورش كما انجلا
ورجح لترقيق بفرقة إن تمل   وفرق به الترقيق أولى وقد علا =

ومنها ما فيه وجهان، وهو تسعة أحرف ذكرها الشاطبي في قوله: (حق

= والكلام على ترقيق الراء وقفًا ووصلًا محله الكتب المطولة.

تنبيه:

ذكر محقق كتاب النويري على شرح «الدرة» في القراءات الثلاث طبعة الجامعة الإسلامية ج (٢) ص (٢٧٦) أن كلمة ﴿فِرْقٍ﴾ في سورة الشعراء ليس فيها للقراء الثلاثة أبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر إلا التفخيم، ونسب ذلك إلى أستاذه الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي، ونقل عنه هذا البيت:

وفخمت فرق لدى الثلاثة وفخمت أو رققت للسبعة

وهو سهو منهما؛ لأن الشاطبي يقول: (وخلفهم بفرق جرى بين المشايخ سلسلا) ولم يذكر ابن الجزري في «الدرة» ما يخالف ذلك، فليعلم.

واختلفوا في كلمة ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ في سورة ص لورش ذكر صاحب «غيث النفع» ص (٣٣٦) ما خلاصته:

اختلف في تفخيم الراء وترقيقها لورش، فاختار الداني وقرأ به على أبي الفتح، وهو القياس لوجود الاستعلاء، وقال بالترقيق صاحب العنوان وشيخه من أجل كسر حرف الاستعلاء وبه قرأ الداني على ابن غلبون وهو قياس ترقيق ﴿فِرْقٍ﴾.

أقول: وقد أثبت ابن الجزري الوجهين فيها انظر: النشر، ج (٢) ص (٩٨).

تنبيه آخر:

جرى العمل بين القراء والمقرئين على الترقيق وقفًا في كلمة ﴿يَسْرِ﴾ في سورة الفجر. كما جرى العمل بينهم على التفخيم وقفا في كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ المسبوقة بواو في سورة القمر في مواضعها الستة. وتركوا الوجه الثاني في الكلمتين وهو التفخيم في ﴿يَسْرِ﴾، والترقيق في ﴿وَنُذُرِ﴾ وقفًا، وما جرى عليه العمل بين القراء هو الصحيح، كما قال الحافظ ابن الجزري: وهو الذي عليه عمل أهل الأداء. كما سنبينه.

ولكن هناك من أفتى بأن المقدم في الأداء هو الترقيق في كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ وقفًا وأقرأ غيره به، متمسكين بما ذكره الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي في نظمه المخطوط*، والضباع في «إرشاد المريد» ص (١١٢) الذي استحسن الترقيق فيها ولم يذكر سببه ولم يروه عن أحد غيره، وكذلك المتولي في فتح المعطي ص (٤٨) فقد ذكر أن الحكم فيها وفي ﴿يَسْرِ﴾ الترقيق على ما اختاره ابن الجزري . يرحمه الله . تَعَالَى . وبعضهم قال في «النشر»* فرقا بين كسرة الإعراب وكسرة البناء، وبالرجوع إلى «النشر» لم نجد أساسًا لما بَنَوْا عليه هذا الحكم لا نصًا ولا قياسًا . كما سنوضحه.

وقد بحثنا هذه المسألة بحثًا دقيقًا مع شيوخنا، ومنهم فضيلة الشيخ أحمد بعدالعزيز =

ضغاط عص خظا) ما عدا الألف فمتفق على فتح الهاء بعدها كما سبق.

= الزيات الذي قال: لم نقرأ ولم نقرئ إلا بالتفخيم في كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ وقفًا.

ويبدو أن المتولي قاسها على كلمة ﴿يَسْرِ﴾ في الفجر على غير قياس، فلعله سهو منه ومن تبعه في ذلك.

وإذا قيل: إن المتولي قاسها على ﴿يَسْرِ﴾ في الفجر باجتهاد منه؟

فالجواب على ذلك أنه قياس غير صحيح؛ لأن الكلمتين مختلفتان كما سنبينه، وكان على المتولي أن ينسب هذا القياس لنفسه ولا ينسبه إلى ابن الجزري كما فعل في فتح المعطي.

نعود إلى «النشر» في الوقف على الراء ج (٢) ص (١١٠) فنذكر منه نصوصًا تبين لنا أن ابن الجزري لم يتعرض لكلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ بصفة خاصة، وأن كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ تختلف عن كلمة ﴿يَسْرِ﴾ من عدة وجوه نذكرها؛ لئلا يتبادر إلى الذهن أنهما سواء في الحكم.

أولًا: ابن الجزري قال في «النشر» ج (٢) ص (١١٠): القول بتفخيم الراء حالة السكون وقفًا هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء. أقول: ما لم يكن هناك موجب للترقيق، ولم يستثن كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ واستثنى ﴿يَسْرِ﴾ فرقًا بين كسرة الأعراب وكسرة البناء.

ثانيًا: من المتفق عليه أن التفخيم أولى في كلمة ﴿بِالنُّذُرِ﴾ وقفًا في سورة القمر أيضًا. ولا فرق بين الكلمتين في الحركات والنطق. ولم يسبق الراء فيهما ما يوجب الترقيق بل سبقهما ما يوجب التفخيم وهو وجود ضمتين قبل الراء فيهما. فينبغي التسوية بينهما في الحكم. وهناك فرق تقديري وهو أن الراء في ﴿بِالنُّذُرِ﴾ متطرفة حقيقة. وفي ﴿وَنُذُرِ﴾ متوسطة تقديرًا بياء الإضافة.

وهذا الفرق لا يوجب الترقيق؛ لأن ابن الجزري لم يذكرها مع ﴿وَيَسْرِ﴾ كما سنذكره.

ثالثًا: ذكر ابن الجزري في التنبيه السابع في الكلام على ما يُرقّق فرقا بين كسرة الإعراب وكسرة البناء[1] ثلاث كلمات بالتحديد ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ وقفًا عند من قطع وسكن النون، وكذلك ﴿فَأَسْرِ﴾ عند من قطع أو وَصَل، يحتمل التفخيم لعروض السكون ويحتمل الترقيق، ولم يرجح أحدهما على الآخر ثم قال: وكذلك الحكم في ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف بالترقيق أولى. اهـ بتصرف.

أقول: هذا ما ذكره ابن الجزري في هذه المسألة مقتصرًا على هذه الكلمات فقط، ولم=

(١) كان الأولى أن يقول: فرقا بين كسرة البنية؛ لأن كسر (أسر) كسرةُ بنية لا بناء، لأن البناء يكون في طرف الكلمة. وهذه في عين الكلمة. اهـ. محققة.

ومنها ما فيه تفصيل، وهو أربعة أحرف يجمعها (أكهر)، فإن وقع

= يعمم بنحو ذلك، ولم يتعرض لكلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ كما تعرض لكلمة ﴿وَيَسِّرْ﴾؛ لأن الترقيق في كلمة ﴿وَيَسِّرْ﴾ مستساغ. إذ إن قبل الراء حرف مستفل ساكن وقبله فتحة. والفتحة أخف من الضمة فهي تشبه كلمة ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ من كل الوجوه؛ لذلك ألحقت بها بخلاف ﴿وَنُذُرِ﴾ فهي تشبه ﴿بِٱلنُّذُرِ﴾ في الحكم، وابن الجزري لم يستثنها ولم يخصها بحكم. لم يقل بذلك أحد إلا المتولي.

رابعًا: الراء والياء في كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ تختلفان عنهما في كلمة ﴿وَيَسِّرْ﴾؛ فالياء في كلمة ﴿وَيَسِّرْ﴾ أصلية؛ لأنها لام الكلمة؛ إذ أصلها يسرى على وزن يفعل والراء فيها عين الكلمة فهي متوسطة وكسرتها كسرة بنية وقبلها ساكن مثل ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ و﴿فَأَسْرِ﴾؛ لذلك ألحقها ابن الجزري بهما. أما الياء في ﴿وَنُذُرِ﴾ فهي ياء إضافة زائدة والراء متطرفة؛ لأنها لام الكلمة وكسرتها ليست أصلية وقبلها ضمتان والضم موجب للتفخيم ولذلك لم يدخلها ابن الجزري في باب ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ وتركها مع ﴿بِٱلنُّذُرِ﴾ ونحوها تحت قاعدة واحدة. ولم يخصها بحكم.

خامسًا: وهو أهم فارق بينهما: أن الراء في ﴿وَنُذُرِ﴾ معربة وكسرت لمناسبة ياء الإضافة عند من أثبتها، وفي غير القرآن يمكن رفعها؛ نحو: جاء نذر فلان، أما كسرة الراء في ﴿وَيَسِّرْ﴾ فهي كسرة بناء؛ أي: بنية الكلمة؛ لأن الراء عين الكلمة لا تتغير في جميع الأحوال. ولذلك رفقت فرقًا بين كسرة البنية وكسرة الإعراب. فكيف للمتولي ومن تبعه أن يسوي بينهما في الحكم؟ لعل هذا من باب السهو.

هذا ما في «النشر» ومثله في تقريب «النشر» ص (٧٤). فبعد أن ذكر الترقيق إذا كان قبلها كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء مكسورة أو ألف ممالة، أو راء مرققة لورش في ﴿بِشَرَرٍ﴾ قال: وإن كان قبلها غير ذلك فهي مفخمة سواء كانت مكسورة وصلًا أم لم تكن؛ نحو: ﴿بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ و﴿لَا وَزَرَ﴾ و﴿لِيَفْجُرَ﴾، و﴿ٱلنُّذُرُ﴾، و﴿ٱلشَّجَرِ﴾، ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، و﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾، وذكر بعضهم جواز ترقيق المكسورة في ذلك لعروض الوقف، والصحيح التفخيم. اهـ.

أقول: مقابل الصحيح الواهي الذي لم يعمل به عند أهل الأداء كما في الإتحاف.

*ومن بين الأمثلة التي يشملها كلام ابن الجزري في هذه القاعدة كلمة ﴿بِٱلنُّذُرِ﴾ بالقمر، يجوز ترقيقها، والصحيح التفخيم كما قال ابن الجزري والمعول عليه عند أهل الأداء. وتشمل الأمثلة. أيضًا. كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ بالقمر، ما دام الحافظ وغيره من العلماء القدامى لم يستثنها، ولولا أنه استثنى كلمة ﴿يَسْرِ﴾ لدخلت في هذه القاعدة وصارت مثل ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، و﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾.

ويرد على الضباع بالإضافة إلى ما ذكر بأن الشيخ الحصري سجل القرآن لأول مرة=

-حرف منها بعد كسرة أو ياء ساكنة أميل بلا خلاف، وإلا ففيه وجهان. والله أعلم.

حكم ما في باب اللامات

أي: من التغليظ والترقيق، وتغليظ اللام، تسمينها لا تسمين حركتها، وضده الترقيق، ثم إن تغليظ اللام متفق عليه، ومختلف فيه؛ فالمتفق عليه، تغليظها من اسم الله -تَعَالَى- وإن زيد عليه الميم بعد فتحة محققة أو ضمة كذلك؛ نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]

= عام (١٩٥٠) تحت إشراف لجنة علمية في عهده ولم يقف عليها بالترقيق ولم يأمر بذلك.
وكذلك وقف عليها بالتفخيم فضيلة الدكتور الشيخ علي الحذيفي الإمام بالحرم النبوي الشريف وغيرهما من القراء، والقراءة سنة متبعة بشرط اتفاق القراء على العمل بها، واتباع ما عليه العمل في الأداء.

والخلاصة: أنني لم أعثر في كتب ابن الجزري التي بين أيدينا ولا في كتب العلماء القدامى مثل البنا في إتحافه ص (٩٨) والإمام النويري وشراح الجزرية لم أعثر على نص يخص كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ باختيار الترقيق وقفًا لابن الجزري كما ذكر المتولي، والمأخوذ من كلامهم أن الحكم فيها هو التفخيم وقفًا وهو الصحيح المنصور وعليه عمل القراءة والمقرئين. والله أعلم.

*** تتميم**

اختلف عن ورش في ﴿ذِكْرًا﴾، ﴿سِتْرًا﴾، ﴿وِزْرًا﴾، ﴿حِجْرًا﴾، ﴿وَصِهْرًا﴾، ﴿إِمْرًا﴾ بين التفخيم وهو المقدم في الأداء لقوته، والترقيق، وسواء وصلت هذه الكلمات أو وقفت عليها، فإذا اجتمع بدل مع كلمة من هذه الكلمات كما في قوله -تَعَالَى-: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ ففيها ستة أوجه: التفخيم مع ثلاثة البدل، والترقيق مع المد والقصر دون التوسط، وإلى ذلك أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله:

وفي باب ذكرا فخمن مثلثا ... لهمز ورقق قاصرا ومطولا

* كلمة ﴿حَيْرَانَ﴾ بالأنعام اختلف عن ورش فيها، ففيها التفخيم وبه قطع في «التيسير»، والترقيق وهو من زيادات النظم عليه، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، والله أعلم.

﴿قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]. وقد أشار لذلك في الحرز بقوله: **(كما فخموه)**؛ يعني: اسم اللَّه **(بعد فتح وضمة)**. والمختلف فيه هو ما أشار له بقوله: **(وغلظ ورش فتح لام لصادها)** البيتين، وهو الذي اقتصرت على التنبيه على بعض ما فيه، وهو قوله: **(وفي طال خلف مع فصالا)** فأخبر أن ما حالت الألف فيه بين الطاء واللام وبين الصاد واللام؛ نحو: ﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ﴾ [طه: ٨٦] و﴿فِصَالًا عَن تَرَاضٍ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإن في ذلك خلافًا بين أهل الأداء، فروى كثير منهم ترقيق لامه، وهو الذي في «**التيسير**» و«**العنوان**» و«**التَّبصرة**» وغيرهن، وذلك لوجود الفاصل بين الحرف المطبق واللام، وهو الألف، وروى آخرون تغليظها اعتدادًا بقوة الحرف المستعلي، وهو الأقوى قياسًا والأقرب إلى مذهب رواة التَّفخيم، والوجهان صحيحان، والأرجح التَّغليظ، كما يأتي.

قال العلامة الفاسي: وربما أوهم ما مثل به في هذا النوع من قوله: **(وفي طال خلف مع فصالا)** الاقتصار على هاتين الكلمتين، وليس كذلك، بل مثله (يصالحا) كما مثل به سابقًا، ولذا قلت: **(ومثله يصالحا اجعل)**؛ أي: واجعل مثل الخلف الذي في (طال) و(فصالًا) لفظ (يصالحا) في قوله تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا﴾ [النساء: ١٢٨]؛ يعني: ففيه الترقيق والتَّفخيم(١)، ولذا قال في «**الإتحاف**»(٢): واختلف فيما إذا حال بينهما؛

(١) لأن العلة في الخلاف واحدة، وهي: الفصل بألف في الجميع. ونص عليها الجمزوري؛ لأن الشاطبي أهملها، فلا يضيرنا ما في كلام الشاطبي من إيهام قصر الحكم على ﴿طَالَ﴾ ﴿فِصَالًا﴾ فإنه ليس كذلك، بل كل كلمة حالت الألف فيها بين الطاء واللام أو بين الصاد واللام ففيها خلاف بين التفخيم والترقيق، وقال الطباخ:

ويصالحا فخم ورقق لامه   فقد ورد التخيير والحرز أهملا

(٢) الإتحاف: ٨٦.

أي: بين الموجب واللام ألف وهو في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصَّاد (فِصَالًا) و(يصالحا) وموضع مع الطاء وهو (طال) بطه ﴿أَفَطَالَ﴾ [طه: ٨٦]، وبالأنبياء ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، وبالحديد ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦]، وذكر حكمها كما مر. ا.هـ.

والعذر للناظم (ضيق)[1] المكان مع الاعتماد على شهرة الخلاف في ذلك ونحوه، ولو قال: (وفي طال خلف مع فصالا ونحوه وفي نحو يوصل والمفخم فضلا) لكان أقرب إلى البيان، ذكره العلامة الفاسي. وقوله: **(وفي نحو يوصل)**[2]؛ يعني: من كل ما كانت اللام فيه مفتوحة ووقعت طرفًا ووليها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة أول الباب ووقف عليها؛ نحو: ﴿يُوصَلَ﴾ بالبقرة والرعد ﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بالبقرة، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ [الأنعام: ١١٩] بالأنعام، و﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨] بالأعراف، و﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨، الزخرف: ١٧] بالنحل والزخرف، ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠][3] بص، وهو ما أشار له بقوله: **(وعندما يسكن وقفًا)**؛ يعني:

---

(١) في نسخة (ب): (حقيق)، والصواب ما ذكر من (أ).

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) قال المحقق المتولي في المختلف فيه؛ نحو: ﴿فِصَالًا﴾ هل يمتنع من الوجهين شيء مع أوجه البدل. وأجاب:
لم يمنع الإسقاطي منها شيئًا بل احتج للتغليظ على القصر بأنه ظاهر كلام الشاطبي ومختاره؛ لأنه اختار في البدل القصر حيث قدمه في نظمه: (وما بعد همز ثابت او مغير فقصر) وتقديم الشيء يفيد الاهتمام به. وفي ﴿طَالَ﴾ وأختيها التغليظ حيث قال: (والمفخم فضلا)، وحينئذ تكون أوجه ﴿طَالَ﴾ مع البدل ستة وهي تغليظها وترقيقها على كل من ثلاثة البدل، ولكن المنصوري والطباخ نقلا عن شيوخهما منع التغليظ على القصر في ﴿فِصَالًا﴾ فقط دون أختيها، فالأوجه على قولهما خمسة لا تخفى، وقد نظم ذلك الميهي فقال:

رقق فصالا ثلثن البدل   فخم بلا قصر وعن علم سل
وقال الإسقاطي على القصر اجتلى   ففخما أو رققًا لا تسأل =

ففيه خلاف . أيضًا .. ثم قال: **(والمفخم فضلا)**؛ يعني: في النوعين المذكورين في هذا البيت، أحدهما ما أتى بين حرف الاستعلاء واللام فيه ألف، والآخر ما يسكن لأجل الوقف، والمعنى: فضلت قراءته على المرقق؛ لقوة دليلة. ا.هـ.

= وقال صاحب «غيث النفع»: والوجهان صحيحان، والتفخيم مقدم. انتهى من «هداية المريد» بتصرف.

تنبيه:

ترك الشارح ثلاثة أبيات من نظم الكنز في النسخ التي بين أيدينا، فلعله سهو من الناقل. قال:

ونحو فصالا إن ترقق فثلث بهمز وإن غلظت فالقصر أهملا

وهو في هذا البيت قد أخبر أن مذهبه مذهب المنصوري والطباخ في المسألة السابقة. قال:

كما فخموه بعد فتوح وضمة وفي الابتداء أيضًا به ليبجلا

وفي هذا البيت أفاد أن لفظ الجلالة كما يفخم بعد الفتح والضم. كما قال الشاطبي يفخم . أيضًا . في حالة الابتداء به تبجيلًا للفظ الجلالة.

ومنا قبله راء ممال لصالح ففخم ورقق في نرى الله مثلا

أخبر في هذا البيت أن اللام من لفظ الجلالة إذا كان قبله ألف ممالة، وهذه الإمالة لصالح أبي شعيب السوسي، فإن اللام بعد الإمالة فيها في نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ فيها تغليظ وترقيق، ومن المعلوم أن السوسي له في الراء فتح أيضًا.

فيكون له في نحو ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ ثلاثة أوجه: الفتح مع تفخيم لام الجلالة، والإمالة عليها تفخيمٌ وترقيق. وقد أوضحها الطباخ في قوله:

في كنرى الله بفتح فخما سوس وإن يمل فوجهان انتمى

وإن حذف ألفها للجازم نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ﴾، ﴿أَلَمْ تَـرَ﴾، فليس فيها غير الفتح وصلًا، والوقف على الراء بالسكون.

ثم اعلم أيها الطالب أن الحرف إذا أميل تعين ترقيقه سواء كان لامًا أو راءً، وهذا بخلاف ما إذا رققت الراء لورش قبل لفظ الجلالة؛ نحو: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي﴾ ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾ فلا يجوز في لفظ الجلالة إلا التفخيم؛ لوقوعه بعد فتح أو ضم، ولا عبرة بترقيق الراء، فتنبه. =

حكم ما في باب الوقف على مرسوم الخط

أي: العثماني، فـ(أل) للعهد، وأصل الرسم الأثر، فيعني بمرسوم الخط ما أثره الخط، والخط تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولهذا حذفوا صورة التنوين وأثبتوا صورة همزة الوصل. قال:

وما لدا الفرقان والكهف والنِّسَا وسال على ما حج والخلفُ رتلا

قال العلامة الفاسي: أخبر أن الوقف في هذه المواضع الأربعة على (ما) لمن أشار إليه بالحاء في قوله: (**حج**)، وهو أبو عمرو، وأن من أشار إليه بالرَّاء في قوله: (**رتلا**)، وهو الكسائي اختلف عنه في ذلك؛ فروي عنه الوقف على (ما)، وروي عنه الوقف على اللام. وتعين للباقين الوقف على اللام.

والمواضع المذكورة هي: قوله ـ تَعَالَىٰ ـ في سورة الفرقان: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]، وقوله في سورة الكهف: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩] وقوله في سورة النساء: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله في سورة سأل سائل: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ﴾ [الآية: ٣٦]، و(ما) في جميعها استفهامية في موضع رفع بالابتداء، واللام بعدها حرف جر، وهو ومجروره في موضع الخبر.

وحكم ما جاء في الحروف على حرف واحد أن يوصل في الكتابة بما بعده؛ لضعفه وامتناع قيامه بنفسه في اللفظ غير أن اللام في هذه المواضع المذكورة جَاءَتْ في المصحف منفصلة عما بعدها خارجة في ذلك عن قياس[1] الخط. ا.هـ

---

(١) من شرح الفاسي على «الشاطبية»/ مخطوط.

قال العلامة الأشموني[١] في كتابه «**منار الهدى**»: قال أبو عمرو: ووجه انفصال هذه الأربعة؛ يعني: انفصال لامها، ما حكاه الكسائي من أن (مال) جار فيها مجرى (ما بال) و(ما شأن)، وأن قوله: مال زيد وما بال زيد بمعنى واحد. ا.هـ. فحذفت (ما)؛ لكثرة مدارها في كلامهم فبقيت اللام منفصلة فكسروها لمشابهة لام الجر. والعلة لأبي عمرو في الوقف على (ما) دون اللام: مراعاة القياس وإلحاقها بجميع الحروف المفردة الجارة وغيرها. والعلة للجماعة في الوقف على اللام: اتباع الرسم والاقتداء به. والعلة للكسائي في الوجهين: مراعاة الأمرين؛ ذكره الفاسي[٢].

هذا، وقد قال ابن عبدالحق[٣]: وقد تبع الناظم فيما ذكره من الوقف على (ما) لأبي عمرو جمهور المغاربة، ومن الوقف عليه أو على اللام للكسائي بعضهم. والأصح جواز الوقف على (ما) للجميع؛ لأنها كلمة برأسها، ولأن كثيرًا من الأئمة والمؤلفين لم يذكروا فيها عن أحد شيئًا كسائر الكلمات. وأما الوقف على اللام فمحتمل لانفصالها خطًّا، ولم يصح في ذلك عن الأئمة شيء، (نبه)[٤] على ذلك الشَّمس ابن الجزري[٥].

وفي «**الإتحاف**»[٦]: والأصح جواز الوقف على (ما) لجميع القراء؛ لأنها كلمة برأسها منفصلة لفظًا وخطًّا؛ قال في «**النشر**»: وهو الذي أختاره

(١) هو أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني الشافعي فقيه مقري، من تصانيفه: منار الهدى في الوقف والابتداء، القول المبين في بيان أمور الدين. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ج (٢) ص (١٣١).

(٢) تقدمت ترجمته ص (٥٠).

(٣) في شرحه على «الشاطبية» مخطوطة، ترجمته ص (٥٠).

(٤) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٥) النشر، ج (٢) ص (١٤٦).

(٦) الإتحاف ص(١٠٦).

وآخذ به، وأما اللام فمحتمل الوقف عليها؛ لانفصالها خطًّا، وهو الأظهر قياسًا، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تنقطع عما بعدها. ا.هـ.

وهذا الوقف بنوعيه اختباري بالموحدة، على ما يأتي[(١)]. وهذا كله معنى قولي:

وفي النشر للكل الخلاف فقف لهم على اللام أو ما إن أردت للابتلا

يعني: أن الخلاف المذكور ليس مختصًّا بالكسائي بل ثابت لجميع القراء، فيجوز أن تقف لهم على (ما) أو على اللام[(٢)]، كما تقرر.

وقولي: (**إن أردت للابتلا**) إشارة إلى ما وضع له هذا الباب كما مر في قوله:

وكوفيهم والمازني ونافع عنوا باتباع الخط في وقف الابتلا

من أنهم اعتنوا بمتابعة صورة خط المصحف في الوقف؛ يعني: على الحرف الأخير، فيقفون على المثبت والمحذوف والموصول والمقطوع وغير ذلك على حسب ما ثبت في الرَّسم، ولا يخالفونه، فإنه وجد في الرَّسم العثماني مواضع على خلاف ما الناس عليه اليوم. والابتلاء - بالمد -: الاختبار، وذلك أن جميع ما ورد من ذلك إلا اليسير ليس بمحل للوقف، وإنما يقف القارئ عليه عند انقطاع نفسه غالبًا وعند سؤاله ممتحنًا عن كيفية وقفه عليه، فقد جرت العادة بالسُّؤال عن الوقف على كلمات ليست بموضع وقف؛ ليعلم به معرفة القارئ بحقيقة تلك الكلمة.

وحاصل هذا الوقف - كما قال في «**الإتحاف**» - أنه إن طابق الخط اللفظ

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).
(٢) النشر، ج (١) ص (١٤٦).

فقياسه، وإن خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو فصل لم يقصد أصلًا بل قطع التنفس عنده فاضطراري، وإن قصد لا لحاجة بل لأجل حال القارئ فاختباري بالموحدة.

وقد أجمعوا على لزوم اتباع الرَّسم فيما تدعو الحاجة إليه اختبارًا واضطرارًا. أ.هـ(١).

تنبيه

قال في «**الإتحاف**»(٢): ثم إذا وقف على (ما) واضطرارًا أو اختبارًا بالموحدة أو على اللام كذلك فلا يجوز الابتداء بقوله ـ تَعَالَىٰ ـ: (لهذا)؛ (يعني: إذا وقف على (ما)(٣) ولا هذا (يعني إذا وقف على اللام)(٤)، وإنما يبتدئ (فمال هؤلاء) انتهى(٥). أي: بل يرجع ويبتدئ مما يصح الابتداء منه على ما هو مقرر في الوقف والابتداء، كما مثل، وكذا يقال في البقية.

ومن المعلوم أن هذا الجواز أو عدمه هنا أدائي، وهو ما تحسن به القراءة لا شرعي، كما يعلم من محله. وفيما ذكره في «**الإتحاف**» مخالفة لابن القاصح(٦) حيث جوز ذلك، وعبارته: وهذه الأربعة كتبت في المصحف

---

(١) أي: انتهى من الإتحاف ص (١٠٣) بتصرف من الشارح.
(٢) الإتحاف ص (١٠٦). (٣) ما بين القوسين من كلام الشارح.
(٤) ما بين القوسين من كلام الشارح.
(٥) الخلاصة في هذه المسألة أن الوقف جائز على (ما) أو على اللام لكل القراء.
قال العلامة الطباخ:

وقف على ما أو على اللام لكل ... في مال كالفرقان سال الكهف قل

وكذلك قال صاحب «الإتحاف» كما ذكر الشارح، ونقل قوله: (والأصح جواز الوقف على (ما) لجميع القراء؛ لأنها كلمة برأسها الخ. ثم إذا وقف على (ما) أو على اللام اضطرارًا أو اختبارًا امتنع الابتداء بقوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿لِهَٰذَا﴾ أو (هذا)، وإنما يبتدئ (فمال هذا) و(مال هؤلاء). والله أعلم.
(٦) سراج القارئ، ص(١٣١).

(مال) (فمال) بانفصال اللام مما بعدها، فمن وقف على (ما) ابتدأ باللام متصلة بما بعدها، ومن وقف على اللام ابتدأ بما بعدها من الأسماء كذلك قرأت من طريق «**المبهج**» و«**التذكرة**»، ونص عليه صاحب «**المبهج**» في كتاب الاختبار . أيضًا .، وابن غلبون في «**التذكرة**» والصفراوي في كتاب «**الإعلان**»، ولم يذكر الناظم الابتداء تبعًا للتيسير. انتهت.

وغالب كتب الوقف والابتداء موافق لما في «**الإتحاف**» (نعم إن حمل كلام ابن القاصح على الابتداء بها اختبار بالباء وكلام «**الإتحاف**» على غيره فلا مخالفة)(١).

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

تنبيه:

كلمة ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾. قال العلامة الخليجي:

المختار لجميع القراء الوقف على الكلمة بأسرها؛ لاتصالهما رسمًا بالإجماع، ولذا قدمه الشاطبي في قوله:

(وقف ويكأنه ويكأن برسمه) فالوقف على الياء أو الكاف ضعيف لمن روى عنه.

انتهى بتصرف من «حل المشكلات».

والصحيح الوقف على النون في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ وعلى الهاء في كلمة ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ تبعًا للرسم بالإجماع.

فائدة:

يوقف بإثبات الياء للرسم وتحذف وصلًا للتخلص من التقاء الساكنين في مواضع جمعها بعضهم فقال:

محلي مقيمي حاضري معجزي معا ... وفي مريم آتى كذا مهلكي القرى

فبالياء قف في الكل للكل مبتلى ... لحذف سكون بعد ذي الياء جرى

ومثله نحو: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾، ونحو: ﴿مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾ فتقف بالواو ولا ترد النون التي حذفت للإضافة، وكل واو للواحد أو للجمع حذفت وصلًا لالتقاء الساكنين فإنها ثابتة رسمًا ووقفًا؛ نحو: ﴿مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾ ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ﴾ ﴿صَالُوا۟ ٱلنَّارِ﴾ إلا أربعة أفعال، فحذفت الواو منها رسمًا ولفظًا وصلًا ووقفًا وهي قوله . تعالى .: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ بالإسراء ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ بالشورى ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بالقمر ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ =

قال العلامة الفاسي: وفي أول البيت حذف، والتقدير: ومال الوقف فيه لدا الفرقان، فـ(**الوقف فيه**) إلى قوله: (**حج**): جملة كبرى أخبر بها عن (**مال**). و(**فيه**) و(**على**) متعلقان بالمبتدأ المقدر. و(**لدى**) في موضع الحال من فيه المقدر، ومعنى حج: غلب؛ يقال: حاججته فحججته؛ أي: فغلبته في الحجة أو بالحجة، وأسند ذلك إلى الوقف والمراد من وقف به، وهو من الإسناد المجازي؛ أي: غلب الوقف فيه على اللام للحجة؛ لأنه وإن كان موافقًا للخط إلا أنه مخالفٌ للقياس على جميع الحروف المفردة وغيرها، كما مر. وقوله: (**والخلف رتلا**): جملة كبرى. ومعنى (**رتلا**): تعمل على مهل وتؤدة، يشير إلى التثبت فيه. انتهى.

حكم ما في باب ياءات الإضافة

وياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم[1]، وتتصل بالاسم والفعل

= بالعلق، وحذفت الواو كذلك من قوله. تَعَالَىٰ: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالتحرير على أنه جمع صالح، وقيل: هو بلفظ الإفراد اسم جنس على حد قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾، وقد أشار إلى حذف الواو في هذه المواضع الخمسة إمامنا المتولي بقوله:

يمح بشورى يوم يدع الداع مع ويدع الإنسان سندع الواو دع
وهكذا وصالح الذي ورد في سورة التحريم فاظفر بالرشد

قال الحافظ السيوطي في «الإتقان»: والسر في حذف الواو من هذه الأفعال الأربعة التنبيه على سرعة وقوع الفعل. وسهولته على الفاعل، «نهاية القول المفيد» ص (٢٠٣).

(١) فهي زائدة آخر الكلمة، والخلاف فيها بين القراء في فتحها أو إسكانها، وهما لغتان في القرآن الكريم وكلام العرب. والإسكان أصل أوّل؛ لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون. والفتح أصل ثان؛ لأنه اسم على حرف واحد غير مرفوع فقُوِّي بالحركة، وكانت فتحة للتخفيف، وقال بعض العلماء: إن جملة ما في القرآن من ياءات الإضافة سبع مئة وست وتسعون. وهي في ذلك على ثلاثة أضرب:
النوع الأول: ما أجمع على إسكانه لمجيئه على الأصل الأول، وهو في الأكثر؛ نحو: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ﴾، وجملته خمس مئة وست وستون. =

والحرف؛ نحو: ﴿سَبِيلِي﴾ و﴿لِيَبْلُوَنِيٓ﴾ ﴿فَإِنِّي﴾ ﴿وَلِيَ﴾، والأولى مجرورة المحل، والثانية منصوبته، والثالثة منصوبته ومجرورته[(١)]، فإذا اتصلت بالاسم كان تسميتها بياء الإضافة حقيقة؛ لصحة الإضافة في الاسم، وإذا اتصلت بالفعل أو الحرف أبقى عليها ذلك الاسم توسعًا[(٢)].

وقد قسم الناظم ياءات الإضافة ستة أقسام:

القسم الأول: ما وقع منها قبل همز القطع المفتوح، وقد نبهت على ما فيه فقلت:

وَيُفْتَحُ تَحْتَ النَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ ... إِلَى دُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَافَقَ مُوهِلَا

أخبر أن المشار إليهم بالهمزة والحاء والدَّال في قوله: **(حسنة إلى دره)**، وهم: أبو عمرو، ونافع، وابن كثير قرءوا: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ أَوَلَمْ يَعْلَمْ﴾ [القصص: ٧٨] بفتح الياء، بخلاف عن ابن كثير فله الفتح والإسكان فيها، وبقي من لم يذكره على الإسكان. وإلى سورة القصص أشار بقوله: **(تحت النمل)**. ثم إن قوله: **(وتحت النَّمل)**: جملة اسمية قدم خبرها وفيها حذف، والتقدير: فتح ياء عندي، كما أشرت إليه بزيادة لفظ (يفتح)؛ للاحتياج

= **النوع الثاني**: ما أجمع على فتحة لموجب، إما أن يكون بعدها ساكن لا لام تعريف أو شبهه، ووقع في إحدى عشرة كلمة في ثمانية عشر موضعًا، نحو: ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ﴾، ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾، أو يكون قبلها (ألف)؛ نحو: ﴿هُدَايَ﴾، ووقع في ست كلمات في ثمانية مواضع، أو (ياء) نحو: ﴿إِلَيَّ﴾ و﴿عَلَيَّ﴾، ووقع في تسع كلمات في اثنين وسبعين موضعًا.

النوع الثالث: ما اختلف في إسكانه وفتحه، وهو ما ذكره الشاطبي بقوله: (وفي مئتي ياء وعشر. . . .) البيت، انتهى بتصرف من شرح «الطيبة» للشيخ محمد محفوظ الترمسي.

(١) الضمير في منصوبته ومجرورته يعود على الحرف؛ لأن الياء معه تكون إما منصوبة المحل أو مجرورة.

(٢) قوله: توسعًا؛ لأن الياء مع الفعل تكون منصوبة على المفعولية وليست مضافة إليه.

إليه. (**وحسنه إلى دره**): جملة مستأنفة تتضمن البناء على الفتح؛ حيث كان الأصل وكانت الكلمة قليلة الحروف ساكنة الوسط، والخبر منها محذوف، (**وإلى دره**) متعلق به، والتقدير: حسنه مضاف إلى دره، و(**وافق**): حال من ضمير الخبر المحذوف مقدر معه (قد)؛ يعني: أن حسن الفتح مضاف إلى دره في حال كونه موافقًا قارئًا. (**موهلًا**)؛ أي: مجعولًا أهلًا للأخذ بقراءته والنقل لروايته، أو رجلًا مزوجًا من نساء الجنة. و(**بالخلف**): حال من فاعل (وافق).

قال في «**الإتحاف**»[(١)]: وأطلق الخلاف عن ابن كثير (الشاطبي)[(٢)] والصفراوي[(٣)] وغيرهما، وكذا في الطيبة قال في «**النشر**»: وكلاهما صحيح عنه غير أن الفتح عن البزي ليس من طرق الشاطبية. و«**التيسير**»: وكذا الإسكان عن قنبل. ا.هـ. يعني: أنه ليس من طرق الشاطبية و«**التيسير**»، (بل المقروء به من طرقهما الإسكان للبزي والفتح لقنبل، وهذا معنى التوزيع الذي ذكرته بقولي)[(٤)]: ولكن هذا الخلف على التوزيع؛ أي: التقسيم

(فالفتح لم يكن لِبزٍّ ولا الإسكان وافق قنبلا)

(١) الإتحاف ص ١٠٩ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) هو عبدالرحمن بن عبدالمجيد بن إسماعيل أبو القاسم الصفراوي الإسكندراني المقرئ الفقيه المالكي. مؤلف كتاب الإعلان وغيره، كان إمامًا كبيرًا ومفتيًا على مذهب مالك، وأقرأ القراءات، وانتهت إليه رياسة العلم بالإسكندرية، توفي سنة (٦٣٦هـ)، معرفة القراء (٢/ ٦٢٥)، والغاية (١/ ٣٧٣).

(٤) ما بين القوسين سقط من (ب) وهو من كلام الشارح، والبيتين من كلام صاحب «الإتحاف»، قال المنصوري في هذه الكلمة ﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾:

لابن كثير الخلف عندي أو لم من الروايتين للتقريب تم
وفتحها طريق شاطبي لقنبل الإسكان للبزي

أي: لم يكن موافقًا لروايته، كما تقرر.

تنبيه

الواو في قولي: **(ويفتح)** من كلام الحرز، ولفظ (يفتح) زائدة، كما مَا، جيء بها بدل قول الحرز عماد؛ لأنها رمز في البيت قبله. ثم ذكرت ما وقع من ياءات الإضافة قبل همز الوصل المصاحب للام التعريف، وهو القسم الرابع، فقلت: قول الحرز: **(وفي الندا حما شاع)**؛ يعني: أن أبا عمرو والكسائي وافقا حمزة على إسكان (عباد) إذا كان قبله حرف النداء وأتى بعده لام التعريف، وذلك حرفان أحدهما بالعنكبوت ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٥٦] والثاني ثاني الزمر ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣]. وأشار بالحاء والشين في قوله: **(حما شاع)** أبو عمرو والكسائي.

فإن قيل: قوله: (حمى شاع) يقتضي أن قوله: ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ﴾ [الزمر: ١٠] داخل فيه وليس الأمر كذلك؟

فالجواب: أن ياء الإضافة[1] من هذه الكلمة محذوفة في جميع المصاحف، فلا تُعدُّ في الكلم ذوات ياء الإضافة (لذلك، ألا ترى أنه لو قيل لك: اعدد الكلم ذوات ياء الإضافة)[2] فإنك لا تعد فيها (يا رب)، ولا (يا قوم) ولا (يا عباد فاتقون) فكذلك هذه.

ولا خلاف بين القراء في حذفها وصلًا ووقفًا من طريق القصيدة، (ذكره)[3] العلامة الفاسي.

---

(١) في هذه المسألة يريد الشارح ـ رحمه الله ـ أن يقيد كلام الشاطبي الذي يدل على الإطلاق، ولا يريد التنبيه على قراءة ضعيفة.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) سقط من (ب)، والضمير في (ذكره) يعود على السؤال والجواب عليه.

قال أستاذنا[١]:

على عنكب مع ثان تنزيل اقصرن حما شاع غذ كل له حذف أولا

قوله: (**على عنكب**) متعلق بـ(اقصر)، وفيه حذف؛ أي: على يا ما في عنكب إلى آخره، وعنكب بحذف الواو والتاء من العنكبوت... وتنوين الباء للوزن ويتزن بحذف التاء وإبقاء الباء على ضمتها والواو ويكون فيه اكتفاء. ووقع مثل هذا في الدّرة في باب الهمزتين من كلمة حيث قال: (وفي العنكب)[٢] اعكسا...

قال شارحها العلّامة الرميلي[٣]: الوزن بحذف الواو والتاء من العنكبوت تشبيهًا بترخيم نحو منصور، ثم أبقى التاء على ضمتها حكاية وأجرى الإعراب عليها وجعل المحذوف منها. ا.هـ.

ويقرأ (**تنزيل**) في النظم بالتنوين وإن كانت التلاوة بالإضافة. وقوله: (**اقصرن**) بنون التوكيد الخفيفة قال في «**القاموس**»: وقصره على الأمر رده إليه، فمعنى اقصر: ردَّه قول الحرز... وفي النداء حما شاع، إلى ما في العنكبوت، وثاني الزمر فقط، ولا ترده إلى غيرهما كأول الزمر؛ لما علل به أستاذنا بقوله: إذ كلٌّ يعني من القراء له حذف أي للياء أولًا أي في الأول من الزمر.

قال العلامة الفاسي: وقد روى من طريق الشذائي[٤] أبو بكر (يعني:

---

(١) المراد بأستاذه الشيخ علي الميهي.

(٢) الصواب: سوى العنكب.

(٣) انظر ترجمته ص (١٢٨).

(٤) هو أحمد بن نصر بن منصور، أبو بكر الشذائي البصري، أحد القراء المشهورين قرأ على الكاغدي والعلاف صاحبي الدوري، وأبي بكر مجاهد وآخرين.
قال أبو عمرو الداني: مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالقراءة بصير بالعربية، توفي سنة (٣٧٣هـ). معرفة القراء (١/ ٣١٩) وانظر: الغاية (١/ ١٤٤).

شعبة) عن عاصم فتحها في الوصل وحذفها في الوقف، وجاء من رواية قُتَيْبه[١] عن الكسائي إثباتها في الوقف، وفيها مخالفة الرسم[٢]. ا.هـ.

ومن المعلوم أنه يترتب على حذفها رسمًا أن من وقف اختيارًا يقف على الدال كغيره من المحذوفات بخلاف ما لو وقف على ما لم تحذف منه الياء فإنه يقف على الياء، لا فرق بين من سكنها وصلًا أو حركها كذلك.

تنبيه

الإشارة بقول الحرز: **(حما)** إلى حماية من قرأ بإسكان النداء؛ لصحته نقلًا ولغةً وعلةً؛ لكون النداء محلًّا للتغيير وإن كان الفتح هو الأصل. ويقرأ لفظ (أولا) في النظم بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو التنوين في حذفٍ.

حكم ما في ياءات الزوائد

وهي هنا يا متطرفة زائدة[٣] في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، كما ذكره صاحب الحرز بقوله: **(ودونك ياءات)** البيت، قال: **(وكيدون في الأعراف حجَّ ليحملا بخلف)**؛ أخبر أن المشار إليهما بالحاء واللام في قوله: **(حجَّ ليحملا)**، وهما: أبو عمرو وهشام أثبتا الياء في ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] بالأعراف، أما أبو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك وهو على

---

(١) هو قتيبة بن مهران الأزادني الأصبهاني المقريء. قرأ على الكسائي وصحبه أربعين سنة، حتى قيل: إن الكسائي قرأ أيضًا عليه. وإليه انتهت رياسة الإقراء بأصبهان. معرفة القراء (١/ ٢١٢) وانظر: الغاية (٢/ ٢٦).

(٢) اتفق القراء على حذف الياء من ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾ أول الزمر وصلًا وقفًا، وفي «الإتحاف»: إلا ما انفرد به أبو العلاء عن رويس من إثباتها وقفًا فخالف سائر الناس، ومعنى هذا أن رواية الشذائي وقتيبة رواية شاذة لا يقرأ بها.

(٣) سميت زائدة لزيادتها في التلاوة على رسم المصحف عند من أثبتها، ومن لم يثبتها فليست عنده بزائدة.

أصله يثبتها في الوصل ويحذفها في الوقف، وأما هشام فإنه عنه خلاف فيها روي (عنه)[1] إثباتها في الحالين وحذفها في الحالين، وقيدها بالسُّورة احترازًا من قوله في سورة هود: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ [الآية: ٥٥] فإنها ثابتة في الحالين للجميع، ومن قوله من سورة المرسلات: ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ ﴿٣٩﴾﴾ [الآية: ٣٩] فإنها محذوفة في الحالين للجميع.

قال ابن عبدالحق: وليس لهشام زائدة غير هذه، وهي المشار إليها في أول الباب في قوله: **(لوامعًا بخلف)** وإنما كرَّر الخلاف؛ للتأكيد، أو لدفع من يقول: لا خلاف عن هشام.

هذا، والذي في «**النشر**»[2] إثبات الياء في آية الأعراف في الحالين؛ ولذا قلت: **(ولكن أثبت النشر مسجلا)**؛ أي: ولكن وإن ذكر عنه الخلاف في الحرز فقد أثبت الياء عنه فيها صاحب «**النشر**» **(مسجلا)**؛ يعني: مطلقًا في حالتي الوصل والوقف. وفي «**الإتحاف**»[3]: ووافقهم هشام؛ يعني: وافق من أثبت الياء في ﴿كِيدُونِ﴾ بالأعراف (بخلف)[4] عنه، فقطع له الجمهور بالياء في الحالين، وهو الذي في طرق «**التيسير**» أن يُقرأ له في «**التيسير**»[5] بسواه، وذِكْرَه الخلاف فيه على سبيل الحكاية كما نبَّه عليه في «**النشر**»[6]، وروى الآخرون الإثبات عنه في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عند ابن فارس في «**الجامع**» سواه، وبه قطع في «**المستنير**» و«**الكفاية**» عن الداجوني، وهو الظاهر من عبارة الداني في «**المفردات**».

---

(١) سقطت من (ب).
(٢) النشر، ج (٢) ص (١٨٥).
(٣) الإتحاف ص (١١٥).
(٤) سقط من (ب).
(٥) سقط من (ب).
(٦) النشر، ج (٢) ص (١٨٥).

وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في «**التيسير**» إن أخذ به وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني في الشاطبية هو هذا، على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية من غاية البعد وكأنه تبع فيه ظاهر «**التيسير**» فقط كذا في «**النشر**»(١) ا. هـ.

ومعنى قوله: (**حج**): غلب في الحجة، وأسند ذلك إلى مقدر قبل (كيدون)؛ أي: وإثبات يا كيدون حج، والمراد صاحبه وهو أبو عمرو؛ لأن أصله إثبات الياء في الوصل؛ لأنه الأصل، وحذفها في الوقف موافقة للرسم.

وقوله: (**ليجملا**): **التجميل**: التزين؛ أي: ليجمل ذلك، والضمير عائد على الإثبات المقدر؛ أي: وإثبات يا كيدون غلب صاحبه(٢). قال:

وفي المتعَالي دُرُّهُ والتلاقِ وَالتْـ ... نَادِ دَرًا بَاغِيه بالخُلْف جهلَا

أخبر أن المشار إليه بالدال من قوله: (**دره**)، وهو: ابن كثير أثبت الياء في ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ في الرعد وهو على أصله يثبت في الحالين، والباقون بالحذف في الحالين.

قوله: (**والتلاق**) إلى آخره أخبر أن المشار إليهم بالدال من (**درا**) والباء من (**باغية**) والجيم من (**جهلا**)، وهم: ابن كثير، وقالون، وورش أثبتوا الياء في غافر في ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ومما يؤكد ذلك قول الإبياري:

وكيدون في الأعراف إثبات يائه ... لذا الوصل أو وقف أتى عن هشامنا

وقال الخليجي . رحمه الله .:

وقال الجعبري: وصلت إلى هشام بعد موت ابن ذكوان ثلاث مرات ثم رجعت إلى حلوان، فورد إليّ كتابه (إني أخذت عليك ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ بالأعراف بياء في الوصل، وهي بياء في الحالين) اهـ. حل المشكلات (٦٨).

وقوله: (**بالخلف**)؛ أي: عن قالون وحده على أصولهم، فابن كثير يثبتها في الحالين، وورش يثبتها في الوصل ويحذفها في الوقف، وقالون عنه فيهما خلاف؛ روي عنه إثباتها في الوصل وحذفها في الوقف على أصله، وروي عنه حذفها في الحالين. وأما باقي القراء فإنهم يحذفونها في الحالين.

و(**درا**) بمعنى دفع، فأبدلت الهمزة ألفًا تخفيفًا. و(**باغيه**) بمعنى طالبه وملتمسه، وهو القارئ به. و(**جُهَّلَا**) جمع جاهل، وهو مفعول (درا)، والمعنى أنه دفع طالبه الجهال (المتعصبين)[١] له (بكونه)[٢] رأس آية من التعصب للحذف لصحة الإثبات لغة ودراية. والحق مع (المصنف)[٣] فقد قال العلامة الإسقاطي[٤]: ليس لقالون فيهما إلا الحذف؛ يعني: في الحالين، وانفرد أبو الفتح فارس في (قراءته)[٥] على عبدالباقي عن أصحابه عن قالون بالوجهين الحذف والإثبات، وأثبته في «**التيسير**» وتبعه الشاطبي على ذلك؛ قال في «**النشر**»: وقد خالف عبدالباقي في ذلك سائر الناس.

ولا أعلمه وَرَدَ من طريق من الطرق عن أبي نشيط[٦] ولا عن الحلواني وأطال في بيان ذلك[٧] ا.هـ. وهذا معنى قولي:

---

(١) في نسخة ألف (المصغين)، والصواب ما ذكر من (ب).

(٢) في نسخة ألف (يكون)، والصواب ما ذكر من (ب).

(٣) في نسخة ألف (المضعف)، والصواب ما ذكر من (ب).

(٤) تقدمت ترجمته ص (١٥١).

(٥) في نسخة (أ): (قولته)، والصواب ما ذكر من (ب).

(٦) هو أبو نشيط، محمد بن هارون المروزي المقرئ. أخذ القراءة عرضًا عن قالون، وكان من حفاظ الحديث والرحالين فيه، قال ابن أبي حاتم: صدوق. توفي سنة (٢٥٨هـ). معرفة القراء (١/ ٢٢٢)، والغاية (٢/ ٢٧٢).

(٧) قال المنصوري مخبرًا بأن الإثبات انفراده لا يقرأ بها من طريق الحرز، فقال:

وفارس عن عبد باق ذوا انفراد   بخلف قالون التلاق والتناد =

وقد رَد هذا الخلف في النشر قائلا   له الحذف في الاثنين وقفًا وموصلا

أي: لقالون حذف الياء في الاثنين، وهما: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ في حالة الوقف وفي حالة الوصل.

قال ابن عبدالحق: **(مُوصلا)** بضم (الميم)[١] اهـ. قال الفاسي (والموهل)[٢] اسم مصدر (وهل)[٣]، والمعنى: وقفًا ووصلًا ا.هـ. وهما حالان من الهاء في (له)؛ أي: واقفًا وواصلًا.

تنبيه

يُقرأ لفظ (الاثنين) بالنقل كنظائره قال[٤]:

(فبشر عباد افتح وقف ساكنًا يدا) أمر للمشار إليه بالياء في قوله: **(يدا)**، وهو: السُّوسي بفتح الياء في الوصل في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] وإسكانها في الوقف، وكذلك ذكر الحافظ أبو عمرو في **«التيسير»** عنه.

وذكر فيه عن أبي حمدون وغيره عن اليزيدي فتحها في الوصل وحذفها في الوقف، ولا خلاف بين الباقين في حذفها في الحالين اتباعًا للرسم، ولذلك عدها الناظم في الزوائد، ووقع في هذه الكلمة اختلاف كثير.

قال العلامة الفاسي[٥]: وقوله: **(فبشر عباد افتح)**: جملة فعلية، وفيها

= وقال الإبياري:

تلاق التناد احذف لقالونهم كذا   به نرتع عن قنبل قد تزينا

(١) في نسخة (ب): (الزاو)، والصواب من (أ).

(٢) في نسخة (ب): (والموصل)، والصواب من (أ).

(٣) في نسخة (ب): (وصل)، والصواب من (أ).

(٤) القائل هو الإمام الشاطبي.

(٥) في اللآلي الفريدة / مخطوط.

حذف، والتقدير: وَيَا فبشر عباد افتح. و(**ساكنًا**): حال من ضمير محذوف، والتقدير: وقف عليه؛ أي: على الياء. و(**يدًا**) مُقدر معه حذف. أيضًا.؛ أي: ذا يَدٍ، والمراد باليد النعمة، وهذا التقدير وإن كان متكلفًا فإن الحاجة دعت إليه، وهو أولى من قول من جعل (ساكنًا) حالًا من فاعل (قف) و(يدًا) تمييزًا.

وقال: أشار بقوله: (**ساكنًا يدًا**) إلى ترك[(١)] الحركة باليد؛ لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته يحرك يده في تضاعيف كلامه، فكأنه قال: قف ساكنًا يدًا، ولا تتحركْ في رد ذلك بسبب ما فيه من الخلاف، وهذا المعنى وإن كان حسنًا غير أن كيفية الوقف للسُّوسي تَذْهب معه. فكان ما ذكرته أولى. انتهى.

وقال ابن عبدالحق: نبه بذلك على دفع الاعتراض على الوجه الثاني، بمخالفته لأصله من الحذف في الوقف؛ لأنه لما فتحها في الوصل تشبيهًا بياء الإضافة سكنها في الوقف لها. أيضًا.؛ أي تشبيهًا. أيضًا. بها على أنه روى حذفها له في الوقف على أصله، فتحصل أن له في الوصل إثباتها مفتوحة وفي الوقف وجهين إثباتها ساكنة[(٢)] وحذفها ا. هـ.

---

(١) عبارة ابن القاصح: إلى تركه الجدال؛ أي: النقل كذا فلا ترده بقياس وقف ساكنا يدًا ا.هـ سراج القارئ (١٤٦).

(٢) الخلاصة ما ذكرها الشارح من إثبات الياء المفتوحة وصلًا، وفي الوقف إمَّا إثباتًا ساكنة أو حذفها والوقف على الدال ساكنة. واستدل بأن كلام الشاطبي يفيده وأنه منقول، وهو كذلك؛ لأن الداني قطع بالحذف في «التيسير» وقفًا، وقال: وهو عندي قياس قول أبي عمرو في المرسوم.

وقال في «المفردات» بعد ذكر الفتح والإثبات في الوصل: فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء، ويجوز حذفها، والإثبات أقيس اهـ. ملخصًا من حل المشكلات (٩٠).

قال السنباطي:

فبشر عبادي قف لسوس بيائه وبالدال ساكنًا ففي النشر عولا =

وهذا معنى قول أستاذنا بعد قول الحرز: (**وقف ساكنًا يدًا على الدال أو**

= وقال العلامة الإبياري:

فبشر عبادي قف بياء ودالها فكل من الوجهين للسوسي يعتني

وما ذكره الشيخ المخللاتي في كتابه فتح المقفلات/ مخطوط ونقله الشيخ القاضي. يرحمه الله. نقلًا عن السيد هاشم في كتابه «البدور الزاهرة» ص (٢٧٢) من أن طريق الحرز في هذه الكلمة هو الحذف في الحالين فقط، غير صحيح ومخالف لأقوال المحققين والمحررين التي سبق بيانها، ومخالف كذلك لجميع شراح «الشاطبية» كالضباح والبنا الدمياطي وأبي شامة وغيرهم، ثم قال الشيخ القاضي مؤكدًا الحذف في الحالين من «الشاطبية» بقوله: (وهذا ما يؤخذ من «النشر» صراحة) وبالرجوع إلى «النشر» ج (٢) ص (١٨٩) تبين أن في هذه المسألة في «النشر» اضطرابًا في المعنى واللفظ، وإنما تحتاج إلى تحقيق، فقد يكون الخطأ من الكتاب، ولم يأخذ العلماء جميعًا بهذا الظاهر خصوصًا الشيخ الصفاقسي في «غيث النفع» (٣٣٨) والمتولي في «الروض النضير»/ مخطوط وغيرهما من الشراح.

وبيان ذلك أن صاحب «النشر» ذكر القراءات التي في هذه الكلمة من طريق «الشاطبية» و«الطيبة» معا للسوسي وهي ثلاثة. الأول والثاني إثبات الياء مفتوحة وصلًا، وإثباتها ساكنة وقفًا أو حذفها والوقف على الدال ساكنة الثالث الحذف في الحالين، ثم أخذ يبين طرق القراءات الثلاث فقال، بالحرف الواحد في نفس الصفحة سطر (٤): فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب «التيسير» ومن تبعه، وبه قرأ على فارس ابن أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشي لا من طريق ابن جرير كما نص عليه في «المفردات» فهو في ذلك خارج عن طريق «التيسير») اهـ.

وقبل أن نبين ما في هذا النص من تناقض يجب التنبيه على النقاط التالية:

١. كلمة (قطع بالفتح والإثبات) لا تفيد احتمال الحذف.

٢. قوله: (وبه قرأ على فارس إلخ) الضمير عائد على الإثبات مع الفتح وصلًا؛ لأنه أقرب مذكور، وهو خطأ كما سنبيه.

٣. من المتفق عليه أن طريق «الشاطبية» و«التيسير»، هو موسى بن جرير، وليس طريق إسماعيل القرشي.

٤. الضمير في قوله: (كما نص عليه في المفردات)، عائد على قراءة الداني على إسماعيل القرشي لا من طريق ابن جرير.

٥. قوله: وذلك خارج عن طريق «التيسير»، المشار إليه هو قراءة الداني على إسماعيل القرشي لا من طريق ابن جرير. =

يا)؛ أي: أو على الياء، وكل من الوجهين صحيح معمول به، وأيضًا **(قد**

= وبعد أن عرفنا هذه النقاط يسهل علينا فهم الناقض في كلام «النشر» فيما يلي:

أولًا: قوله: وبه قرأ على فارس بن أحمد إلخ الضمير عائد على الفتح والإثبات وصلًا، وهذا خطأ، والصواب أن يعود على الحذف في الحالين كما فعل الصفاقسي ص (٣٣٨) والمتولي في «الروض النضير»/ مخطوط وغيرهم فقد ذكروا هذه العبارة بحروفها وهي (وبه قرأ على فارس إلخ) بعد قولهم: (وقرأ الباقون بالحذف في الحالين) ثم ذكروا وبه قرأ على فارس إلخ، فأعادوا الضمير على الحذف في الحالين، وبهذا يستقيم الكلام، أما عود الضمير على الإثبات فهو خطأ وفيه تناقض من عدة وجوه:

الأول: أن طريق إسماعيل القرشي ليس طريق «التيسير»، وبناء عليه فلا يستقيم الكلام إلا إذا كان الضمير عائدًا على الحذف كما فعل الصفاقسي ومن تبعه.

الثاني: أنه أثبت بطريق القطع أن «التيسير» فيه الإثبات، فكيف ينفيه عن ابن جرير وهو طريق «التيسير» ويثبته للقرشي وطريقة الحذف، وليس من طريق «الشاطبية» و«التيسير».

الثالث: قوله: فهو في ذلك خارج عن التيسر يؤكد أن الضمير عائد على الحذف وليس على الإثبات؛ لأن طريق القرشي الحذف، وطريق ابن جرير الإثبات، وقراءة الداني على فارس بن أحمد بالحذف لا من طريق ابن جرير خروج عن «التيسير»؛ لأنه قطع في «التيسير» بالإثبات، وقد خرج عنه فقرأ بالحذف على إسماعيل القرشي.

وقال صاحب «النشر» في السطر (١٤) من نفس الصفحة في نفس الكلمة: وروى الآخرون حذفها وفي السطر (١٥) وقطع به الداني. أيضًا. في «التيسير»، معناه أن الداني قطع بالحذف لباقي القراء ما عدا السوسي بالحذف في الحالين، وهو مسلم به.

ثم قال ابن الجزري في سطر (٢١): وذهب الباقون عن السوسي إلى حذف الياء وصلًا ووقفًا إلخ، ولم يذكر «التيسير» ضمن الكتب التي ذكرها، فهذا معلوم أن الحذف للسوسي من طريق «الطيبة» وليس من طريق «الشاطبية» و«التيسير».

وقوله في الصفحة التالية (١٩٠) سطر (٢): (وهو الذي ينبغي أن) في «التيسير»، أقول: كلمة ينبغي لا تفيد الوجوب، ويوضحها المتولي في الروض النضير/ مخطوط عند تحريره لهذه الآية وهي قوله. تَعَالَىٰ: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾ إلى قوله: ﴿مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ فذكر الحذف في الحالين مع القصر في المنفصل والإمالة في كلمة النار، من طرق ليس فيها التيسير، ثم قال هذه العبارة، وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير أقول: قال ذلك، لأن طريق التيسير، القصر في المنفصل والإمالة في النار للسوسي، فرأى أن يكون هذا الوجه من طريق التيسير ولكن ليس في التيسير حذف الياء في الحالين، وهناك طرق أخرى فيها القصر مع الإمالة والمعول عليه هو الإلتزام بالطرق الصحيحة وليس بالعمل بكلمة ينبغي أو أرى وغير ذلك، فظهر من هذا أن السوسي ليس له من طريق الشاطبية إلا فتح الياء ثابتة وصلًا، أما في الوقف فله أن يثبتها ساكنة أو يحذفها ويسكن الدال، وليس في التيسير الإقتصار على الحذف في الحالين كما ذكر صاحب البدور الزاهرة ومن تبعهم فلا يلتفت، والله أعلم. =

تنقلا) بفتح التاء والنون؛ أي: انتقل إلينا عن أهل الأداء كما تقرر.

وهذا ما جرى عليه شراح الشاطبية والمحرِّرون، ولم يقل بالحذف في الحالين إلا الشيخ عبدالفتاح القاضي .يرحمه اللّه. ووافقه الشيخ محمود جادو .يرحمه اللّه. والشيخ عبدالرافع رضوان.

وقد قال الشيخ عبدالرحمن الخليجي .رحمه اللّه. في هذه المسألة:

وفي عبادي بعد بشر في الزمر قف مثبتًا عن صالح السوس الأغر

ووصله فيه بفتح الياء وتم ....

وغيره كثير، ولكن مخالفة الإجماع قد يستسهلها البعض نعوذ باللّه من المخالفة. واللّه الموفق.

قال (وفي نرتعي خلف ذكا) أخبر أن المشار إليه بالزاي في زكى وهو قنبل أختلف عنه.

في ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ فأبو ربيعة[١] وابن الصباح[٢] رويا عنه إثبات الياء في الحالين، وغيرهما الحذف في الحالين، والباقون بحذفها في الحالين، كذا أطلقه قال في الإتحاف[٣] والإثبات في (يرتع).

(له)؛ يعني: لقنبل (رواية ابن مجاهد)[٤]، والوجهان في الشاطبية

= **تنبيه**: قول الشاطبي، وخلفهما للمازني (عد أعدلا) معناه أن أبا عمرو البصري خُيِّر بين الحذف والإثبات في لفظي (أكرمن، أهان) في حالة الوصل فقط، وأما في الوقف فعلى أصله بالحذف، فتنبه.

(١) هو محمد بن إسحاق بن وهب، أبو ربيعة الربعي المكي المقرئ مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط، قرأ على البزي وعرض على قنبل، وصنف قراءة ابن كثير وأقرأ في حياة شيخه، توفي سنة ٢٩٤هـ. (معرفة القراء ١/ ٢٢٨، والغاية ٢/ ٩٩).

(٢) هو محمد بن عبدالعزيز بن الصباح المكي أبو عبدالله، من جلة المقرئين، قرأ على قنبل، وأبي ربيعة محمد بن إسحاق، وإسحاق الخزاعي، وقرأ عليه علي بن محمد الحجازي، ومحمد بن زريق البلدي، وآخرون. (معرفة القراء ١/ ٢٨٣، والغاية ٢/ ١٧٢).

(٣) الإتحاف ص١١٥ .

(٤) ما بين القوسين خطأ، والصواب كما قال صاحب «الإتحاف» (١١٥): (رواية ابن =

كـ«**التيسير**» إلا أن الإثبات ليس من طريقهما كما نبه عليه في «**النشر**» ا. هـ.
فعلم أن له حذف الياء من طريقه دون الإثبات، كما قلت: (**لكن اعتمد**) أنت أيها الناقل (**له الحذف إذ الإثبات في النشر أبْطلا**)؛ أي: أبطل إثباته من الطريق المذكورة له، كما مر(١).

تنبيه يقرأ لفظ (الإثبات) بالنقل كما مرَّ. ا. هـ.

وإلى هنا تم الكلام على ما في الأصول(٢)؛ أي: الحروف المجموعة.

وقد شرعت في الكلام على ما في الفرش(٣)؛ أي: الحروف المنثورة المبسوطة في السُّور حرفًا حرفًا، فقلت:

حكم ما في سورة البقرة

قال: (واعدنا)(٤) دون ما ألف حلا: ..... أخبر أن المشار إليه

= شنبوذ، والحذف رواية ابن مجاهد).

(١) طريق قنبل من «الشاطبية» هو ابن مجاهد، وقد أثبت له الحذف في الحالين، وأما طريق ابن شنبوذ فليس من طريقها، ولذلك قال في «النشر»: وهذا من المواضع التي خرج فيها عن طرقه، النشر (٢/ ١٨٧)؛ يعني: أن الشاطبي خرج عن طريقه في قوله: (وفي نرتع خلف زكا). قال الصفاقسي: ومما يدل على أن ذكره في «التيسير» على سبيل الحكاية أنه لم يذكره في باب الزوائد، وإنما ذكره في آخر السورة، «غيث النفع» ص(٥٥).

(٢) قوله: الأصول؛ أي: أصول القراءات السبع، وإنما أطلق القراءى على الأبواب أصولًا؛ لكثرة دورانها واطرادها ودخول حكم الجميع في حكم الواحد منها، فإنه إذا ذكر فيها حكم ولم يقيده يدخل تحته كل ما كان مثله.

(٣) قوله: في الفرش، هكذا تعوَّد المصنفون في القراءات أن يقسموها إلى قسمين: قسم يتكلمون فيه على الأصول، والقسم الثاني على الفرش، وهو في الأصل مصدر فرش بمعنى نشر، أطلق هنا على ما قلَّ وروده ولم يطرد، وسمي بذلك لانتشاره كأنه انفرش وتفرق في السور مثل: ﴿هُزُوًا﴾، ﴿نَبِيٍّ﴾. ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾، وهكذا.

(٤) ترك الجمزوري بيتًا من نظم الكنز، فلعله سهو، وإليك البيت ومعناه؛ قال:

وقيل الثلاثي حيث جاء يشمها   فيخرج قبلا كله قيله فلا =

بالحاء في قوله: (حلا)، وهو: أبو عمرو قرأ ﴿وَعَدْنَا﴾ دون ألف؛ أي: بغير ألف بين الواو والعين؛ لأن الوعد من الله وحده، والباقون بالألف على أنه من المواعدة.

قال في «البحر»[1]: فالله ـ تعالى ـ وعد موسى الوحي، وموسى واعد الله ـ تعالى ـ المجيء.

وقوله: (جميعًا)؛ أي: في جميع القرآن في قصة موسى فقط، وهو ثلاثة مواضع: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] هنا، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] بالأعراف ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ﴾ [طه: ٨٠] بطه، ولذا قلت: (بها)؛ أي: بالبقرة (وأعراف وطه، فقط تنزلا).

قال العلامة الفاسي: وفي قوله: (وعدنا جميعًا) إشكال؛ لأن إطلاق ذلك يقتضي الخلاف في جميع ما جاء منه، ولم يَرِد الخلاف إلا في هذه السورة، والأعراف وطه. فأما قوله: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [القصص: ٦١] و﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٤٢] فلا خلاف فيه. ولو قال: (وعدنا وعدناكم بقصر حلا حلا) لانصرف (وعدنا)[2] إلى الموضعين ووعدناكم إلى الثالث، أو لو قال: وعدنا مع الأعراف طه حلا حلا على إرادة ومع الأعراف طه، أو مع الأعراف وطه، لحصل البيان

= ومعناه: أن لفظ ﴿قِيلَ﴾ وهو فعل ثلاثي قلبت عينه ألفًا في الماضي فصار قال: ثم بني للمفعول، فصار قيل. وقد ورد الإشمام فيه، فأوضح المحرر أنه لا يشمل: ﴿قِيلًا سَلَامًا﴾ ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ﴾ لأنهما ليسا أفعالًا، قال الإبياري:

وقيل الثلاثي اشمم فيخرج قبله   وقيلا..... ....

وقال الطباخ:

وقيلا وقيله مقيلا كذا   لا تشم لقا فهم فاسما تعقلا عقلا فام

(١) البحر المحيط لأبي حيان.

(٢) سقط من (ب).

واندفع الإشكال[١] ا. هـ.

ورَدّ هذا الإشكال ابن القاصح[٢] (ونص)[٣] عبارته: فإن قيل: ظاهر كلامه العموم فيها؛ أي: في البقرة وفي غيرها. قيل: لا نسلم (ذلك)[٤]؛ لأنه لما ذكرها في قصة موسى قضى بالتقييد واقعًا بالقصة فلا يؤخذ في غيرها؛ لئلا يرد عليه ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ﴾ ونحوه ا. هـ. أي: فهو بدون ألف للجميع؛ لعدم صحة المفاعلة فيه[٥]. ا.هـ.

وقوله: **(دون ما ألف)** تقييد ليس فيه رمز، فـ(ما) زائدة. قال:

وقالون في الاحزاب في للنبيء مع بيوت النبيء الياء شددَ مبدلا

قال الشارح: في شرح هذا البيت والذي قبله وهو قوله:

وجمعا وفردًا في النبيء وفي النُّبو ءَةِ الهمز كل غير نافع ابدلا

أخبر أن كل القراء أبدلوا الهمزة في (النَّبي) المجموع جمع السّلامة وجمع التكسير والمفرد؛ نحو: ﴿ٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ و﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ و﴿ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ و﴿أَنۢبِيَآءَ﴾ وفي النبوة إلا نافعًا فإنه قرأ بالهمزة في جميع ذلك.

---

(١) انظر: اللالئ الفريدة للفاسي/ مخطوط.

(٢) سراج القارئ، ص (١٥٠).

(٣) في نسخة (ب): (وهي)، والصواب ما ذكر.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) وقال المنصوري:

وعدناكم طه ومن قبل موسى خذ فبالقصر للبصريِّ قد قرأ الملا

والمراد بما قبل موسى موضعي البقرة والأعراف.

وقال الأبياري:

.... وواعدنا بلا ألف هنا

وما جاء في طه وأعرافها فقط لبصر ....

فخرج موضع القصص الآية (٦١) وموضع الزخرف الآية (٤٢) كما ذكر الشارح. والله أعلم.

ثم أخبر أن قالون خالف أصله في موضعين فأبدل فيهما ولم يهمز، وهما قوله ـ تَعَالَىٰ ـ في سورة الأحزاب ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] وبين كيفية إبداله فيهما، ولم يتعرض لكيفية الإبدال في الباقي(١).

وكيفية ذلك أن يُبْدَلَ ما وقع منه بعد الياء السَّاكنة ياءً ويدغم الياء السَّاكنة في الياء المبدلة، فيصير اللفظ بياء مشددة، وذلك في ﴿النَّبِيُّ﴾ و﴿النَّبِيِّنَ﴾ و﴿النَّبِيُّونَ﴾، ويبدل ما وقع بعد الواو الساكنة واوًا وتدغم الواو الساكنة في الواو المبدلة، فيصير اللفظ (بواو مشددة، وذلك في ﴿النُّبُوَّةَ﴾)(٢)، ويبدل ما وقع منه بعد الكسرة ياء ولا يزاد على ذلك، وذلك في ﴿الْأَنبِيَاءَ﴾ و﴿أَنبِيَاءَ﴾. واتفقوا كلهم على إثبات الهمزة المتطرفة التي بعد الألف من لفظ ﴿أَنبِيَاءَ﴾ و﴿الْأَنبِيَاءَ﴾ في الوصل والوقف إلا حمزة وهشامًا فإنهما يقفان بتركها.

والحجة لنافع في الهمز أنه الأصل؛ لأنه من النبأ فالنبيء فَعِيل بمعنى مُفْعِل؛ لأنه مخبر عن الله عَزَّوَجَلَّ، وقد جاء في جمعه أنبياء مهموزًا.

والحجة لمن قرأ بالإبدال: طلب التخفيف؛ لكثرة الاستعمال في النبي وبابه.

وفائدة قوله: (مبدلا) لينص على أن قالون فعل ذلك لما عرض من اجتماع الهمزتين؛ لأن كل واحد من هذين الموضعين بعد همزة مكسورة، ومذهبه في باب الهمزتين المكسورتين أن يسهِّل الأولى إلا أن يقع قبلها حرف مدٍّ فيبدل، فلزمه أن يفعل هنا، ما فعل في ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ فإنه أبدل ثم

---

(١) قوله: ولم يتعرض لكيفية الإبدال في الباقي؛ أي: لغير قالون من القراء؛ لأن نافعًا يقرأ بالهمز في ﴿النَّبِيُّ﴾ و﴿النَّبِيِّنَ﴾ و﴿النَّبِيُّونَ﴾ وصلًا ووقفًا.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

أدغم، غير أن الوجه متعيِّن هنا لم يَرِو غيره. ا.هـ[(١)].

وقال بالإبدال هاهنا دون ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾؛ لكثرة استعماله في النبيء. ا.هـ.

ثم إن هذا الإبدال والإدغام له إنما هو في الوصل، وإذا وقف عاد إلى أصله بالهمز من غير إبدال، ولذا قلت: (وإنما[(٢)] يشدد مبدلا لدى الوصل) ثم عللت له فقلت: (إذ تسهيل همزٍ كيائه به يلتقي المثلان)؛ أي: لأنه إذا همز على أصله اجتمع همزتان مكسورتان منفصلتان، ومذهبه تخفيف الأولى بالتسهيل فيلتقي مثلان، فَعَدَل عن التسهيل إلى البدل بعد الياء توصلا إلى الإدغام؛ مبالغة في التخفيف، كما مرَّ.

وقولي: لا الوقف عطفًا على الوصل المجرور (بلدى)[(٣)]؛ أي: ولا يشدد عند الوقف؛ لما مر.

ولما كان هذا المحل يحتاج إلى التأمل وحفظ المراد قلت: (**فاعقلا**)؛ أي: احفظ ما قلته لك وتأمله؛ لئلا تفهم خلاف[(٤)] المراد.

قال: (**ويبصط عنهم غير قنبل اعتلا**): قوله: (عنهم)؛ أي: عن هؤلاء المذكورين في الشطر قبله في قوله: (**صفو حرميِّه رضى**)؛ وهم: شعبة، ونافع، وابن كثير، والكسائي إلا قنبلًا؛ أي: قرءوا هنا ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالصاد على حسب ما لفظ به لأجل الطاء بعدها.

---

(١) يعني انتهى من نظم الشاطبي.

(٢) لم يذكر المؤلف نظم. الكنز منفصلًا ثم يشرحه، ولكنه يشرحه جملة جملة، فقوله: (وإنما) ليس في النظم وإنما توضيح لمعناه.

(٣) في نسخة (ب): (بدلا)، والصواب ما ذكر.

(٤) لأن كلام الشاطبي عام، ولكنه يريد أن يبين أن قالون قرأ بياء مشددة في ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ وصلًا فقط، وما ورد من تسهيلها فضعيف، وإذا وقف يقف بالهمز؛ لانعدام اجتماع الهمزتين. كما قال بعضهم: =

أما (يبسط) في غير هذه السُّورة فإنه بالسِّين للجميع بلا خلاف. ثم كمَّلت هذا الشَّطر بمحترز[١] قوله الآتي: (وفي الخلق بصطة) فقلت: (**وبالسِّين كلٌّ زاده بسطه تلا**)؛ أي: وقرأ كل القراء ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧] في البقرة بالسِّين من طريق القصيد[٢]؛ لأنها رسمت في جميع المصاحف بالسِّين.

ثم أخبر أن الباقين بعد (**صفو حرميه رضى**) قرءوا ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ بالسِّين حيث قال: (**وبالسِّين باقيهم**)؛ أي: باقي القراء، وهم: قنبل، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وحمزة، وذكر (الباقين)[٣] لئلا يتوهم أن (بعضًا)[٤] يشمُّها زايًا.

والحجة لمن قرأ ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ و﴿فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ بالسِّين: الإتيان بهما على الأصل، وحملهما على ما جاء من لفظهما.

ثم قال: (**وفي الخلق بسطة بالأعراف**)؛ يعني: أن اختلافهم فيه

= وللبني إن مع البنيّ ... إلا إدغامه على المروي

وفي كفايته أبي العز ظهر ... تسهيله وهو بالضعف اشتهر

والمراد بالتسهيل هو الإبدال وقفًا، وهو ضعيف، وإليك ضابطين لهذه المسألة قال الحسيني في «إتحاف البرية»:

وقالون حال الوصل للنبي مع ... بيوت النبي الياء شدد مبدلا

وقال المحقق الطباخ:

وقف لقالون بهمز في النبي ... من قبل إن إلا وفي الوصل أبي

(١) هذا الاحتراز ضروري؛ لأنه قد يتوهم أحد قراءتها بالصاد، وهي بالسين في جميع المصاحف.

(٢) وقوله: (من طريق القصيد)؛ يعني: الحرز احترازًا من طريق «النشر» فقد قرأه بالصاد قنبل بخلاف عنه.

(٣) في نسخة (أ): (البابين)، والصواب ما ذكر.

(٤) في نسخة (ب): (بعضها)، والصواب ما ذكر.

نَا اختلافهم في ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ بالبقرة، فشعبة ونافع والكسائي والبزي قرءوا بالصاد كما نطق به، لما مر، والباقون قرءوا بالسين كما مر.أيضًا.(١) .

ثم قال: (**وقل فيهما الوجهان قولا موصلا**)؛ أي: في ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ بالبقرة و﴿فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾ بالأعراف القراءة بالصاد والقراءة بالسين للمشار إليهما بقاف (**قولا**) وميم (**مُوَصِّلا**)، وهما: خلاد وابن ذكوان.

والحجة لمن قرأ بالوجهين: اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين. وقوله: (مُوَصِّلا)؛ أي: منقولًا إلينا بالسند الصحيح؛ أي: يوصله قوم (إلى قوم)(٢) لصحته، لكن رواية الصاد فيهما عن ابن ذكوان(٣) ليس من طريق

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) ذكر العلامة الخليجي في «حل المشكلات» ص (٥٠) بعد أن ذكر ما لابن ذكوان في هذه الكلمة قال:

فإن قلت: فَبِمَ تقرأ بمقتضى «الشاطبية» له، قلت: أقرأ له بالوجهين فيهما: لأن ذلك مقروء بهن. ولم ينبه الشاطبي على ضعفه. أقول: إذا قرأت بالسين في موضع الأعراف بمقتضى «الشاطبية» فلا بد أن تنبه على أن ذلك من طريق «الطيبة»، وهذا ما يؤخذ من كلام الخليجي حيث قال: قال بعض مشايخنا .رحمه الله.: ما خرج عن طريق الكتاب (يعني «الشاطبية») قسمان: قسم مذكور في «الطيبة»، وقسم غير مذكور، فإن قرئ بالمذكور فلا بأس إلا أن القارئ ينبه على أنه ليس من طريق الكتاب.

أقول: بشرط أن يكون قد قرأ «الطيبة» وعرف طرقها وأجيز بها، ثم قال: وغير المذكور (أي: في «الطيبة» وذكر في «الشاطبية») لا يقرأ به، كحذف الهمزة من ﴿ وَزۡرَ لَيۡلَةَ﴾ في النحل للبزي، وإدغام ﴿ ٱلَّتِي جُنُوبُهَا﴾ لابن ذكوان، وإمالة ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ لليث. اهـ.

ثم قال الخليجي: وقد حث الوافراني على الاعتناء بالحرز، ومدح الشاطبي وأوصى على الأخذ بما في كتابه ما عدا المواضع التي أشار إلى ضعفها فقال:

وخذ بما فيه جميعًا غيرما ... لضعفه أشار نحو يفتلا

أهمل أعضل موهلا وما ... ج لم يصح شذَّ هلهلا

والضمير في (فيه) يعود على الحرز. (انتهى من حل المشكلات ص (٥١ بتصرف). =

الناظم ولا «**التيسير**» كما نبه عليه الشمس ابن الجزري[(١)]؛ ذكره ابن عبدالحق. والذي اعتمده أستاذنا عن مشايخه القراءة بالصاد فقط في (الأعراف)[(٢)] لابن ذكوان بلا خلاف عنه، ولذا قلت:

ولم يرض خلفا لابن ذكوان نشرهم ... في الأعراف بل فيها له الصاد أعملا

أي: بل أعمل الصاد في الأعراف دون السين لابن ذكوان كما مر.

مقدمة العلامة الإسقاطي[(٣)] روى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان السين هنا والصاد في الأعراف، وبه قرأ الداني على شيخه عبدالعزيز[(٤)]، وهو الذي في «**التيسير**»، وروى سائر أصحاب الأخفش عنه الصاد فيهما، وبه قرأ الداني، على سائر شيوخه في رواية ابن ذكوان. وأما السين فيهما فلم ينقل عن الأخفش[(٥)] إلا في رواية هبة الله[(٦)] وابن

= فلا يقرأ لابن ذكوان من طريق الحرز إلا بالصاد فقط في موضع الأعراف كما ذكرا الشارح، وبالسين من طريق «الطيبة»، أما موضع البقرة فله الوجهان، والله أعلم.

(١) في النشر، (٢/ ٢٢٨).

(٢) في نسخة (ب): (بالأعراف)، وما ذكر من (ب) وهما بمعنى واحد.

(٣) ترجمة الإسقاطي تقدمت ص (١٥١).

(٤) هو عبدالعزيز بن جعفر بن محمد، أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي، المقرئ النحوي، ويعرف بابن أبي غسان، ولد سنة (٣٢٠هـ)، وقرأ على أبي بكر النقاش وغيره، وقرأ عليه أبو عمرو الداني الحافظ وقال: وكان خيرًا فاضلًا ضابطًا صدوقًا. توفي سنة (٤١٢هـ). معرفة القراء (١/ ٣٧٤)، والغاية (١/ ٣٩٢).

(٥) هو هارون بن موسى بن شريك، أبو عبدالله التغلبي الأخفش شيخ المقرئين بدمشق أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن ابن ذكوان، وأخذ الحروف عرضًا عن هشام بن عمار، وقرأ عليه خلق كثير، وتوفي سنة (٢٩٢هـ) عن (٩٢سنة)، المعرفة ج (١/ ٢٤٧) السير ج (١٣/ ٥٦٦) غاية النهاية (٢/ ٣٤٧. ٣٤٨).

(٦) هو هبة الله بن جعفر بن محمد، أبو القاسم البغدادي المقرئ، أحد من عُني بالقراءات وتبحَّر فيها، وتصدر للإقراء دهرًا، أخذ القراءة عرضًا عن أبيه وهارون بن موسى الأخفش وأبي ربيعة محمد بن إسحاق وأحمد بن فرح، وجماعة.
معرفة القراء (١/ ٣١٤)، والغاية (٢/ ٣٥٠).

المفسر[١]، ولم يقع ذلك للداني تلاوة، والعجب كيف عول عليه الشاطبي ولم يكن من طرقه ولا من طرق التسير وعدل عن طريق النقاش التي لم يذكر في «**التيسير**» سواها؟ فهذا الموضع مما خرج فيه عن «**التيسير**»، وطرقه كذا في «**النشر**»، فعلم من هذا أنه يقرأ بالوجهين هنا السين والصاد، فالسين طريق النقاش، وهو المذكور في «**التيسير**»، وبه قرأ الداني على شيخه عبدالعزيز، والصاد من قراءته على سائر شيوخه. ا.هـ[٢]. ويقرأ في الأعراف بالصاد فقط، كما تقرر.

تنبيه يقرأ لفظ (**الأعراف**) بالنقل كسابقه. ا.هـ.

قال:

وكنتم تمنون الذي مع تفكهو ن عنه على وجهين فافهم محصلا

لما فرغ من الكلمات المعدودة الإحدى والثلاثين المشددة للبزي بلا خلاف ذكر موضعين آخرين اختلف عنه فيهما، (وهما)[٣]: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ بآل عمران، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ بالواقعة. وقوله: (**عنه**)؛ أي: عن البزي فيهما وجهان: التشديد وتركه، وقرأ الباقون بتخفيف الباب كله.

قال العلامة الفاسي: والأصل في جميعها تاءان، الأولى تاء المضارعة والثانية تاء التفعُّل أو التفاعل، فالتشديد على إدغام الأولى في الثانية تخفيفًا، والتخفيف على حذف إحداهما مبالغة في التخفيف، والمحذوفة الأولى أو الثانية؛ يعني: عند من خفف على الخلاف المذكور في بيت ﴿تَظَاهَرُونَ﴾[٤]. ا.هـ.

---

(١) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله، أبو أحمد الدمشقي الشافعي المعروف بابن المفسر، نزيل مصر شيخ مشهور فقيه، روى الحرف عن أحمد بن أنس عن هشام، وروي عنه عمر بن حفص الإمام وابن غلبون. الغاية (١/ ٤٥٢).

(٢) النشر (٢/ ٢٢٩).

(٣) سقط من (ب).

(٤) اللالئ الفريدة للفاسي/ مخطوط.

وفي ابن عبدالحق، أن المحذوف الأولى على الراجح[(١)].

وقوله: (**فافهم محصلا**)؛ أي: كن أيها المتعلم صاحب فهم في حال تحصيلك العلم وأدرك ما هو في القصيدة معلوم.

هذا، وقد قال أستاذنا[(٢)]: الصحيح كما في «**النشر**»[(٣)] أن له ترك التشديد فيهما فقط كالباقين، وضعف التشديد له فيهما. أ.هـ. وفي «**الإتحاف**»[(٤)]: وأما تشديد التاء من ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ بآل عمران و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ بالواقعة عن البزي بخلفه على ما في الشاطبية كـ«**التيسير**»، فهو وإن كان ثابتًا لكنه من رواية (الزينبي)[(٥)] عن أبي ربيعة عن البزي، وليس من طرق الكتاب كـ«**النشر**»، وانفرد بذكر ذلك الداني من الطرق المذكورة فقط كما يفهم من «**النشر**»، وأشار (إلى ذلك[(٦)] بقوله) في طيبته: (وبعد كنتم ظلتم وصف)، ثم اعتذر في «**النشر**» عن ذكرهما بقوله: ولولا إثباتهما في «**التيسير**» و«**الشاطبية**» والتزمنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرناهما؛

---

(١) شرح السنباطي/ مخطوط.

(٢) الشيخ على الميهي.

(٣) النشر (٢/ ٢٣٥).

تنبيه:

قرأ البزي بتشديد التاء في ما قبله حرف مد مع المد الطويل (لالتقاء الساكنين)؛ نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾. فإن قيل: لم ثبت حرف المد في هذا وأمثاله ولم يحذف على الأصل كما حذف في نحو قوله. تَعَالَى.: ﴿وَلَا الَّذِينَ﴾؟

فالجواب أن الإدغام هنا طارئ على حرف المد فلم يحذف المد لأجله، بخلاف إدغام اللام في كلمة (الذين) ونحوها فإنه لازم وليس بطارئ على حرف المد، فحذف المد الذي قبله في كلمة (ولا) لأجله.

(٤) الإتحاف، ص (١٦٤).

(٥) هو محمد بن موسى بن سليمان الزينبي الهاشمي، أبو بكر البغدادي، مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير. قرأ على قنبل وإسحاق الخزاعي، وجماعة، توفي سنة (٣١٨هـ) معرفة القراء (١/ ٢٨٥)، والغاية (٢/ ٢٦٧).

(٦) ما بين القوسين في (ب) هكذا: (وأشار بذلك في قوله)، والصواب ما ذكر.

لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا وَذِكْرُ[(١)] الداني لهما اختيار والشاطبي تبعه إذْ لم يكونا من طرق كتابيهما. (انتهى)[(٢)].

واعلم أنه في كلا الوجهين يصل ميم الجمع، أما إذا لم يشدد التاء فظاهر لوقوعها قبل متحرك، وأما إذا شدد التاء فيصلها كما يصل الهاء في ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾، ويزاد حرف المد للحجز[(٣)] كـ﴿ءَآمِّينَ﴾. وهذا كله معنى قولي:

(١) يعني ذكر الداني لهما في «التيسير» اختيار منه، والشاطبي تبعه، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما. كما قال الشارح.

(٢) نقله صاحب «الإتحاف» من «النشر» (٢/ ٢٣٥).

(٣) أي: الفصل بين المدين، وهما واو الصلة التي التقت مع الساكن اللازم المدغم فيمد لذلك مشبعًا؛ قال العلامة الإبياري:

ولا ثقل في كنتم تمنو تفكهو وبالخف في الاثنين فاقرأ لبزنا

وقال صاحب «إتحاف البرية»:

وكنتم تمنون الذين مع تفكهو ن أحمد خلف من الحرز تعدلا

تنبيهان: الأول: كلمة ﴿نِعِمَّا﴾ في البقرة والنساء، قرأهما شعبة وقالون وأبو عمرو بالاختلاس فرارًا من الجمع بين الساكنين، وكان على الشاطبي أن يذكر لهم إسكان العين أيضًا لقول صاحب «التيسير» بعد ذكر الاختلاس: ويجوز الإسكان، وبذلك ورد النص عنهم، وصحح الوجهين صاحب «النشر»، وأشار إلى ذلك صاحب «إتحاف البرية» فقال:

نعما اختلس سكن لصيغ به حلا وتعدو لعيسى مع يهدي كذا جعلا

وقال الجعبري: وبه قرأت، فلا وجه لإسقاط الناظم ذكره إلا لحيل المتحيلين أو حمل كلام «التيسير» على حكاية مذهب الغير.

وقد صرح صاحب «النشر» أن الداني روى الوجهين جميعًا ثم قال: والإسكان آثر والإخفاء أقيس. فالإسكان مقروء به وهو صحيح، وهذا الوجهان لقالون فقط في كلمة ﴿لَا تَعْدُواْ﴾ في النساء وكلمة ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾ في يونس، واقتصار الشاطبي لقالون على وجه الاختلاس فيهما فيه قصور. والله أعلم.

الثاني: ترك الجمزوري من نظم الكنز خمسة أبيات تتعلق بتحديد مواضع لفظ ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ المختلف فيه عن ابن عامر وإليك هذه الأبيات:

وفيها وفي نص النساء ثلاثة أواخر إبرهيم لاح وجملا
ومع آخر الأنعام حرفًا براءة أخير فخذ ضبط الجميع ليسهلا
وفي مريم والنحل خمسة أحرف فثنتان في النحل وفي مريم تلا
وآخر ما في العنكبوت منزلا وذاك بجاءت رسلنا قد توصلا

وَلَمْ يَرْضَ بِالتَّشْدِيدِ فِي النَّشْرِ فِيهِمَا ... فَخَفِّفْهُمَا عنه وللميم أوصلا

وقولي: **(عنه)**؛ أي: عن البزي. وفي قولي: **(وللميم أوصلا)** تنبيهٌ على أنه على أصله من صلة الميم بالواو وإن لم يذكره الناظم فلقد يفهم من قوله: (وجمع الساكنين هنا انجلا)، فإنه لو لم يوصل لاجتمع السَّاكنان فيهما.

حكم ما في سورة آل عمران[١]

قال: (ويحتمل الوجهين عن غيرهم)[٢] لما انقضى كلامه في (هاأنتم) فيما يرجع إلى اختلاف القراء في قوله: (ولا ألف في هأنتم) البيت، وذكر في توجيه الهاء الموجودة فيه مُنفردة عن الألف[٣] ومصاحبة لها أن الذي يقتضيه النظر في قراءة من أشار إليهم بالميم والثاء والهاء في قوله في البيت الثاني: **(من ثابت هدى)**، وهم: ابن ذكوان، والكوفيون، والبزي أن تكون (ها) للتنبيه؛ لأن الألف في قراءاتهم ثابتة، وليس من مذهبهم أن

---

(١) في مثل قوله. تَعَالَىٰ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ الآية. اجتمع فيها (التوراة) والمنفصل، وميم الجمع، وفي كل واحد منها وجهان لقالون، فيجتمع له ثمانية أوجه، أربعة على فتح (التوراة) وهي: قصر المنفصل وإسكان الميم وصلتها، الثالث والرابع مد المنفصل وعليه إسكان الميم وصلتها أيضًا ومثلها على تقليل (التوراة).

ولم يمنع الصفاقسي منها شيئا، «غيث النفع» (١٧٦) وتبعه على ذلك أئمة كثر في جل كتب القراءات منهم الضباع في شرحه على «الشاطبية»، وشرحه على رسالة الشيخ السعودي وفي الجوهر المكنون، والتزم بالأوجه الخمسة في شرحه على رسالة الشيخ السعودي وفي الجوهر المكنون، والتزم بالأوجه الخمسة في شرحه على إتحاف البرية؛ لأنه شارح لكلام غيره، كما أن الأوجه الخمسة جاءت عن بعض العلماء في بعض الكتب المتأخرة مثل «إتحاف البرية»، و«حل المشكلات» و«البدور الزاهرة»، ولكن الجمهور على العمل بالأوجه الثمانية، وبه قرأنا، والله أعلم.

(٢) هذه الجملة هي محل الشاهد في كلام المحرر، والتي أراد أن يوضحها رغم أن ابن الجزري قال في «النشر»: إن توجيه هذه الهاء في كلام الشاطبي تعسف لا فائدة فيه.

(٣) المراد ألف الفصل في قوله (ولا ألف... إلخ).

يفصلوا بين الهمزتين بألف، وأن تكون في قراءة من أشار إليهما بالزَّاي والجيم في قوله: (**زان جملا**)، وهما: قنبل وورش مبدلة من همزة؛ لأن قنبلًا قرأ بهمزة بعد الهاء، وورشًا فَعَل فيه ما فعل في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه من تسهيل الهمزة وترك إدخال الألف وحمله على البدل، ذكر أن من عدا المذكورين اقتضى النظر في قراءتهم احتمال الوجهين، وهو المراد بقوله: (**ويحتمل الوجهين عن غيرهم**)، وهم: قالون، وأبو عمرو، وهشام؛ أي: يحتمل أن تكون الهاء في قراءتهم مبدلة من همزة وأن تكون الهاء التي للتنبيه دخلت على (أنتم)، وإنما احتمل الوجهان لهؤلاء؛ لأنهم قرءوا بألف بعد الهاء، وهم على أصولهم في الهمزتين المفتوحتين من كلمة، يدخلون ألفًا بين الهمزتين، فلما وجدت عندهم الألف في (هاأنتم) احتمل أن يكون الأصل عندهم أأنتم ثم أبدلوا من الهمزة هاء، واحتمل ـ أيضًا ـ أن تكون الهاء للتنبيه دخلت على (أنتم)؛ ذكره ابن القاصح[١].

وتسهيل أبي عمرو وقالون على خلاف أصلهما في الهمزة الواحدة؛ للجمع بين اللغتين أو اتباع الأثر؛ لأن مذهبهما تحقيق الهمز المفرد.

هذا، وما ذكره من كون الهاء مبدلة من همزة لهشام لم يرض به أستاذنا[٢]؛ لما يلزم على ذلك من القصر في (هاأنتم) مع المدِّ كما يصرح به، ويأتي رده، ولذا قلت: (**سِوَى هِشَامِ ففيه الهاءَ لَمْ يَكُ[٣] مُبْدلا**)؛ أي:

(١) سراج القارئ، ص (١٨١).
الخلاصة: أنه لا يجوز أن تكون الهاء مبدلة في مذهب هشام ألبتة؛ لأنه قد ورد عنه أنه يفصل بين الهمزتين بألف في باب (أأنذرتهم)، فلو كانت هاء (هاأنتم) مبدلة من همزة لم يكن هناك فرق بينهما، ولكن هي عند الكوفيين والشامي من باب المد المنفصل وليس لهم فيه قصر، فتعين أن تكون الهاء عنده للتنبيه. والله أعلم.

(٢) الشيخ علي الميهي.

(٣) قوله: لم يك، أصله يكون، حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف، فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها، قال في الخلاصة: =

ويحتمل الوجهين عن مَن ذكر إلا هشامًا فلا يحتمل الوجهين عنده، فإن الهاء عنده لم تبدل من الهمزة، فتعيَّن له الوجه الثاني وهو كون الهاء للتنبيه.

وفي «**الإتحاف**»: وأما (هاأنتم) فالقراء فيها على أربع مراتب، وذكر رابعها بهمزة محققة وألف بعد الهاء لابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.

ثم قال: وهم على مراتبهم في المنفصل. ثم قال: واعلم أن ما ذكر هو المقروء به فقط من طرق هذا الكتاب كـ«**النشر**»، ومن جملة طرقهما طرق الشاطبية، وأمَّا ما زاده الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ بناء على احتمال أن الهاء مبدلة من همزة لابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، من جواز القصر؛ لأن الألف حينئذ للفصل، فيصير عنده في ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ لمن ذكر القصر(١) في (هاأنتم) مع المدِّ على مراتبهم في (هؤلاء)، ثم المد فيهما كذلك، فتعقبه في «**النشر**» بأنه مصادم للأصول، مخالف للأداء، وذكر أن الهاء لا تكون في

= وفي مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم
لكنها لا تحذف عند ملاقاة ساكن؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، ولا عند ملاقاة ضمير متصل؛ نحو: «إن يكنه فلن تسلط عليه».

(١) ليس للكوفيين وابن عامر قصْر، باعتباره مدًّا منفصلًا وأن الهاء للتنبيه وجواز الوجهين لمن يفصل بألف.

فلو جمعت (هاأنتم مع هؤلاء) كان لقالون فيها ستة أوجه: قصر ها (أنتم). مع قصر ومد (هؤلاء)، ثم مدهما مع السكون أو الصلة، ويوافقه الدوري في أوجه سكون الميم الثلاثة.

ولقالون في ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ خمسة أوجه فقط، وهي: قصر (هاأنتم) مع سكون الميم فهذا واحد، ثم صلة الميم مع القصر أو المد فهذا وجهان، ثم مد (هاأنتم) مع السكون، ثم الصلة مع المد فقط، ويمتنع قصر الصلة، فالمجموع خمسة كما سبق.

قال العلامة محمد سعود إبراهيم:

ولا يجوز القصر في المنفصل مع مدها كما أتى في النقل
وجوز الوجهين عند القصر هذا الذي في الحرز يا ذا الفخر

مذهب الكوفيين وابن عامر إلا للتنبيه، ومنع احتمال الوجهين لكل القراء. ا. هـ.

والحاصل أننا إن قلنا: إن الهاء مبدلة من همزة الاستفهام وأدخلنا الألف لمن مذهبه ذلك، فهي ألف الفصل لا يزاد عليها لأجل الهمزة، وإن قلنا: إنها (ها) التنبيه، وأدخلنا الألف لمن مذهبه قصر المنفصل أو مدُّه أو أجرى الوجهين أجرى ذلك فيها، وهذا معنى قولي: (**وَكُل عَلى أصل**)؛ أي: وكل من القراء على أصله في المد والقصر.

فإذا علمت ذلك فدع قوله في الحرز وكم وجيه به الْوَجْهَينِ للكُلِّ جُملا

يعني: أن جماعة من الفضلاء ذي الوجاهة حمل الآخذين عنه على الوجهين في هائه للكل؛ أي: أجاز أن تكون الهاء في قراءة الجميع مبدلة من همزة، وأن تكون التي للتنبيه دخلت على (أنتم)؛ أي: فإذا علمت ما تقرر، فاترك قول الحرز: (وكم وجيه) إلى آخره؛ أي: اترك العمل به[1] فإنه غير مرضي كما في «**النشر**»، وفيه أن الهاء لا يجوز أن تكون في مذهب ابن عامر والكوفيين والبزي إلا للتنبيه، ولا يصح أن تكون عندهم بدلًا من همزة؛ لأنها لو كانت عندهم بدلًا من همزة لم يزيدوا على مدِّ الأصل[2]، كما تقرر.

ومن ثم قال العلامة الفاسي: والطريق الأول هو الأوجه الأحسن؛ أعني: أن يكون القراء في ذلك على ثلاث مراتب. ا. هـ. وقد تقدمت وتقدم ما فيها.

---

(١) وفي هذا يقول صاحب «إتحاف البرية» مشيرًا إلى منع العمل بقول الشاطبي .: وكم وجيه إلخ؛ فقال:

ويحتمل الوجهين عن غير ما مضى وهذا هو المرضي فاعلمه واعملا

(٢) مد الأصل، هو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، ومقداره حركتان.

قال:

(**ورفع ولا يأمركم روحه سما**) أخبر أن المشار إليهم بالرء من (**روحه**) وبـ(**سما**)، وهم: الكسائي، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، قرءوا: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَن﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء على الاستئناف، والضمير المرفوع فيه لِبشرٍ، وقيل: لله ﷻ، فتعين للباقين القراءة بنصبها، عطفًا على الفعل المنصوب قبله، فيكون الضمير المرفوع لِبَشَرٍ لا غير؛ قاله العلامة الفاسي، ثم قال: والرُّوح من الاستراحة، وسما من السمو، يشير بذلك لظهور معنى الرفع، وفي ابن عبدالحق: روحه بمعنى مروحة؛ أي: مسهلة وهو تعليله المذكور سما. ا.هـ.

قال ابن القاصح[١]: ويجري أبو عمرو على أصله في الإسكان، ودوريه في الاختلاس؛ لأنه على قراءته مندرج في قوله: (**وإسكان بارئكم ويأمركم له**). ا.هـ. فهو مستثنى من (سما) ولذا قلت: سوى أبي عمرو بن العلا فإنه مندرج على أصله، كما مر.

وقولي: (**مما مضى اعلمه واعملا**) دليل على ذلك، والذي مضى له هو قوله في سورة البقرة: (وإسكان بارئكم وبأمركم له) البيتين. حيث أخبر أن إسكان الكلمات الست المذكورة فيهما لأبي عمرو. ثم أخبر أن كثيرًا ممن يوصف بالجلالة في العلم أخذ للدوري بالاختلاس.

فحصل مما ذكر أن الدوري له وجهان: الإسكان، والاختلاس[٢] وأن السوسي له الإسكان لا غير. ا.هـ.

وألجأه الوزن إلى تقديم (أتيتكم) على (لما) وهو بعده، و(يرجعون) على (يبغون)، وهو بعده على حسب ما تأتي له. قال العلامة الفاسي: ولو قال:

---

(١) سراج القارئ، ص (١٨٢).

(٢) عبارة الكنز: (سوى ابن العلا مما مضى اعلمه واعملا).

ورفع ولا يأمركم روحه سما وكسر لما فوز وآتيت حولا

بموضع أتينا ويبغون عن حما وفي يرجعون الغيب عاد وقد حلا

لأتى بالترتيب على وجهه(١). ا.هـ.

قلت: بل لو قال: ورفع ولا يأمركم رُوحُ حرمه(٢) إلى آخره لكان موفيًا بكل المراد على ما تقدم.

---

(١) وفي هذا يقول الشيخ السنطاوي:

بعمران يأمركم لبصرٍ فسكن ودور له اختلس كما نقل الملا

تنبيه:

لا تنافي بين قول الشاطبي: (ورفع ولا يأمركم روحه سما) وبين قوله في سورة البقرة: (وإسكان بارئكم ويأمركم إلخ).

إذ الإسكان والاختلاس لا ينافيان الرفع؛ لأنهما للتخفيف بحذف الحركة أو الإسراع بهاء، فتأمل.

وفي هذا يقول الشيخ السنطاوي بعد البيت السابق:

وفي الحرز رفعه فليس بناقض لتقييده المسبوق بالذكر أولا

(٢) يعني باستثناء أبي عمرو.

تنبيه:

ترك الجمزوري بيتًا من نظم الكنز من أول آل عمران. فلعله سهو منه أو لوضوحه، وإليك البيت والمراد منه، قال:

بيس لا نحلٍ ومائدةٍ فقد يخص الميتة الخف خولا

ومعنى هذا البيت أن المحرر يريد أن يخصص العموم في قول الشاطبي:

(والميتة الخف خولا) فقد أطلق التخفيف في لفظ (الميتة) لغير نافع، وهو يريد موضع يس فقط ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ قرأها نافع بالتشديد والباقون بالتخفيف، أما موضع البقرة والمائدة والنحل فلا خلاف بين السبعة في تخفيفها، وهذا معنى بيت صاحب الكنز المذكور، وقال صاحب «إتحاف البرية»:

وفي الميتة التخفيف عن غير نافع بيس والباقي عن السبعة الملا

وقال غيره:

واقصر على يس ثقل الميتة لنافع .... =

تنبيه

قال ابن القاصح: (ولا يأمركم) يقرأ في البيت بسكون الراء وصلة الميم وهو الرواية، ويقرأ بتحريك الراء وسكون الميم على وزن كن مفاعلين[١].

= **فائدة:**

قال شيخ شيخنا العلامة المتولي:

وزكـريـا هـمـزة ارفـع مـع دخـل   دعـاويـا ومـع تـخـفـيـف كـفـل

ثـم مـع الـتـشـديـد شـعـبـة نـصـب   وفي البـواقـي عنـد كـل انـتـصـب

ففي هذين البيتين حصر المتولي لفظ (زكريا) في القرآن الكريم مع بيان المرفوع منه والمنصوب، فحكم الموضع الأول: أن من عدا شعبة ممن قرأ بالمد والهمز، رفع (زكريا) وهو ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ فتعين لشعبة نصبه، وكذلك من قرأ بتشديد (كفلها) وعدم الهمز في (زكريا)، وهم صحاب ولكن بفتحة مقدرة.

وأما بقية المواضع فيرفعون الهمزة في ثلاثة منها، وهي ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا﴾ ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ كلاهما بآل عمران، الثالث: ﴿يَـٰزَكَرِيَّآ﴾ بمريم، وينصبونها في ثلاثة وهي ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ﴾ بالأنعام ﴿عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ بمريم ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ﴾ بالأنبياء والله أعلم.

سورة النساء

لم يتعرض الناظم لسورة النساء، وفيها كلمة (لا تعدو) وقد سبق بيان ما فيها لقالون في سورة البقرة.

سورة المائدة

ترك الناظم بيتًا ذكره في الكنز ولم يشرحه، وإليك البيت والمراد منه، قال:

وضـم استحق افتح لحفص وكسره   وللهمز فاكسر عند بدء للابتلا

ومعنى هذا البيت:

أنه أراد أن يوضح للطالب كيفية البدء بهمزة الوصل إذا اختبر الطالب في كيفية البدء على قراءة حفص، بفتح ضمة التاء وفتح كسرة الحاء، فأمره بأن يبدأ بكسر همزة الوصل إذا طلب منه ذلك، أما باقي القراء فإنهم يبدءون بضم الهمزة لضم الثالث.

* لفظ ﴿جَبَّارِينَ﴾ مع البدل سبق بيان ما فيه من الأوجه في باب المد والقصر.

* ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ تقدم ما فيه في باب الإمالة.

(١) سراج القارئ، ص (١٨٢).

حكم ما في سورة الأنعام

وَحَرْفَيْ رَأَى كُلًّا أَمِلْ مُزْنُ صُحْبَةٍ وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا
بِخُلْفٍ ....

قال ابن القاصح: يريد (رأى) إذا كان فعلًا ماضيًا عينه همزة بعدها ألف، وأراد بحرفيه الراء والهمزة (كلا)(١)؛ أي: كل ما جاء منها في القرآن قبل (حرف)(٢) متحرك وظهرت فيه الألف؛ نحو: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ أمر بإمالة الراء والهمزة في الحالين فيها للمشار إليهم بالميم وبصحبة في قوله: **(مزن صحبة)**، وهم: ابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وشعبة. ومن ضرورة إمالة الهمزة (إمالة الألف بعدها كما أن من ضرورة إمالة الألف إمالة(٣) الهمزة)؛ قاله العلامة الفاسي. والمزن جمع مزنة، والمزنة: السحابة البيضاء، والمطر أيضًا، وهو المراد هنا، ومنه:

ألم تـر أن الـلّـه أنـزل مـزنـة وغفر الظباء في الكنائس تقنع(٤)

والعلم يُشبه بالغيث؛ لأن الأرض والقلوب يُحيَيَان به، فكأنه قال: علم صحبة. ا.هـ(٥).

ثم قال: **(وفي همزه حسن)** أخبر أن المشار إليه بالحاء من (حسن)، وهو: أبو عمرو أمال الهمزة دون الراء.

ثم قال: **(وفي الرا يجتلا بخلف)** أخبر أن المشار إليه بالياء من (يجتلا)، وهو: السوسي أمال الراء بخلف عنه، فقد صار للسوسي وجهان: إمالة

---

(١) ما بين القوسين من سراج القارئ، ص (٢١٠).
(٢) سقط من (ب).
(٣) سقط من (ب).
(٤) هذا البيت ذكره الفاسي في شرحه/ مخطوط.
(٥) انتهى من شرح الفاسي على «الشاطبية»/ مخطوط.

الراء والهمزة، وفتح الراء وإمالة الهمزة، هذا كلامه، والذي في «**النشر**»[١] إمالة الهمزة له فقط كالدوري، وعدم إمالة الراء؛ ذكره أستاذنا، ولذا قلت: ولكن رُدَّ هذا الخلف الذي في الهمز واختير فتحها له؛ أي: واختار فتحها أهل الأداء للسوسي؛ إذ طريق الحرز ليس مميلًا لها بل للهمز فقط، كما تقرر.

وفي شرح ابن عبدالحق: ونبه في «**النشر**» على أن ذكر الناظم إمالة الراء عن السوسي بخلاف عنه مما انفرد به، مخالف فيه سائر الناس عن طريق كتابه، قال: ولا أعلم هذا الوجه رُوي عن السوسي من طريق الشاطبية و«**التيسير**»، بل ولا من طريق كتابنا، يعني «**النشر**»[٢]، نعم رواه عن السوسي صاحب «**التجريد**» من طريق أبي بكر القرشي عن السوسي، وليس ذلك من طرق كتابنا. ا.هـ. ولذا تركه في الطيبة، وإن ذكره في آخر الباب بقيل[٣]. ا.هـ.

ثم قلت: (**وفيه**)؛ أي: الحرز، وخلف فيهما مع مضمر مصيب؛ أي: ذو إصابة أي وصول إلى الغرض أو ذو صواب، وهو ضد الخطأ، وكلٌّ صحيح.

أخبر أن المشار إليه بالميم في (**مصيب**)، وهو: ابن ذكوان، اختلف عنه فيهما؛ أي: في الراء والهمزة إذا كانا مع ضمير منصوب الموضع؛ نحو:

---

(١) النشر، (٢/ ٤٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) فالخلاصة أن السوسي ليس له في هذا الفعل الذي بعده متحرك إلا إمالة الهمزة فقط دون الراء من طريق «الشاطبية»، فما ذكره الشاطبي من إمالة الراء بخلاف عن السوسي ليس من طريقه، وبالإضافة إلى نظم الكنز، ذكر الإبياري قوله:

.... وراء رءآ دع مَيْلَها عند سوسنا

[(راك)[١]] و(راه) و(راها).

والخلف المشار إليه أن ابن ذكوان روي عنه إمالة الراء والهمزة، وروي عنه فتحهما ولذا قلت، فبالإضجاع والفتح قد تلا:

أي: وكما قرأ بفتحهما معا وبإمالتهما كذلك، قرأ - أيضًا - بفتح الراء وإضجاع الهمزة، وهذه قراءة ثالثة[٢].

قال أستاذنا: وظاهر المتن أن فيهما له أربعة: فتح الراء مع فتح الهمزة وإمالتها، وإمالة الراء معهما[٣] أيضًا، وليس كذلك، بل المقروء له إنما هو الثلاثة المتقدمة، ويمتنع رابعها. وهو إمالة الراء وفتح الهمزة عكس الوجه الثالث، ولذا قلت: ولا عكس؛ أي: لهذا الثالث؛ أي: لم يقرأ بعكسه كما مر.

ثم إذا عرفت ما تقرر وأردت الاقتصار على الصواب فاقرأ بالثلاث قراءات فقط[٤] مرتلا؛ أي: مجودًا ومحسنًا لها ومرتبًا لها على ترتيب الأداء بحسب[٥] التلقي.

قال العلامة الفاسي: والوجه في قراءة من أمال الراء والهمزة إمالة

---

(١) في نسخة (ب): (أراك) وهو خطأ.

(٢) أخذ الجمزوري لابن ذكوان في (رءا) التي بعدها مضمر ثلاثة أوجه، كما ذكرها في نظمه، ولكن اقتصر العلامة الخليجي والضباع على الوجهين الأولين، كما اقتصر الجمهور، وقال الضباع: وعليهما استقر عملنا. إرشاد المريد ص (١٧٩).
وقال الإبياري:

ومع مضمر مل لابن ذكوان وافتحن ... وبالتفح في الرادون همز أتى لنا

فاعتمد الأوجه الثلاثة كصاحب الكنز، ولكن الذي قرأنا به هو ما عليه الضباع والجمهور، أي: إمالة الراء والهمزة أو فتحهما. والله أعلم.

(٣) أي: مع فتح الهمزة وإمالتها.

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ب): (بحسن)، والصواب ما ذكر.

كبرى أو صغرى، أنه أمال فتحة الهمزة نحو الكسرة لتصح إمالة الألف التي بعدها حيث كانت منقلبة عن ياء، ثم أمال فتحة الراء لإمالة الهمزة بعدها؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا في الأحرف الثلاثة الممالة؛ يعني: الهمزة والألف والراء.

والوجه في قراءة من أمال الهمزة دون الراء: أن الهمزة لما وليت الألف لم يكن بُدٌّ من إمالتها، وليست الراء كذلك؛ لأنها لا تليها لإحالة الألف بينهما فلا تلزم إمالتها. اهـ.

قلت: ويمكن أن يجاب بهذا عن منع الوجه الرابع المتقدم.

وقيل: إنما ترك إمالتها؛ لأنها حرف تكرير، فلو أمالها لكان كالجامع بين أربعة أحرف ممالة؛ يعني: كأن الراء بسبب كسر اللسان بها تعد حرفين ويُعَدُّ معهما الهمزة والألف، فهي حينئذ أربعة.

والوجه في فتح ابن ذكوان مع المضمر في إحدى الروايتين توسط الألف بوقوع المضمر بعده، والإمالة تغيير، والتغيير محله الأطراف، يعني الألف بعدت عن الطرف باتصال الضمير بها.

والوجه في قراءة من فتح الراء والهمزة: أنه أتى بها على الأصل. والاعتماد في ذلك كله على اتباع الأثر مع صحته لغة. انتهى.

هذا حكم ما إذا وقع (رأى) قبل متحرك، كما مر.

ثم شرع في حكم ما إذا وقع قبل ساكن، فقال:

وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ في صَفًا يدٍ ... بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا

أمر بإمالة الراء من (رأى) وقع قبل ساكن لمن أشار إليهم بالفاء والصاد والياء في قوله: (في صفًا يد)، وهم: حمزة، وأبو بكر، والسوسي، ثم قال: (**بخلف**)؛ يعني: عن المذكور منهم آخرًا وهو السوسي، وأراد بالسكون سكون لام الوصل، وهي لام التعريف؛ نحو: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]

و﴿رَءَا ٱلشَّمۡسَ﴾ [الأنعام: ٧٨] و﴿وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [الكهف: ٥٣] وما أشبه ذلك. ثم أخبر أن المشار إليهما بالياء والصاد في قوله: (**يقي صلا**)؛ وهما: السوسي، وأبو بكر أمالا الهمزة عنهما.

فحصل من مجموع الترجمتين أن السوسي عنه وجهان: إمالة الراء والهمزة وفتحهما؛ لأنه ذكر عنه خلافًا في كل واحدة منهما، وأن أبا بكر عنه وجهان: إمالة الراء والهمزة معًا، وإمالة الراء دون الهمزة؛ لأنه ذكر عنه إمالة الراء بلا خلاف وإمالة الهمزة بخلاف، وأن حمزة عنه إمالة الراء وفتح الهمزة بلا خلاف، وأن الباقين عنهم فتحهما بلا خلاف.

هذا ظاهر كلام الناظم، والذي في «**النشر**» خلافه، قال ابن عبدالحق: ونبه في «**النشر**» على أن إمالة الهمزة عن شعبة بخلاف عنه، وإمالتهما عن السوسي بخلاف عنه، ليست من طرق كتاب «**النشر**» التي من جملتها طرق الشاطبية و«**التيسير**»، وأن الصواب من تلك الطرق الاقتصار لشعبة على إمالة الراء دون الهمزة، وللسوسي على فتح الهمزة والراء، ولذا قلت:

إِمَالَةُ راءٍ دُونَ هَمْزٍ لِشُعْبَةٍ صَوَابٌ وَلِلسُّوسِيِّ فَتْحُهُمَا انْجَلَا

قوله: (دون همز)؛ أي: دون إمالة همزة؛ قال: يعني في «**النشر**» وبعض أصحابنا ممن يأخذ بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك أربعة أوجه: فتحهما، وإمالتهما، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وعكسه.

ولا يصح (منها)[1] من الطرق المذكورة سوى الأول، وأما الثاني فمن غير تلك الطرق، وأما الثالث فلم يصح من طريق السوسي ألبتة، وإن يكن عنه، وأما الرابع فلا نعلم وروده عن السوسي بطريق من الطرق. [ا.هـ ملخصًا كلام ابن عبدالحق][2].

(١) سقط من (ب).
(٢) سقط من (ب).

تنبيه

قول الناظم: (يقي، صلا) قال بعض الشراح صَلا النار بفتح الصاد والقصر والكسر، وإنما قال: (خلف يقي صلا)؛ لأن نقل العلم لنفع الخلق يحفظ صاحبه من حر النار، وفي الكلام حذف، والتقدير: علم خلف أو خلف يقي علمه. انتهى[١].

قال: **(ومد بخلف ماج)**

أمر للمشار إليه بالميم من **(ماج)**، وهو: ابن ذكوان بمد هاء ﴿اقْتَدِهْ﴾

---

(١) وممن قال بعدم صحة ما جاء عن شعبة والسوسي فيما بعده ساكن الصفاقسي في «غيث النفع» قال: وذكْرُ الشاطبي. والكلام على ﴿رَءَا الَّذِينَ﴾ الخلاف لشعبة في إمالة الهمزة وللسوسي في إمالة الراء والهمزة. خروج عن طريقه فلا يقرأ به، وهذا كله حالة الوصل، فإذا وقف على (رأى) فحكمه حكم مَا لَا سُكُونَ بعده «(غيث النفع» ص ٢٧١، ٢٧٢).

وقال الإبياري:

وقبل السكون الراء أملها لشعبة ... وفي الهمز والرا فتح سوس تزينا

فائدة:

لو وقف ورش على (رءا) التي بعدها ساكن ثلث البدل مع التقليل كما يثلث الهمز في الوقف على ﴿ءَابَآءِىَ﴾ و﴿قُلِ اسْتَهْزِءُوٓا﴾. و﴿جَآءُو﴾. وكذلك يثلثه وصلًا في: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ رَبَّنَا﴾.

قال العلامة الطيبي:

وفي رأي قبل سكون إن تقف ... عليه للأزرق تثليث عرف
وهكذا في يوسف آبائي ... كذا فلم يزدهم دعائي
كذا تراءى نظرًا للأصل ... مثل دعائي ربنا في الوصل

أما في وصل ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ ونحوها فليس فيه إلا المد مراعاة لأقوى السببين. قال الخليجي:

كاستهزءوا جاؤ أباهم إن تقف ... ثلث وإن تصل فبالمد اعترف
كلفظة السوءا بروم إذ نقل ... أن أقوى السببين يستقل

بخلاف عنه، فتعين لغير ابن عامر القراءة بإسكانها؛ أي: أشبع كسرته حتى يتولد منه ياء.

والوجه في تحريكها كونها ضمير الاقتداء المفهوم من الهدى أو ضمير الهدى.

ووجه وصلها بياء تشبيهها بهاء الكناية، فحركت بوصل وبغير وصل كما فعل في ﴿أَرْجِهْ﴾ و﴿ألقه﴾.

قال الفاسي: والقصر عن ابن ذكوان من زيادات القصيد؛ لأنه لم يذكر في «**التيسير**» عنه سوى المد، وذكر ابن مجاهد في قراءة السبع[١] له القصر. قال في «**الإتحاف**»[٢]: والإشباع رواية الجمهور عنه، والاختلاس[٣] طريق زيد عن الرملي عن الصوري عنه، كما في «**النشر**»[٤] قال فيه: وقد رواها الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ عنه؛ أي: عن ابن ذكوان، ولا أعلمها وردت عنه من طريقه، ولا شك في صحتها عنه، لكنها عزيزة من طرق كتابنا. ا. هـ كلام «**الإتحاف**».

ولهذا قلت: (والقصر ليس من طريق الحرز)؛ يعني: فلم يُقْرأ به من طريقه، (**بل له**)؛ أي: لابن ذكوان (**الجل**)؛ أي: المعظم من العلماء (**طولا**)؛ أي: أشبع المد، كما مر.

وقال المنصوري[٥] في منظومته:

---

(١) انظر: النشر (٢/ ١٤٢).

(٢) الإتحاف، ص (٢١٣).

(٣) لا خلاف بين القراء في إثبات الهاء ساكنة في حال الوقف المذكور في حال الوصل.

(٤) النشر (٢/ ١٤٢).

(٥) هو علي بن سليمان بن عبدالله المنصوري شيخ القراءات بالأستانة، وهو شيخ شيوخنا في الإسناد، وهو مصري الأصل، مات في إسكدرا، له كتب منها تحرير الطرق والروايات في القراءات، وتوفي سنة (١١٣٤هـ) انتهى ملخصًا من الأعلام للزركلي ج (٥) ص (١٠٤).

إشباع كسر اقتده الجمهور　　عن ابن ذكوان هو المشهور
وَقَصْرَهَا لِزَيْدِ عَنْ رَمْلِي　　وَلَم يَكُنْ طَرِيق شَاطِبي

وقال الوافراني[١] في مقصورته[٢]:

طَرِيقَهُ الأَخْفَش[٣] قُلْ باقْتَدِه　　المَدُّ مَاجَ الخِلَافُ يَعْتَرِي
وَلَمْ أَجِدْ مَن ينسُبُ القَصرَ لَهُ　　بَلْ هُوَ لِلصُّورِي رَوَاهُ مَن رَوَى[٤]

(١) في النسخ التي بين أيدينا: (القيرواني)، والصواب ما ذكر كما في «حل المشكلات».

(٢) هو محمد بن محمد الوافراني نسبة إلى قريبة بأقصى المغرب قريب من مدينة فاس على مراحل منها، أخذ على عبدالرحمن بن القاضي ثم رحل إلى مصر وأخذ عن سلطان المزاحي وتصدر للإقراء بعده.. وكان من الثقات أهل الضبط والإتقان نصوحًا في التعليم، دائم العزلة عارفًا بالعلوم. توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٠٨١هـ) ودفن بالمجاورتين من الأسلة. انظر: مقدمة الشيخ المتولي على شرح منظومة الوافراني في أحكام الآن.

(٣) تقدمت ترجمته ص٢٠١ .

فائدة:

الأخفش المقرئ هو الأخفش المذكور في قول الشاطبي (والاخفش بعد الكسر ذا الضم الخ) وقوله: (الاخفش النحوي أنشد مجملا).

والاخفش النحوي هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصري، وهو الأخفش الأوسط، أحد أئمة النحاة البصريين، قرأ النحو على سيبويه وإن كان أكبر منه، وصحب الخليل ولم يأخذ عنه، وقرأ على الكسائي كتاب سيبويه، وعلم ولد الكسائي بعد أن رحل سيبويه إلى الإهواز عقب المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي، وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، وقد صنف كتبًا كثيرة، ومات سنة (٢١٥هـ)، وكان يقال له: الأخفش الأصغر؛ لأن الأكبر هو أبو الخطاب أحد مشايخ سيبويه فلما ظهر علي بن سليمان الأخفش، قيل له الأصغر ولأبي الحسن الأوسط. ضياء السالك (١/ ١٦٧) الطبعة الثانية.

(٤) انظر: نظم المنصوري والوافراني في حل المشكلات ص (٦٦).

فائدة:

قال الصفاقسس: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ قرأ البصري بإسكان ضمة الراء، وروى عنه ـ أيضًا ـ الدوري اختلاسها والباقون بالضمة الكاملة.

تنبيه:

لا إشكال في ترقيق الراء لمن سكن، عملًا بقوله: =

وَمَنْ يقل [بِقَصْرِهِ] (١) أَرَاهُ قَدْ أَوْقَعَهُ التَّقْلِيدُ فِي بَحْرِ الْهَوَى

وقوله: (ماج): فعل ماض من الموج وهو الاضطراب، وفيه إشارة إلى أنه متكلم فيه، كما مر (٢).

حكم ما في سورة الأعراف

قال: (وَفِي الرُّشْدِ حَرِّكْ وَافْتَحِ الضَّمَّ شُلْشُلَا)

أمر للمشار إليهما بالشين من (شلشلا)، وهما: حمزة والكسائي بفتح ضم الراء وتحريك الشين بالفتح من ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ﴾ أي: أوقع التحريك بالفتح في شين ﴿ٱلرُّشْدُ﴾ وفتح الضم في رائه حالة كونه شلشلا؛ أي: خفيفًا.

ثم أخبر أن أبا عمرو قرأ بالتقييد المذكور في سورة الكهف بقوله: (وفي

= ولا بد من ترقيقها بعد كسرة إذا سكنت .... إلخ

وأما مع الاختلاس فقد تحير فيه كثير من المتصدرين إذ لم يجدوا فيه نصًا للمتقدمين ولا للمتأخرين، ولا وجه لتوقفهم لأنهم. وإن لم يصرحوا فهو مأخوذ من قوة كلامهم إذ لم يقل أحد: إن الاختلاس هو السكون، بل صرحوا أنه حركة. قال الداني في المنبهه:

والاختلاس حكمه الإسراع بالحركات كل ذا إجماع

وقد صرحوا. أيضًا. بأن من وقف على الراء بالروم حيث يجوز فحكمه حكم الوصل، قال الشاطبي:

.... وروهمهم كما وصلهم ......

ومن المعلوم كما ذكره الجعبري والأهوازي وغيرهما. أن الثابت من الحركة حال الاختلاس أكثر من الثابت حال الروم.

فعلى هذا إجراؤه مجرى الحركة التامة أحرى. والله أعلم.

تنبيه:

تقدم ما في ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ و﴿تَبْغُونِي﴾ في باب المد والقصر.

(١) في النسخ التي بين أيدينا: (بعكس)، والصواب ما ذكر كما في الخليجي.

(٢) الخلاصة: أن الكسر من غير إشباع لهشام في ﴿أَفْتَدِهْ﴾ الذي ذكره الشاطبي لا شك في صحته عنه، إلا أنه ليس من طريقة، ولم يذكره الداني في تيسيره ولا في جامعة ولا في مفرداته، فلا يقرأ به من طريق «الشاطبية». والله أعلم. =

الكهف حسناه)؛ أي حسنا الرشد الذي في هذه السورة وهما التحريك بالفتح في شينه وفتح الضم (الذي)[١] في رائه. فتعين لمن لم يذكره في الترجمتين القراءة بضم الراء وإسكان الشين.

قال العلامة الفاسي: وفي قوله: **(وفي الكهف حسناه)** إشكال؛ لأن في الكهف ثلاثة مواضع: **أحدها**: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الآية: ١٠]، **والثاني**: ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الآية: ٢٤]، **والثالث**: ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الآية: ٦٦] والخلاف إنما هو في الثالث. والعذر له ضيق المكان مع اشتهار ذلك في الثالث دون الأول والثاني، (ولو قال)[٢]: وآخر كهف حز، لحصل المقصود من غير إشكال. ا.هـ ولذلك قيدته بقولي: (وهو الذي بعلمت أوصلا[٣])؛ أي: اتصل، وفي بعض الشروح، ولم يقيد بآخر الكهف اعتمادًا على أن المختلف فيه في الموضعين وقع في قصة موسى، وإلا ففي الكهف ثلاثة مواضع لا خلاف في الموضعين[٤] ا.هـ.

والوجه في قراءتيه أنهما لغتان كالبُخْل والبَخَل والسقم والسَّقَم. وروي عن أبي عمرو بن العلا أنه فرق بينهما في المعنى فقال: الرشد بالضم والإسكان، الصلاح. ومنه قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] والرشَد بفتحتين: الدين؛ ومنه: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤]، و﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]؛ أي: دينًا. وقرئ في الشاذ ﴿سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ بالألف، ذكره الفاسي. ا.هـ.

= وتقدم ما في ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ لورش وحمزة في باب الإمالة وباب وقف حمزة.

(١) سقط من (ب). (٢) سقط من (ب).

(٣) نظم الكنز هكذا:

وفي الرشد حرك وافتح الضم شلشلا   وفي الكهف حسناه بعلمت أوصلا

(٤) المراد بالموضعين المتفق عليهما في سورة الكهف هما الآية رقم [١] والآية رقم [٢٤].

تنبيه: الكلام على ﴿بَسْطَةً﴾ لابن ذكوان تقدم في سورة البقرة، والكلام على ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في =

حكم ما في سورة يونس عليه السلام

قال: (**وكم صحبة يا كاف**)

أخبر أن المشار إليهم بالكاف من (**كم**) وبـ(**صحبة**)، وهم: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وشعبة أمالُوا الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ ①﴾ إمالة محضة. وأتى بلفظ (يا) مقصورًا كالذي قبله حكاية للفظ القرآن. عبر عن السورة بقوله: (كاف)؛ لأن الكاف أول حروفها.

ثم قال: (**والخلف ياسر**)

أخبر أن المشار إليه بالياء من (**ياسر**)، وهو: السوسي أمال الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ إمالة محضة بخلاف عنه؛ أي: له الفتح والإمالة، والياسر في اللغة هو اللاعب بقداح الميسر؛ ذكره ابن القاصح[(١)]، وهو هنا بمعنى مصيب كما في ابن عبدالحق[(٢)].

هذا، وإمالة السوسي للياء (ليس)[(٣)] من طريق «**النشر**»؛ قال في «**الإتحاف**»[(٤)]: وأما الياء فالمشهور عنه؛ يعني: أبا عمرو، فتحها من روايتَيْه، وهو المراد بقول الطيبة: والخلف؛ يعني: في الياء، قَلَّ لثالث.

= باب الهمزتين من كلمة، والكلام على ﴿فَكِيدُونِ﴾ في ياءات الزوائد، و﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ في باب المد والقصر.

(ليس في سورة الأنفال والتوبة تحريرات غير ما تقدم)

وتقدم الكلام على ﴿أَيِمَّةَ﴾ في باب الهمزتين من كلمة، وتقدم. أيضًا. الكلام على ﴿فِرْقَةٍ﴾ للكسائي وقفًا في باب الراءات، وتقدم. أيضًا. أوجه ما بين الأنفال وبراءة في باب البسملة، ولا يخفى أن ما روي عن قنبل من الفتح في لفظ ﴿مُرْدِفِينَ﴾ لم يصح فلا يقرأ به.

(١) سراج القارئ، ص (٢٤١).

(٢) شرح ابن عبدالحق على «الشاطبية»/ مخطوط.

(٣) سقط من (ب).

(٤) الإتحاف ص (٢٩٧).

وقد روى عنه إمالتها من طريق ابن فرج عَنِ الدوري، وأما السوسي فقد وردت عنه من غير طرق كتابنا التي هي طريق «**النشر**»، وما في «**التيسير**» من أنه قرأ بها للسوسي على فارس[١] بن أحمد ليس من طريق أبي عمران التي هي طريق «**التيسير**»، والعذر للشاطبي في اتباعه كما نبه عليه في «**النشر**»[٢] ا.هـ.

ولذا قلت: (وفي النشر عنه الفتح يروي ويجتلا)؛ أي: ينكشف ويتضح الفتح عن السوسي دون غيره[٣] ا.هـ.

---

(١) تقدمت ترجمة ص (١٣٠).

(٢) النشر (٦٩/٢).

(٣) **الخلاصة**: أن إمالة السوسي للياء في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ليس من طريق «الشاطبية» ولا «الطيبة»، فلا يقرأ به كما قال صاحب الكنز، وقال العلامة المنصوري:

إمال السوسي يا لم تثبت   للحرز و«التيسير» والطيبة

تنبيه:

لم يتعرض المحرر لتقليل قالون في (ها) و(يا) من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ في قول الشاطبي: (ونافع لدى مريم ها يا) مع أنه غير مقروء به. قال الصفاقسي فيها: وذكر الشاطبي الإمالة. يعني التقليل. لقالون فيهما، وللسوسي في الياء خروج منه عن طريقة فلا يقرأ به من طريقه، وقد نبه على ذلك المحقق وغيره، وفي «جامع البيان» للداني ما يدل عليه، وقد أشار الحسيني في «إتحاف البرية» بقوله:

لقالونهم هايا بمريم فافتحا   وتقليله من الحرز ليس معولا

ولكنه صح في نشرهم معه   ....

ومن المعلوم أنه لا قصر في العين في أول مريم والشورى من طريق «الشاطبية»؛ قال بعضهم:

وعينا بشورى ثم مريم فامددن   ووسط ولا تقصر من الحرز تجتلا

تنبيه:

ما حكى عن حفص من إبدال الهمزة ياء عند الوقف في كلمة (تبوءا) لم يثبت عنه من طريق صحيح، وقد صرح بذلك إمامنا الشاطبي بقوله: (لم يصح فيحملا)، فلا يقرأ بهذا الوجه لحفص؛ فذكر الشاطبي له حكاية لا رواية، والصحيح المقروء به القراءة بالهمزة في الحالين للسبعة، وثلاثة البدل لورش فيه لا تخفى. =

قال :

وتتبعان النون خف مدا وما ج بالفتح والإسكان قبل مثقلا

(تتبعان) مبتدأ، **(النون خف)** خبره، والعائد محذوف؛ أي: فيه مدًّا تمييز، و**(ماج)** فعل ماضٍ؛ أي اضطرب، والضمير لـ(تتبعان)، **(مثقلا)** حال منه، قيل: مبني على الضم لقطع الإضافة؛ أي: قبل الفتح؛ يعني: قرأ ابن ذكوان: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون على أنها نون رفع الفعل كنون رجلان ويفعلان، و(لا) للنفي، والجملة حالية؛ أي: فاستقيما غير متبعين، أو مستأنفة؛ أي: ولستما تتبعان، أو خبرية بمعنى النهي؛ كقوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، و(لا) للنهي، والنون نون التوكيد خففت، وقيل: أكد بالخفيفة على مذهب يونس، فتعين للباقين القراءة بتشديدها على أن (لا) للنهي، ولذا أكد بالنون؛ لأن تأكيد النهي

= * وكلمة ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ موضعان في هذه السورة. فيه عدد من القراءات:

الأولى: إبدال همزة الوصل مع المد المشبع، والتسهيل مع القصر، فهذان وجهان لكل القراء ويزاد إبدالها ألفًا مع القصر لمن قرأها بالنقل اعتداد بحركة النقل العارضة.

قال الشاطبي: وإن همز وصل بين لام البيتين.

الثانية: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها لنافع بتمامه وحمزة عند الوقوف، قال الشاطبي: (ولنافع لدى يونس ءلان بالنقل نقلا).

الثالثة: تثليث مد البدل لورش بخلف عنه في هذه الكلمة، قال الشاطبي: (وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهما تلا) فهو بدل مغير بالنقل مختلف فيه عن روش. فبعضهم استثناه من البدل فليس فيه إلا القصر لورش، وبعضهم أجراه مثل غيره فأجرى عليه أوجه البدل الثلاثة. ولكن هذه الأوجه لا تتحقق على جميع أوجه همزة الوصل الثلاثة السابقة في القراءة الأولى، بل تتحقق على إبدالها مع المد والتسهيل فيها فقط، ولا يأتي التوسط والمد في اللام وهو البدل المغير على إبدالها مع القصر.

هذا في وصل كلمة ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ بعدها. أما إذا وقفت عليها أو اجتمعت ببدل سابق عليها أو لاحق بها. ففيها أوجه تكفل ببيانها علماء القراءات في الكتب المخصصة لذلك وفي شروح «الشاطبية».

ضعيف، ثم قال: اضطرب النقل عن ابن ذكوان بين ما ذكرنا وبين الفتح والإسكان حال كون النون مثقلة؛ أي: فتح البَاء وإسكان التاء قبلها وتثقيل النون من تَبعَ يَتْبَعُ كعَلِمَ يَعْلَمُ، والنون ثقيلة للتأكيد، ولم يذكر صاحب «**التيسير**» هذا الاضطراب؛ لأن العمدة على الأول، وهو الذي لم يذكر الداني عن ابن ذكوان في «**التيسير**» سواه كما في «**النشر**»، ولذا قلت:

وفي النَّشْرِ خِفُّ النُّونِ مَعْ كَسْرِ بَائِه وتشديد تاء مِثْلَ مَا قَالَ أَوَّلا

أي: وتخفيفَ النون إلى آخره هو الذي ثبت في «**النشر**».

وقوله: (**وتشديد**)؛ أي: ومع تشديد. (**تاء**)؛ يعني: تاؤه الثانية؛ لأن الأولى لا يتصور فيها ذلك، وقوله: (**مثل ما قال**)؛ أي: في الحرز، (**أولا**) وهو: (وتتبعان النون خف مدًّا)[١]. وأشار بخفة مدًا إلى أن النطق به خفيفًا أقصر مدًّا من النطق به ثقيلًا[٢].

---

(١) قال الصفاقسي ـ رحمه الله ـ تَعَالَىٰ ـ في قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾: قرأ ابن ذكوان بتخفيف النون. فـ(لا) نافية والفعل مرفوع بثبوت النون. خبر بمعنى النهي. كقوله: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ﴾، على قراءة الرفع. والباقون بتشديدها فـ(لا) ناهية والنون للتوكيد. واتفقوا على فتح التاء الثانية وتشديدها وكسر الباء الموحدة بعدها.
وزاد ابن مجاهد وغيره لابن ذكوان إسكان التاء ـ أي الثانية ـ وفتح الموحدة وتشديد النون. وضعفه الداني وغيره فلا يقرأ به، وهذا معنى قول صاحب الكنز، وقال الإبياري ـ أيضًا ـ:

وبالمد فاقرأ لابن ذكوان في اقتده وتتبعان النون تخفيفه اجتنا

وقال عثمان راضي السنطاوي:

وفي تتبعان اقرأ بتخفيف نونه وفي وجبت أظهر كما نقل الملا

تنبيه:
في قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ لقالون وجهان: أحدهما بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال، وثانيهما فتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال، وكلاهما صحيح مقروء به من طريق الحرز، فاقتصار الشاطبي على الوجه الأول لقالون فيه قصور.

(٢) سورة هود نظم فيها العلامة الجمزوري أربعة أبيات توضيحًا لنظم الشاطبي، ولكن لم =

....

= يتعرض لشرحها، فلعل ذلك لوضوحها، واكتفى بالنظم، وهذه الأبيات تتعلق بثلاث كلمات.

الأولى: قوله . تَعَالَىٰ .: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ الآية (٢٨) قرأها الكوفيون غير شعبة بضم العين وتشديد الميم في سورة هود فقط. أما ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ بـ[القصص: ٦٦]، فلا خلاف في فتح عينها وتخفيفها للجميع، فخصص صاحب الكنز إطلاق الشاطبي بسورة هود، وهذا معنى قوله:

فعميت أضممه وثقل شذا علا ... وللكل تحت النمل ليس مثقلا

وقال العلامة الإبياري في سورة هود:

هنا عميت خص وللحوم إن تقف ... على راءٍ أن اسر فبالرق مذعنا

وباقيهمو بالرجح فيه وكلهم ... يرجح في فاسر بحاليه متقنا

وفي همزة أسر اكسر لدى البدء إن تقف ... على أن لدى حرم وذاعن ثقاتنا

وللطالب أن يختار ما يراه سهلًا من النظمين. والله أعلم.

الكلمة الثانية: كلمة ﴿ثَمُودَ﴾ في قوله . تَعَالَىٰ .: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ﴾ إلى ﴿لِّثَمُودَ﴾. فمن قرأ بتنوين الدال في (ثمود) وقف بالألف المبدلة من التنوين، وأجرى الروْم في (لثمود) المجرور باللام، فيكون للكسائي أربعة أوجه ثلاثة العارض مع السكون والروم على القصر، ولغيره الثلاثة الأولى فقط. ومن لم ينون وقف بسكون الدال فيهما فقط، ووجه صرفه العلمية والتذكير باعتبار الأب أو الحي. ووجه منعه من الصرف العلمية والتأنيث باعتبار القبيلة. وهذا معنى قول صاحب الكنز توضيحًا لنظم الشاطبي في قوله:

ثمود مع الفرقان والعنكبوت لم ... ينون على فصل وفي النجم فصلا

نما ولديهم سكن الدال إن تقف ... وبالمد قف عند المنون مبدلا

الكلمة الثالثة: قوله . تَعَالَىٰ .: ﴿فَأَسْرِ﴾ هنا الآية (٨١) وحيث جاء. يقرأ بتفخيم الراء في حالة الوقف لمن قرأ بالقطع في الهمزة أو بالوصل فيها لعروض سكون في حالة الوقف فاسري بياء محذوفة. فيبقى الترقيق دلالة على الأصل. أما ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ في [الشعراء: ٥٢، وطه: ٧٧] فترقق للواصلين في الهمزة فقط وصلًا ووقفًا، ويجريها القاطعون في الهمزة مجرى ﴿فَأَسْرِ﴾؛ يعني: بالترقيق وصلًا وترجيح الترقيق وقفًا. قال خلاف بين الجميع في الترقيق وصلًا.

وإذا ابتدأ بدء اختبار بكلمة (أسر) فابدأ بكسر الهمزة للواصلين وفتحها للقاطعين، =

حكم ما في سورة يوسف عليه السلام

اعلم أن في ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] لأبي عمرو ثلاثة أوجه: الفتح وعليه عامة أهل الأداء، والإمالة المحضة، والتقليل بين بين، وكلها في الحرز، وأخبر بتفضيل الفتح له؛ لأن كتب الأئمة مطبقة عليه، ولم يذكر في «**التيسير**» غيره.

وعلة ذلك أن ألف التأنيث لما رسمت فيه ألفًا في جميع المصاحف ولم ترسم ياءً؛ لئلا يجمع بين يائين في الصورة في كلمة واحة أعطاها الفتح؛ ليسلم لها بذلك المعنى الذي لأجله خولف بها عند أشكالها؛ لأنه لو أمالها وما قبلها لنحى بها نحو الياء[(١)] التي فر (منها)[(٢)] إلى الألف في الرسم.

والوجه في الإمالة المحضة: أن ﴿بُشْرَايَ﴾ من ذوات الياء، وياء

= وهذا معنى توضيح صاحب «الكنز» في قوله:

وفاسر أن أسر الوصل اصل دنا وقف ... بترقيق راء في أن أسر لمن خلا

كذا رجح الباقون فيه وكلهم ... يرجحه في فاسر قطعا وموصلا

وهمزة أسر اكسر لدا البدء إن تقف ... على أن لدا أصل دنا وقف الابتلا

قوله: (لمن خلا)؛ يعني: المشار إليهم بأصل (دنا). وقوله: (قطعا وموصلا)؛ يعني: قطع الهمزة ووصلها. وقوله: (أصل دنا)؛ يعني: الحرميان، وهما: نافع، وابن كثير.

تنبيه: قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ﴾.

قال الصفاقسي ـ يرحمه الله ـ: كل من ذكرت له في هذه الياء حكمًا فهو متفق عليه عنه إلا هشامًا فلم يتفق عنه على الإسكان بل له الفتح أيضًا. وبه قطع أكثر القراء واقتصروا عليه في تآليفهم، والمأخوذ به عند من يقرأ بما في «التيسير» و«الشاطبية» الإسكان فقط مع أن الداني ـ رحمه الله ـ تَعَالَىٰ ـ خرج فيه عن طريق «التيسير» وتبعه الشاطبي، فالأولى القراءة بالوجهين؛ لأن الوجهين صحيحان والفتح أكثر وأشهر. وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح، وهو طريق في رواية هشام. والله أعلم، فليتأمل «غيث النفع» (٢٥٢).

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) في نسخة (ب): (فرضنا)، والصواب ما ذكر.

الإضافة في حكم الإنفصال. وأما بين بين فالتوسط بين كلا الأمرين، يعني: إعطاؤه من الإمالة حظًّا لا يبلغ به درجة الإمالة الكبرى كما ذكره الفاسي[١]. والإمالة المحضة هي القياس في قراءته، والفتح والتقليل خارجان عن الأصل الذي سلكه. وفي «**النشر**»[٢]: الفتح أصح رواية[٣]، والإمالة أقيس، ثم إن الترتيب الذي نقلناه[٤] عن أستاذنا تقديم الفتح ثم بعده الإمالة ثم بعده التقليل، كما قلت:

وَبُشْرَايَ فَافْتَحْ ثُمَّ مِلْ ثُمَّ قَلِّلَا عَنِ ابْنِ الْعَلَا التَّرْتِيبُ[٥] وَالْفَتْحُ فَضِّلَا

وقوله: (**مِلْ**) فعل أمر، أصله: ميل؛ أي: أوقع الإمالة.

قال: (**معًا وصل حاشا حج**)

أخبر أن المشار إليه بالحاء من (**حج**)، وهو: أبو عمرو قرأ: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] بألف بعد: الشين في الوصل فقط على أصل الكلمة كما نطق به.

وقوله: (**وصلُ**) مبتدأ، (**حاش**) مضاف إليه، (**معًا**) حال من المضاف إليه، و(**حج**) خبر المبتدأ.

قال العلامة الفاسي: وترتيب البيت (وَصِلْ كلمتي حاشا حج)؛ أي:

---

(١) اللآلىء الفريدة/ مخطوط.

(٢) النشر (٢/ ٤٠).

(٣) قوله: أصح رواية؛ لأنه بلغ القوة في النقل. وقوله: الإمالة أقيس؛ لأن أصل أبي عمرو الإمالة فيما بعد راء، وأما التقليل فلم يبلغ قوة الأوَّلَيْن من جهة النقل ولا يقتضيه قياس. ويقول الصفاقسي: ولولا أن الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بها لاقتصرت على الأول.

(٤) في نسخة (ب): (قلنا)، والصواب ما ذكر.

(٥) صاحب الكنز أراد في نظمه ترتيب الأوجه لأبي عمرو في كلمة (يا بشراي) على الترتيب الذي ذكره، وهذا توضيح منه لا يفهم من نظم الشاطبي.

اقرأهما كذلك معًا، فقدم الجملة الأخيرة والنِّيَّة بها (التأخير)[1]. ا.هـ. وأشرت إلى ذلك بقولي: أي صله بالألف؛ أي: اقرأه موصولًا بألف كما لفظ به، فتعين للباقين القراءة بحذف الألف في الوصل، ولا خلاف في حذفها في الوقف اتباعًا للرسم، كما قلت: (وللكل عند الوقف فاحذفه في كلا) الموضعين؛ أي: فاقرأه عند الجماعة محذوف الألف كما هو كذلك في رسم المصاحف، إلا ما رواه الجعبري عن الأعمش من إثباتها في الحالين، وهو خلاف ما في المصطلح والقباقبية[2]. ومعنى (حج): غلب بالحجة،

---

(١) في جميع النسخ: (التقديم)، والصواب كما ذكر من الفاسي.
(٢) القباقبية... لم أعثر لها على مؤلفها.

تنبيه:

في سورة يوسف كلمة ﴿تَأۡمَنَّا﴾ ذكر بعضهم احتمال «الشاطبية» لوجه ثالث، وهو الإدغام المحض من غير إشمام ولا روم للقراء السبعة، فلا أصل له؛ لأنه انفرادة عن قالون والجمهور على خلافه، فلا يقرأ به من طريق الحرز، والمقروء به من طريقها هو الإدغام مع الإشمام أو الإخفاء فقط، نعم هي قراءة أبي جعفر، انتهى بتصرف من «حل المشكلات» (٧٥)، و«غيث النفع» (٢٥٤، ٢٥٥).

وسبق الكلام على (نرتع) في ياءات الزوائد.

قوله . تَعَالَى .: ﴿هَيۡتَ لَكَۚ﴾ أثبت الشاطبي لهشام فيها الخلاف بفتح التاء وضمها، فالحلواني من جميع طرقه عن هشام بفتح التاء، وهو طريق «الشاطبية» و«التيسير» وهي قراءة صحيحة كما في «النشر» وغيره خلافًا لمن وَهَّم الحلواني فمعناها، تهيأ لي أمرك وحسنت هيئتك، والداجواني بضم التاء؛ قال الداني: وهذا هو الصواب أهـ.

وهذا الذي دعا الشاطبي للجمع بين الوجهين وإن كان الضم ليس من طريقه؛ لأن الداجواني طريق «النشر» وطيبته.

هذا ما ذكره صاحب «حل المشكلات» ص (٧٥) ببعض تصرف. أقول: ذكْر «الشاطبية» الخلاف لهشام في ضم التاء خروج عن طريقة؛ لأن طريق الحرز و«التيسير» هو الحلواني وقد رُوي عنه الفتح فلا يقرأ من طريق الحرز إلا بالفتح. قال المنصوري:

هئت لحلواني بفتح التاء ... وضمها الداجواني في الأداء

وللصفاقسي كلام مفيد في توجيه القراءتين فارجع إليه إن شئت. غيث النفع ص(٢٥٦، ٢٥٧).

=

والله . سبحانه وتعالى . أعلم .

حكم ما في سورة الرعد

(مكَرْرَهُ)؛ أي: المكرر له فيها (وامدد لوى حافظ بَلا) فأمر بالمد بين الهمزتين للمشار إليهم باللام والحاء والباء في قوله: **(لوى حافظ بلا)**، وهم: هشام، وأبو عمرو، وقالون، فتعين للباقين ترك المد. ومعنى (بَلا) بفتح الباء: خبر ما قبله، وإنما كان مكررًا لما قبله؛ أي: لإغناء ما قبله عنه، وهو قوله: وهم على أصولهم؛ أي: السابقة في باب: الهمزتين من كلمة من تسهيل الهمز الثانية، أو تحقيقها مع المد قبلها فيهما، أو تركه؛ لأنه اجتمع في قراءتهم بالاستفهام همزتان، فتذكر ما تقدم؛ لتكن على بصيرة منه،

= **تنبيه:**

قوله . تَعَالَىٰ .: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ ذكر العلامة الصفاقسي في «غيث النفع» ص (٢٦٠) ما خلاصته أن للدوري عن أبي عمرو الفتح أيضًا. قال: وكلاهما ثابت صحيح إلا أن الفتح أصح؛ لأنه مذهب الجمهور وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو المأخوذ به من «التيسير»؛ لأنه لم يذكره في الألفاظ المقللة للدوري، فيؤخذ منه أنه بالفتح، وكان حق الشاطبي أن يذكره؛ لأنه التزم نظم «التيسير» ويكون التقليل الذي ذكره من زيادات القصيد. انتهى بتصرف.

فالخلاصة أن في هذا اللفظ الفتح والتقليل للدوري. قال العلامة الإبياري:

ويا أسفى قلل لدور بخلفه   وفي الناس مجرور له الميل عينا

ومما يدل على أن فيها الفتح: أنه المأخوذ به من «التيسير» حيث قال في ص (٤٨): ويا أسفى، وكان حق الشاطبي أن يذكره، وأيضًا فإن الألف ليست منقلبة عن الياء مثل ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ بل هي ألف الندبة، والتضجع، والأصل يأسفاه، وألف الندبة لاحظ لها في شيء من الإمالة، ولعل تأخيرها في نظم الشاطبي إشارة إلى أن الحكم فيها يخالف الحكم في ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ و﴿أَنَّىٰ﴾، والله أعلم.

قوله . تَعَالَىٰ .: ﴿مَثْوَايَ﴾ قال الصفاقسي ص (٢٥٨): فيها لورش الفتح والتقليل، ولا التفات لما قاله بعضهم من أن ورشًا ليس له فيه إلا الفتح متعلقًا بظاهر عبارة «التيسير»، فقد ذكر الداني في باقي كتبه له التقليل أيضًا، وهو الصواب وعليه المحققون. والله أعلم.

الكوفيون وابن عامر يحققون الهمزة على مذهبهم، والحِرْميان وأبو عمرو يسهلون الثانية، وهشام وأبو عمرو وقالون المرموزون بقوله: (**لوى حافظ بلا**) يمدون بين الهمزتين سواء كانت الثانية محققة أو مسهلة.

قال ابن عبدالحق: وهذا معلوم مما تقدم، لكن صرح به هنا لإفادة أنه لا خلاف لهشام في المد هنا، فيضم إلى المواضع السبعة التي تقدم أنه لا خلاف في المد فيها؛ أي: وهي المذكورة في قول الحرز: (**وفي سبعة لا خلف عنه**) إلى آخره، وهذا ما عليه الأكثر، وذهب قوم آخرون إلى الخلاف له في ذلك، قال في «**النشر**»[1]: وهو الظاهر قياسًا، ا.هـ. ولذا نبهت على ما هو الظاهر فقلت: (**والخلف للبعض قد خلا**)؛ أي: والخلاف في المد وتركه تقدم عن بعض المذكورين في (لوى حافظ بلا)، وهو: هشام، والخلاف المذكور هو قوله في باب الهمزتين من كلمة:

ومدك قبل الفتح والكسر حجة بها لذ ... وقبل الكسر خلف له ولا

وفي شرح العلامة الفاسي: وما قبله مغن عنه، كما أن ما قبله في

---

(١) النشر (١/ ٣٧٤).

وهذا هو السبب الذي جعل العلامة صاحب الكنز ينفي هذا الظاهر من باب التأكيد مؤكدًا أن قول الشاطبي: (وامدد لوا حافظ بلا) من غير خلاف لهشام مثل الكلمات السبع التي ذكرها الشاطبي في الأصول بقوله: (وفي سبعة... الخ). وقوله: (والخلف للبعض قد خلا) من طريق «النشر» فيجب الاقتصار على الإدخال فقط؛ لأنه هو الذي اقتصر عليه صاحب «التيسير» وتبعه الشاطبي على ذلك. «غيث النفع» ص (٢٦٢).

لكن هناك مسألة أخرى في الاستفهام المذكور لم يتعرض لها الشارح وتحتاج إلى توضيح، وهو قول الشاطبي: (سوى النازعات، مع إذا وقعت ولا) حقه أن يكون: (سوى النازعات النمل مع وقعت ولا). والله أعلم.

وقد ذكر العلامة الخليجي نظمًا لبعضهم وضح فيه ما للقراء السبعة وتركنا نقله هنا خوفًا من التطويل، فراجعه إن شئت من «حل المشكلات» ص (٧٧).

قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ﴾ الآية فيها لورش أحد عشر وجهًا تقدمت في باب المد والقصر.

الأصول مغن عنه، وذكر ذلك على جهة التأكيد، ولم يذكر لهشام إلا المد اعتمادًا على معرفة الوجه الآخر من الأصول. ا.هـ.

حكم ما في سورة إبراهيم عليه السلام

قال: **(وأفئدة بالياء بخلف له ولا)**

أخبر أن المشار إليه باللام من **(له)**، وهو: هشام قرأ: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بياء بعد الهمز بوزن أفعيلة بخلاف عنه(١)، فتعين للباقين القراءة بغير(٢) ياء بلا خلاف.

قال العلامة الفاسي: والوجه في القراءة بالياء الساكنة بعد الهمزة في ﴿أَفۡـِٔدَةُ﴾: الإشباع، والإشباع أن تزيد في الحركة حتى ينشأ منها الحرف الذي أخذت منه، والغرض بذلك في ﴿أَفۡـِٔدَةُ﴾ المبالغة في إخراج الهمزة وبيان نبرتها. وقيل: الفرق بين الهمزة والدال؛ لأنهما حرفان شديدان. ا.هـ. وهذا على لغة المشبعين من العرب، كما في «**الإتحاف**» على حد الدراهم والصياريف، وليست ضرورة بل لغة مستقلة معروفة(٣) لم ينفرد بها الحلواني عن هشام، ولا هشام عن ابن عامر، كما نبه عليه في «**النشر**»(٤)،

---

(١) والثاني له قراءتها بالهمز كالباقين.

(٢) قوله: بغير ياء؛ أي: بهمزة ليس بعدها ياء كالوجه الثاني لهشام.

(٣) ذكر ابن مالك أن الإشباع في الحركات الثلاث لغة معروفة، قال الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

(٤) النشر (٢/ ٢٩٩) ولا خلاف بين القراء في عدم إشباع ﴿وَأَفۡـِٔدَتُهُمۡ هَوَآءٞ﴾.

تنبيه:

لم يذكر المحرر شيئًا في فرش سورة الحجر، وتقدم ما فيها من الأصول مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ في باب الهمزتين من كلمتين.

سورة النحل

ترك الشارح بيتًا ذكره في فرش سورة النحل، فلعله سهو، وإليك البيت وشرحه؛ قال:=

فالطعن فيها مردود ا.هـ.

والوجه في القراءة بغير ياء: الإتيان بالكلمة على أصلها من غير زيادة؛ لأن ﴿أَفْـِٔدَةً﴾ بوزن أفعلة كأرغفة وأجربه وأغربة، وقد جاء في غير موضع

= وعنه روى النقاش نونا مؤصلا   وصح له الوجهان فاحذر موهلا

معنى هذا البيت: أنه يرد على من ضعَّف قراءة ابن ذكوان بالنون في قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ﴾ الآية (٩٦)، كالداني، حيث قال في «التيسير»: وهو عندي وهم. وتبعه الشاطبي في قوله: (مَوهلا)، فقد تعقبه الجعبري، وصحح الوجهين في «النشر»، وهذا معنى ما ذكره صاحب الكنز، وقال العلامة الإبياري:

وفي وقف حاشا احذف لكل لنجزين   بنون وياء لابن ذكوان جاءنا

تنبيه:

قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ﴾ الآية [٢٧]:

ترك الهمز في (شركائي) للبزي ليس من طريق «الشاطبية» ولا «الطيبة»، فلا يقرأ بهن، ولولا ذكر الداني له على سبيل الحكاية ما ذكره الشاطبي، ولذا أشار إليه بالضعف بقوله: (هلهلا) من قوله: هلهل النساج الثوب إذا لم يحكم نسجه، وقال الداني في مفرداته: والعمل على الهمز وبه آخذ.

والقياس المطرد في الممدود أنه لا يجوز قصر الممدود إلا في الضرورة، أو على قلة كما قاله بعض النحويين، فتنبه.

سورة الإسراء ليس فيها شيء من تحرير الفرش

تنبيه آخر:

اتفق الجميع على حذف الواو من ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾، ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بالقمر، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ﴾ وقفًا ووصلًا اتباعًا للرسم، وكذلك ﴿وَصَـٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ على أنه جمع رسم بلا واو، وقيل: هو مفرد رسم على أصله، وقد تقدم في آخر الوقف على المرسوم.

وقوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ ليس للسوسي في همزتها غير الفتح، وذِكْرُ الشاطبي الخلاف له في إمالتها ليس من طرقه بل ولا من طرق «النشر»، وإن حكى الإمالة فيه بقيل؛ لأنه انفرادة عن فارس بن أحمد، وذكر الداني له على سبيل الحكاية فقط، فلا يقرأ به، وقد سبق الكلام عليها في باب الإمالة (انتهى بتصرف من حل المشكلات للخليجي/ ٨٠).

وسبق الكلام على الإدغام في ﴿ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ في باب الإدغام.

من القرآن من غير زيادة ياء، فكان ترك الياء في هذه المواضع مناسبًا لغيره، ذكره العلامة الفاسي.

هذا، وقد غلط بعضهم وقرأ الكلمة بالياء بدل الهمزة، بل وأقرأها غيره، ولذلك نبهت على ما هو مقصود في الأداء فقلت: (وذي اليا بعد الهمز لا الهمز أبدلا)؛ أي: لا أَنَّ الهمزَ أبدل ياء، والولا بفتح الواو مصدر ولي يلي وَلى، والولي: الناصر.

حكم ما في سورة الكهف

قال: **(وفي الوصل لكنا فمد له ملا)**

أمر بإثبات ألف ﴿لَّكِنَّا﴾ في الوصل للمشار إليهما باللام والميم في **(له ملا)**، وهما: هشام، وابن ذكوان، فتعين للباقين حذف الألف.

والوجه في قراءة ﴿لَّكِنَّا﴾ بالمد أن الأصل (لكن أنا)، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفت الهمزة فاتصلت النونان، فأدغمت النون في النون وبقيت الألف.

قال العلامة الفاسي: وقيل: حذفت الهمزة من غير نقل، والأول أقيس، ونحوه قول القائل:

(وترمينني)[1] بالطرف أي أنت مذنب (وتقلينني)[2] لكن إياك لا اقلى[3]

أي: لكن أنا لا أقليك.

فمن حذف الألف في الوصل جرى على قاعدتهم في حذفها فيه في

---

(١) في نسخة (ب): (وتعينني)، والصواب ما ذكر.

(٢) في نسخة (ب): (وتقتلني).

(٣) انظر: هذا البيت في معجم شواهد النحو رقم (٢١٩٧)، والخزانة ج (٤/ ٤٩٠) وشواهد التوضيح ص (٨٣) وهو بلا نسبة لأحد في هذه المصادر.

(نحو)[١]: ﴿أَنَاْ يُوسُفُ﴾، و(أنا بشير)، ومن أثبتها فيه أجرى الوصل مجرى الوقف، أو جعلها عوضًا عن الهمزة المحذوفة ا. هـ. ومعنى (له ملا): له حجج[٢]، وإنما قال: في الوصل؛ لأنه لا خلاف للجميع في إثباتها في الوقف للرسم، فهو محل وفاق، لكنه لما كان قد يخفى على مثلي[٣] نبهت على ذلك، فقلت:

(وفي الوقف عند الكل فامدده مرسلا)؛ أي: حالة كونك مطلقًا صوتك؛ يعني: بزيادة الألف.

قال العلامة الفاسي: والوجه في اتفاقهم على الوقف بالألف: جريهم على قاعدتهم في الوقف على الألف من (أنا) حيث جاء؛ لأنها لبيان الحركة فيه، يعني في نونه كهاء السكت؛ أي: في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ و﴿حِسَابِيَهْ﴾، ولذلك سقطت في الوصل، وهو مذهب البصريين؛ لأن الاسم عندهم أنَّ والألف في الوقف للبيان، و(أنا) الداخلة عليه (لكن): مبتدأ، وهو ضمير الأمر والشان؛ أي: الشان (اللّه ربي)، والجملة خبر (أنا)، والراجح منها إليه يا الضمير[٤] ا. هـ.

حكم ما في سورة طه عليه السلام

قال أستاذنا[٥]: مكررة فيها؛ أي: المكرر لصاحب الحرز قوله: **(وفيه وفي سدى ممال وقوف)**؛ أي: في سوى في هذه السورة وفي ﴿أَن يُتْرَكَ

(١) سقط من (ب).

(٢) سقط من (أ).

(٣) قوله: (مثلي) تواضع منه. رحمه الله. فعلينا أن نتعلم من علمائنا، جزى الله الجميع عنا خيرًا.

(٤) أي: انتهى من شرح الفاسي على «الشاطبية» ببعض تصرف.

(٥) المراد بأستاذه هو علي الميهي، وهذا البيت لأستاذه، وقد ذكر ذلك في مقدمته بقوله: وربما كان لأستاذي فيه بعض أبيات. =

سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] في القيامة الإمالة في الوقف؛ لزوال التنوين المانع من إمالتهما في الوصل.

ثم قال: (في الأصول تأصلا)؛ أي: تقرر في الأصول في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين.

قال العلامة الفاسي: وهو كلام كمل به البيت، وفيه تجديد للعهد بما تقدم ذكره[1]. ا.هـ، وأيضًا لئلا يظن أن ضم السين[2] مانع من الإمالة، وحينئذ لا يقال: لا حاجة لذكره هاهنا، والذي تقدم هو ما ذكرته بقولي: فقد مرَّ في باب الفتح والإمالة قوله: (سوى وسدى في الوقف عنهم تسبلا) حيث أخبر أن حمزة والكسائي وشعبة، المذكورين في قوله: (صحبة) في الشطر قبله، أمالوا في الوقف ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [الآية: ٥٨] بطه و﴿أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ بالقيامة. قوله: (**عنهم**)؛ أي: عن حمزة والكسائي وشعبة إمالتهما في الوقف على الخلاف المتقدم، فقد علم في الباب المذكور من قوله: (وقد

= **تنبيه:**

تقدم الكلام على ﴿كِلْتَا﴾ في باب الإمالة، وذكر صاحب «البدور الزاهرة» ص (١٩٣) أن لشعبة وجهًا ثانيًا في كلمة ﴿لَّدُنِّي﴾ وهو اختلاس ضمة الدال مع تخفيف النون، وهو - وإن لم يذكره الشاطبي للداني في «التيسير» - قوي وصحيح نص عليه كثير من أئمة القراءة ومنهم الداني في «المفردات» و«جامع البيان»، وفي هذا يقول العلامة محمد هلال الإبياري:

وبالمد لكنا لكلٍّ بوقفها ‏ ‏ ‏ لدنى فزد روما لشعبة موقنا

وليس في سورة مريم غير ما مر، وتقدم عدم جواز القصر في عين من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ في باب المد.

تنبيه:

ما ذكره الشاطبي من تقليل الهاء والياء لقالون والإمالة للسوسي في الياء خروج منه عن طريقه فلا يقرأ به، وقد تقدم في أول يونس.

(١) الذي تقدم ذكره هو في باب الإمالة (وقد فخموا التنوين. إلخ).
(٢) هذا تعليل آخر لذكر الإمالة.

فخموا التنوين وقفًا ورققوا) البيت أن فيه في الوقف الإمالة لقوم والفتح لآخرين، (سوى له تسبلا)؛ أي: أبيح. وثبت ذلك عنه ا.هـ.

قال: **(وهذين في هذان حج)**

أخبر أن المشار إليه بالحاء من (حج)، وهو: أبو عمرو قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾ [طه: ٦٣] بالياء، وفي قراءة الباقين ﴿هَٰذَانِ﴾ بالألف كلفظه به في القراءتين.

وقوله: **(وهذين)** مبتدأ، و**(حج)** بمعنى غلب بالحجة خبره، (في هذان) متعلق به؛ أي: هذين الواقع في موضع هذان حج.

ثم قال: **(وثقله دنا)** فأخبر أن المشار إليه بالدال من (دنا)، وهو: ابن كثير شدد النون من (هذان)، فتعين للباقين القراءة بتخفيف النون. وجملة (ثقله): مبتدأ وخبر.

قلت: وهذا الأخير فيه تكرار لمكي؛ أي: للمكي، وهو ابن كثير، وقولي: (لما خلا)؛ أي: مع ما مضى في سورة النساء[١] في قوله: (وهذان هاتين اللذان اللذين قل: يشدد للمكي).

قال العلامة الفاسي: (وقد تقدم ذكر في سورة النساء)، وذكر ها هنا للتتميم لقراءة هاتين الكلمتين[٢]، وجملتها أربع قراءات[٣]. ا.هـ. وهي: **الأولى**: (إِنْ) بتخفيف النون (هَذَانِّ) بالألف وتشديد النون والمد المشبع لابن كثير، **الثانية**: حفص ﴿إِنْ هَٰذَانِ﴾ بالألف وتخفيف النونين، **الثالثة**: أبو عمرو (إِنَّ) بالتشديد في النون مع فتحها (هذين) باليا وتخفيف النون، **الرابعة**: الباقون (إِنَّ) بالتشديد (هذان) بالألف والتخفيف.

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) المراد بالكلمتين هما: (إن) و(هذان).

(٣) انتهى من شرح الفاسي على «الشاطبية» مخطوط.

تنبيه

التكرار إعادة الشيء مرارًا. قال في «**القاموس**»[(١)]: وكرره تكريرًا وتكرارًا، أعاده مرة بعد أخرى. وفي «**المصباح**»[(٢)] ما يقتضي الفرق بين

(١) انظر: القاموس المحيط (٢/ ١٣٠٠).
(٢) انظر: المصباح ص (٢٦٠).

تنبيه:

تقدم ما في سورة طه من الأصول كالكلام على رءوس الآي في باب الإمالة والكلام على ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ في باب هاء الكناية، فتنبه.

وليس في سورة الأنبياء شيء سوى ما تقدم.

وليس في سورة الحج سوى إدغام وجبت وتقدم الكلام عليها في تاء التأنيث، وفيها فائدة من ﴿حَلِيمٌ﴾ الآية (٥٩) إلى ﴿رَّحِيمٌ﴾ الآية (٦٥) سبع آيات، آخر كل آية اسمان من أسماء الله - تَعَالَىٰ - وليس لها في القرآن نظير.

- وليس في سورة المؤمنون شيء لصاحب الكنز، وفيها كلمة ﴿تترا﴾ وقد تقدم الكلام عليها في باب الإمالة.

سورة النور

ترك المؤلف بيتًا من الكنز لم يشرحه، فلعله سهو، وإليك البيت وشرحه، قال:

هنا خصصوا دون الحديد ورأفة ... بحركه المكي فالاطلاق أهملا

ومعنى البيت واضح في أن إطلاق الشاطبي لتحريك ﴿رَأْفَةٌ﴾ خاص بسورة النور دون موضع الحديد، وقال الإبياري:

وحرك لملك رأفة ذي ... .

- وليس في سورة الفرقان والشعراء والنمل شيء غير ما مر.

سورة القصص

ترك المؤلف بيتًا من الكنز لم يشرحه، وإليك البيت وشرحه، قال:

ومعنى وذو الثنيا مضى وهو قوله ... وما بعده إن شاء بالفتح أهملا

ومعناه، أنه توضيح للمراد من قول الشاطبي: (وما بعده إن شاء بالفتح أهملا) وهذا في باب ياءات الإضافة، وقوله في نهاية سورة الصافات في حصر ياءات الإضافة: (وذو الثنيا)؛ يعني: أن المراد من الجملتين واحد وهو ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ بالقصص والكهف والصافات فتح الياء نافع وسكنها الباقون. =

التكرار والتكرير.

= وقد سبق الكلام على كلمة ﴿عِندِيٓ﴾ لابن كثير في ياءات الإضافة، فليعلم.

وسبق ـ أيضًا ـ الكلام على ﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ في باب الوقف على مرسوم الخط.

* وليس في سورة العنكبوت غير ما مر، ومر في باب وقف حمزة الوقف على كلمة ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾.

* وفي سورة الروم كلمة ﴿تُخۡرَجُونَ﴾ من قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ الآية (١٩) وذكر الشاطبي الخلاف فيه لابن ذكوان فيه نظر، فإن صاحب «النشر» حقق أنه هنا بفتح التاء وضم الراء من طريق الأخفش وهي طريق «الشاطبية»، وأن الداني قرأ به على شيخه كما ذكره في «المفردات»، ولم يذكره في «التيسير» هكذا، ولا ينبغي أن يؤخذ من «التيسير» بسواه، والله أعلم.

انتهى من «النشر» (٢/٢٦٨) بتصرف، و«حل المشكلات» للخليجي ص (٨٧).

وفيها ـ أيضًا ـ كلمة ﴿ضَعۡفٍ﴾ الثلاثة في الآية (٥٤) والخلاف لحفص في ضم الضاد هنا ليس عن عاصم، وإنما الفتح روايته عن عاصم، والضم روايته عن غيره، واختياره لحديثٍ رواه مرفوعًا في ضمها، رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن، وظاهر كلام الشاطبي حيث أطلق الخلاف لحفص يوهم أنه عن عاصم، والتحقيق ما تقدم؛ أي: من أن الفتح روايته عن عاصم والضم عن غيره، قال المحقق في «النشر»: وبالوجهين قرأت وبهما آخذ.

وقال الجعبري: فإن قلت: كيف خالف من توقفت عليه صحة قراءته؟

قلت: ما خالفه بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه، لا أنه قرأ برأيه؛ قال الصفاقسي: فعمدته ما قرأ به على غير شيخه وثبت عنده تواترًا، ولم يعتمد في صحة قراءته على الحديث وإنما تأنس به، انتهى ملخصًا من «غيث النفع» ص (٣٢١، ٣٣٢) والنشر (٢/٣٤٦).

* سورة لقمان والسجدة والأحزاب ليس فيها شيء من نظم الكنز غير ما مر.

تنبيه:

كلمة ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ﴾ لو وقف عليها المسهل كان له التسهيل بالروم مع المد والقصر كالوصل، والإبدال ياء ساكنة مع التطويل، وأما من أبدلها ياء في الوصل مَدَّ للساكن وصلًا ووقفًا، فتنبه.

وسبق الكلام على ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ﴾ و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ إن لقالون وصلًا ووقفًا في سورة البقرة.

=

حكم ما في سورة يس عليه السلام

قال: (لينذر دم غصنا)

أخبر أن المشار إليهم بالدال والغين في (دم غصنا)، وهما: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون قرءوا: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ [الآية: ٧٠] بياء الغيب كما لفظ به بلا خلاف.

ثم قال: (والاحقاف هم بها بخلف هدى)؛ يعني: أنَّ من ذكر قرءوا: ﴿لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الآية: ١٢] بالأحقاف بياء الغيب. أيضًا. بخلاف عن المشار إليه بالهاء من (هدى)، وهو: البزي؛ أي: قرأ في الأحقاف بوجهين بياء الغيب وبتاء الخطاب، فتعين للباقين القراءة بتاء الخطاب في الموضعين.

قال العلامة الفاسي: وأشار بالخلاف عن البزي في الأحقاف إلى قول الحافظ أبي عمرو في غير «التيسير»: قرأ البزي ﴿لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بالتاء؛ قال: وأقرأني الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه بالياء؛ قال: وبالأول آخذ، وإنما قال ذلك؛ لأنه المشهور عن ابن كثير. ا.هـ.

قال العلامة الإسقاطي: وذكره الخلاف للبزي في ﴿لِّيُنذِرَ﴾ بالأحقاف ضعَّفه في «النشر»[1]؛ لأن الذي قرأ به الداني من طريق أبي ربيعة الخطاب لا غيره، فإطلاقه الخلاف كـ«التيسير» خروج عن [طريقهما][2] ا. هـ ولذا قلت: (لكن بها التاله اعتلا[3])؛ أي: وإن ذكر الخلاف للبزي في

= * سورة سبأ وفاطر ليس فيهما شيء غير ما مر، وتقدم ما في راء ﴿ٱلْقِطْرِ﴾ في باب الراءات.

(١) النشر (٢/ ٣٧٣).

(٢) في نسخة (ب): (المقام).

(٣) وقال الإبياري. أيضًا .:

وحـرك لمك رأفـة ذي أحـمـدُ تـلا يـنـذر الأحـقـاف بـالـتـاتـعـينـا =

الأحقاف فالتاء المثناة اعتلا ؛ أي: ارتفع على الياء المثناة تحت للبزي فيها، فهي المقروء بها.

والوجه في قراءة ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالغيب أنه أعاد الضمير في هذه السورة على القرى، وفي سورة الأحقاف على الكتاب، وتصح إعادته للنبي ﷺ فيهما.

والوجه في قراءة من قرأ بالخطاب فيهما: أنه أسند الفعل إلى النبي ﷺ وسلموا خاطبه به؛ أي: لتنذر محمد؛ لأنه المنذر لأمته.

حكم ما في سورة الصافات

قال[(١)]: (والياس حذف الهمز بالخلف مثلا)

= تنبيه:

كلمة ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ فيها لقالون وجهان. اختلاس فتحة الخاء وإسكانها كلاهما مع تشديد الصاد. ولم يذكر الشاطبي له إلا الأولى في قوله: (وخا يخصمون افتح سمالذ) ثم استثنى من مرموز (سمالذ) أبا عمرو وقالون، فقال: (وأخف حلوبر) فصار أبو عمرو له الاختلاس فقط ومثله قالون ويزاد لقالون إسكان العين مع التشديد، وإلى ذلك أشار المتولي بقوله:

نعما اختلس سكن لصيغ به حلا ... وتعدو لعيسى مع يهدي كذا اجعلا
وفي يخصمون اقرأ كذلك عنده ... ففي كلا الوجهين تيسير اعملا

لطيفة:

قال الصفاقسي ـ رحمه الله ـ: قيل لبصري لأي شيء قرأت ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ بسكون الياء. و﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ بفتح الياء ولا فرق بينهما؟ فقال: السكون ضرب من الوقف، فلو سكنت هنا لكان كالذي وقف على (مالي) وابتدأ ﴿لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾، وهذا بخلاف ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ انتهى بالمعنى، وهذا مع ثبوت الرواية هو في غاية من دقة النظر وإدراك المعاني اللطيفة. «(غيث النفع» . ٣٣٢).

سورة الصافات

(١) ترك الجمزوري بيتًا في أول السورة لم يشرحه، فلعله لوضوحه، وإليك البيت والمراد منه؛ قال: =

أخبر أن المشار إليه بميم (**مثلا**)، وهو: ابن ذكوان حذف الهمزة من ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ بخلاف عنه، فتعين للباقين القراءة بإثباتها كالوجه الآخر عنه، فله وجهان: الحذف والإثبات، ومن المعلوم أن الحذف لا يكون إلا حالة الوصل كما قلت: (**لدا الوصل**)، فيفهم منه إثباته في الابتداء، وفي بعض الشروح: وقرأ ابن ذكوان ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ بحذف الهمزة في الدرج وقطعها في الابتداء اهـ.

قال الجعبري[(١)]: وفي قوله هنا: (وإلياس حذف الهمز [بالخلف مثلا[(٢)]]) مفهومه حذفه في الحالين، وليس كذلك، لإثباته في الابتداء وإن أراد حذفه في الوصل فيفهم منه إثباته في الابتداء على حد الآخر، وليس كذلك، فلو قال: (وإلياس وصل الهمز)؛ أي: جعلُ الهمز همز وصل، فيعلم أن حكمها في الوصل، الوصل وإثباتها في الابتداء مفتوحة؛ لأنها مع اللام، لكان أولى ذكره ابن غازي[(٣)]، ولذا قلت: أي والحذف بالوصل أُوّلا، بضم الهمز وكسر الواو من التأويل وهو حمل اللفظ على خلاف

= على ضم فتح الياء لا ضم زايه جرى قوله واضم يزفون فاكملا

ومعنى البيت أنه توضيح لقول الشاطبي: (واضمم يزفون فاكملا) فقد أمر بالضم في ﴿يَزِفُّونَ﴾ لحمزة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ الآية (٩٤)، ولم ينص على ضم الياء أو الزاي، فرفع الجمزوري هذا الاحتمال بهذا البيت الذي حدد أن الضم في الياء وليس في الزاي. فليعلم، وقال الإبياري ـ أيضًا ـ:

يزفون ضم اليا لحمزتهم أتى ....

(١) ترجمة الجعبري ص (٦٣).

(٢) في نسخة (ب): (إلى آخره).

(٣) هو محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكانسي، أبو عبدالله، مؤرخ حاسب فقيه من المالكية، من بني عثمان (قبيلة من كتامة بمكناسة الزيتون) ولد بها وتفقه بها وبفاس، من مؤلفاته: إنشاد الشريد، في رسم القرآن، وتفصيل الدرر في القراءات. توفي بفاس سنة (٩١٩هـ) الأعلام (٥/٣٣٦) بتصرف بسيط.

ظاهرة [مبينا][(١)] فيه المعنى الخاص؛ أي: المعنى المقصود منه، ويؤيد هذا ما في «**الإتحاف**» وعبارته: واختلف في ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ فابن عامر بخلاف عنه بوصل همزة ﴿إِلْيَاسَ﴾ فيصير اللفظ باللام ساكنة بعد (إن) ويبتدئ بهمزة مفتوحة، والباقون بقطع الهمزة مكسورة بَدْأً وَوَصْلًا، وبه قرأ ابن عامر في وجهه الثاني، وروى الوجهين [الكارزيني][(٢)] عن المطوعي عن محمد ابن القاسم عن ابن ذكوان، وذكرهما في الشاطبية له كذلك، ولذا قلت:

وفي الابتدا بالهمز يفتح وحده ويكسر كالباقين بَدْأً وموصلا

أي: وإذا وقف ابن ذكوان على ﴿وَإِن﴾ اختبار [وابتدأ] بـ﴿إِلْيَاسَ﴾ فإنه يفتح همزه حينئذ وحده في وجه ويكسره كالباقين من القراء في الوجه الآخر بدءًا وموصلًا؛ أي: في حالة ابتدائهم وفي حالة وصلهم.

قال في «**الإتحاف**»[(٣)]: ووجه القراءتين؛ يعني: القراءة بالهمز والقراءة بتركه: أن إلياس اسم أعجمي سرياني تلاعبت به العرب فقطعت همزته تارة ووصلتها أخرى؛ أي: تكلمت به العرب على أوجه، فقالوا: إلياسين بالياء والنون، [وإلياس][(٤)] كإسحاق وإلياس بالوصل؛ قال: والأكثر على

(١) في نسخة (أ): (معينا).

(٢) في جميع النسخ: (الكادوريني)، والتصويب من «النشر»، وهو محمد الحسين بن محمد بن آزر بهرام الكارزيني أبو عبدالله الفارسي المقرئ سيد القراء في زمانه قرأ القراءات على حسن بن سعيد المطوعي، قال الذهبي: لا أعلم متى توفي إلا أنه كان حيًّا في سنة أربعين وأربع مئة، معرفة القراء (١/ ٣٩٧). الغاية ج (٢) ص (١٣٢).

(٣) الإتحاف ص (٣٧٠).

(٤) وفي شرح الفاسي: وإلياس المذكور هو إلياس بن ياسين من ولد هارون أخي موسى، وقيل: هو إدريس النبي. وقرأ ابن مسعود: (وإن إدريس) في موضع (إلياس)، وقرئ (إدراس). اهـ.

وقال الإبياري:

.... وفي همز إلياس ابن ذكوان أعلنا =

وجه الوصل؛ إذ أصله ياس، دخلت عليه أل المعرفة، كما دخلت على (اليسع) والهمزة للوصل، فعلى وجه القطع تكون الهمزة من جملة الاسم لا للتعريف، قال: ويُبْنَى على الخلاف حكم الابتداء، فعلى الأول وهو وجه القطع، يبتدئ بهمزة مكسورة وعلى الثاني بهمزة مفتوحة، وهو الصواب كما في «**النشر**»(١) قال: لأن وصل همزة القطع لا يجوز إلا للضرورة، ولنصِّهم على الفتح دون غيره. ا.هـ ببعض زيادة(٢).

حكم ما في سورة محمد ﷺ

قال: **(وفي آنفا خلف هدى)**

أخبر أن المشار إليه بالهاء من **(هدى)**، وهو: البزي قرأ ﴿مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ [الآية: ١٦] بقصر الهمزة بخلاف عنه، وهو معطوف على قوله: (والقصر في آسن

= بكسر وفتح حال بدء ....

فقول الشاطبي: (وإلياس حذف الهمز... إلخ) أوضحه المحررون وبينوا أن الحذف في حال الوصل فقط، والبدء بها مفتوحة، والوجه الآخر إثباتها مكسورة وصلًا ووقفًا لابن ذكوان كالباقين، فجزى الله علماءنا عنا خيرًا.

(١) النشر (٢/ ٣٥٧).

سورة ص

(٢) ترك الجمزوري في سورة ص بيتًا من نظمه؛ لوضوحه، وإليك البيت والمراد منه؛ قال:

ووصل اتخذناهم حلا شرعه ولا وبدؤهم بالكسر في وقف الابتلا

والمعنى: أن الذين قرءوا بهمزة الوصل، إذا ابتدءوا بها على سبيل الاختبار يكون البدء لهم بالكسر، والله أعلم.

وتقدم الكلام على ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ في باب الراءات.

تنبيه: كلمة ﴿بِالسُّوقِ﴾ قال الصفاقسي: قرأ قنبل بهمزة ساكنة بعد السين، وعنه. أيضًا. بهمزة مضمومة قبل الواو، ولم يذكر هذا الوجه الداني ولا أشار إليه حتى قيل: إنه مما انفرد به. أي الشاطبي. حيث قال: ووجه بهمز بعده الواو وكلا، وقال المحقق. يعني ابن الجزري.: وليس كذلك بل نص الهذلي على أن ذلك طريق بكار عن ابن مجاهد وأبي أحمد السامري عن ابن شنبوذ. «غيث النفع» ص (٣٣٦).

دلا)؛ أي: عنه مد الهمزة وقصرها، فتعين لمن لم يذكره القراءة بمد الهمزة بلا خلاف، وهي اللغة الفصيحة اهـ. وقد ورد هذا الخلاف عن البزي، وقرئ له كالجماعة.

قال في «**الإتحاف**»[١]: وقد انفرد بذلك؛ يعني: بالقصر أبو الفتح، فكل أصحاب السامري لم يذكروا القصر عن البزي، ثم قال: وعلى تقدير

---

(١) الإتحاف (٣٩٤).

فائدة: في قوله. تَعَالَىٰ.: ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ أول الشورى لا يجوز الوقف على ﴿حمٓ﴾ وحدها اختبارًا؛ لأنه نص في «النشر» على أن حروف الفواتح يوقف على آخرها؛ لأنه كالكلمة الواحدة إلا أنه رسم ﴿حمٓ﴾ مفصولا عن ﴿عٓسٓقٓ﴾، ولم ينص على جواز الوقف على ﴿حمٓ﴾ وحدها، فمن وقف عليها من ضرورة أعاد. اهـ. البدور ص(٢٨٣).

سورة الأحقاف فيها كلمة ﴿لِّيُنذِرَ﴾ وسبق الكلام عليها في يس للبزي.

ومن سورة الزمر إلى سورة محمد. عليه الصلاة والسلام. ليس فيها تحرير غير مامر، وتقدم الكلام على ﴿يَرْضَهُ﴾ في هاء الكناية، وكذلك ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ في ياءات الزوائد.

وفي سورة محمد. كلمة ﴿ءَانِفًا﴾ قرأها البزي بالمد، وذكر الشاطبي له القصر. ولكن لا يقرأ له به من طريق «الشاطبية»، وهو صحيح من طريق «الطيبة». قال في «النشر»: الوجه لإدخال هذا الوجه. يعني القصر. في طرق «التيسير» و«الشاطبية». اهـ. من «النشر» (٢/ ٣٧٤) ولذلك ذكر صاحب الكنز بيتًا في نظمه ولم يشرحه؛ قال:

وفي آنفا خلف هدى لكن الذي ... عن النشر رد الخُلْفِ والمدُّ يُجتلا

وقال الإبياري:

.... وآنفا ... لدى أحمد البزي بمد تبينا

يعني: أن القصر ليس من طريق «الشاطبية».

من سورة الفتح إلى سورة المجادلة ليس فيها تحرير غير ما مر. وذكر الجمزوري في سورة المجادلة بيتين لم يشرحهما لوضوحهما، فإليك البيتين والمراد منهما؛ قال:

وكسر انشزوا فاضمم معًا صفو خلفه ... علا عم والتفصيل في بدئه خلا

فهمز انشزوا اضمم حيثُ ما ضُم شينه ... وإن كُسِر الشِينُ اكْسر الهَمز أولَا

ومعناهما بيان كيفية البدء بالهمز في القراءتين، فعلى قراءة ضم الشين نبدأ بضم الهمزة، وعلى قراءة الكسر في الشين نبدأ بها بالكسر.

أن يكونوا رووا القصر فلم يكونوا من طرق «**التيسير**»، فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق التيسير والشاطبية اهـ، فتعين له القراءة بالمد كما قلت، لكن الذي نقل عن النثر رَدَّ الخلف المروي عن البزي، والمد هو الذي يجتلا؛ أي: ينكشف ويتضح، ويروي عنه الجماعة.

قال العلامة الفاسي: والوجه في قراءتي ﴿ءَانِفًا﴾ أنهما لغتان بمعنى واحد، وهو في القراءتين ظرف بمعنى الساعة؛ أي: ماذا قال الساعة؛ أي: في أول وقت يقرب منا. ا.هـ بتصرف.

حكم ما في سورة الحشر

قال: **(ومع دولةٌ أنث يَكون بخلف لا)**

أمرك أن تقرأ ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ﴾ [الآية: ٧] بتاء التأنيث المشار إليه باللام في قوله: (**لا**)، وهو: هشام بخلاف عنه، وأخبر أنه قرأ: ﴿دُولَةٌ﴾ بالرفع كلفظه به، فتعين للباقين أن يقرءوا ﴿يَكُونَ﴾ بياء التذكير كالوجه الآخر لهشام، وأن يقرءوا ﴿دُولَةَۢ﴾ بنصب التاء، ذكره ابن القاصح[1].

قال العلامة الفاسي: والوجه في قراءة من قرأ ﴿دُولَةٌ﴾[2] بالرفع: أنه جعل (يكون) تامة ورفع (دولة) بها على الفاعلية، ومن أنث مع الرفع فلتأنيث (دولة)، ومن ذَكَّرَ معه فلكون التأنيث غير حقيقي. والوجه في قراءة من قرأ بتذكير الفعل ونصب (دولة): أنه جعل (تكون) ناقصة وأضمر

---

(١) سراج القارئ، ص (٣٦٧).

(٢) وجد على هامش (أ) فائدة، فنقلتها هنا لعلها تفيد القارئ، وها هي: الدولة بفتح الدال وضمها، وجَمْعُ المفتوح دِوَل بالكسر كقصعة. وجَمْعُ المضموم دُوَل بالضم مثل غرفه وغرف. أهـ مصباح، والدَّولة يعني بالفتح: انقلاب الزمان والعقبة في المال، أو الضم فيه والفتح في الحرب؛ أي: الغلبة فيه، أو هما سواء. أو الضم في الآخرة والفتح في الدنيا جمع دول مثلثة. اهـ قاموس.

اسمها فيها على معنى: كي لا يكون الفيء الذي حقه أن يكون دولة بين الأغنياء يغلبوا عليه الفقراء[١] وجعل دولة خبرها.

قال في «**الإتحاف**»[٢]: ولا يجوز النصب مع التأنيث، وإن توهمه بعض شراح الشاطبية من ظاهر كلام الشاطبي ـ رحمه اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ؛ لعدم صحته رواية ومعنى كما نبه عليه في «**النشر**»[٣].

قال الجعبري: وإنما امتنع التأنيث مع النصب؛ لأن الفاعل مذكر ولا يجوز تأنيث فعله اهـ.

ومن جملة هذا البعض الإمام أبو عبداللَّه الشمس الرملي المعروف بشعلة[٤]، ولعل وجه التوهم المذكور إنما هو من جعله الخلاف عائدًا للتأنيث، ولرفع (دولة) حيث قال: وقرأ هشام بخلاف عنه ﴿كَىۡ لَا يَكُونَ دُولَةٌۢ﴾ بتأنيث (يكون) ورفع (دولة)، والباقون مع هشام في وجهه الآخر بالتذكير ونصب (دولة)؛ لأنه يلزم على هذا أن يكون لهشام أربع قراءات [حاصلة][٥] من ضرب وجهي التذكير والتأنيث في وجهي الرفع والنصب، فيلزم دخول الوجه الذي تقدم ردُّه.

هذا، والمعول عليه ما ذكره آخرًا بقوله: ويجوز أن يكون الخلاف عن

---

(١) أي: كما كان في الجاهلية، فكانت الأغنياء يتداولونه ويدور بينهم كل من غلب أخذه واستأثر به. وذلك أنهم كانوا في الجاهلية إن غنموا غنيمة أخذ الريس ربعها لنفسه وهو المرباخ ثم يعطي بعد الفراغ من يشاء.

(٢) الإتحاف، ص (٤١٣).

(٣) النشر (٢/ ٣٨٦).

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الموصلي المعروف بشعلة، ولد سنة ثلاث وعشرين وست مئة، مقرئ محقق فقيه أصولي نحوي لغوي مؤرخ، نظم في الفقه وفي القراءات وفي التاريخ. انظر: كتاب شرح شعلة على «الشاطبية» طبع الاتحاد العام لجماعة القراء.

(٥) سقط من (ب).

هشام مختصًّا بتأنيث (يكون) دون رفع (دولة)، كما روي عنه التذكير ورفع (دولة). ا.هـ. وهو الذي أخذناه عن أستاذنا، وجرى عليه في «**التيسير**».

قال العلامة الفاسي: وأشار بالخلاف المذكور إلى قول صاحب «**التيسير**»: هشام (كي لا تكون) بالتاء، وروي عنه بالياء، (دولةٌ) بالرفع اهـ، ولذا قلت: (**وذا الخلف في التأنيث لا الرفع فاقبلا**)؛ أي: وذا الخلاف [المذكور][1] عن هشام إنما هو في تأنيث (يكون) لا في رفع (دولة)، فله فيها وجهان فقط وكغيره وجه فقط، كما قلت:

فأنثْ وذكِّر عنه مَعْ رفِع دولة وَعَنْ غَيْرِهِ ذَكِّر مَعْ النَّصْبِ تَعْدِلا

فائدة:

قال أبو عمرو: الدُّولة بالضم: ما ينقلَ من النعم من قوم إلى آخرين، وبالفتح الظفر والاستيلاء في الحرب. قال الإمام شعلة: وأصل لا لاء، اسم فاعل من لاءا، إذا أبطأ وقصر ضرورة اهـ[2].

وقال العلامة الفاسي: وسئل الناظم عن معنى قوله: (بخلف لا) فقال: هو اسم فاعل بمعنى مبطئ؛ لأن التذكير عن هشام أقل في الرواية من التأنيث، ولأنه لا فصل هنا فيحسن من جهة العربية. ا.هـ. والله أعلم[3].

---

(١) في نسخة (ب): (المشهور).

(٢) شرح شعلة ص (٦٠٠)، وقال الإبياري:

يكون فذكر وأنت دولة برفع على الوجهين عند هشامنا

(٣) ومن سورة الممتحنة إلى سورة الملك ليس فيها شيء من التحرير غير ما مر.

حكم ما في سورة الملك

قال:

وآمنتم في الهمزتين أصوله وفي الوصل الأُولى قُنبل واوًا ابدلا

يريد ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الآية: ١٦]؛ يعني: أنه اجتمع فيه همزتان مفتوحتان، وقد تقدم في باب الهمزتين من كلمة أصوله؛ أي: أصول حكمه من التسهيل والتحقيق، والمد والقصر، وقد تقدم ـ أيضًا ـ أن قنبلًا يبدل الهمزة الأولى (في الوصل)[١] واوًا، فالشطر الثاني مكرر مع ما تقدم، ولذا قلت:

مُكرر إذ يغني وَأَبدل قنبلٌ في الاعراف منه الواوَ والملكِ مُوصِلا

أي: هذا الحكم الذي صرح به لقنبل مكرر مع قوله في الباب المذكور: (وأبدل قنبل) إلى آخره؛ حيث أخبر فيه أن قنبلًا أبدل من الهمزة واوًا في حالة الوصل في سورة الأعراف في قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [الآية: ١٢٣] وأنه فعل ذلك في ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ءَأَمِنتُم﴾ في سورة الملك اهـ.

لكنه لما لم يعين في الأصول لفظ: (أأمنتم) من في سورة الملك الذي ذكرته في الأصول إنما هو من باب الهمزتين لا من باب اجتماع ثلاث همزات، وأنهما وإن اشتركا جنسًا فقد افترقا نوعًا؛ لأن تلك بعد همزتها ألف وميمها مفتوحة، وليس بعد (أأمنتم) هنا ألف وميمها مكسورة.

قال العلامة الفاسي[٢]: وكمل البيت بما ذكر تأكيدًا.

وقال الإمام شعلة[٣]: وكرر ذلك هنا تسهيلًا على المتعلمين، وليصرح أن إبدال قنبل حال الوصل دون الوقف؛ لأن قوله: (موصلا) في الباب

---

(١) سقط من (ب).

(٢) اللآلئ الفريدة / مخطوط.

(٣) كنز المعاني شرح حرز الأماني (٦٠٥).

بمعنى واصل غريب. انتهى[١].

حكم ما في سورتي النازعات وعبس

قال: **(تزكى تصدى الثان حرميٌّ اثقلا)**

أي: وحرمي، وهو كل من نافع وابن كثير أثقل الحرف الثاني من (تَزَكَّى) في ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النازعات: ١٨] بالنازعات وفي (تَصَدَّى) في ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾﴾ [عبس: ٦] بعبس، والباقون خففوه[٢] فيهما.

ثم نبه أستاذنا على أن المراد بالثاني الحرف الثاني من كل من الكلمتين بقوله: **(وذا الثاني زاي ثم صاد تدخلا)**[٣]؛ أي: والمراد بالثاني الذي يثقل الزاي في الكلمة الأولى والصاد في الثانية، ففيه لف ونشر مرتب، وإنما نبه أستاذنا[٤] على ما ذكر؛ لأن كثيرًا من المتعلمين يتوهم أن (تصدى) مذكور

---

(١) ليس في سورة ن إلى النازعات غير ما تقدم مثل الكلام على (اللاء) وقفًا من حيث التسهيل والإبدال في سورة الأحزاب، ومن حيث الإدغام والإظهار في باب الإدغام، والكلام على ﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ في باب الإدغام، وكذلك ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ في سورة البقرة.

(٢) في نسخة (أ): (حققوه)، وهو تحريف.

(٣) وقال العلامة الابياري:

تزكى تصدى الثان شدد لحرمهم ... وذا الثان زايا ثم صادًا تضمنا

(٤) المراد بأستاذه الشيخ على الميهي. والنظم له حيث قال الجمزوري في المقدمة: (وربما كان لأستاذي فيه بعض أبيات).

ليس في سورة التكوير إلى العلق تحريرات غير ما مر كالكلام على ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ لحمزة وقفًا في باب وقف حمزة وهشام ولا يخفى ما فيها من البدل في الهمزة المضمومة. والواو مقصورة لقول الشاطبي: (وعن كل الموءودة اقصر وموئلا)، وتقدم في باب المد والقصر تحرير قوله. تَعَالَىٰ: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا﴾ إلى ﴿مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ لورش، وإمالة ﴿ءَانِيَةٍ﴾ لهشام في باب الإمالة، وتقدم. أيضًا. الكلام على ﴿أَكْرَمَنِ﴾، ﴿أَهَٰنَنِ﴾ لأبي عمرو في ياءات الزوائد.

=

مرتين وأن المثقل منهما مع (تزكى) الثاني فيهما، وليس كذلك. وقوله: (**تدخلا**)؛ أي: دخل كل من الحرفين مع الحرف الذي قبله بالإدغام حتى صارا كحرف واحد كما هو معنى الإدغام. ا.هـ. وفي «**القاموس**»(١): دخل دخولًا ومدخل وتدخل واندخل وأدْخل كافتعل نقيض خرج.

والوجه في قراءة من قرأ بتثقيل الحرف الثاني: أنه أدغم التاء الثانية من (تتزكى) و(تتصدى) في الزاي والصاد؛ طلبًا للتخفيف.

والوجه في قراءة من قرأ بالتخفيف فيهما: أنه حذف إحدى التاءين؛ مبالغة في التخفيف.

تنبيه

يقرأ لفظ (الثاني) في الموضعين بحذف الياء للتخفيف ككل منقوص مرفوعًا أو مجرورًا؛ كقوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١] ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] وليس ضرورة.

حكم ما في سورة العلق

وعن قنبل قَصْرًا روى ابن مجاهدٍ رءاه ولم يأخذ به متعمّلَا

قال العلامة ابن القاصح: أخبر أن ابن مجاهد روى عن قنبل ﴿أَن رَّءَاهُ

= *قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ في القيامة، ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ بالأعلى، ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ بالعلق ليس للأزرق في اللام في ﴿صَلَّىٰٓ﴾ إلا الترقيق مع التقليل؛ لأنها رأس آية، ويمتنع التغليظ؛ لأنهما ضدان لا يجتمعان.

*وفي سورة الغاشية قوله ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾ إلى ﴿ٱلْأَكْبَرَ﴾ فيه لخلاد ثلاثة أوجه؛ وهي: إشمام صاد (مصيطر) مع النقل والسكت في ﴿ٱلْأَكْبَرَ﴾، ثم الصاد الخالصة مع النقل فقط؛ لأن الصاد الخالصة من طريق الداني عن أبي الفتح فارس، وليس لأبي الفتح عن خلاد سكت مطلقًا. قال العلامة الميهي:

وإن تتركا إشمام صاد مصيطر لخلادهم فانقل بالأكبر يا فتى

(١) انظر: القاموس ص (١٢٩٠).

ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٧] بقصر همزة (رآه)؛ أي: بحذف الألف التي بين الهمزة والراء فيصير بوزن رَعَه. وتعين للباقين القراءة بمد الهمزة؛ أي: بألف بعدها قبل الهاء، فتصير بوزن رَعَاه.

وقوله: (**ولم يأخذ به**)؛ يعني: أن ابن مجاهد روى القصر ولم يأخذ به؛ قال في كتاب السبعة: قرأت على قنبل ﴿أَنْ رَأَهُ﴾ قصرًا بغير ألف بعد الهمزة، قال: وهو غلط.

قال السخاوي ناقلًا عن الشاطبي: رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من القصر بخلاف ما اختاره ابن مجاهد، انتهى كلامه[١].

أي في (رآه) قراءتان: المد للجماعة، والقصر لقنبل. ولم يذكر صاحب «**التيسير**» سوى القصر، وهو وجه صحيح[٢] ا.هـ.

قال ابن عبدالحق: وكان من الواجب عليه الأخذ به؛ لأن الرواية إذا ثبتت وجب الأخذ بها، وإن كانت حجتها ضعيفة فهو معمول به له كالمد للباقين.

هذا، والذي أخذ به في «**النشر**»[٣] القراءة بالوجهين لقنبل. ا.هـ. ولذا قلت:

وكان عليه أخذه عاملا به ... مع المد فالوجهان في النشر أعملا[٤]

أي: وكان على ابن مجاهد الأخذ بالقصر لقنبل مع المد، فيكون أخذ له بالوجهين. بل كلام «**النشر**» صريح في أنه أخذ به.

---

(١) أي: انتهى كلام السخاوي في شرح «الشاطبية» مخطوط.
(٢) القراءتان صحيحتان، والتضعيف جاء عن ابن مجاهد.
(٣) النشر (٢/ ٤٠٢).
(٤) وقال الإبياري:

وبالمد واقصر أن رآه لقنبل ... وبدأ الضحى تكبير بزٍّ تحسنا

قال في «**الإتحاف**»[١]: واختلف في ﴿أَن رَّءَاهُ﴾ فقنبل من رواية ابن شنبوذ وابن مجاهد وأكثر الرواة عنه يقصر الهمزة بلا ألف، والباقون بالمد، وهي رواية الزينبي عن قنبل، وتغليط ابن مجاهد لقنبل في رواية القصر، رَدَّه الناس عليه، والذي ارتضاه في «**النشر**» أنه إن أخذ عن قنبل بغير طريق ابن مجاهد والزينبي كابن شنبوذ وأبي ربيعة وغيرهما.

فالمد كالجماعة وجهًا واحدًا، وإن أخذ بطريق ابن مجاهد فبالوجهين[٢]، وهما صحيحان عنه في «**الكافي**»، وتلخيص ابن بليمة، وغيرهما.

قال صاحب «**النشر**»: ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء، والمد أقوى من طريق النص، وبهما آخذ من طريقيه؛ جمعًا بين النص والأداء. ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية، وخالف في الرواية. وقد وجه الحذف بأن بعض العرب يحذف لامَ مُضارع رأى تخفيفًا، ومنه قولهم: أصاب الناس جهد ولم تر أهل مكة، بل قيل: إنها لغة عامة، وحيث صحت الرواية به وجب قبوله. ا.هـ.

قال العلامة ابن القاصح[٣]: وكل ما في (القصيدة)[٤] من رواية قنبل إنما هي طريق ابن مجاهد، ونص عليه هنا؛ ليعزو إليه ما قال فيها. وابن مجاهد هذا هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد شيخ القراء بالعراق في وقته، وهو أول من صنف في القراءات السبع، مات سنة أربع

---

(١) الإتحاف ٤٤١ .

(٢) ما بين القوسين هكذا في جميع النسخ، وصوابه كما في «الإتحاف»: (فبالقصر قولا واحدًا بلا ريب وإن أخذ بطريق الزينبي فبالمد كالجماعة قولا واحدًا، وإن أخذ بطريق ابن مجاهد فبالوجهين).

(٣) سراج القارئ، (٣٩١).

(٤) في نسخة (ب): (القصر)، والصواب ما ذكر.

وثلاث مئة[١].

والمتعمل: طالب العلم الآخذ نفسه به، يقال: تعمل فلان بكذا. اهـ.

وقال الإمام شعلة[٢]: المتعمل: العامل الذي يعمل في القراءة؛ يعني: تلامذته المتعلمين.

---

(١) الصواب أنه توفي في شعبان أربع وعشرين وثلاث مئة، المعرفة (١/ ٢٧١)، الغاية (١/ ١٣٩).

(٢) انظر: كنز المعاني شرح حرز الأماني (٦٢٥).

تنبيه: ترك الجمزوري بيتًا يتعلق بحكم ما في التكبير، فلعله سهو منه أو تركه لوضوحه، وإليك البيت والمراد منه؛ قال:

وبَعْضٌ لَه من آخر الليل وُصلَا   أراد بِـه بَـدءَ الـضـحَـى مُـتـأولَا

الضمير في (له) يعود على التكبير، ونبه صاحب الكنز بهذا البيت على بدء التكبير وأنه يكون من أول سورة والضحى، ثم ترك بقية الكلام المتعلق بالتكبير كبيان سببه وحكمه، وبيان من ورد عنه، وصيغته وانتهائه، وأوجهه اعتمادًا على أن ذلك مذكور في كتب المصنفين في القراءات.

ولكني أتكلم بإيجاز في التكبير على مسألتين عن الإمام البزي، والحديث الذي ورد في التكبير، فأقول: قال بعضهم: إن الحديث المروي في التكبير ضعيف، وأن البزي ضعيف في الحديث.

نقول: هل العمدة في التكبير عند القراء حديث الحاكم، أن تسلسله إليهم مع القرآن الكريم؟ لا شك أن العمدة في التكبير هو وروده إلينا مع تسلسل القرآن الكريم، فقد نقل إلينا مسلسلًا بأسانيد متواترة إلى النبي ﷺ، والتكبير صحيح عند أهل مكة قرائهم وعلمائهم وأئمتهم، ومن روى عنهم كما قال الحافظ ابن الجزري في «النشر» (٢/ ٤٠٥): صحة استفاضت واشتهرت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر.

وأغلب من صنف في علم القراءات ذكر التكبير في باب خاص، منهم من ذكره في نهاية الكتاب، ومنهم من ذكره في باب البسملة كالإمام الهذلي في كتاب «الكامل»، وهذا يدل على أنهم تلقوه عن شيوخهم بالإسناد الصحيح.

ومن المتفق عليه أن التكبير ليس قرآنًا، ومن المتفق عليه ـ أيضًا ـ أن التكبير سنة عند المكيين، ويكفي في إثبات ذلك ما نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية حينما سئل عن التكبير، فأجازه لمن يقرأ بحرف ابن كثير المكي. وهو سنة ـ أيضًا ـ عند الشافعية والحنابلة.

=

وتم بحمد الله ذا النظم مغنيا بفضل إلهي عن سواه محصلا

التمام: الكمال. وقوله: (**مغنيا**) بضم الميم وإسكان الغين المعجمة من الغَنَا بفتح الغين والمد، وهو الاكتفاء، فالمعنى كافيًا، ومنه قوله القائل:

وهو باب يغني الفقير ولكن ليس للأغنياء عنه غناء

= فمن أخذ بالتكبير فهو صائب وأتى جائز، ومن ترك التكبير فهو ـ أيضًا ـ جائز؛ لأن النبي ﷺ كبّر في وقت وأمر أبي بن كعب بالتكبير، كما رواه ابن عباس عنه، وترك التكبير في وقت آخر، فمن أجل ذلك كان استعمال التكبير وترك استعماله صوابًا، انظر: التذكرة لابن غلبون تحقيق الشيخ أيمن سويد (٢/ ٦٦٢).

حديث التكبير

وبالنسبة لحديث التكبير فقد رواه البيهقي في «شعب الإيمان» والحاكم في «المستدرك» ج (٣) ص (٣٠٤)، وقال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ تَعَالَىٰ ـ، في معرفة القراء (١/ ١٧٦) في ترجمة البزي: وأقرأ الناس بالتكبير ثم ساق حديث التكبير إلى أن قال: قال الحاكم، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه البخاري ولا مسلم.

ثم إن هناك قاعدة قررها علماء الحديث كالترمذي وابن عبدالبر والخطيب وابن صخر والسيوطي والصنعاني وغيرهم كثير[1] أن الحديث الضعيف نفسه إذا تلقته الأمة بالقبول من غير نكير في عصر من العصور يكون من أرقى صفات القبول، لا يحتاج إلى تتبع أسانيده لاستفاضته وشهرته في الأمة وتلقي الفقهاء إياه بالقبول واستعمالهم له، وهذه القاعدة لها أمثلة كثيرة في السنة وأحاديثها معمول بها، وللشيخ عبدالفتاح أبو غدة رسالة في هذه المسألة ملحقة في آخر كتاب الأجوبة الفاضلة للإمام اللكنوي. فانظر هناك.

(الإمام البزي رحمه الله ـ تَعَالَىٰ ـ وضعفه في الحديث)

أما عن الإمام وضعفه في الحديث ومثله حفص بن سليمان والدوري وحمزة فضعفهم ضعف ضبط وحفظ لا ضعف عدالة وثقة، ولكن ضعفهم في الحديث لا يطعن بهم؛ لأنهم تفرغوا للقرآن، وقلت عنايتهم في العلوم الأخرى، ومثل هؤلاء بعض علماء الحديث، فهناك طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث ولم يحكموا القراءة، وكذا شأن كل من برز في فن ولم يعتن بما عداه. انظر: ما قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٤٣)، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) كلام إسماعيل الأنصاري/ محدث/ كتاب الرد على الألباني في تضعيفه لحديث التراويح كونها عشرين ركعة.

أي: اكتفاء. وفي «**القاموس**»[١]: أغنى عنه غنى فلان ومغناه ومغناته، ناب عنه وأجراه مجراه. وقوله: (**بفضل إلهي**) الباء فيه للاستعانة.

والمراد: بعون إلهي لا بحلولي وقوتي، وفيه تبرئة من الافتخار المذموم، وهو متعلق بقولي: (مغنيًا)، وهو وبحمد اللَّه حالان من فاعل (تم)، وكذلك (محصلا).

أي: كمل هذا النظم حال كونه مستعانًا على تمامه بحمد اللَّه مجزيًا وكافيًا عن غيره. **محصِّلا** بكسر الصاد: أي: جامعًا لمقصود الطالب، ويحتمل أنَّ (محصِّلا) مفعول (مغنيًا)؛ أي: كافيًا شخصًا محصلا؛ أي: مريدًا للتحصيل، وهو في الأصل استخراج الذهب من حجر المعدن، كما في «**المصباح**»[٢]، فيكون المراد هنا استخراج ذهب الكلام ومحاسنه الذي هو كناية عن معانيه الخالصة من معدن هذا الكتاب الذي هو كناية عن ألفاظه والاكتفاء بالحاصل منه دون غيره؛ لأنه حوى جواهر معاني الكتب المطولة[٣]، وفيه تلويح لما تقدم أول الكتاب من تسميته بـ«**كنز المعاني**»؛ إذ الذهب مستخرج من الكنز.

وأبياتُه في العدِّ مسك وأَرْخَتْ لكنز مَعَاني الحرزِ دُرًّا تجملا

أي: وأبيات هذا النظم مسك؛ أي: عدد حروف مسك بالجمَّل الكبير[٤]، وهو: مئة وعشرون؛ إذ الميم بأربعين، والسين بستين، والكاف

---

(١) القاموس ص (١٧٠١).

(٢) المصباح (٥٤).

(٣) كالفاسي وابن عبدالحق والجعبري/ مخطوطات و«إتحاف فضلاء البشر» و«النشر» وغير ذلك مما سبق الاستشهاد به.

(٤) يعني: العدد الإجمالي هو مئة وعشرون، عدد أبيات نظم الكنز، واستعمال حساب الجمل استعمال قديم له عبارات مخصوصة وتراكيب معينة، انظر: هذا الموضوع بتوسع في كتاب شرح المخللاتي على ناظمة الزهر بتحقيقنا.

بعشرين، فالجملة ما ذكر يعني غير بيت التاريخ فإن عددته زد ألِفًا بعد حروف مسك، والمسك أطيب الطيب كما رواه مسلم(١).

وأرخت أبيات هذا النظم(٢)؛ أي: أُرِّخ عام تأليفها، وتأليفها وتاريخها عَدَدُ قوله: لكنز مَعَاني الحرز دُرًّا تجملا(٣)؛ أي: عدد حروف بالجمَّل الكبير(٤) . أيضًا .، ففيه ثلاث لامات كل لام بثلاثين، وكاف بعشرين، ونونان كل نون بخمسين، وزايان كل زاي بسبعة، وميمان كل ميم بأربعين، وعين بسبعين وثلاث ألفات كل ألف بواحد، وياء مثناة تحت بعشرة، وحاء مهملة بثمانية، ودال مهملة بأربعة، ورائين كل راء (بمئتين)(٥)، وتاء مثناة فوق بأربع مئة، وجيم بثلاثة، وجملة ذلك اثنان بعد المئتين والألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

ثم إن اللام في الكنز يصح فتحها على أنها لام القسم على جعله الكنز بمعنى المكنوز، ويصح جعلها حرف جر بمعنى (في) على جعله بمعنى ما يحرز به المال، كما مر أول الكتاب.

ولا يخفى ما في هذا البيت من المناسبات الطريقة والدقائق اللطيفة والجناسات البديعة لمن عنده فطنة قوية.

(فَيارب)(٦) يسره وعُمَّ بنفعه وأخلص به قصدي لوجهك واقبلا

الرب له معاني خمسة عشر مجموعة في قول الشهاب السجاعي(٧):

(١) حديث مسلم صحيح مسلم بشرح النووي ج (١٨) ص (١٢).
(٢) هو تاريخ الانتهاء من النظم أما الشرح فسيذكره في نهاية الكتاب.
(٣) أي: كل حرف من حروف هذه الجملة.
(٤) أي: المجموع الكلي (١٢٠٢)؛ يعني: تم تأليف النظم سنة (١٢٠٢هـ).
(٥) في نسخة (ب): (بمائة)، والصواب ما ذكر.
(٦) في نسخة (ب): (فورب).
(٧) في نسخة (ب): (السحيمي) والصواب ما ذكر. ولم نعثر على ترجمة السجاعي.

قريب مجيب مالك ومدبر مربي كثير الخير والمولى للنعم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا ومصلحنا والصاحب الثابت القديم
وجامعنا والسيدُ احفظ فهذه معان أتت للرب فادع لمن نظم

ومعنى يسره: سهله، ففي «المصباح»: ويسَره اللَّه فَتَيَسَّر واستيسر بمعنى. ا.هـ؛ أي: تَسَهَّل كما في «القاموس»[١]، وفيه[٢]: عم الشيء عمومًا شمل الجماعة؛ يقال: عمهم بالعطية، فالمعنى وعُمَّ الطالبين بنفعه، والنفع: الخير، وهو ما يتوصل (به)[٣] الإنسان إلى مطلوبه، كذا في «المصباح»[٤]. وقال بعضهم: النفع: ثبوت الخير الإلهي في الشيء، أو ما يستعان به على الوصول إلى الخير، وهو هنا ما يراد من هذا الفن وما يترتب عليه من الثواب.

وقوله: **(وأخلص به قصدي لوجهك)**؛ أي: واجعل قصدي به لوجهك؛ أي: لذاتك خالصًا من الرياء؛ أي: سَالِمًا منه. قوله: **(واقبلا)** بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف؛ أي: واقبل توجهي به إليك؛ أي: أثبني عليه ولا تردَّه بمحض فضلك.

وصل وسلم بكرةً وعَشيةً على خاتم الرسْل الكرام ومَنْ تَلا

إنما أعيدت الصلاة ثانيًا بعد ذكرها في الخطبة؛ لرجاء قبول ما بين الصلاتين، كما في الحديث[٥]، والبكرة بالضم: الغدوة، كما في

(١) القاموس (٦٤٣).
(٢) القاموس (١٤٧٣).
(٣) سقط من (ب).
(٤) المصباح (٢٣٦).
(٥) انظر: هذا الحديث في كتاب «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام»، لابن القيم الجوزية، ص (٢٩) وما بعدها.

«القاموس»[١]، وهي أول النهار، وجمعها بُكَرَ، مثل: غرفة وغرف، وأبكار جمع الجمع، مثل: رُطَب وأرطاب، كما في «المصباح»[٢]، وفيه[٣]: والعشية مؤنثة، وربما ذكَّرتها العرب على معنى العشي. وقال بعضهم: العشية واحدة جمعها عشي اهـ. قال في «القاموس»[٤]: والعشي والعشية: آخر النهار، جمع عشيات وعشايا. ا.هـ، والمراد تعميم سائر الأوقات بالصلاة والسلام لا خصوص هذين الوقتين، وإنما خُصَّا بالذكر؛ للدلالة على فضلهما؛ لكونهما مشهودين؛ أي: تشهدهما ملائكة الليل وملائكة النهار.

وقوله: (على خاتم الرسل) متعلق بقوله: (وسلم)، ومتعلق (وصلِّ) محذوف تقديره: عليه وفيه كلام في محله. **والخاتم**: بكسر التاء وفتحها؛ أي: الذي ختمهم؛ أي: جاء آخرهم وختموا به، فهو كالخاتم والطابع، فلا نبي بعده بل ولا معه، وفي شعب الإيمان، تقول: خاتم يختم ختمًا، إذا طبع، والختم: الطبع، وخاتمة كُل شيء: آخره بالكسر، وخاتمة بالفتح: ما يوضع على الخاتم كالطير الذي يختم به، ذكره العلامة الفاسي في شرح الدلائل. والرسل جمع رسول وهو إنسان حر أُوحيَ إليه بشرع وأمر بتبليغه، والسين هنا ساكنه للوزن، وإن كان يصح ضمها، وكما هو خاتم الرسل فهو خاتم الأنبياء.

قال ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وخص الرسل؛ لأنه كما يلزم من ختمه للأخص ختمه للأعم. وقوله: الكرام

---

(١) القاموس (٤٥١).
(٢) المصباح (٢٣).
(٣) المصباح (١٥٦).
(٤) القاموس (١٦٩١).

بكسر الكاف، جمع كريم، يطلق على النفيس والعزيز، والجواد، وكل صحيح هنا. وقوله: (ومن تلا)؛ أي: تبع النبي ﷺ بالدخول في ملته، ولو مؤمنًا عاصيًا، فيعم الآل والصحب والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة.

ولا يخفى ما في قوله: (وتم) وفي قوله: خاتم، من براعة المقطع، وهو ما يشعر بالختام وانتهاء المقصود، وتسمى هذه البراعة حسن الختام؛ كقول القائل: (حَسُنَ ابتداي به أرجو التخلص من نار الجحيم).

وهذا حسن مختتمي، وهذا آخر ما يسره اللَّه ـ تَعَالَىٰ ـ، وفيه تذكرة لأولي الألباب، جعله اللَّه نافعًا لجميع الطلاب، وسببًا لدخول الجنة دار الثواب مع سائر الإخوان والأحباب، إنه جواد كريم وهاب، وهو حسبي ونعم الوكيل، وأسأله الستر الجميل. وصلى اللَّه على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من تأليفه ضحوة الخميس لعشرين ليلة خلت من شوال سنة ١٢٠٨ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى يد أفقر العباد محمد الجمزوري، عفا اللَّه عنه[١].

(١) في نسخة (ب): (وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس المبارك الموافق عشرين من رجب، الذي من شهور سنة (١٣٠٩) ألف وثلاث مئة وتسعة من هجرة سيد المرسلين ﷺ، على يد كاتبه الفقير محمد بن أحمد الأخنادي لقبًا الطنتدائي إقامة بالجامع الأحمدي.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه الذي أعانني على تحقيق هذا الكتاب وتقديمه لأهل القرآن، أحمده . سبحانه . على التمام، وأصلي وأسلم على سيد الأنام سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين صلاة وسلامًا دائمين متلازمين إلى يوم الدين، وبعد . .

فإنني قد بذلت قصارى جهدي في تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه، ومع ذلك لا أدعي السلامة فيه من العيوب، وأرجو ممن اطلع عليه من الإخوة المقرئين والقراء، إذا وجد هفوة أو هفوات أن يلتمس لي العذر فإن الحسنات يذهبن السيئات، والكمال لله وحده، والعصمة للأنبياء . عليهم الصلاة والسلام . .

هذا، وإني أتقدم بالشكر لكل من أعانني في إخراج هذا الكتاب، فقد قال الرسول ﷺ: **«مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ»** وأسال اللَّه . تَعَالَىٰ . أن يجزي الجميع خير الجزاء .

وكان الفراغ من تحقيق هذا الكتاب يوم الأحد الموافق العشرين من شهر ذي الحجة سنة ألف وأربع مئة واثنتا عشرة للهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، الموافق للحادي والعشرين من شهر يونيو سنة اثنتين وتسعين وتسع مئة وألف ميلادية، وذلك بمدينة رسول اللَّه ﷺ.

وفي الختام أسأل اللَّه عز وجل أن يجعل القرآن الكريم حجة لنا لا علينا، وأن يرزقنا تلاوته آناء الليل وأطراف النهار على النحو الذي يرضيه عنا .

اللهم انفعنا بما علمتنا ما ينفعنا، اللهم ارزقنا فهمًا لشريعتك، وحفظًا لكتابك وقيامًا به علمًا وعملًا وتلاوةً وتدبرًا . كما أسأله . تَعَالَىٰ . أن ينفع بهذا الكتاب كل من قرأه، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة إنه سميع مجيب .

خادم العلم والقرآن

(أبو طارق)

عبدالرازق علي إبراهيم موسى

نظم

كنز المعاني بتحرير حرز الأماني

للعلامة

الشيخ سليمان الجمزوري

تصحيح

عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلهي لَكَ الحَمْد الجَمِيل عَلَى الْوِلَا ... وَصَلِّ على المُختار والآلِ والْوُلَا

وَبَعْدُ فَهذا النظمُ فِيهِ ذكرتُ مَا ... تَعَقَّبَهُ في النَّشْرِ لِلْحِرْزَ فَاعْقِلَا

فَمَا صَحَّ خُلْفُ الحِرْزِ فيهِ تَرَكْتُهُ ... وأَذْكُرُ خُلْفًا لَم يَصِحَّ مُعَلِّلَا

وَقَيَّدتُ بَعْضَ المُطْلَقَاتِ بقَيْدِه ... وَزِدْتُ شرُوطًا ثم فَصَّلْتُ مُجمَلَا

وَرَتَّبْتُه كالحِرْزِ مَعْ ذِكْرِ لفظِ مَا ... تيسَّر لي لَفظًا وإلَّا فَأبْدِلَا

وَسَمَّيتُهُ كَنز المَعَاني مُحَرِّرًا ... لحِرز الأماني يَا إلهي تَقبَّلَا

حكم ما في باب الاستعاذة

وَوَقْفٌ عَلَيه ثُم وَصْلٌ كِلاهُما ... مَعَ الْوَقْفِ أَوْ وَصْلٍ لِبَسْملَة انجلَا

فَذِي أربعٌ لا يقبل العَقلُ غيرَها ... أشار إليها قَوْلُ باللّه مُسْجَلَا

حكم ما في باب البسملة

وفيهَا خلافٌ جيِدُهُ وَاضِحُ الطِّلَا ... وَذَا الخُلْفُ للشَّامِيِّ مَعْ وَلدِ العَلَا

وبَعْضُهُمْ في الأربَعِ الزُّهر بَسْمَلَا ... لَهُمْ دُونَ نَصٍّ بَل بنَقْل عَنِ المَلَا

وَلِلْوَاصِلِينَ اختير في الزهر سَكتُهمْ ... وما بَسْمَلُوا فيها وذُو السَّكتِ بَسْمَلَا

فإن تَبتَدي مِمَّا تَلِيهِ كَآخرِ ... لمزَّمِّلِ حَتى انتهيتَ للفظ لا

فَبَسْمِل ثَلاثًا أَوَّلَ الزُّهْرِ كالتي تَلِيه عَلى التَّرتيب أوَّل أوَّلا
وَفيمَا تَلِيهِ اسكُت وللزهر بَسْمِلًا ثَلاثًا وَزِدْ سَكتًا وَذَا الْمَذْهَبُ انجلَا
وَصِلْ مَا تليها ثم صلْهَا وَزِدْ لَها سُكُوتًا لَدَى وَصْلٍ فِذِي تِسْعَةٌ عُلَا
وَإنْ تبتَدِي منها كَأَنْ كَانَ آخِرًا لِمدَّثر حَتى لِلانسَانِ أُوصِلَا
فَفي الكلِّ ثَلِّثْ ثُم زِدْ في التي تَلي عَلى كلِّ وجْهٍ سَكْتَةً سِتًّا انقلا
وَفي الكُلِّ فَاسْكُتْ ثُمَّ زِدْ وَصْل غيرها وَلِلْكلِّ أوْصِلْ تِسْعَةً أَيْضًا اكْمِلَا

حكم ما في سورة أم القرآن

وَصِل ضمَّ ميم الجْمْعِ قبلَ مُحرَّك عَلَى الأصْل يَعْني صِلَهُ بالوَاو موصلا

حكم ما في الإدغام الكبير

وَدُونَكَ الإِدْغَامَ الكَبيرَ وَقطبُهُ أَبُو عَمْرِو البَصْريُّ فِيهِ تَحَفَّلَا
وَلكِنَّ راويهِ لنا عَنهُ صَالِحٌ وَعَنه رَوَى الدُّوريُّ الإِظْهارَ مُكَملَا
إذا لم يَكنْ تا مُخْبِر أو مُخَاطَب أو المكَسَّى تَنْوينُهُ أو مُثَقَّلا
وَإنْ يَلْتَقِي المِثلَانِ وَالمتجانِسَا نِ وَالْمتقَارِبَانِ خطًّا فَمثِّلَا
وَقبلَ يَئِسْنَ الْياءُ في اللاء عَارِضٌ سُكونًا أوَ اصْلًا فَهْوَ يُظهِرُ مُسْهِلا
وَصَحْ لَه الادْغام أيْضًا مُعَلَّلًا لَهُ بسُكونِ اليا وَفي النَّشْرِ عُلِّلَا
كَذلِكَ بالْوَجْهَينْ بَزِّيُّهُمْ قَرَا إذِ الْهَمْزُ عَن كلٍّ بياءٍ تبدَّلَا

حكم ما في باب الحرفين المتقاربين

كيرزقكُمُ وَاتقكُمُ وَخلقكُمُ وَنَخلُقكمُ وَالخلف فيه لهمُ عَلَا
فَبَعْضٌ أبَانَ الْقَاف غير مُقلْقَلٍ وَبَعْضٌ بِلَفْظِ الْكَافِ خَالِصَةً تَلَا
إذَا لَم يُنوَّنْ أوْ يَكُنْ تَا مُخاطَبٍ وَمَا لَيْسَ مَجزُوما وَلَا مُتَثَقِّلا
نَذِيرٌ لكمُ مَثِّل بِه كُنتَ ثَاوِيًا وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السِّينِ هَمَّ بِهَا انجَلَا

حكم ما في باب هاء الكناية

وفي الكُلِّ قَصْرُ الهَاءِ بَانَ لِسانُهُ   بِخُلْفٍ سِوَى يَأْتِهْ فَأَوْصِلْهُ تُوصَلا

حكم ما في باب المد والقصر

وَمَدُّ يُؤَاخِذْكُمْ وَتَوْسِيطُه مُنِعْ   لِوَرْشٍ وَفِي نَشْرٍ عَلَى القصر عَوَّلَا
وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهانِ أُصِّلَا   وَزِدْ مَعْهُمَا قَصْرًا وَإن لَمْ يُؤَصَّلا
وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا   وإنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَاقْصُر وَطَوِّلَا
لِكلٍّ وَذَا في آل عِمْرانَ قَدْ أتى   وَوَرْشٌ فَقَطْ في الْعَنكَبُوتِ لَهُ كِلا
وفي عَيْنِ الوَجْهَان وَالطُّوْلُ فَضِّلَا   وَلِلمَكِّ هَاتَيْنِ الَّذَيْنِ كذا اجْعَلَا
وَفي وَاوِ سَوآت خِلَافٌ لِوَرْشِهِمْ   فَبَعْضٌ لَهَا بِالْقَصْرِ مُسْتَثْنِيًا تَلا
وَثَلَّثَهَا بَعْضٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلِهِ   كَسَوآتِ وَالتَّثْليثُ في الهَمْزِ أُسْجِلَا
وَضَرْبُ ثَلاثٍ فِي ثَلاثٍ بِتِسْعَةٍ   وَلكنَّ مَدَّ الْوَاوِ في النَّشْر اهْمِلَا
وَأَهْمِلَ أيْضًا مَدّ همْزٍ وَقَصْرُهُ   بتَوْسِيطَ[1] واوِ هَذِه الخَمْسُ أبْطِلَا
فَيَبْقَى له فِيهَا مَن التِّسْع أَرْبَعٌ   وَرَتِّبْتهَا مِثْلَ الأَدَاءِ لِتَسْهُلَا
لِلازْرَقِ فِي سَوآتِ قَصْر لِوَاوِه   مَعَ الْقَصْرِ وَالتَّوْسِيط في الهَمْزِ فَانْقُلَا
وَتَوْسِيط كُلٍّ خُذْ وَقَصْرًا لِوَاوِه   مَعَ الْمَدِّ في هَمْزٍ فِذِي أرْبَعٌ عُلَا

حكم ما في الهمزتين من كلمة

وقُلْ ألِفًا عَنْ أَهْلِ مْصرَ تَبَدَّلتْ   لِوَرْشٍ سِوى أَمَنتُمْ ولَيْسَ مُبدَلَا
وَذاكَ ثَلَاثٌ مَعْ آلِهة فَلَا   تُبَدَّلْ لَهُ أيْضًا بَلِ الكُلّ سَهِّلَا
وَسَهِّلْ سَمَا وصْفًا وَفِي النَّحْوِ أبْدِلا   وَلَيْسَ سَمَا فِي الحِرْزِ بِالْيَاءِ مُبْدِلَا
وفِي آلِ عِمْرانٍ رَوَوْا لِهِشامِهِمْ   كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَا

---

(١) قوله بتوسيط الواو بمعنى مع.

وَفِي غَيْرِ عِمرانٍ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ... وَوَجْهَانِ فِيهَا عَنْ هِشَامٍ تَحَصَّلَا

حكم ما في الهمزتين من كلمتين

وَأَسْقَطَ الأُولَى في اتِّفَاقِهِما مَعًا ... إِذَا كَانَتَا مِن كِلْمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا
وَقِيلَ بَلِ الأُخرَى فَلِلْأَوَّلِ اقْصُرَن ... كَمُنْفَصِلٍ وَامْدُدْ عَلَى الثانِ مُوصِلَا
وَالاخرَى كَمَدٍّ عِندَ وَرْشٍ وَقُنبُلٍ ... وَقَدْ قبلَ مَحضَ الْمَدِّ عَنها تَبدَّلَا
فَإِنْ وقَعتْ قَبْلَ الْمُحرَّكِ فَاقْصُرن ... وَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الْمُسَكَّنِ طَوِّلَا
وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ لِلسَّاكِنِ اقْصُرَنْ ... وَمُدَّ لِوَرْشٍ كَالبغاء انِ انقُلا
وَوَسَّطَ بَعْضٌ جَاءَ آلَ عَلَى الْبَدَلْ ... وَرُدَّ بِالتَّسْهِيلِ تَثْلِيثُهُ جَلَا
فَفِي جَاءَ آلَ الْحِجْرُ وَاقْتَرَبَتْ فَجِئْ ... بِخَمْسٍ كَمَا فِي النَّشْرِ عَنْه مُفصَّلَا
فَمُدَّ عَلَى التَّسْهِيلِ وَاقْصُرْ وَوَسِّطَنْ ... وَمُدَّ عَلَى الإِبْدالِ وَاقْصُرْ فَقَطْ وَلَا
وَتَسْهِيلُ الأُخرَى في اخْتِلَافِهِما سَمَا ... وَمَا ذَاتُ ضَمٍّ كَسْرِ تَنزَّلَا
وَلَكِنَّه لَوْ جَا عَلَى الْمَاءِ أُمَّةً ... بِسُورَةِ قَصٍّ كانَ عَنهُم مُسَهِّلَا

حكم ما في باب الهمز المفرد

وَهَيِّئْ وأنبِئْهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ ... كَنَبِّئْ وَنَبِّئْنَا ونَبِّئْهُمُ كِلَا
وَبَارِئكُم بِالْهَمزِ حَالَ سُكُونِهِ ... وَقَالَ ابْنُ غَلْبُون بياءٍ تَبدَّلَا
وَلَكِنَّهُ فِي النَّشْرِ لَمْ يَكُ مُبْدِلًا ... لَهُ إِذْ سُكُونُ الْهَمْزِ لَنَ يَتَأَصَّلَا

حكم ما في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله

وَحرِّكْ لِوَرْشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ ... صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحذِفْهُ مُسهِلَا
وَعن حَمزَةٍ في الْوَقْفِ خُلْفٌ وَلَمْ تَكُن ... تَحرك مِيمِ الْجَمْعِ بِالنَّقْلِ عن كِلَا

حكم ما في باب وقف حمزة وهشام على الهمز

وَرِئْيًا عَلَى إِظْهَارِهِ وَادِّغَامِهِ ... وَرُؤْيَا وَتُؤْوِي مِثْلُهُ مُتَنَقِّلَا

كَمَا هَاوِيًا والَّلامِ والبا وَنَحوِهَا مِن الْهَمزِ سِين كَافٌ فَا وَاوٌ أكْمِلَا

حكم ما في باب تاء التأنيث

وَفِي وَجَبَتْ خُلفٌ ابْنُ ذَكْوَان يُفتَلَا وَلَيسَ سِوَي الإِظْهَارِ في النَّشر يُجْتلَا

حكم ما في باب لام هل وبل

ألَا بَلَ وَهَلْ تَزوِي ثَنَا ظعْنِ زينَبٍ سَمِيرَ نَوَاهَا طِلْحَ ضُرٍّ وَمُبتَلَا

فَبَعْدَهُمَا تَاءٌ ونونٌ وَبَعْدَ هَلْ أَتَى الثَّا وَبَاقِيها لِبَلْ قَدْ تَوَصَّلَا

حكم ما في باب اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَينِ فِيهِ مُسَكَّن فَلا بُدَّ من إِدْغَامِه مُتَمَثِّلَا

لَدَى الكُلِّ إلَّا حَرفَ مَدٍّ فَأَظْهِرَن كَقَالُوا وَهُمْ فِي يَوْمٍ وامْدُده مُسَجَّلَا

لِكُلٍّ وَإِلَّا هَاءَ سَكْتٍ بِمَالِيَهْ فَفِيه لَهُمْ خُلْفٌ والاظْهَارُ فَضِّلَا

بِسَكْتٍ وَأَدْغِمْ إنْ نَقَلْتَ كِتَابِيَهْ لِوَرْشٍ وَإِنْ سَكَّنتَ أَظْهِرْ كَما خَلَا

حكم ما في باب حروف قربت مخارجها

يُعَذِّبْ دَنَا بالْخُلْف جوْدًا وَمَوبِلا وَلا فَالإِظْهَارُ فِي النَّشْرِ أُعْمِلَا

حكم ما في باب الفتح والإمالة

نَأَى شَرْع يُمْنٍ باخْتلافٍ بفُصِّلَتْ وَسُبْحَانَ عَنهُم هَمْزه قَدْ تَمَيَّلَا

وَفِي النَّشْرِ لَمْ يَحْكِ الْخِلَافَ لِصَالِحٍ وَفَتْحُهما عَنهُ بلا خُلْفٍ انْجلَا

وَلَكِنْ رُءُوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا لَهُ عِنْدَ سُلْطَانٍ أي الْفَتْحُ أُهمِلَا

وَلِلْيَمَني تَقْلِيلُها قَبلَ فَتحها وَكُلٌّ لِما هَا فيه يَفْتَحُ أَوَّلَا

وَلَا خُلْفَ فِي تَقْلِيل ذي الراء عَنهُمَا وَلَا فَتْحَ تَنوِين بِأَلِفٍ تَبَدَّلَا

يُوارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بخُلْفه وَذَا الْخُلْفُ فِي الأَعْرافِ أيْضًا تَحَصَّلَا

وَرَاوِي إمالَتُها الضَّرير وَلَيسَ مَن طَرِيقِ الحِرْز بَلْ لَهُ الْفَتْحُ مُسْجَلَا

وَخلفُهمْ في الناسِ في الجْرِّ حُصِّلا فَيَفْتَحُهُ السُّوسيُّ والدُّور ميلا
وورْشُ جَمِيعَ الْبابِ كَانَ مُقلِّلا هُوَ الأَلِفُ الذْ قَبْل رَاءٍ وَما تَلا
وَقدْ فَخَّموا التَّنوِين وَقفًا وَرَقَّقوا وَتَفْخِيمُهُم في النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلا
أَرادَ به الْمَقْصُورَ إن قُلِب الألف عَن الْيَاءِ وَقْفًا ثُمَّ لِلْكُلِّ مُثِّلا
وَأَنْكرَ هَذَا الخْلف في النَّشْر قَائِلا عَلى الْيَاءِ وَقْفًا ثُمَّ لِلْكُلِّ مُثِّلا
وَفَخِّمْ فَقَطْ مَنْصُوبًا ابدِلْتَ الألفَ بِوَقْفِ مِن التَّنْوِين فيه كَمُوئِلَا
وَقَبْلَ سُكُونٍ قفْ بِمَا في أُصُوَالِهِم مُمِيلًا إِذًا أَوْ فَاتِحًا أَوْ مُقلِّلَا
وَفَتْحَ الْهُدى اختر إن تَصِلْهُ مَعَ ائتِنَا لمبدِلِ هَمْزٍ فَهْوَ عَنْ أَلفٍ خَلَا

حكم ما في باب الراءات

وَفي شَررٍ عَنهُ يُرقِّقُ كُلُّهُمْ لأَولَتَيْ رَائَيْه وَقْفًا وَمَوْصِلَا
وَذَاكَ لكَسر الثَّان والثَّانِ رَقِّقُوا لَدى الْوَقْفِ عَنْهُ حيثُ رَقِّقَ أَوَّلَا
وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرْشٍ سوى مَا ذَكَرتُهُ مَذَاهِبُ شَذَّتْ في الأَدَاءِ تَوَقلَا
كَتفْخِيمه نَحْوَ افْتِراءً وَكِبْرَهُ وَعِشْرُونَ مَعْ حصرتْ إذا كَانَ مُوصلَا
وَوِزْرَكَ أَيْضًا سَاحرانِ وَكُلّ ذَا بطَيبة يُقْرَا بِوَجْهَيْنِ نُقِّلَا
وَمَا حَرْفُ الاسْتعْلَاءِ بَعْدُ فَرَاؤُهُ لَكُلِّهِمُ التَّفْخِيم فيها تَذَلَّلَا
بِشَرْط اتحَادِ الْحَرْفِ وَالرا بِكلمةٍ وَإِلَّا فَرَقِّقْ فِي تُصَعِّرْ تَمَثَّلَا

حكم ما في باب اللامات

وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا وَمِثْلُهُ بَيَصالحَا اجْعَلْ وَالْفَخَّمُ فُضِّلَا
وَنَحوٌ فصَالًا إِنْ تُرَقِّقْ فَثَلِّثَنْ بِهَمْزٍ وَإِنْ غَلَّظْتَ فَالْقَصْر أَهمِلَا
كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ وَفي الابْتدا أيْضًا بِهِ لِيُبَجِّلَا
وَمَا قَبْلَهُ رَاءٌ مُمَالٌ لِصَالِحٍ فَفَخِّمْ وَرَقِّقْ في نَرَى اللَّه مُثِّلَا

حكم ما في باب الوقف على مرسوم الخط

وَمَالِ لَدَى الْفُرقَانِ وَالكَهْفَ وَالنِّسَا وَسَالَ عَلَى مَا حَجّ وَالخُلْفُ رُتِّلَا
وَفِي النَّشْرِ للكُلِّ الخِلَافُ فَقِفْ لَهُمْ عَلَى اللَّامِ أوْ مَا إنْ اردتَّ للابتلَا
وَقَفْ وَيْكَأَنَه وَبْكَأَنَّ بَرَسْمِه وَبالْيَاء قَفْ رِفْقًا وبالكَاف حُلَّلَا
وَفِي النَّشْرِ لِلْكلِّ الْوُقُوف بِرَسْمِه عَلَى وَيْكَأَنَّهْ وَيْكَأَنَّ فَيُوْصَلَا

حكم ما في باب ياءات الإضافة

وَيُفْتَحُ تَحْتَ النَّمْلِ عِنْديَ حُسْنُهُ إلى دُرِّه بِالْخُلْفِ وَافقَ مُوهلَا
وَلَكِنْ عَلَى التَّوْزِيع فَالفَتْحُ لَم يَكُن لِبَزّ وَلَا الإسْكَانُ وَافَق قُنْبُلَا
عَلَى عَنْكَبٍ مَعْ ثَانِ تَنْزِيلِ اقْصُرَنْ حَمَى شَاعَ إذ كلٌّ لَهُ حَذْفٌ أولا

حكم ما في باب ياءات الزوائد

وَكيدُون في الأعْراف حَجَّ ليَحْمَلا بِخُلْفٍ وَلَكِن أَثْبَتَ النَّشْرُ مُسْجلَا
وَفِي الْمَتعالِي دُرُّهُ وَالتَّلَاقِ وَالتْـ تَنَادِ دَرَا بَاغِيه بالْخُلْفِ جُهَّلَا
وَقَدْ رُدَّ هَذَا الخُلْفُ فِي النشر قَائِلَا لَهُ الحَذْفُ في الاثْنَيْنِ وَقْفًا وَمَوْصلَا
وَفي نَرْتَعِي خُلْفٌ زَكا لَكِن اعْتَمَدْ لَهُ الحَذْفُ إذَ الإثْبَاتُ في النشر أُبْطِّلَا
فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا عَلَى الدَّالِ أوْ يَاءِ فَكُلٌّ تَنَقَّلَا

حكم ما في سورة البقرة

وَقِيلَ الثلاثي حَيْثُ جاء يُشِمُّها فَيَخْرُجُ قِيلًا كُلهُ قِيلَهُ فَلَا
وَعَدَنا جَمِيعًا دُون مَا ألفٍ حَلَا بِهَا وَبَأَعْرَاف وَطَه تَنَزَّلَا
وَقَالُونُ فِي الأحزَاب في للنَّبِيِّ مَعْ بُيُوتَ النَّبِيِّ اليَاء شَدَّدَ مُبدلَا
لَدَى الْوَصْلِ إذْ تَسْهِيلُ هَمزِ كَيَائِه به يَلْتَقِي الْمِثْلَانِ لَا الْوَقِفِ فَاعْقَلَا
وَفِيها وَفي نَصِّ النِّسَاء ثَلَاثَة أَوَاخِرُ ابْرَاهَامَ لَاحَ وَجَمَّلَا

وَمَعَ آخِرِ الأَنْعَامِ حَرْفَا بَرَاءَةٍ أَخِيرًا فَخُذْ ضَبْطَ الْجَمِيعِ لِيَسْهُلَا
بِمِلَّةِ صِلْ النِّسَاءِ وَآخِرًا لِلَانْعَامِ وَاسْتِغْفَارُ فِي التَّوْبِ أَوَّلَا
وَفِي مَرْيَمٍ وَالنحلِ خَمْسَةُ أحرفٍ فَثِنْتَانِ فِي النَّحْلِ وَفِي مَرْيمٍ تَلَا
وَآخِرُ مَا فِي العَنْكَبُوتِ مُنَزَّلًا وَذَاكَ بِجَاءَتْ رُسْلُنَا قَدْ تَوَصَّلَا
وَيَبْسُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبلَ اعْتَلَا وَبِالسِّينِ كُلٌّ زَادَهُ بَسْطَةً تَلَا
وَبِالسِّينِ بَاقِيهِمْ وَفِي الْخَلْقِ بَسْطَةً وَقُلْ فِيمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلَا
وَلَم يَرْضَ خُلْفًا لابْنِ ذَكْوَانَ نَشْرُهُمْ فِي الأَعْرَافِ بَلْ فِيهَا لَهُ الصَّادُ أَعْمَلَا
وَكُنْتُم تَمَنَّوْنَ الَّذي مَعْ تَفَكَّهُو نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمْ مُحَصَّلَا
وَلَم يَرْضَ بِالتَّشْدِيدِ فِي النَّشْرِ فِيهِمَا فَخَفَّفْهُمَا عَنْهُ وَلِلْمِيمِ أَوْصِلَا

حكم ما في سورة آل عمران

بِيس لَا نَحْلٍ وَمَائِدَةٍ فَقَدْ يَخُصُّ عُمُومَ الْمَيْتَةِ الْخِفُّ خُوِّلَا
وَيَحْتملُ الْوَجْهَينِ عَنْ غَيْرِهْم سوَى هِشَامٍ فِيهِ الْهَاءَ لَم يَكُ مُبْدلَا
وَكُلٌّ عَلَى أَصْلٍ فَدَعْ قَوْلَهُ وَكَمْ وَجِيهٍ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكُلِّ حُمِّلَا
وَرَفْعُ وَلَا يَأْمُرُكُمْ رُوحُه سَمَا سِوَى ابْنِ الْعَلَا مِمَّا مَضَى اعْلَمْهُ وَاعْمَلَا

حكم ما في سورة المائدة

وَضَمَّ اسْتُحِقَّ افْتَح لِحَفْصٍ وَكَسِّرهُ وَلِلْهَمْزِ فَاكْسِرْ بَدْءًا لِلابْتِلَا

حكم ما في سورة الأنعام

وحَرْفَيْ رَأَى كُلا أَملْ مُزْنُ صُحْبَةٍ وَفِي هَمْزِه حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا
بِخُلْفٍ وَلَكِن رُدَّ وَاخْتِير فَتْحُهَا لَهُ إِذْ طَرِيقُ الْحِرْزِ لَيس مُمَيِّلَا
وَفِي وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمَرٍ مُصِيبٌ فَبِالإِضْجَاعِ وَالْفَتْحِ قَدْ تَلَا
كَذَاكَ بِفَتْحِ الرَّا وَإِضْجَاعِ هَمْزِهِ وَلَا عَكْسَ فَاقْرَأْ بِالثلاثِ مُذَلَّلَا

وقَبْل السُّكُون الرَّا أَمِل في صَفًا يدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ في الهَمْزِ خُلْفٌ يَقي صِلَا
إِمَالَة راءٍ دون هَمْزٍ لِشُعْبَةٍ صَوَابٌ وَللسُّوسي فَتْحهُمَا انْجَلَا
وَمُدَّ بِخُلْفٍ مَاج وَالْقَصْرُ لَيسَ مِن طَرِيقِ حِرْزٍ بَلْ لَهُ اجْلُ طَوَّلَا

حكم ما في سورة الأعراف

وَفي الرّشْدِ حَرِّكْ وَافْتَحِ الضَّمِّ شُلْشُلا وَفِي الْكَهفِ حُسْنَاهُ بِعُلِّمْتَ أَوصِلَا

حكم ما في سورة يونس

وَكَمْ صُحْبَةٍ يا كَافَ وَالخُلْفُ يَاسِرٌ وَفِي النَّشْرِ عَنْهُ الْفَتْحُ يَرْوِى وَيُجْتَلَا
وَتَتَّبِعَانِ النُّونُ خفَّ مَدًّا وَما جَ بالْفَتْحِ وَالإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلَا
وَفِي النَّشْرِ خِفُّ النُّونِ مَعْ كسرُ بائِه وَتَشْدِيدُ تَاءٍ مثلَ مَا قَالَ أَوَّلَا

حكم ما في سورة هود

فعُمِّيتِ اضْمُمْهُ وَثَقِّلْ شَذًا عَلا وَلْلكُلِّ تَحْتَ النَّمِلِ لَيسَ مُثَقَّلَا
ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبوتِ لَمْ يُنَوَّنْ عَلَى فَصْلٍ وَفِي النَّجمِ فُصِّلَا
نَما وَلَدَيْهِمْ سَكِّن الدَّالَ إن تَقِفْ وَبِالْمَدِّ قِفْ عِنْدَ الْمُنَوَّنِ مُبْدِلَا
وَفَاسْرِ أَن اسْرِ الْوَصْلُ أَصْلٌ دَنَا وَقِفْ بتَرقِيق رَاءٍ فِي أن اسْر لِمَنْ خَلَا
كَذَا رَجَّحَ البَاقُونَ فِيهِ وَكُلُّهُمْ يُرَجِّحُهُ فِي فَاسْر قَطْعًا وَمَوْصِلَا
وَهَمْزَهُ اسْرِا كْسِر لَدَى الْبَدء إن تَقِفْ عَلَى أَن أَصْلِ دَنَا قِفْ لِلابتِلَا

حكم ما في سورة يوسف

وَبُشْرَايَ فَافْتَحْ ثُمَّ مِلْ ثُمَّ قَلِّلَا عن ابْنِ العلا التَّرتِيبُ وَالْفَتحُ فَضِّلَا
معًا وصْلُ حَاشَا حَجَ أيْ صِلْهُ بالأَلِفْ وَللكُلَ عندَ الْوَقْفِ فَاحْذِفْهُ فِي كِلَا

حكم ما في سورة الرعد

مكرَّرَهُ فَامْدُدْ لِوَا حَافِظٍ بِلَا لَمِا قَبْلَهُ وَالْخُلْفُ لِلْبَعْضِ قَدْ خَلَا

حكم ما في سورة إبراهيم

وَأَفْئِدَةً بِالْيَا بِخُلْفٍ لَهُ وَلَا وَذي الْيَاءُ بَعْدَ الْهمزِ لَا الْهَمْز أَبدِلَا

حكم ما في سورة النحل

وَعَنْهُ رَوَى النقَّاشُ نُونًا مُؤَصِّلا وَصَحَّ لَهُ الْوَجْهانِ فَاحْذَرْ مُؤَهِّلَا

حكم ما في سورة الكهف

وَفِي الْوَصْلِ لَكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مُلَا وَفِي الْوَقْفِ عِنْدَ الكُلِّ فَامْدُدْهُ مُرسَلَا

حكم ما في سورة طه عليه السلام

مُكَررةٌ فِيهَا وَفيها وَفِي سُدى مُمَالٌ وُقُوفٍ في الأُصُولِ تَأَصَّلَا

فَقَدْ مَرَّ في بَابِ الإمَالة قَوْلُهُ سِوى وُسُدى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تسبَّلَا

وَهَذَيْنِ فِي هَذَانِ جَجَّ وثِقلُهُ دَنَا فِيه تَكرَارٌ لِمَكِّي لِما خَلَا

حكم ما في سورة النور

وَمَعْنَى وَذُو الثُّنْيَا مَضى وَهْوَ قَوْلُهُ وَمَا بَعْدَهُ إِن شَاء بِالفَتْحِ أُهْمِلَا

حكم ما في سورة يس

لِيُنذِرَ دُمْ غُصْنًا والاَحقاف هم بِهَا بِخُلْفِ هُدَى لَكِن بِهَا التَّا لَهُ اعْتَلَا

حكم ما في سورة والصافات

عَلى ضَمِّ فَتْح الياءِ لا ضَمِّ زَايه جَرَى قَوْلُهُ وَاضمُمْ يزِفُونَ فَاكمُلَا

وَإِلْيَاسَ حَذْفُ الْهَمْزِ بِالْخُلْفِ مُثِّلا لَدَى الْوصْلِ أَيْ فَالْحَذْفُ بِالْوصْلِ أولَا

وَفِي الابتِدا بِالْهمزِ يَفْتَحُ وَحْدَهُ وَيَكْسِر كَالْبَاقِينَ بدْءًا وَموْصِلَا

حكم ما في سورة ص

وَوَصْلُ اتَّخَذْنَاهُم حَلَا شَرْعُهُ وَلَا وَبَدْؤُهُم بِالكَسْرِ فِي وَقْفِ الابْتِلَا

حكم ما في سورة محمد - عليه الصلاة والسلام -

وَفِي آنِفًا خُلْفٌ هُدَى لكن الذي عَنِ النَّشرِ رَدُّ الخُلْفِ وَالْمَدُّ يُجْتَلَا

حكم ما في سورة المجادلة

وَكَسْرَ انشزُوا فَاضْمُمْ مَعًا صَفْوَ خُلفه غُلَا عمٍّ وَالتَّفصيلُ فِي بَدئِهِ خَلَا
فَهمزْ انشزُوا اضمم حَيْثُ ما ضُمَّ شَينهُ وَإِنْ كُسر الشِّين اكْسِرِ الْهَمْزَ أَوَّلَا

حكم ما في سورة الحشر

وَمَعَ دُولَةٌ أَنِّتْ يَكُونُ بِخُلْفِ لا وَذَا الخُلْفِ فِي التَّأْنِيثَ لَا الرَّفعُ فَاقْبَلَا
فأنت وَذكِّرْ عَنْهُ مَعْ رَفْع دُوْلَةً وَعَنْ غَيْرِهَ ذَكِّرْ مَعَ النَّصْبِ تَعْدِلَا

حكم ما في سورة الملك

وَآمَنتُم فِي الْهَمْزَتَيْنِ أُصولُهُ وَفِي الْوصْلِ الاولَى قُنبُلٌ واوًا ابدَلَا
مُكَرَّرِ إِذْ يغني وَأَبْدَلَ قُنبُلٌ فِي الأعراف مِنها الْواوَ وَالْمُلْك مُوصِلَا

حكم ما في سورة النازعات

تَزَكَّى تَصَدَّى الثان حِرْمِي اثْقَلَا وَذا الثاني زايٌ ثُمَّ صادٌ تَدَخَّلَا

حكم ما في سورة العلق

وَعَنْ قُنبُلٌ قَصْرًا رَوَى ابن مُجاهِدٍ رِءاهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلَا
وَكَانَ عَلَيْه أَخْذُه عَامِلًا بِهِ مَعَ المد فالوجهان في النَّشر أعملَا

حكم ما في التكبير

وَبَعْضٌ لَهُ آخر الَّيلِ وَصَّلَا أَرَادَ بِهِ بَدْءَا الضُّحَى مُتَأَوِّلَا
وَتَمَّ بِحمدِ اللَّه ذَا النَّظْمِ مُغْنِيًا بِفَضْلِ إِلهِي عَن سِواه مُحَصِّلَا
وَأَبْيَاتُه فِي الْعَدِّ مسكٌ وَأرخَتْ لَكَنْزِ مَعَانِي الحِرْزِ دُرًّا تَجَمَّلَا
وَقَدْ نَزِيدُ طِيبًا حُبَ يَحْتَاجُ ضَمةً فَكُنْ مُتْقِنًا وَاقْبَلْ وَسَامِحْ تَفضَلَا
فَيَا رَبِّ يَسِّرْهُ وَعُمَّ بِنَفْعِه وَأَخْلص بِهَ قَصْدِي لوجْهِكَ وَاقْبلَا
وَصِلِّ وَسَلِّمْ بُكْرَةً وَعشِيَّةً عَلَى خَاتَمِ الرُّسْلِ الكِرامَ وَمَنْ تلَا

فهرس الأعلام

مراجع الكتاب المخطوطة والمطبوعة

أولًا: المخطوطة:

١. الروض النضر في تحرير أوجه الكتاب المنير للمحقق محمد متولي.

٢. جامع البيان لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ.

٣. شرح الشاطبية للشيخ إبراهيم بن عمر الجعبري.

٤. شرح الشاطبية للشيخ ابن عبدالحق السنباطي.

٥. شرح الشاطبية للشيخ السخاوي.

٦. شرح الشاطبية للشيخ محمد بن الحسن الفاسي ت٦٥٦هـ.

٧. شرح طية النشر في القراءات العشر للإمام محمد بن محمد العقيلي نسبا النويري.

٨. شرح المقدمة الجزرية للشيخ محمود شاهين العنوسي.

٩. نيل المرام في وقف حمزة وهشام. للشيخ العلامة علي بن محسن الصعيدي المالكي المعروف بالرَّميلي.

ثانيًا: المطبوعة:

١. القرآن الكريم.

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للبنا الدمياطي. ط/ عبدالحميد حنفي القاهرة.

٣. إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام في وقف حمزة وهشام. للشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي. ط/ القاهرة.

٤. إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية للشيخ حسن خلف الحسيني. ط/ الحلبي/ بالقاهرة.

٥. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبدالفتاح القاضي.

ط الحلبي/ القاهرة.
٦. إرشاد المريد شرح الشاطبية للشيخ علي محمد الضباع. ط الحلبي/ القاهرة.
٧. تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة للمحقق. ط/ المدينة المنورة.
٨. التمهيد في علم التجويد للحافظ محمد بن الجزري. ط/ القاهرة.
٩. جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم الجوزية. ط/ القاهرة.
١٠. حل المشكلات وتوضيح التحريرات للشيخ محمد عبدالرحمن الخليجي. ط/ الأسكندرية.
١١. الدقائق المحكمة شرح الجزرية للشيخ زكريا الأنصاري. ط/ بيروت.
١٢. الدر اللوامع. ط/ بيروت.
١٣. سلك الدرر. ط/ بيروت.
١٤. سنن البيهقي. ط/ بيروت.
١٥. سنن أبي داود. ط/ بيروت.
١٦. سنن النسائي. ط/ بيروت.
١٧. سير أعلام النبلاء. ط/ بيروت.
١٨. سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح. ط/ القاهرة.
١٩. شرح طيبة النشر لابن الجزري. ط/ القاهرة.
٢٠. شذرات الذهب ط/ القاهرة.
٢١. شرح الشاطبية لأبي شامه عبدالرحمن المقدسي.
٢٢. شرح الشاطبية للشيخ محمد بن أحمد الموصلي. ط/ اتحاد القراء. مصر.

٢٣. شرح الشاطبية المسمى بالوافي للشيخ عبدالفتاح القاضي. ط/ مصر. الحلبي.
٢٤. صحيح البخاري.
٢٥. صحيح مسلم.
٢٦. فتح المعطي وغنية المقري شرح مقدمة ورش المصري.
٢٧. غيث النفع للصفاقسي في القراءات السبع.
٢٨. الكواكب السائرة.
٢٩. الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب.
٣٠. القاموس المحيط. ط/ بيروت.
٣١. القول الوجيز شرح ناظمة الزهر للشاطبي للعلامة رضوان المخللاتي. تحقيق المحقق. ط/ مطابع الرشيد بالمدينة المنورة.
٣٢. لآلئ البيان للشيخ إبراهيم شحاته السمنودي. ط/ مصر.
٣٣. مجموعة المتون للشيخ محمد هلالي الإبياري. ط/ طنطا.
٣٤. منار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني. ط/ الحلبي القاهرة.
٣٥. معرفة القراء الكبار للذهبي. ط/ بيروت.
٣٦. معجم المؤلفين. ط/ بيروت.
٣٧. نهاية القول المفيد في فن التجويد للشيخ محمد مكي نصر.
٣٨. النفائس المطربة للشيخ عثمان راضي السنطاوي. ط/ القاهرة.
٣٩. النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري. ط/ القاهرة.

* * *

فهرس الموضوعات

فهرس النظم:

الفوائد التجويدية

في شرح المقدمة الجزرية

شرحه

عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى

المدرس في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية وعضو اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية
وعضو لجنة الاستماع لتسجيل القرآن الكريم بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف سابقاً

دار ابن عفان

دار ابن القيم